

الجغرافية الزراعية

تأليف

الدكتور ابراهيم عبد الجبار المشهداني
استاذ الجغرافية المساعد
كلية التربية - جامعة بغداد

الدكتور نوري خليل البرازي
استاذ الجغرافية المشارك
كلية التربية - جامعة بغداد

قام بالتنقيح الدكتور ابراهيم عبد الجبار المشهداني
الاستاذ بكلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد

طبعة
ثانية منقحة

٢٠٠٠



البيئتين الزراعيتين

تأليف

الدكتور ابراهيم عبد الجبار المشهداني

استاذ الجغرافية المساعد

كلية التربية - جامعة بغداد

الدكتور نوري خليل البرازي

استاذ الجغرافية المشارك

كلية التربية - جامعة بغداد

قام بالتنقيح الدكتور ابراهيم عبد الجبار المشهداني

الاستاذ بكلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد

طبعة

ثانية منقحة

٢٠٠٠

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الاولى

١٩٨٠

دار المكتب للطباعة والنشر
جامعة الموصل

المحتويات

الباب الأول

تحديد مفهوم الجغرافية الزراعية ونشوء المراكز الزراعية الأولى .	الفصل الأول ٩ - ١٩
علاقة الجغرافية الزراعية بفروع الجغرافية ومناهج بحثها والعلوم الأخرى .	الفصل الثاني ٢٠ - ٣٥
أهمية الجغرافية الزراعية .	الفصل الثالث ٣٦ - ٤٢
أعوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي :	الفصل الرابع ٤٣ - ٦٢
المبحث الأول : السطح وعلاقته بالإنتاج الزراعي	
المبحث الثاني : الظروف المناخية والتأكيد على الأمطار والحرارة والرياح .	
المبحث الثالث : التربة وعلاقتها بالإنتاج الزراعي .	
العوامل البشرية :	الفصل الخامس ٦٣ - ٧٨
المبحث الأول : العوامل الاجتماعية .	
المبحث الثاني : العوامل الاقتصادية .	
المبحث الثالث : العوامل السياسية .	
المبحث الرابع : العوامل البيولوجية .	
خصائص الإنتاج الزراعي :	الفصل السادس ٧٩ - ٨٣
المبحث الأول : ارتباط الإنتاج الزراعي بالزمن .	
المبحث الثاني : اختلاف المنتجات الزراعية .	

الباب الثاني

انماط الإنتاج الزراعي .	الفصل السابع ٨٤ - ١٠٦
-------------------------	--------------------------

المبحث الأول : الزراعة المتنقلة .	
المبحث الثاني : زراعة الاكتفاء الذاتي .	
المبحث الثالث : الزراعة الواسعة .	
المبحث الرابع : الزراعة المختلطة .	
طرق استغلال الأرض مع التأكيد على القطر العراقي .	الفصل الثامن
المبحث الأول : مزارع القطاع الخاص .	١٥٧ - ١٤٦
المبحث الثاني : المزارع التعاونية - الجماعية - مزارع النولة .	
المبحث الثالث : الغلة المفضلة وعلاقتها بمقدار اليد العاملة .	
تصنيف الانتاج الزراعي :	الفصل التاسع
المبحث الأول : حسب الأهمية الاقتصادية .	١٤٧ - ١٥٢
المبحث الثاني : حسب الأهمية النباتية .	
الانتاج النباتي :	الفصل العاشر
المبحث الأول : محاصيل الحبوب ، القمح .	١٥٣ - ٢٤٠
المبحث الثاني : محاصيل البقول ، الفول .	
المبحث الثالث : محاصيل الألياف ، القطن .	
المبحث الرابع : محاصيل جذرية ، البطاطا .	
المبحث الخامس : محاصيل سكرية ، قصب السكر .	
المبحث السادس : محاصيل منبها ، الشاي والقهوة .	
الخضروات :	الفصل الحادي عشر
المبحث الأول : للخضروات الصيفية .	٢٤١ - ٢٥٠
المبحث الثاني : المحاصيل الشتوية .	
الفواكه والتمور :	الفصل الثاني عشر
المبحث الأول : الحمضيات .	٢٥١ - ٢٨٤
المبحث الثاني : التمور .	
الانتاج الحيواني :	الفصل الثالث عشر
المبحث الأول : الأبقار لانتاج اللحوم والحليب .	٢٨٥ - ٣٢٩
المبحث الثاني : الأغنام لانتاج اللحوم .	
المبحث الثالث : الدواجن لانتاج اللحوم والبيض .	

الباب الثالث

السكان وعلاقتهم بالزراعة

التغير السكاني الريفي - الحضري .

الفصل الرابع عشر

٣٣٠ - ٣٥٠

التركيب السكاني للعائلة الفلاحية وعلاقة ذلك بعدم

الفصل الخامس عشر

٦٥١ - ٣٦٤

استقرار المولد العاملة (العلاقة الانتاجية) .

أثر العلاقة المكانية على توزيع الانتاج الزراعي .

الفصل السادس عشر

٣٦٥ - ٣٧٥

تسويق المنتجات الزراعية .

٣٧٦ - ٣٧٧ الجداول

٣٧٨ الخرائط

٣٧٩ - ٣٨٣ المصادر العربية

٣٨٤ المراجع الأجنبية .



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقدمة

الجغرافية الزراعية مفهوم جديد يجمع بين فرعين من فروع المعرفة الأساسية التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية ، باعتبار الزراعة الركن الأساسي الذي اعتمدت عليه الحياة الاقتصادية منذ نشأتها الأولى .

وكانت الجغرافية الزراعية تدرس ضمن نطاق الجغرافية الاقتصادية والتي كانت تشمل الزراعة والصناعة والنقل ، إضافة إلى الخدمات .

إلا أن التطور الذي طرأ على أقسام المعرفة بصورة عامة ، جعل الجزء المخصص ضمن نطاق الجغرافية الاقتصادية لا يفي بالغرض الذي تحدده أهمية الزراعة باعتبارها الأساس الأول الذي تركز عليه الحياة الاقتصادية ، ولذلك أصبحت الحاجة ماسة لإيجاد موضوع يختص بدراسة هذا الأساس وإعطائه ما يستحق من أهمية .

والعالم اليوم بآلافه الأربعة من ملايين البشر ينظر إلى هذا الأساس نظرة خاصة باعتباره المفتاح المناسب لحل مشاكل الغذاء في العالم ، وإذا كان القرن التاسع عشر قد شهد ثورة صناعية ، انتقل فيها الثقل الاقتصادي إلى الصناعة ، فإن نهاية القرن العشرين ستشهد ثورة خضراء ، تستلم فيها الزراعة زمام الأمر وتتحكم في توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وهذا بحد ذاته يكون سبباً رئيسياً للتوجه نحو الإنتاج الزراعي وخاصة في المناطق التي لا زالت تمتلك احتياطياً وافراً من المقومات الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة أساساً لقيامها .

وفي العراق القطر الذي يمتلك الكثير من مقومات الإنتاج الزراعي لا بد من توفير المعلومات اللازمة لتسهيل عملية التنمية الزراعية .

وهذا ما يمكن أن يحققه هذا المؤلف ، فقد حرص المؤلفون على تقديم

المعلومات التي ترتبط ارتباطاً حيوياً بخطط استثمار الموارد الطبيعية وخاصة ما يتعلق بالتنمية الزراعية لذلك اجتهدنا في اضافة بعض المعلومات في هذا الكتاب ، هادفين من ذلك توفير المعلومات للطلاب عن هذا الأساس المهم الذي ترتكز عليه حياتنا الاقتصادية . والله من وراء القصد .

المؤلفان

« بسم الله الرحمن الرحيم »
(الباب الأول)

الفصل الأول

تحديد مفهوم الجغرافية الزراعية

الجغرافية الزراعية مفهوم جديد يجمع بين فرعين من فروع المعرفة الأساسية التي عرفها الإنسان ، منذ أن أصبح بحاجة إلى معرفة من شأنها تذليل وتسخير ما يحيط به من ظواهر طبيعية ليجعلها أساساً يعتمد عليه في استمرار حياته .
وما دامت الجغرافية الزراعية تعني الجمع بين المعرفة الجغرافية وعلاقتها بالمعرفة الزراعية فلا بد من التعرض لتطور هاتين المرفتين وبيان دورهما في حياة الانسان .

والمعرفة الجغرافية لا تختلف عن بقية المعارف الأخرى باعتبارها بدأت بسيطة ومن ثم تطورت ونمت بنفس الدرجة التي تطورت بها بقية المعارف الأخرى المرتبطة بحياة الإنسان وتعتبر من أهم المعارف التي ترتبط بحياة الانسان مباشرة ، إذ أن المعرفة الجغرافية إنما هي معرفة الإنسان للبيئة التي يعيش فيها ، وبما دامت هذه البيئة وجدت قبل وجود الإنسان ، فقد تطالبت إيجاد المعرفة اللازمة لحل المشاكل ذات العلاقة بحياة الإنسان . ولما كانت بيئة الإنسان الأول ومتطلباته لها محدودة فقد احتاج لإيجاد الحلول المحدودة التي من شأنها حل مشاكل البيئة المحيطة به .

وهذا ما اتصفت به المعرفة الجغرافية القديمة ، حيث كانت تعتمد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تحيط بالإنسان وتؤثر في حياته ، ولكن نتيجة لاتساع

نطاق دائرة بيئة الانسان أصبحت تلك الحلول عاجزة عن تذليل المشاكل التي تواجه الانسان في بيئته الجديدة ، فبدأ البحث عن حلول لهذه المشاكل وخاصة في المرحلة التي انتقل فيها الانسان من بيئته المحلية إلى البيئة الخارجية التي تختلف في مميزاتها الطبيعية وخواصها البشرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذه أمور تفرض عليه أن يتأقلم لها حتى يستطيع تلبية متطلباتها الجديدة ، ومن الأمثلة على ذلك ما وجدناه في سكان جنوب العراق القدامى كانت بيئتهم متمثلة في بيئة الأهوار والمستنقعات لذلك وجب على سكان هذه المنطقة معرفة الأمور التي تمكنهم من مقاومة البيئة واخضاعها لارادتهم . ولكن عندما اتسعت بيئتهم وشملت دائرة أوسع امتدت إلى المناطق الجبلية والصحراوية ، كان عليهم أن يتعلموا الأساليب التي تمكنهم من السيطرة على البيئة الجديدة ، وإذا ما رجعنا إلى دراسة تاريخ تطور الانسان لوجدنا ان بيئة الانسان تطورت واختلفت حسب الأدوار التي مر بها الانسان منذ أن كان الانسان يعيش عيشة انفرادية الى أن تكون المجتمع الانساني . وقد تبع تطور الانسان وانتقاله من بيئة إلى أخرى تطور في معرفة الجغرافية ، فبيئة الانسان الأول في أدواره الأولى من حياته الحضارية كانت متشابهة إلى حد ما ، فقد نشأت الحضارات القديمة في المناطق التي تتوفر فيها مقومات الحياة التي يمكن أن يكسبها الانسان بسهولة ، وتقوم على أساس استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه المراكز وتمثل في وجود الأنهار والتربة الخصبة الملائمة للزراعة ، ولذلك فقد تطلبت توفر المعلومات والمعرفة التي من شأنها أن تساعد على استغلال الأرض ، فحاول أن يعرف كيف يسيطر على مياه الفيضان وحاول أن يعرف كيف يستغل التربة وحاول أن يعرف كيف يسيطر على الظواهر الطبيعية من رياح وأمطار وأشعة الشمس ، وقد توصل في مرحلته الأولى إلى استغلال الكثير منها ، سواء أكان ذلك مبنياً على الصحيح أم الخاطئ ، فقد استغل مياه الفيضان والأرض والرياح والأمطار ، وحاول معرفة الأسباب التي من شأنها خدمة وزيادة الانتاج الزراعي .

وهذه بطبيعة الحال جزء من معرفة المحيط الذي يحيش فيه الانسان وبعض أطراف المعرفة كانت لا تقوم على أساس من الحقيقة بالنسبة لمسببات الظواهر إلا أن الانسان اتخذها لتذليل المشاكل التي تجابهه .

ونظراً لقوة الظواهر الطبيعية وعدم تمكن الإنسان من السيطرة عليها لذلك خاض في التعمق الخارقة التي من شأنها تذليل تلك الظواهر وحمايته من أخطارها .

وإذا ما رجعنا إلى تاريخ العراق القديم باعتباره المثل الرئيسي للتطور الحضاري العالمي لوجدنا أن الآله في حضارة العراق القديم ذات علاقة وثيقة بقوى هذا الكون وظواهره الطبيعية ، فقد جسموا السماء والأرض والماء والشمس والقمر والهواء وعدوها آلهة أو أنها تمثل الآلهة^(١) . ويرى الباحثون في الأديان القديمة أن عبادة آلهة الزراعة والخصيب هي أقدم أنواع العبادة في تاريخ الإنسان . ومع ذلك فإن الإنسان الأول في بداية معرفته الجغرافية تعلم الشيء الكثير فقد اقترب في تصورهِ في شكل الأرض عندما اعتبرها نصف دائرة مقلوبة أو قبة طافية في المحيط . وعرف استثمار الأرض وقام بزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية التي اعتبرها أساساً لحياته ، وقد أشارت الآثار التي تم العثور عليها حديثاً ، إلى وجود بعض الإرشادات الزراعية التي تقدم للعاملين في الزراعة منذ بذر الحبوب حتى عهد جنيها كما أن الوسائل التي استخدمت في الزراعة ، وصلت إلى درجة مهمة ، بحيث لا زال البعض منها مستخدماً حتى اليوم ، فالمحراث الذي يستخدمه بعض الفلاحين والذي يسحب من قبل الحيوانات هو نفس المحراث الذي استخدم في العصر البابلي ، إضافة إلى بقية الأدوات الزراعية الأخرى كالمنجل والمسحاة ، إضافة إلى معرفة كافية بزراعة بعض المحاصيل كالنخيل والحبوب والخضر وأنواع متعددة من الفواكه .

وبعد ذلك خطا الإنسان خطوات في المعرفة الجغرافية الزراعية ، ففي مجال الزراعة وفي عصر الحضارتين الإغريقية والرومانية . تقدمت المعرفة الجغرافية على أساس شرح العلاقة القائمة بين الإنسان وبين الأشياء الموجودة في محيطه إلا أن تفسير العلاقة ، لم يَعدربطها بالآلهة . وفي هذه المرحلة تقدمت المعرفة الجغرافية وشملت مناطق أوسع وقسمت الكرة الأرضية إلى الأقاليم السبع . أما الجوانب الزراعية فقد أصابها بعض التطور حيث جرت محاولة لوضع التصنيف النباتية ومعرفة حياة النبات والعوامل المؤثرة فيه .

وفي العصر العربي الإسلامي تطورت المعرفة الجغرافية حيث اتسع الأفق الجغرافي بمعرفة أقاليم جديدة لم تكن معروفة من قبل .

وفي هذه المرحلة ظهر نمط جديد في البحث عن الحقيقة الجغرافية وذلك عن طريق رجال قاموا برحلات علمية لأغراض كثيرة في مقدمتها البحث عن طبيعة المناطق التي زاروها وقد تركوا لنا تراثاً جغرافياً قيماً يمكن للباحث أن

(١) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة . الجزء الأول . مديرية الآثار . بغداد ص : ٢٠٦ .

يعتمد عليه في دراسة تلك المناطق^(١) .

أما بالنسبة للزراعة ، فقد تطورت المعرفة الزراعية ، وبذلت محاولات ناجحة للحد من أثر الظروف الطبيعية على الانتاج الزراعي . وخاصة ما يتعلق منها بتوفير المياه اللازمة للانتاج الزراعي . فتقدمت معرفة بناء السدود والخزانات واستخدمت في خزن المياه للمواسم التي يقل فيها سقوط المطر .

وفي العصور الحديثة ، خبطت المعرفة الجغرافية والزراعية خطوات خشيئة فمن الجانب الجغرافي تم اكتشاف معظم المناطق على سطح الأرض وجرت محاولات لمسح المناطق المائية ، ودرست الظروف المناخية دراسة جادة لمعرفة دورها في الانتاج الزراعي . والحد من تأثيرها واستخدام الطرق الفنية في هذا المجال وعلى نطاق المعرفة الزراعية فقد تطورت الوسائل العلمية على نطاق واسع مستفيدة من العلوم كالكيمياء والهندسة والفيزياء والبايولوجي .

إذن من كل ما تقدم يمكن القول بأن تطور المعرفة الجغرافية ارتبط بالمعرفة الزراعية وأصبح لكل منهما علاقة وثيقة بالآخر . خاصة بعد أن ظهر الاتجاه الجديد في مناهج الجغرافية وأبحاثها والقائنة على أساس التطبيق المنهجي لهذه الأبحاث . فوجدت الجغرافية في الزراعة ، مجالاً طبيعياً يمكن أن تسلكه الجغرافية في منهجها الجديد .

ومن الدراسات التي ربطت بين الجغرافية والزراعة كمحاولات أولى الدراسات التي قدمت في الثلاثينات والتي قام بها إدوين ستانب (L.D. stamp) بتسحه أشهر لاستعمالات الأرض في بريطانيا . وتلاه ستانلي (stanley. H. Peaver) في الخمسينات الذي أحصى مقدار ما تفقده بريطانيا سنوياً من أراضيها الزراعية الخصبة لأغراض الصناعة والبناء فقدرها بنحو ٣٥٠٠٠ فدان أو نحو ١٤٠٠٠ هكتار تضيع سنوياً في إجراء عمليات التعدين وهذا في رأيه خسارة كبيرة لا تستطيع بريطانيا تعويضها خاصة وان البلاد في أمس الحاجة إلى الأراضي الزراعية لإطعام السكان المتزايدين^(٢) .

إن العلاقة بين الجغرافية والزراعة أوسع بكثير من أن نلم بها بذكر الأمثلة المتعددة التي تكون العامل المشترك بين المعرفتين الجغرافية والزراعية ويمكن أن

(١) ابراهيم الشهدي . مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية . الطبعة الثانية ص ١٤ ، الجامعة المستنصرية ،

بغداد ، ١٩٧٠ .

(٢) الجمعية الجغرافية الكويتية ، محاضرات الرسم الطبقي الأول ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . ص ١٤٦ .

نحدد أن أهم عامل مشترك يربط بين الاثنين هو الأسس التي يقوم عليها الانتاج الزراعي وعلاقة كل منهما بعلم الجغرافية .

فأسس الانتاج الزراعي القائمة على أساس الانتاج النباتي والحيواني يمكن اعتبارها الجسر القديم الذي يربط بين الزراعة والجغرافية ، فالانتاج الزراعي النباتي ، قبل أن يصبح انتاجاً زراعياً كان انتاجاً طبيعياً تهتم الجغرافية بتحديد دوره ومعرفة الظروف المحيطة به فالجغرافيسة النباتية ، التي تكون ركناً أساسياً من المعرفة الجغرافية العامة لا يمكن الفصل بينها وبين الانتاج الزراعي إلا في الخدمات التي يقدمها الانسان للنبات وعداد ذلك فلا توجد حواجز تفصل بين الاثنين . فالكروم التي تنمو بصورة طبيعية تتطلب نفس الشروط التي تزرع فيها بساتين الكروم . والفرق بينهما انها في الحالة الأولى يمكن الحصول عليها طبيعياً بينما في الحالة الثانية يتدخل الانسان فيوفر تلك المتطلبات . وجميع النباتات المزروعة حالياً كانت في الأصل نباتات طبيعية ، وما يقال على النباتات ينطبق على الانتاج الحيواني . ومن هنا جاءت العلاقة بين الجغرافية والزراعة ، وكان من نتيجة ذلك ظهور علم الجغرافية الزراعية .

ومن كل ما تقدم يمكن أن نحدد مفهوم الجغرافية الزراعية ، بأنها تحليل لمفهوم كلمتي الجغرافية والزراعة وإذا تذكرنا بأن مفهوم الجغرافية يعني دراسة سطح الأرض وما عليها من ظواهر طبيعية وبشرية . ومعرفة العلاقة التي تربط بينهما وتأثر كل منهما في الآخر .

وتعني كلمة الزراعة ، العناية والجهد المبذول لتربية الحيوان وانتاج المحاصيل النباتية عن طريق استثمار القابليات البشرية والطبيعية وعليه يمكن صياغة المفهوم المشترك بين الزراعة والجغرافية ، والذي يعني مفهوم الجغرافية الزراعية ، بأنه دراسة العوامل البيئية والبشرية التي من شأنها أن تؤثر في الانتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني فتجعله متبايناً من منطقة لأخرى ومن زمان لآخر .

نشوء المراكز الزراعية الأولى

سبق أن أشرنا إلى أن الزراعة ، تعني العناية والجهد المبذول لتربية الحيوان وانتاج المحاصيل الزراعية التي كانت في الأصل تعود إلى أنواع برية كانت تنمو بصورة طبيعية ، إلا أن اشراف الانسان على نمو هذه المحاصيل ومحاولة تربيتها وتحسينها قد غير من طبيعتها الأولية ، ولا زالت بعض المحاصيل الزراعية يجمع بين صفة النبات الطبيعي والمحصول الزراعي .

والفرق بين النبات الطبيعي والمحصول الزراعي يتمثل في تدخل الانسان وفرض سيطرته على النبات بالقصود الذي يجعله يتكيف حسب إرادته وفي حين يكون النبات الطبيعي تحت سيطرة الظروف الطبيعية ، وما وصل إليه الانسان من فرض سيطرته ، كان وليد تاريخ طويل ، بذل خلاله الانسان أقصى جهوده ، لتذليل الصعاب الناتجة عن تحكم الظروف الطبيعية .
ولقد جرت دراسات جديدة على أصل المحاصيل الزراعية دلت على أنها جمعاً تعود لأصل بري .

فلقد قام العالم (De Candolle) عام (١٨٨٦) بدراسة ٢٤٧ نوعاً من النباتات فوجد أن ١٩٣ منها لا زالت معروفة في حالتها البرية وسبع وعشرين منها في حالة بين البرية والمترعة والسبع والعشرين الباقية لم يعثر على أصلها البري ، كما وجد أن ١٩٦ نباتاً من تلك التي درسها قد نشأت في العالم القديم وخمس وأربعون نشأت في العالم الجديد في حين أن ثلاثة منها لم يكن متأكداً من نشأتها^(١) .
ونتيجة للدراسة بعض العلماء عن أصل المناطق الأولى لنشوء النباتات فقد انضح أن المناطق التي تحتوي على عدد كبير من الأصناف الطبيعية لذلك المحصول والتي تتوفر فيها شروط انباته الطبيعية ، هي المنطقة التي يحتمل أن تكون المنطقة الأولى لنشوء ذلك المحصول^(٢) .

وقد بحثت أن تنقل نباتات تلك المحاصيل من قبل الانسان خارج منبتها القديم إذا صادفت في بقاع أخرى من العالم شروطاً مناخية مؤاتية مماثلة لما توفر في الموطن الأصلي .

ومن تجليل العلاقة القائمة بين الانسان وكل من النباتات والحيوان ، نجد أن احتمال تدجين الحيوان سبق رراعة المحاصيل النباتية ، بسبب قابلية الحيوان الانتقال بجانب الانسان أياً رحل ، في حين يمتاز النبات بشبائه وهذا ما لا يتفق مع المرحلة الأولى من حياة الانسان التي امتازت بسرعة الحركة والتنقل . وعن الأمور التي يمكن اعتبارها مؤشرات لتحديد بعض المناطق التي نمت بها زراعة بعض المحاصيل . باعتبارها المنطقة الأصلية . وجود النباتات التي تقع ضمن قائمة التصنيف للنبات والتي تنمو بصورة طبيعية في المناطق التي تزرع فيها تلك النباتات كمحاصيل زراعية . ومن كل ما تقدم يمكن أن نحاذد المناطق التالية كمناطق أصلية لنمو بعض النباتات الزراعية :

(١) سعد قاسم ، أساسيات إنتاج المحاصيل ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص : ٢٧ .

(٢) ابراهيم المشويخي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص : ٧٠ .

(١) منطقة الشرق الأقصى

تشمل هذه المنطقة الصين وجنوب شرق آسيا ، متمثلة في الهند الصينية ذات المناخ الموسمي الذي يمتاز بارتفاع درجة الحرارة مع زيادة سقوط الأمطار باستثناء الأطراف الشمالية من الصين .

كما أن طبيعة الأرض الزراعية في هذه المنطقة كانت تتمثل في وديان الأنهار ذات التربة الخصبة باعتبارها تربة رسوبية كونها مجاري الأنهار ولذلك يمكن أن نستنتج طبيعة النباتات التي تلائمها مثل هذه الظروف الطبيعية المتمثلة في ارتفاع معدلات الحرارة ، وزيادة كمية الأمطار الساقطة والتي يتركز سقوطها في فصل الصيف وهذا يهيء فرصة للنمو بصورة طبيعية للنباتات التي من شأنها ملائمة مثل هذه الظروف المناخية وإذا رجعنا إلى المحاصيل الزراعية وطبقنا الشروط الطبيعية لوجدنا أن الرز يأتي في مقدمة المحاصيل الزراعية التي تلائمها هذه الشروط ، لذلك يرجح أن يكون منشأ الرز في هذه المنطقة بالإضافة إلى بعض البقوليات مثل الحمص واللوبيا والفاصوليا .

أما في الأقسام الشمالية من الصين والمناطق الجبلية فقد نشأ فيها الكثير من المحاصيل التي تزرع من أجل حبوبها مثل الشوفان والشعير السداسي عديم السقاء والسهم والرز البري .

وتشير بعض النصوص التاريخية إلى أن الصين عرفت زراعة القمح منذ الألف الرابع قبل الميلاد^(١) .

(١) منطقة حوض البحر المتوسط

تشمل منطقة حوض البحر المتوسط الأقطار المشرقة على البحر المتوسط والتي تمتاز به بالظروف المناخية المؤثرة في الإنتاج الزراعي . إضافة إلى تشابه التربة فهناك مناخ البحر المتوسط الذي يغلب عليه طابع الجفاف صيفاً مع تركيز الأمطار في فصل الشتاء . بالإضافة إلى وجود تربة خاصة ، حيث تغطي سواحل البحر المتوسط تربة غنية بعناصرها وخاصة المواد العضوية . مما جعلها من أجود أنواع التربة . ومن أهم ما تواجهه هذه التربة من مشاكل هي عملية الجرف التي تتعرض لها وخاصة في المناطق الجبلية القريبة من شواطئ البحر المتوسط . وتنقسم تربة البحر المتوسط إلى قسمين ، التربة السمراء وتنتشر في الأجزاء الغربية من

(١) يار جورج (ترجمة فايز كم نقش) ، جغرافية العالم الزراعية . ص ١٠ ، منشورات عويدات ، بيروت - لبنان ، ١٩٦٧ .

سواحل البحر المتوسط والمتمثلة في سواحل أقطار المغرب العربي الثلاثة ، تونس ، والجزائر ، ومراكش ، والتربة الحمراء تنتشر في الأجزاء الشرقية من البحر المتوسط . كما هو الحال في السهول السورية الداخلية والساحلية ويغلب عليها اللون الأحمر نتيجة لتركيبها الذي تدخل فيه نسبة عالية من أكاسيد الحديد .

وقد تركز الانتاج الزراعي في هذا الجزء من العالم منذ أن وجد الانسان حيث أحيط البحر المتوسط بمراكز أقدم الحضارات ، فعلى سواحله الجنوبية قامت حضارة المصرية . وفي شرقه امتدت حضارة وادي الرافدين وفي شماله تركرت الحضارتان اليونانية والرومانية . ووجود الإنسان ونشاطه يرتبط عادة بتوفير عوامل قيام تلك الحقبة . وما دامت الزراعة تمثل الأسس الرئيسي الذي اعتمدت عليه الحضارات القديمة ، فهذا يعني وجود مقومات لتلك الحقبة ونعني بها مقومات الزراعة وتشير النصوص التاريخية إلى أن الانسان في مراكز الحضارة الأولى ألف الكثير من المحاصيل الزراعية .

ففي أواخر العصر الحجري المتأخر انتقل الانسان إلى فجر الحضارات ، وكانت أولى علامات هذا الانتقال اتساع القرى والزراعة في جميع أنحاء الشرق الأدنى في العراق ومصر وسوريا وفلسطين . عثر على آثار تعود لأقدم الفلاحين الذين عاشوا في حدوده الألف السادس قبل الميلاد^(١) .

ويوجد في هذه المنطقة عدد كبير من أنواع الحبوب والبقول وتشمل أنواعاً من القمح والشوفان والشعير والعدس والبقول والكتان . وأشجار النخيل والزيتون ، إذ يعتبر العراق الجنوبي الموطن الأصلي لشجرة النخيل .

(٣) منطقة وسط آسيا

تشمل هذه المنطقة الهند وبورما والبنجاب وأفغانستان والولايات الجنوبية من الاتحاد السوفيتي ، وتشمل ولاية تدجيكستان وأوزبكستان وغربي تيان شان . وتمتاز هذه المنطقة بسعتها لذلك فقد تباينت الأحوال المناخية فيها ، ففي القسم الجنوبي يسود المناخ الموسمي . وفي القسم الشمالي يسود المناخ الصحراوي الجاف ، إضافة إلى تباين التربة نتيجة لتأثير المناخ لذلك فقد تعددت المحاصيل في هذه المنطقة تبعاً لاختلاف المناخ . ففي الأقسام الجنوبية وجدت المحاصيل التي تحتاج مياه كثيرة ، أمثال: الأرز والذرة ذات الحبوب الرفيعة وبعض البقوليات

(١) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، الجزء الأول ، ١٩٥١ ، صفحة ٥٤ .

مثل الحمص واللوبيا والفاصوليا .

وفي الجزء الشمالي من هذه المنطقة وجدت المحاصيل التي تتطلب مناخ هذا الجزء . ومنها القطن الهندي والقمح والعدس والكتان والسمسم . وقد انتقلت بعض محاصيل هذه المنطقة إلى المنطقة الأولى والثانية ، فقد انتقلت زراعة القطن في الهند إلى الصين وإلى أقطار البحر المتوسط . وبذلك يمكن اعتبار هذه المناطق الثلاثة نواة لظهور المحاصيل الزراعية في العالم القديم أما بالنسبة لأوروبا فإن معظم المحاصيل الزراعية ، انتقلت إليها عن طريق البحر المتوسط . نتيجة لتشابه مناخ الأقسام الجنوبية في قارة أوروبا مع مناخ المنطقة الثانية . ومن أهم المحاصيل التي انتقلت إليها ، القمح الذي تمكن من التغلب على المحاصيل الزراعية الأخرى نتيجة لارتفاع قيمته الغذائية . وتحمله المناخ السائد هناك ، ومن أهم المحاصيل التي نافسها القمح وأثر في إنتاجها الدخن والشيلم .

(٤) منطقة افريقية

تعتبر قارة افريقية من أكثر القارات العالم القديم تأخرأ في الزراعة باستثناء السواحل الشمالية المطلة على البحر المتوسط والتي سبقت إليها الإشارة . ويعود ذلك إلى طبيعة مناخ القارة حيث يسود المناخ الحار الرطب في وسطها والمناخ الصحراوي الجاف في شمالها باستثناء منطقة محدودة في الزاوية الجنوبية من القارة والتي يتمثل فيها مناخ البحر المتوسط . ونتيجة لطبيعة المناخ الحار الرطب والصحراوي الحار الجاف، فقد تأثر النشاط البشري وانعكس ذلك على تأخر الزراعة التي تمثل أهم نشاط بشري عرقة الانسان منذ بداية حياته . سواء كان ذلك في مجال تدجين الحيوان أم النبات . ومع ذلك فقد ساهمت افريقية في تزويد الانتاج الزراعي ببعض المحاصيل الزراعية التي تعود إلى أصل افريقي . فقد وجدت أنواع من القمح والشعير في اثيوبيا وارتيريا وربما تعود إلى أصل نشأ في هذه المنطقة إذ أن الكثير من العلماء يرجعون الشعير إلى أصل أفريقي . ومن جانب آخر تشير الدراسات الحديثة لبعض الباحثين في أصل السلالات البشرية إلى أن افريقية كانت الموطن الأصلي لنشوء تلك السلالات بل وحددتها بعض هذه الدراسات في المناطق المحيطة باقليم البحيرات وهذا يعني أن الانسان الأول اعتمد على مقومات طبيعية متوفرة في بيئة مألث أن أخذ يسعى لتكاثرها عن طريق الزراعة إضافة إلى تدجين الحيوانات . ولعل الدراسات التاريخية القائمة الآن حول أصل الحضارات وعلاقتها بالقارة الافريقية تشير الى شيء من الجوانب الزراعية فقد

وجد هيكل لانسان العصر الحجري الحديث قرب مركز اسيلان (asselan) في منطقة من الصحراء ووجد بجانبه مجموعة من أصداف الحيوانات غير الفقرية . وآثار اسماك وتمايح وحيوانات لبونة^(١) .

وهذه إشارة الى بداية استقرار الانسان ومحاولة العمل في مجال زراعة المحاصيل ومن المؤمل أن تظهر الدراسات دور افرقية في مجال الانتاج الزراعي كمنطقة أصلية لبعض المحاصيل الزراعية .

(٥) منطقة العالم الجديد

هنالك خطأ شائع حول معرفة الانسان لما يسمى بالعالم الجديد ، فتحدد بداية المعرفة بالسنة التي وصل فيها كرستوفر كولبس للعالم الجديد سنة ١٤٩٢ . ولكن الواقع يثبت عكس ذلك فقد اتصل العالم القديم بالعالم الجديد قبل ذلك بكثير أي منذ أن انتقلت بعض المجموعات السكانية من شرق آسيا إلى أمريكا الشمالية عن طريق مضيق بهرتج . وكذلك منذ أن توغلت مجموعات بشرية في الجزء الشمالي من الأطلس إلى سواحل قارة أمريكا الشمالية عن طريق سلسلة الجزر الموجودة في الجزء الشمالي من المحيط الأطلسي ، أو عن طريق المحيط الهندي عندما انتقلت بعض المجموعات السكانية من المناطق المحيطة بالمحيط الهندي ومن خلال سلسلة الجزر توصلت إلى أمريكا الجنوبية .

وعليه فقد نشأت مراكز حضارية قديمة في العالم الجديد قامت على أساس زراعي تركزت في جنوب المكسيك وأمريكا الوسطى . ومن هذه الحضارات حضارة (المايا) التي نشأت قبل ٥٠٠ قبل الميلاد^(١) .

وفي مناطق تركز الحضارة . نشأت بعض المحاصيل الزراعية ذات الأهمية الاقتصادية مثل الذرة الشامية وأنواع عديدة من الفاصوليا والبطاطا . وهناك جزء متمم لهذه المنطقة يتمثل في أمريكا الجنوبية في كل من جمهورية بيرو وأكوادور وبوليفيا . ولقد نشأ في هذه المنطقة كثير من أنواع البطاطس والذرة الشامية اللينة .

ولا بد من الإشارة إلى أن نشوء المحاصيل الزراعية في مناطقها الأولى لا يعني بقاءها في تلك المناطق بعد أن أخضعها الإنسان لسيطرته وخاصة الإنسان الأول الذي يمتاز بكثرة انتقاله حسب ما تمليه عليه الأحوال الطبيعية ، لذلك فقد

(١) دنيس بولم ، الحضارات الافريقية ، ترجمة علي شاهين جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ص : ١٦ .

انتقلت تلك المحاصيل إلى مناطق جديدة تشبه إلى حد ما مناطقها الأصلية بدرجة أصبح من الصعب معرفة موطنها الأصلي ، وكل ما يتميز به نقل المحاصيل المختلفة تلك المحاصيل التي نقلت من العالم الجديد إلى العالم القديم وبالعكس . ويعود سبب ذلك إلى أن الاتصال الذي تم بين العالمين على نطاق أوسع تلى عام ١٤٩٢ ، وهو تاريخ قريب لا يزيد عن خمسة قرون ، ويعتبر فترة قصيرة بالنسبة لتاريخ حركة انتقال المحاصيل الزراعية والتي مضى عليها أكثر من عشرة آلاف سنة .

كما أن المعرفة الجغرافية والزراعية التي حدثت في عصرها حركة انتقال المحاصيل بين العالمين القديم والجديد كانت ضمن المرحلة الحديثة التي ظهرت فيها سجلات وتواريخ لانتقال هذه المحاصيل فأصبحنا نشير إلى بعضها إلى أنها من نباتات العالم الجديد ونشير إلى البعض الآخر بأنه من نباتات العالم القديم ، كما أن سيطرة الظروف الطبيعية في مراحل الزراعة الأولى جعلت هذه الحركة تنقيد بتلك الظروف .

(١) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، الجزء الثاني ، ص ١١٢ .

الفصل الثاني

علاقة الجغرافية الزراعية بفروع الجغرافية الأخرى

سبق أن أشرنا إلى أن الجغرافية الزراعية مفهوم جديد يجمع بين الجغرافية والزراعة ، وعلاقة كل منهما في الآخر . وقد حددنا العامل المشترك بينهما ألا وهو الانتاج الزراعي . فلا بد من إيجاد العامل المشترك بين الجغرافية الزراعية وبقية فروع الجغرافية الأخرى .

ولقد أشرنا سلفاً إلى أن علم الجغرافية يهتم بدراسة سطح الأرض وما عليها من ظواهر طبيعية . ويراد بالظواهر الطبيعية تلك الظواهر التي تحدث على سطح الأرض دون أن يتدخل الإنسان في تسببها ونتائجها . أما الظواهر البشرية فهي ظواهر أوجدها الانسان استجابة لتأثير الظواهر الطبيعية وعليه يمكن القول بأن مساهمة الانسان في أسباب ونتائج الظواهر هو الذي يحدد نوعية تلك الظواهر . فالأشواك التي تنمو في حديقة البيت ظاهرة طبيعية والأزهار التي تنمو بجانبها ظاهرة بشرية إذ ان الانسان قد ساهم في إنبات الأزهار دون أن يساهم في إنبات الأشواك . حيث وفر الماء والتربة للأزهار فهياً فرصة مناسبة لنموها . وعليه أصبح من السهل أن نميز بين الظواهر الطبيعية والبشرية وهذا الأساس كان من أول الأسس التي تم بموجبها تقسيم علم الجغرافية إلى :

١ - الجغرافية الطبيعية : **Physical Géography**

٢ - الجغرافية البشرية : **Humman Géography**

وهذا التقسيم لا يعني وجود فاصل واضح كل الوضوح يمكن اعتباره الأساس للفصل بين الفرعين الرئيسيين للجغرافية والمتمثل في الجغرافيا الطبيعية والجغرافية البشرية وإنما ما يغلب على جانب معين يعطيه الصفة المعينة ، وما دامت

الجغرافية الزراعية حسيبة للظروف الطبيعية والبشرية فلا بد من بيان العلاقة التي تربط بين الجغرافية الزراعية وبقية الفروع الاخرى . وتوضيحاً لذلك فلا بد من الاشارة إلى فروع الجغرافية الاخرى لئري موقع الجغرافية الزراعية بالنسبة للفروع الاخرى .

الجغرافية الطبيعية

تتناول الجغرافية الطبيعية دراسة المظاهر الطبيعية التي تحيط بالانسان ممثلة بدراسة التضاريس واثراها على الانسان وعلى الظواهر الطبيعية الأخرى ، وتتناول كذلك دراسة التضاريس وتصنيفها واثارها الايجابية والسلبية وطريقة تكوين هذه التضاريس . ويطلق على هذه الدراسة بالجيومورفولوجي . Geomorphology أو ما يعرف بدراسة أشكال الأرض الخارجية كما تتناول دراسة الجغرافية الطبيعية دراسة المناخ Climate وأثره على الظواهر الطبيعية والعوامل التي تحدد نوع المناخ ، وتمثل دراسة المناخ أساساً تعتمد عليه الجغرافية الطبيعية ، باعتباره عاملاً فعالاً في تحديد نوع الغطاء النباتي . Vegetation الذي يعتبر من فروع الجغرافية الطبيعية والذي تقوم دراسته على أساس تحديد العوامل التي تؤثر فيه وتقسيم العالم إلى مناطق على أساس النباتات الطبيعية ودراسة هذه المناطق بصورة مفصلة كما تتناول الجغرافية الطبيعية دراسة كل من شكل الأرض ، والمساحات المائية التي تشغل حوالي ٧١,٦٪ من مجموع مساحة سطح الكرة الأرضية^(١) .

وبالاضافة إلى ذلك فإن رسم الخرائط يمكن اعتباره علماً مرتبطاً بالجغرافية الطبيعية والبشرية .

وإذا حللنا الفروع التي تتكون منها الجغرافية الطبيعية نجد أن نكل فرع منها ارتباطاً وثيقاً بالانتاج الزراعي الذي تعتبره الجغرافية الزراعية هدفها الأساسي . وسوف نرى من بحثنا للعوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي أن لكل فرع من فروع الجغرافية الطبيعية الارتباط الكبير في عملية الانتاج الزراعي وتباينه من حيث الكم والنوع ولذلك كانت علاقة الجغرافية الزراعية بالجغرافية الطبيعية علاقة وثيقة لا يمكن تناسيها .

(١) أكثر مساحة المحطات ١٤١,٠٥٠,٤٠٠ ميل مربع في الوقت الذي تغطيه مساحة اليابسة ٥٥,٨٨٥,٠٠٠

ميل مربع .

يرتبط الانتاج الزراعي بالنشاط البشري ارتباطاً أساسياً بل انه الركيزة المتينة في العملية الزراعية ، لذلك فإن دراسة هذا النشاط ومعرفة الأسس التي يقوم عليها تعني معرفة الأسس التي تقوم على الزراعة .

ودراسة النشاط البشري وعلاقته بالجغرافية يقع ضمن ما يعرف بالجغرافية البشرية والتي تقوم على أساس تفاعل الانسان مع بيئته ومدى تأثير ذلك على اختلاف الظواهر البشرية من مكان لآخر ، كما تقوم بدراسة الأسس التي تؤدي إلى اختلاف هذه الظواهر ، باعتبار أن الظروف الزمانية والمكانية لها اثرها الفعال في اختلاف الظواهر البشرية فقد تختلف ظاهرة ما من زمان لآخر ، مع أن عامل المكان ثابت لا يتغير انما تبدلت تلك الظاهرة نتيجة لتبدل الزمان ، وقد تختلف ظاهرة واحدة نتيجة لتبدل عامل المكان مع أن زمن تلك الظاهرة ثابت ، فظاهرة استغلال مياه الأنهار في وسط وجنوب العراق للأغراض الزراعية تبدلت في الوقت الحاضر عما كانت على تديماً نتيجة لتبدل الزمان مع أن الأنهار ثابتة نسبياً ، إلا أن وسيلة الاستغلال تبدلت فجعلت هذه الظاهرة تتغير نتيجة لعامل الزمان كما أن ظاهرة استغلال مياه الأنهار في شمال العراق اختلفت عما هو في جنوب العراق ووسيلة نتيجة لاختلاف المكان حيث أن القسم الشمالي من العراق يعتمد في ربه على الأمطار أكثر من اعتماده على الأنهار في حين يكون العكس في الجنوب ووسط العراق .

وعليه يمكن أن تميز الظواهر البشرية بخصوصها لعامل الزمان والمكان .

ان التغير الذي يحدث في المؤثرات البشرية تنعكس اثاره على الانتاج الزراعي بصورة واضحة . فزيادة عدد السكان ، يهيئ الفرصة لتوفر اليد العاملة التي يمكن استغلالها في الانتاج الزراعي كما ان هذه الزيادة تظهر آثارها الايجابية في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية سواء ما كان يستعمل منها لأغراض الغذاء أم لتوفير اللباس . ولذلك فقد ارتبط الانتاج الزراعي بالظروف البشرية ارتباطاً وثيقاً ، وتمثل دراسة النشاط البشري الذي تناوله الجغرافية البشرية في الفروع التالية التي يمكن أن تقسم الجغرافية البشرية إليها .

الجغرافية التاريخية

تناول دراسة الجغرافية التاريخية التطورات التي طرأت على طبيعة الظواهر الجغرافية . وأثر ذلك على طبيعة القشرة الأرضية ، كما تقوم بدراسة فعاليات

الانسان في مختلف الأدوار وعلاقة ذلك بالتبدلات الطبيعية فتركز الحضارة القديمة في وديان الأنهار دون غيرها يعود لظواهر جغرافية وتركيز هجوم القوات النازية لروسيا في مراحلها التاريخية في فصل معين يعود لظروف جغرافية ولا نكون مغالين كثيراً إذ قلنا ان الجغرافية توجه التاريخ وترسم الخطوط الرئيسية للصورة الواقعية لأية حادثة تاريخية .

وعلاقة الجغرافية الزراعية بالتاريخية ، علاقة وثيقة فهي التي ترسم للجغرافية الزراعية المؤثرات التي كانت عليها مناطق العالم المنتجة للحاصلات الزراعية ، وتبين الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيرات في الانتاج من حيث الكم والنوع ، كما ان شرح الأحداث التاريخية وبيان علاقاتها بالظروف الطبيعية تعطينا صوراً واضحة لما كان عليه الانتاج الزراعي .

٣ - الجغرافية الاجتماعية

تتناول الجغرافية الاجتماعية دراسة الحياة الاجتماعية للمجموعات البشرية والتي تمثل في حياتهم الخاصة من حيث الملبس والسكن والطعام والعادات والتقاليد ، لأن جميع هذه الأمور ما هي إلا صدى للأحوال الجغرافية المحيطة بمجتمعهم . فطبيعة طعام الانسان وملبسه ومسكنه ناتجة من تأثير العوامل الجغرافية المحيطة بتلك المجموعة البشرية . فطبيعة ملابس سكان الجبال تختلف عن ملابس سكان الصحراء ونوع الغذاء الذي يعتمده السكان في مناطق الغابات غير الغذاء الذي يعتمده سكان السواحل ، ونفس الشيء ينطبق على بقية جوانب الحياة . وتتناول الجغرافية الاجتماعية دراسة السكان وتوزيعهم وتقسيمهم إلى مستويات اجتماعية متباينة كما تقوم بدراسة كثافة السكان وتبحث العوامل التي ساعدت على تجمعهم في منطقة دون أخرى .

وإذا حللنا ما تهتم به الجغرافية الاجتماعية تراه يرتبط بالعملية الانتاجية بل ويؤثر تأثيراً كبيراً . فتفضيل بعض المجموعات السكانية لبعض المنتجات الزراعية يكون دافعاً أساسياً لزيادة انتاج تلك المادة . وعدول بعض المجتمعات عن استهلاك انتاج معين يكون سبباً أساسياً في اهمال زراعة ذلك المحصول . وفي دراستنا للعوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي سوف نشير إلى ذلك بوضوح .

٤ - الجغرافية السياسية

تتناول دراسة الجغرافية السياسية ، ما يتعلق بالوحدات السياسية وأثر المعوقات البشرية والطبيعية في قوة تلك الوحدات ، فتتناول أثر الموقع الجغرافي ودور المساحة والسكان والشكل العام في قوة الوحدة السياسية ، كما تبحث في أثر العوارض الطبيعية والتضاريس في رسم الحدود السياسية .
وتهتم بصورة خاصة في بحث العلاقات الدولية والأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات وإظهار المشاكل التي تستند إلى أسس جغرافية ، وترتبط الجغرافية السياسية بالجغرافية الاقتصادية ارتباطاً قوياً . باعتبار الجانب الاقتصادي له الدور الفعال في بناء العلاقات السياسية .

أما علاقة الجغرافية الزراعية بالسياسة فهي علاقة وثيقة إذ أن سياسة الوحدات السياسية في العالم تعتمد على قوة مواردها الطبيعية والبشرية ومدى استثمارها ، ولذلك فإن الجغرافية السياسية تهتم بالزراعة ، والسياسة الزراعية ، حيث لجأت أكثر دول العالم إلى اتباع منهج معين يستند على قوة الموارد الطبيعية . وتلمب الزراعة الدور الأساسي في توفيه الذي تعتبره الوحدة السياسية أساساً ضرورياً تسمى لتحقيقه .

٥ - الجغرافية الاقتصادية

تتناول دراسة الجغرافية الاقتصادية الأسس التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية والتي من شأنها ضمان حياة الانسان ، وتتناول الجغرافية الاقتصادية دراسة الموارد الطبيعية والبشرية وتوزيعها على سطح الأرض مع بيان أثر العوامل الطبيعية والبشرية على طريقة استغلال تلك الثروة وإلى وقت قريب ، كانت الجغرافية الاقتصادية تشمل كل ما من شأنه البحث في الانتاج الزراعي والصناعي والنقل والخدمات .

أن تعقد دراسة هذه الجوانب وتفرعها جعل الجغرافية الاقتصادية عاجزة عن اعطاء صورة متكاملة عن جميع جوانب النشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك فقد اتجهت النية إلى تجزئته الجغرافية الاقتصادية إلى الفروع التالية .
وهذه الفروع وان تعددت إلا أنها لا تخرج من كونها الأسس التي يعتمد عليها البناء الاقتصادي لأي منطقة في العالم .

١ - الجغرافية الزراعية

لقد أشرنا سابقاً بأن الجغرافية الزراعية مفهوم جديد يجمع بين فرعين من فروع المعرفة الأساسية ، والمتمثلان في المعرفة الجغرافية وعلاقتها بالمعرفة الزراعية ، وهذان الفرعان يؤكدان على دراسة العوامل الطبيعية والبشرية التي من شأنها أن تؤثر في الانتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني فتجعله متبايناً من منطقة لأخرى ومن زمان لآخر .

وهذا المفهوم الجديد الذي ينطوي على مفهوم المعرفة تأثر بالتطورات العلمية الحديثة التي جعلته مفهوماً واسعاً تعجز عنه الجغرافية الاقتصادية التي توجه له جانباً محدوداً من مفهوماها وعليه تطلب الأمر إيجاد علم جديد من شأنه الالمام بما يعنيه المفهوم العام للجغرافية الزراعية . خاصة بعد أن تركز الاهتمام على الانتاج الزراعي ، نتيجة لزيادة الطلب عليه بسبب زيادة عدد سكان العالم وكونه المصدر الرئيسي لاشباع حاجات السكان للغذاء .

إضافة إلى كون الزراعة ، تمد الأسس الاقتصادية الأخرى بما تحتاج إليه من مقومات لادامة نشاطها ، فالصناعة تعتمد على المنتجات الزراعية بدرجة عالية باعتبارها تمدّها بالمواد الأولية لعملية الانتاج ، وجغرافية النقل يكون الانتاج الزراعي حجماً كبيراً منها .

٢ - الجغرافية الصناعية

كانت الجغرافية الصناعية جزءاً من الجغرافية الاقتصادية إلا أن التطور الصناعي العالمي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور مناطق صناعية جديدة ، ودخول مواد أولية في مجال الصناعة على نطاق واسع أصبح الجزء المخصص من الجغرافية الاقتصادية لا يعني بحاجة الجانب الصناعي . فظهر اتجاه جديد يقوم على أساس استقلال الصناعة كموضوع قائم بذاته .

وتركز الجغرافية الصناعية على دراسة الثروة المعدنية باعتبارها أساساً لقيام الصناعة ، كما تقوم بدراسة العوامل الخاصة والعامة التي تحدد قيام الصناعة وتقوم بدراسة توزيع الصناعات في العالم مع التأكيد على الدور الاقتصادي الذي تلعبه الصناعة^(١) .

(١) ابراهيم المشهداني ، مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية ، ص ٢٣ .

وتعرف العملية الصناعية التي تختص بها الجغرافية الصناعية بأنها تحويل مواد غير عضوية أو مواد عضوية بعمليات ميكانيكية أو بعمليات كيميائية إلى منتجات سواء أنجزت بآلات ميكانيكية تحركها قوة أو انجزت بالأيدي ، وسواء حدث إنتاجها في مصنع أم في ورشة أم في بيت وسواء أبيع لتاجر جملة أم يبيع لتاجر مفرد^(١) .

وتأتي علاقة الجغرافية الصناعية بالجغرافية الزراعية من خلال ما تقدمه الجغرافية الزراعية من أسس تعتمد عليها الجغرافية الصناعية فالمادة الأولية والأسواق ، تلعب دورها الأساسي في الانتاج الصناعي وقد تبدو العلاقة متبادلة ، إذ ان المناطق الزراعية تمثل أسواقاً جيدة للمناطق الصناعية والحالة بالعكس .

٣ - جغرافية النقل

كانت الجغرافية الاقتصادية تؤكد على المهن من شأنها أن تدخل ضمن عملية الانتاج لذلك ركزت على الزراعة والصناعة في الدرجة الأولى ، وتمثل هذا التأكيد في أبحاث الجغرافية الاقتصادية حتى أوائل القرن الحالي ، واعتمدت الجغرافية الاقتصادية في تأكيدها على دور العمليتين من كونهما يعملان على إيجاد منتجات من شأنها اشباع حاجة المستهلك سواء كانت تلك المنتجات منتجات زراعية أم صناعية .

وقد كان واضحاً في مرحلة اتخذ فيها الانتاج طابع الاشباع المحلي وما يعرف بالاكفاء الذاتي ، بسبب الظروف المحيطة بالانتاج الزراعي خاصة . إلا أنه نتيجة للتطور العلمي الذي طرأ على الانتاج الزراعي والصناعي وانتقاله من الانتاج الاستهلاك المحلي إلى الانتاج لغرض الاستهلاك العالمي ، برز دور النقل كعملية من شأنها زيادة المنفعة للمواد المنتجة سواء كانت زراعية أم صناعية ، وخاصة عندما تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي .

ونتيجة ذلك برزت أهمية النقل بل وفاقته عمليات الانتاج في بعض الأحوال ، فبعض المنتجات الزراعية تتضاعف أثمانها عندما تنقل من مناطق انتاجها إلى مناطق نهلاكها حتى تصل أثمان هذه المنتجات إلى ثلاثة أضعاف أثمانها في مناطق الانتاج وهذا بدوره يمثل خلق المنفعة التي يقوم عليها الانتاج .

وجغرافية النقل أو ما يطلق عليها أحياناً بالجغرافية التجارية تهتم بوسائل النقل

(١) اھيم شريف ، جغرافية الصناعة ، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٧٦ ، ص : ٧٤ .

وتطورها والخصائص التي تمتاز بها وسائط النقل كالسكك الحديدية وطرق السيارات والطرق المائية والجوية ، وتبحث كذلك في أثر النقل في مشاريع التنمية الاقتصادية والدراسات الإقليمية للمراكز والطرق الاستراتيجية في العالم. وتهتم جغرافية النقل بدراسة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك والعوامل التي تؤدي إلى تقوية تلك العلاقة ، وتعالج المشاكل التي من شأنها العمل على تسهيل عملية التبادل التجاري .

ان العلاقات التجارية التي تربط بين انحاء العالم وحجمها المتزايد يتطلبان ايجاد عالم مختص بذلك . أما علاقة الجغرافية الزراعية بجغرافية النقل فهي علاقة قائمة منذ بداية العملية الزراعية حتى نهايتها ، وخاصة في الوقت الذي أصبح فيه المنتج الزراعي في العالم لا ينتج لنفسه بل لجميع أنحاء العالم . وتدخل المنتجات الزراعية بنطاق واسع في حيز التجارة العالمية ، فما نراه من منتجات زراعية كدليل واضح على دور النقل في العملية الانتاجية الزراعية .

ومن العوامل التي ساعدت على زيادة العلاقة بين الانتاج الزراعي وعملية النقل التطور العلمي الذي طرأ على حفظ المنتجات الزراعية ، فما تمتاز به الزراعة القديمة ، انها زراعة اكتفاء ذاتي وكان من الصعب جداً نقل المنتجات الزراعية وخاصة النباتية منها . فما كان يحدث أن يستهلك العراق الموز الصومالي ولا الخضار واللحوم المستوردة من الخارج لو لم يكن هناك وسائل حفظ متطورة ووسائل نقل سريعة .

وقبل الانتهاء من بحث موضوع العلاقة بين الجغرافية الزراعية وفروع الجغرافية الأخرى لا بد من التذكير بأن العملية الانتاجية القائمة على خلق المنفعة والاستفادة من الموارد الطبيعية عملية مشتركة تساهم فيها جوانب متعددة حتى تكمل فائدتها الانتاجية ، ومن هنا برزت علاقة الجغرافية الزراعية بفروع الجغرافية الأخرى .

علاقة الجغرافية الزراعية بالعلوم الأخرى

ان المفهوم الذي حددنا به علم الجغرافية الزراعية ، فقد لا يكون مرضياً لجميع الجغرافيين الذين ينظرون إلى علم الجغرافية من زاوية اختصاصهم ، الا أنهم جميعاً لا يختلفون في أن الجغرافية الزراعية مفهوم جديد يجمع بين الجغرافية والزراعة ويركز في بحثه على دراسة وتوزيع وربط وبيان العلاقات للظواهر

الطبيعية والبشرية على سطح الأرض . وعلاقة ذلك بالانتاج الزراعي وتوزيعه واختلافه .

ومما يدعم هذا الرأي الفكر القائم على أساس أن العلوم الحديثة من شأنها العمل على إيجاد الحلول للمشكلات التي من شأنها أن تكون عائقاً في تطوير الحياة البشرية وبقائها . وتحليل المشاكل وتعليلها ووضع الحلول لها . وهذا بطبيعة الحال يقود الجغرافية الزراعية إلى الميدان التطبيقي ويبعدنا عن مجال الوصف الذي امتازت به الجغرافية في بداية تطورها ، وفكرة التطبيق بحد ذاتها جعلت الجغرافية الزراعية : مجالاً يمكن أن تدخله العلوم الأخرى التي نحتاجها العملية التطبيقية .

وإذا تتبعنا بعض الأبحاث الجغرافية المعاصرة في العالم وخاصة في الأقطار المتقدمة لمنا بوضوح شيوع اتجاهين سيران مع بعض بدون تعارض أو تناقض وهذان الاتجاهان هما :

١ - اتباع الجانب التطبيقي والابتعاد عن الجانب النظري الذي كانت تحتطه الجغرافية في مسيرتها السابقة .

٢ - اتباع المنهج الكمي في التحليل ، والابتعاد عن المنهج الوصفي الذي اتصفت به الجغرافية وخاصة في المرحلة التي برز فيها علم الجغرافية في العصر الاسلامي .

وإذا أردنا أن نتابع الاتجاهين الحديثين المتبعين في علم الجغرافية عامة والزراعة خاصة ، نجدهما يرتبطان بالعلوم الأخرى وتتخذان منهما أساساً لتحليل الجوانب الجغرافية والزراعية للعملية التطبيقية والكمية وعليه فسوف نعالج العلاقة التي تربط بين الجغرافية الزراعية والعلوم الأخرى .

١ - علاقة الجغرافية الزراعية بعلم البايولوجي

تشمل دراسة البايولوجي ، دراسة علم النبات والحيوان ، وما يتعلق بها من أوضاع فسيولوجية أو بيئية ، وتؤكد على الجانب الفسيولوجي في الدرجة الأولى بإباره الأساس الذي تقوم عليه حياة الكائنات الحية بجانب تأكيدها على بقية الجوانب الأخرى .

فعلم النبات مثلاً يؤكد على الشكل الظاهري للنباتات والجانب التشريحي والبيولوجي والوراثي والتصنيف والبيئة والأمراض التي تصيب النبات . وكذلك الحال بالنسبة لعلم الحيوان والذي يتناول الجوانب السابقة بقدر

ما تنطبق على الحيوان . والجوانب التي يؤكد عليها علم البايولوجي ، تعتبر من الأسس الرئيسية بالنسبة لدراسة الجغرافية الزراعية حيث تنعكس آثار الجوانب العملية البايولوجية على طبيعة الانتاج الزراعي .

فطفرة الانتاج التي حدثت بالنسبة للمنتجات الزراعية جاءت وليدة لدراسات بايولوجية وبيئية من شأنها معرفة الجوانب التي من شأنها أن تؤثر على طبيعة الانتاج الزراعي من حيث الكم والنوع .

فالبدور المحسنة المستخدمة في زراعة المحاصيل النباتية ، كانت ثمرة لتطور علم البايولوجي ، ودراسة المؤثرات التي من شأنها الوصول إلى طفرة نوعية في حياة النبات والتي تكون نتيجة زيادة الانتاج عن طريق إيجاد أصناف جديدة تمتاز بخصائصها الجديدة عن النباتات السابقة .

وكذلك الحال ينطبق بالنسبة للانتاج الحيواني حيث تجري دراسات بايولوجية من شأنها إيجاد أصناف جديدة من الحيوانات من خصائصها زيادة الانتاج . وأحسن مثل نضربه الآن ما يجري لتحصين أبقار الحليب واللحوم التي دلت نتائجها على تقدم ملموس في هذا المجال .

٢ - علاقة الجغرافية الزراعية بالهندسة والرياضيات والاحصاء

إن الاتجاه الجديد الذي يظهر على علم الجغرافية الزراعية والقائم على التطبيق العملي لا يمكن الاستغناء عن استخدام الرياضيات لعلاج وتقدير المسائل المرتبطة بالانتاج .

وإضافة إلى الجانب التطبيقي فإن الجانب التحليلي والكمي الذي اتبعته الجغرافية الزراعية الحديثة جعلها تحتاج إلى العمليات الاحصائية التي من شأنها إظهار النتائج التي يقوم عليها المنهج الكمي والتي سبق أن تم تطبيقها بنجاح في علوم الاحياء والأثربولوجي والاقتصاد ، وقد بدأ تطبيق الوسائل الكمية منذ أوائل الخمسينات^(١) . أما علاقة الجغرافية الزراعية بعلم الهندسة ، فتمثل في أن التطور الزراعي الحالي يتطلب عمليات هندسية مهمة ، حتى أصبح هنالك فروع في كليات الهندسة من شأنها اعداد الكوادر الهندسية اللازمة للعمليات الزراعية . فوجود فروع الري والبزل ، والتربة والمكننة الزراعية ، دليل على مدى أهمية علم الهندسة بالنسبة للانتاج الزراعي . ويتمثل ذلك في مجالات متعددة ،

(١) الجمعية الجغرافية الكويتية . محاضرات الموسم الثقافي الأول ١٩٧٤-١٩٧٥ ص ١٣٩ .

فبناء مشاريع الري يطلب مهندسة خاصة من شأنها اعداد التصاميم وتنفيذ المشاريع واعداد وسائل البطرة عليها .

وكذلك الحال بالنسبة لعملية استصلاح التربة وحفر المبالز . والتي تحتاج إلى خبرة هندسية عالية ، كما نلاحظ ذلك في تنفيذ مشاريع الري والبزل التي تنفذ في العراق ، حيث يشغل فيها المئات من المهندسين المختصين في هذا المجال . واطلاق لقب مهندس زراعي لخريجي كلية الزراعة يمثل لنا حلقة الوصل بين الزراعة والهندسة .

٣ - علاقة الجغرافية بعلمي الكيمياء والفيزياء

قد يتصور البعض أن العلوم الصرفة بعيدة عن العلوم التطبيقية ومنها الجغرافية الزراعية ، والواقع أن العلوم الصرفة تمثل المجال الذي يمكن استخدامه في تطبيق العلوم الأخرى .

كما انها تستخدم في علاج المشاكل التي تعانيها العلوم الأخرى . فاستخدام النماذج والنظائر التي استعيرت في علم الفيزياء وطبقت لمعرفة توزيع الظواهر الطبيعية ، دليل على الترابط بين العلمين ، وفي المناهج التي تطبق في الجامعات الأوربية نجد الكثير من المواضيع الفيزيائية قد دخلت في مجالات الجغرافية الزراعية . ففيزياء التربة وفيزياء الجو وما يتعلق بها أصبحت من المواضيع الأساسية التي تدرس في هذا المجال

ونفس الحال ينطبق على الكيمياء فقد استخدمت العمليات الكيمياءوية في تحليل الجوانب التي ترتبط بعناصر الانتاج ، فقد خفضت التربة للدراسات الكيمياءوية وعولجت في نطاقها علاجاً أساسياً . وحدثت مكونات التربة الكيمياءوية وعلاقتها بمتطلبات النبات ، ومن هذا الأساس انطلقت صناعة الأسمدة الكيمياءوية التي تقوم على أساس تعويض النقص الكيمياءوي الذي يحدث للتربة ، أثناء العمليات الزراعية . زمحاولة تعويضه بالطرق الكيمياءوية ، ولذلك جاءت المواد الكيمياءوية المستخدمة في إعادة خصوبة التربة متعددة ومتنوعة حسب متطلبات النبات وحسب التركيب الكيمياءوي للتربة .

كما أن ما قدمته للزراعة من خدمة في تهيئتها المبيدات الزراعية التي من شأنها القضاء على الأمراض النباتية والحيوانية ، لا يمكن تناسيه بل ويعتبر من العوامل التي ساعدت على زيادة الانتاج الزراعي .

وقبل الانتهاء من بحث علاقة الجغرافية الزراعية بالفروع الأخرى لا بد

من الإشارة إلى الجغرافية الزراعية كعلم متطور يحتاج العلوم الأخرى التي من شأنها العمل على تطوير المعرفة المشتركة بين العلوم الأخرى وادخال التكنولوجيا التي من شأنها تهيئة الفرصة للعمل على إيجاد تعاون بين جوانب المعرفة المختلفة ، بهدف إيجاد التنسيق الذي يخدم زيادة الانتاج واشباع الحاجة المتزايدة وخاصة في الدول النامية ، التي تعتمد على الزراعة اعتماداً رئيسياً في بناء اقتصادها والتي تواجه زيادة في عدد السكان تفوق الدول المتقدمة اقتصادياً .

« مناهج دراسة الجغرافية الزراعية »

تأثرت مناهج الجغرافية بالمفهوم الذي تعنيه كلمة الجغرافية ، ففي المرحلة التي ركز فيها علم الجغرافية على الجانب الوصفي ، كانت مناهج الجغرافية تسير بنفس الأسلوب الذي سار عليه المفهوم العام للجغرافية ، فإذا رجعنا إلى المنهج الجغرافي المتبع في العصرين الاغريقي والعربي نجدها تؤكد كل التأكيد على منهج الوصف العام ، حيث حددت كتبهم وصف الأرض وابعادها على نحو ما نجده في سلسلة مصنفاتهم التي أطلقوا عليها « المسالك والممالك » أو كتبهم المسماة تقويم البلدان وكتب الرحالة أمثال ابن جبير وابن بطوطة وغيرهم من الجغرافيين الرحالة الذين كانوا يصفون كل ما كانوا يشاهدونه في أسفارهم وتجوالهم من شعوب الأرض واجناسها وطبيعة البلاد من انهار وجبال وسهول ووديان^(١) .

الا أن هذا المنهج أخذ يتعرض إلى النقد نتيجة لتطور العلوم الأخرى بالقدر الذي أصبح فيه علم الجغرافية عاجزاً عن مسايرة تلك العلوم ، لذلك تطلبت الحاجة إعادة النظر في مناهج الجغرافية والتأكيد على المناهج التي من شأنها مسايرة العلوم الأخرى ومتابعة التطورات التي طرأت على الحياة ، بحيث أصبح الوصف العام لا يعني بالحاجة العامة ، فمالت مناهج الجغرافية نحو أسلوب جديد منذ أوائل القرن التاسع عشر تمثل هذا الأسلوب في تنسيق المعلومات وترتيبها وتصنيفها ومن أهم العلماء الذين اهتموا بعلم الجغرافية الفيلسوف (كانت Emmanuel Kant) والذي قسم الجغرافية الرياضية ، والأدبية والتجارية والسياسية والدينية . ومن أهم الاتجاهات التي ظهرت في علم الجغرافية ومناهجها المنهج الكمي في التحليل بدلاً عن الوصف العام والمنهج التطبيقي العلمي بدلاً عن الجانب النظري .

(١) المصدر السابق . ص ١٣٦ .

والجغرافية الزراعية تأتي في مقدمة فروع الجغرافية العلة التي تلتزم دراستها مع الجانب التحليلي والتطبيقي ، نتيجة لتدخل الظروف الطبيعية في النتائج المترتبة عليها . ولذلك جاءت الدراسات الزراعية الحديثة معتمدة على الجانب التحليلي أكثر من الجانب الوصفي لأنه عن طريق التحليل واستخدام الاحصاء يمكن ابراز تأثير الظواهر الطبيعية والبشرية وبيان أثر كل منهما ، ومعالجة الأسباب الناجمة عن كل أثر في آثار الظواهر المختلفة فتركز الانتاج الزراعي في منطقة ، واختلافه في منطقة أخرى ، ناتج من عوامل وتغيرات في توزيع الانتاج . ومن العوامل التي أبرزت دور التحليل في دراسة الجغرافية الزراعية تداخل العوامل المتعددة في عملية الانتاج الزراعي ، سواء أكانت تلك العوامل طبيعية أم بشرية وتعدد العوامل تتطلب إيجاد قياس لبيان تأثير كل عامل من تلك العوامل وهذا ما يؤكد عليه الأسلوب التحليلي ، أما الاتجاه المتمثل في اتباع الجانب التطبيقي . فيعود كذلك إلى طبيعة الجغرافية الزراعية .

والمعروف عن الدراسات النظرية انها دراسات قائمة على وضع الأسس التي يقوم عليها الانتاج مقاسة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات النظرية على ضوء حقائق مقاسة بمقياس نظري عدي يوازن ومن ثم يعطي النتيجة على ضوء الحقائق الثابتة دون احتساب المتغيرات .

وقد تصدق الدراسة النظرية على بعض العلوم من شأنها الاعتماد على حقائق ثابتة ، لا يدخل فيها مجال التغير الا بنطاق محدود .

أما بالنسبة للجغرافية الزراعية التي تركز في دراستها على الانتاج باعتباره هدفاً رئيسياً ، فلا بد من تحديد المؤثرات في هذا الانتاج وقد تبدو بعض المؤثرات النظرية ذات أهمية كبيرة في الانتاج الا أنها ما تلبث أن تكون ضعيفة في مجال التطبيق العلمي فتبرز مؤثرات ثانية ساعدت ظروف التطبيق على معرفة دورها ، ففي مجال المؤثرات الطبيعية ، تبدو مؤثرات المناخ والتربة في مقدمة المؤثرات الطبيعية ، وفي مقدمة المؤثرات المناخية تأتي درجة الحرارة وكمية الأمطار ولكن قد تبدو بعض المظاهر المناخية الثانوية ذات أثر فعال في العملية الانتاجية ، فعند احتساب معدلات الحرارة الملائمة لزراعة محصول معين تؤخذ المعدلات العامة وتعتبر قياساً لمعرفة الظروف الملائمة للزراعة إلا أن التطبيق لهذا الجانب يأتي بمؤثرات جديدة ناتجة عن حدوث ظروف مناخية محدود لفترة لا تظهر في الدراسات النظرية ونفس الشيء ينطبق على معدلات الأمطار . ونتيجة للتفاوت الذي تظهره الدراسات التطبيقية عن النظرية ، ولكون الأولى أكثر واقعية

أجهدت الدراسات الزراعية نحو الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري . وهذا ما تؤكد عليه مناهج كليات الزراعة في العالم ، بخلاف بقية الكليات التي تحدد نسب للتطبيق أقل من النسب التي تحددها كليات الزراعة فنسبة الدروس التطبيقية والعملية في مناهج كليات الزراعة في العراق مثلا تصل إلى ٥٠٪ . وكليات الزراعة في الوطن العربي لا يزال اهتمامها في المناهج التطبيقية أقل من غيرها في المناطق المتقدمة زراعياً ، ففي هولندا مثلاً تفوق الدروس التطبيقية الدروس النظرية في مناهج كليات الزراعة ويمكن إضافة اتجاه تمتاز به مناهج الجغرافية الزراعية عن بقية مناهج العلوم الأخرى يتمثل في التغير المستمر في إعداد المناهج . فلا تطول فترة أي منهج من تلك المناهج إلا لمدة قصيرة بسبب تأثير العوامل المتغيرة وانعكاسها على النتائج .

فالأساس البشري الذي يعتمد عليه الانتاج الزراعي متغير في تأثيراته الايجابية والسلبية . فاعداد السكان في العالم متغيرة وهذا التغير يختلف من منطقة لأخرى . وما دامت الزراعة تهدف لتوفير الغذاء لهذه المجموعات المتغيرة فلا بد من احداث تغير مستمر في مناهجها يتناسب مع التغيرات التي تحدث في اعداد السكان . وهذا التغير العددي للسكان يكون عاملاً إيجابياً في الانتاج باعتباره يوفر اليد العاملة التي تحتاجها الزراعة وفي نفس الوقت يعمل على اتساع سوق الاستهلاك .

أما الأسلوب الذي تدرس به الجغرافية الزراعية ، فيمكن حصره في منهجين رئيسين وفي كل منهج يظهر أسلوب معين لدراسة الموضوع ومع أن المنهجين يختلفان في الأسلوب ، إلا أنهما يتفقان في التأكيد على بحث علاقة الانسان ببيئته وأثر الظروف البيئية على استغلال الموارد الطبيعية . فاحدهما يدرسها على أساس ذكر موارد الثروة الاقتصادية والغلات المختلفة والآخر يدرسها على أساس معرفة المقومات الطبيعية والبشرية التي تؤثر في إنتاج الغلات الاقتصادية ، وسوف نتطرق إلى المنهجين الرئيسين لدراسة الجغرافية الزراعية .

١ - المنهج الاقليمي

يقوم المنهج الاقليمي على أساس دراسة جميع الحاصلات الزراعية المتوفرة في منطقة معينة من مناطق العالم كان تكون منطقة مناخية أو منطقة طبيعية أو وحدة سياسية . على أساس وجود تجانس بين المنتجات الزراعية في تلك المنطقة . وتسبق مثل هذه الدراسة عادة ، بدراسة الاقليم من النواحي الطبيعية والسكانية

وطرق استغلال الموارد الطبيعية وكيفية استخدام الأرض وتمتاز الدراسة الاقليمية التي تقوم عليها دراسة الجغرافية ، باعطاء فكرة واضحة عن التكامل الاقتصادي لتلك المنطقة التي تربط تلك المنطقة بالمناطق الزراعية الأخرى .

وهذا المنهج يتفق مع الاتجاه العالمي في الوقت الحاضر والذي يقوم على أساس التوجه نحو تكتلات اقتصادية ، يلعب فيها الانتاج الزراعي دوراً مهماً . وتعدى حدود الوحدات السياسية ، فالسوق الأوربية المشتركة التي تضم عدداً من دول شمال غربي أوروبا وتقوم على أساس من التقارب والتشابه الاقليمي ، تقترب فيما بينها بصورة اقليم أوسع من الوحدة السياسية والسوق العربية المشتركة يمكن أن تكون مثلاً لمنطقة تزيد في سعتها على مساحة أي قطر من أقطار الوطن العربي ، حيث تتاح الفرصة للتخصص في ظل الاقليم الكبير أكثر من الاقليم الصغير ، وعند ذلك يبرز دور الأقاليم الصغيرة ضمن الأقاليم الكبيرة ، حيث يساعد التخصص على ابراز الخصائص التي يمتاز بها والمتمثلة في زيادة الانتاج وانخفاض كلفته وتحسين نوعه .

وهذه ميزة يؤكد عليها المنهج الاقليمي في مجال الانتاج الزراعي ، وما يواجه هذا المنهج من صعوبة هو تحديد الاقليم الذي يخضع للدراسة ، فالأقاليم المناخية متداخلة بدرجة يصعب إيجاد فواصل واضحة تفضل بين اقليم وآخر ولذلك يعول في دراسة هذا المنهج على الوحدات السياسية وعند ذلك يفقد المنهج أساساً رئيسياً من أسسه ، ألا وهو اعطاء صورة التكامل الزراعي للاقليم الواحد . وبالإضافة إلى ما سبق فهناك عيب آخر يتمثل في صعوبة تحديد العوامل التي تؤثر في النشاط الزراعي حيث يظهر أثر التربة والمناخ . ويلعب كل منهما دوراً مهماً في العملية الزراعية . إضافة إلى تباين النشاط البشري ، عند ذلك يصعب أن نحدد العامل الأول المؤثر في الانتاج الزراعي .

وعلى ذكر العلاقة بين الظواهر البشرية والطبيعية نشير إلى وجود علاقة قوية بين الظواهر البشرية والطبيعية ، وبروز ظاهرة بشرية في مناطق طبيعية معينة تنتج عنها ظهور مزارع تتشابه من حيث ظروفها الطبيعية والاقتصادية . كما تتشابه فيها بصورة عامة موارد الدخل الأساسية فضلاً عن تشابه مستويات كثافة وحجم وطرق الانتاج^(١) . وهذا ما يعبر عنه بالنسب الزراعي .

(١) عبد الرزاق البطيحي ، انماط الزراعة في العراق ، جامعة بغداد - بغداد ١٩٧٦ ، ص ٢٣ .

٢ - المنهج المحصولي

تعتمد الزراعة على أساسين رئيسيين ، هما الانتاج النباتي والانتاج الحيواني وكل انتاج يصنف حسب طبيعته ، فالانتاج النباتي يصنف عادة حسب أسس عديدة ، منها حسب أهميته الاقتصادية ، وحسب العائلة النباتية ، وحسب ميعاد زراعته ، أما الانتاج الحيواني فيصنف حسب نوع الحيوان الذي يساهم في العملية الانتاجية . وتقوم دراسة المنهج المحصولي على أساس دراسة جانباً معيناً من جوانب الانتاج الزراعي ، سواء أكان صنفاً نباتياً أو ثروة حيوانية معينة .

ويلاحظ في هذه الدراسة البحث عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى قيام انتاج محصول معين دون غيره ، وهذه الأسباب والعوامل تقوم على أساس دراسة العوامل الطبيعية والبشرية وتأثير كل منهما على طبيعة الانتاج^(١) .

ويمتاز هذا المنهج بأنه يعطي الصفات العامة والصفات الخاصة ، والصفات العامة تقوم على أساس التشابه في بعض العوامل التي تؤدي إلى قيام الانتاج بالنسبة لعدد كبير من المحاصيل الزراعية ، أما العوامل الخاصة فتقوم على أساس توفر عامل بشري أو طبيعي أدى بطبيعته إلى قيام الانتاج .

ومن خصائص المنهج أن خطواته واضحة أمام الباحث ولا يؤدي إلى ارباك في تنظيم المعلومات . كما انه يوضح الجوانب الاقتصادية التي يحتلها كل محصول زراعي وبيان دوره بالنسبة للحاصلات الزراعية الأخرى ويعتبر من المناهج التي اتخذتها الجغرافية الاقتصادية أساساً في دراستها لفترة النصف القرن الماضي ، وجاءت نتائجها جيدة لذلك فسوف نسير بدراستنا وفق هذا المنهج مع الأخذ بما تمتاز به المناهج الأخرى من وضوح عن طريق المقارنة وبيان الجوانب السلبية والايجابية لكل منهج من هذه المناهج .

الفصل الثالث

أهمية الجغرافيا الزراعية

- الانتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني ، يأتي في مقدمة الأمور الجغرافية الزراعية وأهمية الانتاج الزراعي يمكن اعتباره المنطلق الذي بواسطته يمكن تحديد أهميته الجغرافية الزراعية وعليه فإذا أردنا معرفة أهمية الجغرافيا الزراعية ، فعلىنا أن نبين الدور الذي يحثه الانتاج الزراعي بفرعيه الحيواني والنباتي ، وعلاقته بحياة الانسان ، ولمعرفة تلك العلاقة فلا بد من تحديد المتطلبات والضروريات التي يحتاجها الانسان والمتسلة في طعامه وملبسه ومسكنه ، ولو بحثنا في المصادر التي تؤمن هذه المتطلبات لوجدنا الانتاج النباتي والحيواني يشكل الجانب الأساسي منها .

فبالنسبة للغذاء الانساني فإن المصادر النباتية تؤمن كل ما يحتاجه الانسان من غذاء والذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الانسان فقد ظهرت الحاجة للغذاء منذ أن وجد الانسان على سطح الأرض وقد ازدادت هذه الحاجة نتيجة لزيادة عدد السكان حتى أصبحت مشكلة توفير الغذاء لسكان الأرض أهم ما تواجه البشرية . وقد تعرضت البشرية لنقص في كميات الغذاء ، وظهر بشكل مجاعات دورية حلت في بعض المناطق في العالم كان لها أكبر الأثر في تحديد عدد السكان في تلك المناطق . ويعود سبب تلك المجاعات إلى عاملين رئيسيين ، الأول يتمثل في عدم كفاية الانتاج الزراعي للطلب الموجه إليه بسبب زيادة عدد السكان بنسبة تزيد على زيادة نسبة الانتاج الزراعي . والسبب الثاني يعود إلى عدم انتظام توزيع الانتاج وزيادته بنسبة تتفق مع نسبة زيادة عدد السكان . فالانتاج الزراعي في بعض المناطق تفوق زيادته نسبة زيادة عدد السكان ، وينتج عنه فائض في الانتاج ، وفي مناطق أخرى تقل نسبة الانتاج عن نسبة زيادة عدد السكان وينتج عنه عدم كفاية الانتاج ما يعبر عنه بحدوث المجاعات المحلية .

ومثل هذه المجاعات معروفة لدى سكان الكرة الأرضية . في الفترة المحصورة ما بين سنة ١٠ قبل الميلاد وسنة ١٨٤٦ بلغ عدد المجاعات التي حدثت في الجزر البريطانية حوالي مائتين مجاعة . وبين سنة ١٠٨ قبل الميلاد وسنة ١٩١١ حدثت في الصين ١٨٠٠ مجاعة وأكبرها قضت على ١٣,٩ مليون نسمة بين ١٨٧٦/١٨٧٩ وفي الصين أيضاً مات سنة (١٩٢٩ - ١٩٣٠) ٤ ملايين نسمة من المجاعة (١) .

وهذه المجاعات التي تركزت في منطقة جنوب شرق آسيا نتجت عن عدم التوازن بين إنتاج الغذاء وزيادة عدد السكان ، فالسكان يزدادون في هذه المناطق بنسبة تفوق نسبة الإنتاج . فجنوب شرق آسيا ينتج من الغذاء ما نسبته ٢٧,٨٪ من مجموع الغذاء العالمي ، في حين تكون نسبة عدد السكان حوالي ٥٢,٩٪ من مجموع سكان العالم ، ونستنتج من ذلك أن حصة الزيادة السكانية تساوي ضعف الزيادة الإنتاجية وهي ما تساوي حصة غذاء السكان في هذه المناطق فلا تزيد حصة السكان من الغذاء عن ٥٠٪ بالنسبة لما يحتاجه الانسان من ضروريات الغذاء .

وإذا قارنا ذلك بأمريكا الشمالية نجد أن نسبة حصة القارة من سكان العالم لا تزيد عن ٦,٦٪ من مجموع السكان في العالم في الوقت الذي تصل فيه نسبة إنتاج القارة من الغذاء إلى ٢١,١٨٪ من مجموع الغذاء في العالم وهذا يعني أن نصيب الفرد من كمية الغذاء في قارة أميركا الشمالية ، تساوي سبعة أضعاف نصيب الفرد من الغذاء في جنوبي شرقي آسيا .

وهذا ما يجعل المتفائلين بمستقبل الغذاء في العالم يؤكدون على أن مشكلة الغذاء لا تأتي من عدم كفاية الإنتاج الزراعي وإنما متأتية من سوء توزيع الإنتاج الزراعي ، ولا يعيرون أهمية كبرى للزيادات السكانية في حالة مصاحبتها زيادات في الإنتاج تكون موازية لها .

ومن دراستنا للعوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي . والمتمثلة في العوامل الطبيعية والعوامل البشرية سوف نرى كيف تؤثر في كمية الإنتاج نوعاً وكما وكيفية تباينه من مكان لآخر من سنة لآخرى .

من هذه الاشارة القصيرة التي أشرنا فيها إلى دور الإنتاج الزراعي في توفير الغذاء ننتقل إلى دور آخر يمثله الإنتاج النباتي والحيواني والمتمثل في توفير اللباس للإنسان .

فاذا تتبعنا تطور استهلاك الانسان للملابس نجده المعتمد أولاً وآخرأ على

(١) هال هلمان ، السكان ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، ص ٢٢ .

الانتاج الحيواني والنباتي إلى درجة عالية ، ففي جميع مراحلها التي سبقت القرن الحالي وكان استهلاك الإنسان من الملابس يعتمد في الدرجة الأولى على المنتجات الحيوانية والنباتية ، فبجانب استعماله الأول لأوراق الأشجار فقد استخدم جلود الحيوانات على نطاق واسع ، كما استخدم المنتجات النباتية والحيوانية في صناعة الملابس .

ففي بداية استخدامه للمنتجات الحيوانية والنباتية ، اعتمد على الصوف والكتان في الدرجة الأولى وأخذ بعد ذلك يعتمد على القطن والذي لم يشغل في بداية القرن التاسع عشر . سوى حيز جزئي من صناعة النسيج ، فكأنت نسبة استعمال القطن تساوي ٤ / مقابل ٧٤ / من الصوف و ١٨ / من الكتان ، وبمرور قرن واحد أي في النصف الأول من القرن العشرين ، أصبحت نسبة استهلاك القطن ٧٤ / مقابل ٤٠ / من الصوف و ١٨ / من الكتان^(١) .

ومع حدوث بعض التطورات في اتجاه استهلاك المنسوجات فإن ما دخل من نسبة ومن مصدر غير زراحي فلا يزيد عن ٢ - ٤ / من الاستهلاك العالمي والنتيجة عن دخول بعض المركبات في صناعة المنسوجات الصناعية وخاصة بعض مشتقات البترول .

وحتى في مجال توفر السكن في الانتاج الزراعي بفرعيه الحيواني والنباتي كان السباق في توفير السكن فقد استظل الإنسان في ظلال الأشجار التي زرعها منذ عصور قديمة ، كما انه صنع خيمة من شعر الماعز ووبر الجمال ولا زال يتخذها مأوى له .

من كل ما تقدم يمكن الوصول إلى نتيجة مهمة ، ان أهمية الانتاج الزراعي والحيواني في كونه الأساس الذي قامت عليه حياة الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض .

وإذا أشرنا إلى أهمية الانتاج الزراعي معناه أشرنا إلى دور الجغرافية الزراعية التي من شأنها متابعة وبحث العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي ومن هنا برزت أهمية الجغرافية الزراعية كعلم عملي احتاجه الإنسان منذ فترة قديمة ، عندما بدأ يبحث عن المناطق التي تلائم حياته ليستقر فيها ويسخرها ويستثمر مواردها لادامة حياته .

ومن الممكن أن نحدد أهمية الجغرافية الزراعية ، إذا ما رجعنا إلى الذين

(١) ابراهيم المشهداني ، القطن ودوره في الاقتصاد العالمي ، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٦٩ ، ص : ١٣ .

بحاجون هذا الصنف من المعرفة . ومن دراستنا للانتاج الزراعي يمكن أن نحدد الكثير من المجموعات التي من شأنها استخدام علم الجغرافية كوسيلة لتسهيل حياتها وزيادة معرفتها .

وتباين أهمية الجغرافية الزراعية تبعاً لمدى الحاجة إليها ، فالمجموعات السكانية التي تتفاعل مع البيئة الطبيعية تحتاج الجغرافية الزراعية باعتبارها الدليل الواضح لايجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها وكذلك الحال مع المجموعة التي تتفاعل مع الجوانب البشرية فانها تحتاج لمعرفة الجغرافية الزراعية باعتبارها مؤشراً لتحديد حاجة السكان .

١ - مجموعة الزراع

المزارعون هم المجموعة التي تختبر تطبيق الظروف الطبيعية في العملية الانتاجية فهم من أكثر المجموعات السكانية التي تحتاج إلى توفير المعلومات التي من شأنها أن تخدم عملية تطبيق المعلومات ، ولما كانت الجغرافية الزراعية من العلوم التي تؤكد على الجانب التطبيقي لذلك فقد برزت أهميتها بالنسبة لمجموعة الزراع .

وتتمثل هذه المجموعة في جماعة المنتجين والمستهلكين . فجماعة الانتاج الزراعي تحتاج إلى معرفة الجغرافية الزراعية . لاستفاد منها في رسم صورة التخطيط الزراعي الشامل على أسس جغرافية تتضمن عدالة توزيع المنتجات الغذائية . والمواد الخام الزراعية على كافة انحاء القطر^(١) إضافة إلى معرفة الحاجة اللازمة لحفر القنوات والاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة في ذلك القطر بقدر ما تحتاج إليه كل منطقة في المناطق التي تحتاج إلى صرف المياه يجب أن تحفر قنوات الصرف وفي المناطق التي تقل فيها المياه السطحية وتتوفر مياه جوفية يجب حفر الآبار ، وفي المناطق التي تتوفر فيها أيدي عاملة كثيرة تزرع فيها المحاصيل التي تحتاج إلى مثل هذه الأيدي .

ويمكن أن يستفاد المنتج الزراعي من الجغرافية الزراعية في تحديد أنسب المناطق لاقامة السدود النهرية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وبصورة شاملة فإن المنتج الزراعي يستخدم هذه المعرفة في زيادة انتاجه والبحث عن المناطق

(١) محمد فاتح عليل وفواد الصغار ، جغرافية الموارد والانتاج ، جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ١٩٦٦ .

التي يمكن أن تكون مجالاً لتصرف الانتاج .

وفي الوقت الذي تحول فيه المنتج من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي أصبح بحاجة أكثر إلى علم الجغرافية الزراعية ، حيث يقدم له الطريق الذي من خلاله يمكن أن يحدد حجم الانتاج بناء على زيادة الطلب ونقصه ، ونبعاً للتبدلات التي تحدث في انتاج المحاصيل الزراعية .

أما المستهلك فتقدم له الجغرافية الزراعية التحديد الواضح لمناطق الانتاج في العالم والتي تزيد عن حاجة تلك المناطق وكما يكون على بينة بمصادر المنتجات الزراعية والعوامل التي يمكن أن تحدث بالنسبة لتلك المناطق ، فستهلكي الشاي والبن في العالم لا بد أن يكونوا على علم بالمناطق المنتجة لهذه المادة مثلاً . ليحتاطوا للأحداث التي تطرأ على تلك المناطق وفي مجال التطبيق العملي لأهمية الجغرافية الزراعية ، فيمكن للفلاح الاطلاع على المؤشرات التي تحدد طبيعة الانتاج سواء كانت تلك المؤشرات طبيعة أم بشرية . وفي مجال تربية الحيوان يمكن الاستفادة من الجغرافية الزراعية التي تحدد عادة البيئة الملائمة لكل حيوان وظروف معيشته اللازمة سواء اكان ذلك في مجال معرفة الظروف المناخية أم الحالة النباتية وربط العلاقة المكانية لكل انتاج زراعي .

٢ - مجموعة الصناع

يتعامل الصناع عادة مع المواد الأولية التي تساهم الزراعة في توفيرها على نطاق واسع فالمواد الأولية عادة اما تكون منتجات حيوانية أو منتجات نباتية أو منتجات معدنية . وأقرب العلوم التي تتفاعل مع المنتجات الحيوانية والنباتية هي الجغرافية الزراعية .

فمن طريقها يمكن تحديد تواجد المواد الأولية بنوعها الحيواني والنباتي وتحديد العوامل التي تؤثر في انتاجها والتغيرات التي تحدث في حجم الانتاج ونوعيته بحد ذاته يقدم خدمة كبيرة لمجموعة الصناع .

وبالنظر لأهمية المواد الأولية الزراعية فقد أثرت تأثيراً كبيراً في تحديد المواقع الصناعية ، فمن أهم العوامل التي جعلت معامل السكر تكون قريبة من مناطق انتاج قصب السكر أو بنجر السكر ، هي الخاصية النباتية التي يمتاز بها كل من البنجر والقصب والتي تتطلب أن تكون معامل استخراجها قريبة من مناطق رعايته نتيجة لكبر حجم المواد الأولية وطبيعتها وتعرضها للتلف السريع .

كما أنه من الضروري أن يكون الصناع على اطلاع بالتبدلات والظروف

التي تطرأ على نوع الانتاج الزراعي سواء أكان ذلك باعتباره مصدراً لانتاج المادة الأولية أم منطقة لاستهلاك المنتجات الصناعية فقد تبدل التوجهات الصناعية لانتاج بضاعة معينة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على متطلبات استهلاك الانتاج الزراعي . وعليه نرى أن تصنيع المنتجات الزراعية اللازمة للانتاج الزراعي متغيرة ومتبدلة حسب التغيرات التي تطرأ على تطور المعرفة التي نصيب الجانب الزراعي .

فلم يعد المحراث الآلي الخاص بقلب التربة كافياً لإجراء العمليات الخاصة بحراثة الأرض بل تتطلب إيجاد محارث أخرى من شأنها تكملة العمل الزراعي فهناك محارث لقلب التربة وأخرى لتنظيم التربة وأخرى لاستخلاص أدغال التربة ، وثالثة لعمل السواقي وتنظيفها ولذلك فإن المصنع للأدوات الزراعية يلاحظ ما يطرأ من تطور في الجانب الزراعي ويعمل على توفير تلك المتطلبات .

٣ - مجموعة التجار

التاجر بالمفهوم الاقتصادي الناقل للبضاعة من مناطق انتاجها إلى مناطق استهلاكها وما داموا يمثلون الوسيط بين مناطق الانتاج والاستهلاك . فهم من أكثر الناس حاجة لمعرفة المناطق التي يتركز فيها الانتاج الزراعي والمناطق التي يتم فيها الاستهلاك .

فمعرفة العادات والتقاليد لها أساس كبير في تصدير الانتاج الزراعي فمثلاً المناطق الاسلامية تستهلك كمية كبيرة من التمور في شهر رمضان ووصول هذه الكمية في أوقاتها المناسبة يحدد من سعرها وهذا ما يهدف إليه ناقل البضاعة . والمناطق المسيحية تحتاج إلى أغصان الأشجار في عيد رأس السنة الميلادي وتوفير مثل هذه الأغصان والأشجار له أثر كبير في تحديد قيمتها ، وفي كثير من الأحوال تعرضت المنتجات الزراعية لمشاكل تجارية ، فالدجاج المصدر من بعض الدول غير الاسلامية إلى المناطق الاسلامية تعرض في بداية الأمر إلى عدم التوجه لاستهلاكه ، بدافع انه ذبح بأسلوب لا يتفق مع الأمور الدينية والتقاليد الاجتماعية فاضطرت الشركات المصدرة للحوم الحيوانات والدواجن والتي تنتج صادراتها إلى الأقطار الاسلامية أن تكتب على غلاف هذه المنتجات تم اعداده حسب الطريقة الاسلامية . وأجرت بعض التحويلات في انتاجها بتلائم مع ذلك .

وتصدير بعض المنتجات الزراعية لبعض المناطق دون معرفة الجوانب المتعلقة

بالانتاج الزراعي قد يكون عائقاً في وجه تلك الصادرات فلا يسمح بتصدير لحوم الأبقار إلى بعض المناطق في الهند حيث يتعارض ذلك مع طقوسهم الدينية ، وقبل الانتهاء من الشرح المختصر الخاص بأهمية الجغرافية الزراعية ، لا بد من الإشارة إلى أن الحاجة إلى المعلومات الخاصة بالانتاج الزراعي أخذت في التوسع والزيادة نتيجة إلى الدور الذي يحتله الانتاج الزراعي في حياتنا اليومية . ومن هذا المنطلق القائم على دور أهمية الانتاج الزراعي نرى بعض الباحثين في العلوم الزراعية أخذوا يلوحون لنا بمؤشرات تشير إلى اقترابنا من قيام الثورة الخضراء على غرار الثورة الصناعية في الوقت الذي بدأت فيه مؤشرات لقيام الثورة الصناعية منذ الثلث الأخير للقرن الثامن عشر والتي كان من نتيجتها تغيير طابع الحياة العامة من الطابع الزراعي إلى الطابع الصناعي ، نرى الآن ظهور بوادر ومؤشرات من شأنها أن تشير إلى قرب حدوث تغيير في أسلوب الحياة الاقتصادية في العالم وبعلمون حلول المشاكل بتغيير في أسلوب الانتاج وذلك بالتوجه نحو خطة فنية لزيادة الانتاج الزراعي لكافة المحاصيل الغذائية في منطقة معينة ، وعلى ضوء ما يتوفر في تلك المنطقة من موارد طبيعية وبشرية من شأنها أن تستخدم في العملية الزراعية .

وهذا من شأنه أن يزيد في أهمية دور المعرفة الجغرافية المختصة بالجوانب الزراعية وهذا ما يتمثل في الجغرافية الزراعية .

ومما زاد في أهمية معرفة الجغرافية الزراعية ، ظهور عدة عوامل منها :

- ١ - عدم كفاية الانتاج الزراعي المحلي لسد الحاجة المحلية نتيجة لتعدد متطلبات الاستهلاك بسبب تطور وزيادة هذه المتطلبات . وخاصة في المناطق التي ارتفعت فيها مستويات المعيشة .

- ٢ - زيادة عدد السكان في بعض المناطق بنسبة تزيد على نسبة زيادة الانتاج الأمر الذي أصبح فيه الانتاج المحلي عاجزاً عن إشباع الحاجة .

- ٣ - سياسة الانفتاح التي اتبعتها معظم دول العالم الأمر الذي ساعد على زيادة تبادل المنتجات الزراعية .

- ٤ - تطور وسائل النقل التي سهلت تبادل المنتجات الزراعية بين مختلف اقطار العالم ، مصحوبة بتطور وسائل حفظ المنتجات الزراعية وفي مقدمتها استخدام وسائل التبريد .

« الفصل الرابع »

العوامل الطبيعية المؤثرة في الانتاج الزراعي

يتأثر نوع الانتاج الزراعي وكميته وجودته بالعوامل الطبيعية من جانب وبقدرة الانسان على استغلال وتحسين هذه العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية من جانب آخر^(١).

وتمتاز الظروف الطبيعية بتباينها من منطقة لأخرى ، حيث تتوفر في كل منطقة ما يميزها عن المنطقة الأخرى وتمثل هذه المميزات بالظروف البيئية المتوفرة في تلك المنطقة ، من حيث الأحوال المناخية ، المتمثلة في عناصر المناخ المختلفة من حيث درجة الحرارة وكمية الأمطار السنوية وموسم سقوطها وطول موسم النمو ، وطبيعة التربة وخصوبتها . وطبيعة السطح وانحداره ، وفي نفس الوقت تتباين النباتات الطبيعية في مدى تحملها لظروف البيئة المتباينة ويستدل على نجاح المحصول الزراعي توافق التركيب الوراثي لهذا المحصول مع العوامل البيئية لتلك المنطقة ، وأهم دليل على مثل هذا التوافق هو غزارة وقوة نمو المحصول وارتفاع كمية انتاجه وثباتها نسبياً على مر السنين . ولقد أظهرت بعض المحاصيل الزراعية تقدماً في مناطق جغرافية معينة من العالم نتيجة تأقلمها لمثل هذه المناطق ونتيجة لذلك فقد تحدد الانتاج الزراعي في العالم نتيجة للظروف الطبيعية والبشرية .

بدرجة أصبحت المناطق الزراعية لا تشكل الا جانباً صغيراً من الكرة الأرضية إذ تقدر مساحة الأرض المزروعة بحوالي ١٠٪ أي ما يساوي ١٣,٤٠١,٠٠٠,٠٠٠ هكتار وتساوي حوالي ٨٠٪ من مساحة الأرض القابلة للزراعة . وتمثل المراعي الدائمة مساحة تساوي ٢,٨٨١,٠٠٠,٠٠٠ هكتار في حين تشغل الغابات مساحة تساوي ٣,٩٩٧,٠٠٠,٠٠٠ هكتار .

(١) محمد فاتح عقيل وفراد الصغار ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

وجود الأرض الصالحة لا يعني قيام الزراعة ، ما لم تتوفر عوامل قيام الزراعة والتي تؤثر وتحدد الانتاج الزراعي من حيث الكمية والنوع ، فالأرض الزراعية المستغلة الآن كانت موجودة قبل ملايين السنين ، إلا أن استغلالها واستثمارها تأخر إلى فترة قريبة قصيرة جداً بالنسبة لعمر تكوين الأرض الزراعية ، كما أن الكثير من مناطق العالم لا زالت تمتلك الأرض الصالحة للزراعة . إلا أنها لا يمكن أن تستثمر تلك الأرض نتيجة للظروف الطبيعية والبشرية .

وتعتبر العوامل الطبيعية من أهم العوامل التي تحدد الانتاج الزراعي في مناطق العالم المختلفة ، حيث يحتاج كل نبات إلى ظروف طبيعية خاصة كدرجة الحرارة وكميات سقوط الأمطار ونوع التربة ودرجة انحدار السطح وأثرها في تصريف المياه أو الاحتفاظ بها .

وتتميز العوامل الطبيعية المؤثرة في الانتاج الزراعي بالثبات النسبي ، وهذا مما يجعل أمر السيطرة عليها يتطلب إيجاد وسائل ثابتة من شأنها الحد من سيطرة أثر الظواهر الطبيعية ، وتتوقف سيطرة الانسان على هذه الظروف على درجة حضارته ، وقابليته لاختصاص تلك الظواهر لارادته .

وتتمثل العوامل الطبيعية في طبيعة السطح والظروف المناخية والتربة وعلاقتها بالانتاج الزراعي

وكان من نتيجة تأثير العوامل الطبيعية ، وأثرها في الانتاج الارض إن برزت مواضيع جديدة تهتم بهذا الجانب ، وتمثلت هذه المواضيع بما يعرف باستعمالات (الأرض الزراعية). واستعمالات الأرض الزراعية تهتم بما يصيب الأرض الزراعية من تغيرات تجعل انتاجها يتغير من سنة لآخرى تبعاً للتغيرات الطبيعية والبشرية.

المبحث الأول

« السطح وعلاقته بالانتاج الزراعي »

تحدد العمليات الزراعية على ضوء الشكل الخارجي للتضاريس الأرضية وعليه فإن المرحلة الأولى التي تواجه المنتج الزراعي تتمثل في إيجاد طبيعة سطح الأرض الذي يتفق مع طبيعة الانتاج الزراعي ، سواء ما كان منها مرتبطاً في طبيعة النبات أم في طبيعة العمليات التي يحتاجها .

وتعتبر السهول من أهم أقسام السطح ملائمة للنشاط الزراعي ولذلك كانت السهول من أول المناطق التي ظهرت فيها الزراعة بسبب سهولة اجراء العمليات الزراعية المتمثلة في حراثة الأرض وتقسيمها وسقيها وجني ثمارها ، اذ من السهل استخدام الآلات الزراعية في مثل هذه المناطق وهذا مما يساعد في تسهيل العملية الزراعية .

وفي البداية الأولى لتعلم الانسان لمهنة الزراعة ، لجأ إلى استثمار الأرض التي لا تحتاج إلى جهد كبير بسبب استواء سطحها ولكن نتيجة إلى تقدم الانسان وتوسعه في مجال الزراعة ، فقد أصبحت الأرض المستوية غير كافية ، لذلك لجأوا إلى استخدام الآلات لتسوية الأرض الوعرة وتحويلها إلى أرض مستوية يسهل فيها استخدام الآلات الزراعية .

وعملية التسوية التي تسبق العمليات الزراعية الأخرى ، أصبحت ذات أهمية كبرى ، وتحتاج إلى جهد ومال كبير ، وتمتاز عملية التسوية الأرضية ، بأنها ثابتة ولا تتكرر في كل سنة . وعليه فإن السهول الزراعية القديمة تمتاز عن المناطق الزراعية الحديثة باستواء أرضها وخاصة تلك السهول التي تعتمد على عمليات

الري أكثر من اعتمادها على الأمطار .

وبساعد استواء السطح على انشاء قنوات الري والصرف في الجهات التي لا تكفي فيها الأمطار باحتياجات المحاصيل . كما يساعد على انشاء طرق النقل ومد خطوط السكك الحديدية التي يعتمد عليها تسويق الغلات الزراعية^(١) . كما ان هنالك علاقة بين التربة والسطح اذ ان المناطق المرتفعة نقل فيها التربة بينما تتجمع التربة في السهول مما يزيد في قابلية السهول للزراعة واستيعاب السكان ، الا أن ذلك لا يعني اختصار الزراعة على المناطق السهلية . فعندما أصبحت السهول غير كافية لاعالة عدد السكان المتزايد لجأ الإنسان إلى استخدام الأراضي المتموجة ذات الارتفاع الذي يتعذر فيه استخدام اسلوب الحراثة العمودية المتبعة في الأراضي المنبسطة ولذلك لجأ المزارع إلى استعمال الحراثة الأفقية الكونتورية التي من شأنها حجز مياه الأمطار الساقطة وعدم تعرض التربة لعمليات الجرف نتيجة لشدة الانحدار العام للأرض .

وكان من نتيجة ذلك تثبيت التربة التي كانت تتعرض لعملية الجرف نتيجة لأسلوب الحراثة ، كما أنه استفاد من هذه المناطق التي كانت لا تصلح للزراعة بسبب عدم كفاية الأمطار بسبب انحدار الأرض الذي من شأنه عدم اعطاء الفرصة للتربة لامتناس مياه الأمطار بسبب سرعة مرورها ، ويتحدد النشاط الزراعي بسبب انحدار السطح سواء استخدم الحيوان أم الآلات بحيث اذا زاد انحدار الأرض عن ٤٥ درجة فانه يصعب عليه ممارسة العمليات الزراعية ، سواء أكان ذلك حراثة الأرض أم بذر البذور أم جمع الثمار .

ونتيجة ذلك يلجأ المزارع إلى استخدام أساليب من شأنها تهيئة فرصة يتوفر فيها السطح الملائم لنمو النبات فيتخذ في عمل المدرجات الأرضية أساساً لزراعته. وعند ذلك تعرف مثل هذه الزراعة بزراعة المدرجات (Terraces cultivation) ويعتقد ان العرب كانوا أول من نقل زراعة المدرجات إلى أوروبا فقد نقلوها من اليمن إلى اسبانيا بعد فتحها وانتقلت منها بعد ذلك إلى بقية الأقطار الأوروبية^(٢) وترتبط باستواء الأرض عمليات تصريف ما يزيد عن حاجة النبات من المياه سواء كانت مياه الأمطار أم مياه الري ففي الأحوال التي تصبح فيه الأرض مستوية استواء كلياً يصعب تصريف المياه سواء كانت الباطنية منها أم السطحية .

(١) محمد فاتح عليل وفواد الصقلار ، المصدر السابق ، ص ٣١٩ .

(٢) خطاب الثاني ، الجغرافيا الاقتصادية ، ص : ٦٨ .

ونتيجة ذلك تظهر مشكلة الملوحة ، التي تعاني منها بعض السهول في العالم ومنها السهل الزراعي في جنوب العراق والذي يصل معدل انحدار الأرض فيه إلى ١/١٨٠٠٠ في المنطقة الواقعة بين بغداد والخليج العربي .

وبسبب ذلك يضطر المنتج الزراعي ، إلى استخدام أساليب التخلص من المياه الباطنية والسطحية عن طريق حفر القنوات وسحب تلك المياه والتي تعرف بالميازل . وهناك بعض الظواهر التي تنتج عن ارتفاع وانخفاض سطح الأرض والتي من شأنها التأثير في الانتاج الزراعي . فالمعروف في جميع انحاء العالم ان المناطق الجبلية تكون أكثر مطراً من المناطق السهلية ، بسبب تأثير الجبال على حركة الرياح وارتفاعها والتي ينتج عنها تكاثف بخار الماء نتيجة لانخفاض درجات الحرارة بسبب الارتفاع .

لذلك فان المناطق الزراعية في بعض المناطق الجبلية جاء نتيجة لطبيعة السطح وتأثيره على المناخ .

كما ان توزيع الانتاج الزراعي في بعض المناطق يخضع لتأثير عامل التضاريس ففي السفوح الجبلية التي تواجه الشمس تتركز المحاصيل التي من شأنها الحاجة إلى ضوء الشمس الكثيرة في حين تتركز بعض المحاصيل في الجهات التي يقل فيها ضياء الشمس كما هو الحال بالنسبة لزراعة البن في اليمن .

اضافة إلى ما تقدم ، فان ظاهرة ارتفاع سطح الأرض تنعكس آثارها على ظاهرة تدرج الانتاج الزراعي في كثير من مناطق العالم ، حيث تتركز المحاصيل التي تحتاج إلى حرارة أكثر من سفوح المرتفعات في حين تزرع المحاصيل المقاومة لانخفاض درجات الحرارة في المناطق المرتفعة وعند ذلك تشكل المنطقة زراعية على ضوء ارتفاع السطح وقبل الانتهاء من تأثير السطح على الانتاج الزراعي ، لا بد من الاشارة الواضحة إلى أن تأثير السطح يظهر بصورة غير مباشرة ، فارتفاع السطح وانخفاضه يؤثر في مظاهر طبيعة أخرى من شأنها التأثير في الانتاج الزراعي فهو يؤثر في طبيعة المناخ ويؤثر في طبيعة التربة والمياه الباطنية والسطحية ، يضاف إلى النتائج الطبيعية التي أشرنا إليها الآثار البشرية ، فتوزيع السكان من مكان لآخر يرتبط عادة بطبيعة السطح إلى حد ما ، لذلك أصبح التأثير السطح على الانتاج الزراعي من جانبه البشري . يتمثل في قلة اليد العاملة في المناطق الجبلية ووفرتها في المناطق السهلية حيث يتركز السكان الذين يوفرون للانتاج الزراعي بدا عاملة وسوقا مستهلكة .

المبحث الثاني

« الظروف المناخية »

يأتي المناخ بعناصره المختلفة في مقدمة العوامل الطبيعية المؤثرة في الانتاج الزراعي فكل محصول زراعي يحتاج إلى ظروف مناخية معينة ، ويفسر ذلك تجمع المحاصيل الزراعية وقيامها في منطقة دون أخرى ، فمع تباين مواقع تلك المحاصيل الزراعية الا أنها تشابهت من حيث الانتاج وطبيعته .

فالمحاصيل الزراعية التي تزرع في حوض البحر المتوسط في العالم القديم هي نفس المحاصيل التي تزرع في منطقة كاليفورنيا في العالم الجديد ، بسبب تشابه مناخ هذه المنطقة مع طبيعة مناخ البحر المتوسط الذي يسود حوض البحر المتوسط . وتختلف أهمية وتأثير المناخ المختلفة ، من محصول لآخر فقد تكون كمية الأمطار هي أهم هذه العناصر بالنسبة لغلة معينة ، وقد تكون درجات الحرارة هي العامل الفعال كما ان بعض المحاصيل يتطلب نجاح زراعته توفر عناصر مناخية معينة . فنجاح زراعة القطن تتطلب ساعات ضوئية كثيرة وكلما زادت الساعات الضوئية كلما جاد الانتاج وزراعة البن تتطلب وجود السحب التي تحجب أشعة الشمس الشريفة ، وبعضها يتطلب رطوبة عالية والبعض الآخر يقاوم الجفاف ولذلك فقد تباين تأثير العناصر المناخية بالنسبة للمنتجات الزراعية . وأهم العناصر المناخية التي تؤثر في تحديد الانتاج الزراعي كما ونوعا هي :

(١) الحرارة

تتحمل الغلات الزراعية المختلفة درجات متفاوتة من الحرارة وكثير منها يمكنه الحياة في ظروف مناخية قاسية ويمتاز بعضاً بقدرته العجيبة على تحمل الحرارة

الشديدة أو البرودة القارسة والمدى الحراري الكبير (١).

وتعتبر درجات الحرارة السائدة في منطقة ما من أهم العوامل المحددة لزراعة المحاصيل ، اذ تؤثر الحرارة في معظم العمليات الحيوية التي يقوم بها النبات كالامتصاص والتمثيل الغذائي . وتؤثر تغيرات درجات الحرارة في زراعة المحاصيل وكلما زادت قابلية النبات على تحمل التفاوت في درجات الحرارة كلما كانت له قابلية على الانتشار في مناطق أوسع فالشعير ينتشر في مناطق زراعية أوسع من انتشار القمح باعتبار ان الشعير يتحمل البرودة الشديدة والحرارة الشديدة أكثر من القمح . وتشابه بعض المحاصيل في احتياجاتها الحرارية ، ولذلك تقسم المحاصيل عموماً إلى محاصيل المناطق الباردة ، ومحاصيل المناطق الدافئة ، وتحمل محاصيل الجو البارد البرودة نسبياً وخاصة في الفترة قبل موسم التزهير والتي قد تصل إلى درجة التجمد . كما انها تتأثر من الجو الحار نسبياً بحيث يقف نموها اذا ارتفعت درجة الحرارة إلى درجة ٣٢ - ٤٣ م (٢) .

وعامل الحرارة له أهمية كبرى في تحديد انتاج بعض الغلات والحصول على أقصى منفعة اقتصادية منها وقد أدى هذا إلى ظاهرة التخصص الزراعي وارتباط المحاصيل المختلفة ارتباطاً كبيراً بدرجات الحرارة .

ومن محاصيل المناطق الباردة الشعير والشيلم والقمح والكتان وبنجر السكر . أما المحاصيل المناطق الدفيئة فتتمثل في الذرة والقطن والرز وقصب السكر ، ومثل هذه المحاصيل تموت اذا انخفضت درجة الحرارة إلى أقل من درجة الانجماد . والأقاليم الحارة تختص بانتاج غلات معينة كالمطاط والكاكاو وزيت النخيل وجوز الهند والتوابل .

ولا بد من الإشارة إلى أن درجة الحرارة التي يحتاجها النبات تختلف حسب اختلاف مراحل نمو النبات ومعظمها يحتاج إلى درجات حرارية معينة في بداية نموه ، تختلف عن درجات الحرارة التي يحتاجها في أثناء النضج كما ان درجة الحرارة يجب الا ينظر إليها على حده بل يجب أن يدخل في الاعتبار أيضاً علاقتها بالعوامل المناخية الأخرى كنظام سقوط المطر (٣) .

ومن الأمور التي ترتبط بدرجة الحرارة والتي يجب أن يكون المزارع على اطلاع

بها هي :

- (١) محمد فاتح عقيل وفواد الصغار ، جغرافية الموارد والانتاج ، ص : ٣٠٨ .
- (٢) سعد قاسم ، أساسيات انتاج المحاصيل وزراعة الزراعة ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص : ٥٧ . ١٩٦٣ .
- (٣) محمد فاتح عقيل وفواد الصغار ، جغرافية الموارد والانتاج ، ص : ٣١٠ .

١ - معرفة درجة الحرارة - التي يتوقف نمو النبات عند بلوغها . ويدخل النبات في حالة سكون أو سبات اذا ما انخفضت إلى أقل منها وتختلف هذه الدرجة من نبات إلى آخر فهي (٢٠ م) بالنسبة لنبات قصب السكر (٦ م) بالنسبة للقمح الشتوي (١)

ومعرفة مثل هذه الدرجة بالنسبة لأشجار الفاكهة يستفاد منها كثيراً ففي مثل هذه الفترة يمكن نقل النبات من مكان تكثيره الموقف إلى المحل الدائم ، وكذلك اجزاء عمليات تقليم الأشجار . وعدم اعطاء الأسمدة والتقليل من سقي المحصول.

٢ - معرفة درجة الحرارة العظمى التي يتحملها النبات ، وهي تختلف من نبات لآخر فبعض النباتات تتحمل درجات الحرارة العالية ومن أمثلة ذلك اشجار النخيل التي يمكن أن تتحمل حرارة تصل في معدلها إلى أكثر من ٦٠ درجة . في حين تقضي في مثل هذه الحرارة على جميع أشجار الحمضيات ، وخاصة أشجار البرتقال واذا ما ارتفعت درجة الحرارة إلى أقصى ما يتحملة النبات فإن الانتاج عادة يصاب ببعض الاضرار ، فثمار الرمان والتارنج تصاب عادة بتلف النصف المواجه للشمس في الثمرة في حالة ارتفاع درجات الحرارة ويستفاد المزارع من معرفة درجة الحرارة العظمى التي يتحملها النبات في اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتقليل من أثر درجات الحرارة ، كاستخدام الأشجار الضليسة وزيادة مياه الري في الموسم الذي ترتفع فيه درجات الحرارة إلى الحد المقرر لكل نبات .

٣ - معرفة المعدل الحراري الذي يلائم كل محصول من المحاصيل الزراعية . إذ لكل نبات معدل حراري يناسبه ، يزداد نموه وتجدد ثماره عندما يتوفر ذلك المعدل ويستفاد المنتج الزراعي من ذلك باستخدام الطرق التي من شأنها المحافظة على المعدلات الحرارية ، كاستخدام البلاستيك في فصل الصيف .

وترك الادغال اليابسة في فصل الشتاء للحرق بمعالجة الأشجار التي من شأنها أن أن تتضرر من انخفاض معدلات الحرارة . وقبل الانتهاء من بيان دور الحرارة في عملية الانتاج الزراعي من حيث كميته ونوعه نشير إلى ان درجة الحرارة تعتبر المسوول الأول عن انعدام الزراعة في كثير من مناطق العالم ، فانخفاض درجة الحرارة في كل من المناطق التي تقع

(١) خطاب العاني ، الجغرافية الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، ص ٤٠

شمال الدائرة القطبية الشمالية وجنوب الدائرة القطبية الجنوبية كان العامل الأساسي في عدم قيام الزراعة في مثل هذه المنطقة المغطاة بالجليد في فصل الشتاء ولا تستطيع أشعة الشمس في فصل الصيف أن تذيب سوى الطبقات السطحية من الثلج أو الجليد بينما تبقى الطبقات الأخرى لتزداد سمكا في السنة القادمة ، وقد جرت محاولات لتوسيع الانتاج الزراعي على حساب الأسس الحرارية ، عندما وجدت بعض أنواع من القمح الروسي والكندي والتي تنمو وتنضج خلال ٩٠ يوماً بدلاً من ١٢٠ يوماً .

وهذه اشارة تبين محاولة الانسان للحد من أثر درجة الحرارة في تحديد الانتاج الزراعي .

ومن العوامل التي بدأ المزارعون في العالم يتبعونها للحد من أثر انخفاض الحرارة استخدام البيوت الزجاجية والتي تشير الدراسات الاحصائية الخاصة بالانتاج الزراعي إلى زيادة مساحة هذا النوع من الزراعة ، وأخذ انتاجه يسد جانبا مهما وخاصة في الأقطار المتقدمة زراعيا وفي مقدمتها هولندا ، كما أن القطر العراقي بدأ تجربة لاستخدام البيوت الزجاجية ، في انتاج المحاصيل الزراعية التي تحد من انتاجها ظاهرة انخفاض درجات الحرارة . حيث تم انشاء مجموعة من البيوت الزجاجية مساحة تقدر بحوالي ٢٤ دونما تابعة لمصلحة الخالص الزراعية والواقعة في منطقة الراشدية .

الأمطار (التساقط)

ترتبط زراعة المحاصيل بكمية التساقط ، اذ أن لكل محصول حاجة محددة من المياه اللازمة لنموه ، ويشمل التساقط جميع مظاهر التكاثف التي تصل إلى سطح الأرض متمثلة في الأمطار والندى ، والسقيع والبرد ، والثلج ، ولكل من هذه المظاهر دوره الخاص في تزويد النبات بما يحتاجه من الماء لاجراء عملية صنع الغذاء النباتي عن طريق التربة والتي يساهم فيها الماء ، وتأتي الأمطار في مقدمة مظاهر التساقط المؤثرة في طبيعة النبات وتوزيعه على سطح الأرض ، وعليه سينركز بحثنا عن أثر التساقط على الأمطار في الدرجة الأولى مع الاشارة إلى دور المظاهر الأخرى .

ويتوقف دور الأمطار في عملية الانتاج الزراعي على الأمور التالية :

- ١ - كمية الامطار .
- ٢ - التوزيع السنوي للامطار .

٣ - مقدار ما يستفيد المحصول الزراعي من تلك الأمطار .
وبالنسبة لكمية الأمطار فإن الأمطار الساقطة فوق سطح الأرض متباينة من حيث الكمية ونتيجة لهذا التباين فقد تباين الانتاج الزراعي لأن المحاصيل الزراعية تختلف في مقننتها المائية ، فلكل محصول زراعي مقنن مائي املته طبيعة المحصول وطبيعة التربة وعناصر المناخ الاخرى .
وبالنسبة لكمية الأمطار فقد انقسم العالم إلى أقاليم مطرية من حيث كمية الأمطار الساقطة وموسميتها .

فهناك اقليم غرب أوروبا الذي تسقط امطاره طول العام مع الزيادة الواضحة في فصلي الربيع والخريف ، و اقليم البحر المتوسط الذي يتميز بتركز الأمطار في فصل الشتاء والاقليم الصيني الذي يتميز بسقوط الأمطار طول العام مع تركزها في فصل الصيف والأقاليم الداخلية التي تمتاز بقلة أمطارها وتركزها في فصل الصيف .
والأقاليم الموسمي الذي يتميز بتركز أمطاره في شهور الصيف من السنة والأقاليم الاستوائي الذي يمتاز بغزارة امطاره وتوزيعها على طول أشهر السنة^(١) .

ويمثل التوزيع السنوي للامطار وانتظامه الأساس الثاني الذي يظهر فيه دور الأمطار في الانتاج الزراعي ، فقد تكون كمية الأمطار الساقطة في منطقة معينة تتفق مع المقننات المائية لانتاج بعض المحاصيل ، الا ان توزيع تلك الكمية يمثل الاثر الحقيقي للامطار . فمثلا كمية الأمطار اللازمة لنمو الشعير تقدر بحوالي عشر بوصات في المناطق المعتدلة الباردة فيما اذا سقطت بصورة موزعة على أشهر النمو ، اما اذا صادف وسقطت تلك الكمية في بداية فصل النمو ثم انعدمت عند نضج المحصول فيعني ذلك عدم تكامل عملية نضج البذور ونفس الشيء ينطبق على بقية المحاصيل الأخرى . وتبرز هذه الحالة واضحة في أثر كمية الأمطار الساقطة في المناطق شبه الصحراوية حيث تسقط فيها كمية قد تساعد على نمو بعض المحاصيل الزراعية الا أن طبيعة تلك الامطار المتمثلة في عدم سقوطها وتباينها من حيث الزمان والمكان نجعل دورها في الانتاج الزراعي محدودا .

وهناك نقطة جوهرية ترتبط بمقدار ما يستفيد المحصول الزراعي من الأمطار والتي ترتبط بعدة مظاهر طبيعية تتعدى كمية الأمطار أو توزيعها ، فقد تسقط امطاراً كافية من حيث الكمية والتوزيع الا أن فائدة النبات منها تكون محدودة ، وهذا ناتج عن الأمور التالية .

(٣) ابراهيم المشهداني ، مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية ص ٧٩ .

١ - العلاقة بين كمية الأمطار ودرجات الحرارة . فكلما ارتفعت درجات الحرارة كلما زادت نسبة التبخر مع الملاحظة ان التبخر يكون أعظم في النهار منه في الليل اذ ان ٧٥٪ إلى ٩٠٪ من نسبة التبخر تحدث في الفترة الواقعة ما بين السادسة صباحا والسادسة مساء . وان التبخر يكون أقوى في أشهر الصيف منه في أشهر الشتاء^(١) .

ونتيجة لذلك فان الامطار الساقطة شتاء تكون أثارها في توفير المياه اللازمة للأنواع الزراعي أكثر من الامطار الساقطة صيفا ، كما ان أثر الأمطار الساقطة في فصل الصيف تكون فائدتها أكثر لو أنها سقطت ليلا لكي تتاح للمياه فرصة التسرب إلى داخل التربة ، فتقل نسبة التبخر ، وهناك عناصر مناخية أخرى تؤثر في دور الأمطار اضافة إلى الحرارة وتتمثل في حركة الهواء وسرعته ، حيث ان سرعة الهواء بعد سقوط الأمطار مباشرة تكون عملاً مهماً على زيادة نسبة التبخر ففى المناطق الزراعية التي تقع في مناطق هبوب الرياح مثل نسيم البر والبحر ونسيم الجبل والوادي والرياح المحلية الأخرى حيث تكون حاجتها للأمطار أكثر من المناطق التي تمتاز بقلة حركة مثل هذه الرياح .

ونتيجة لذلك ينصح المزارعون بعدم ري المحاصيل الزراعية في الأيام التي تهب فيها الرياح لتقليل التبخر ولتفادي قلع الأشجار .

٢ - طبيعة التربة ، هنالك علاقة بين كمية الأمطار وطبيعة التربة وعلاقتها بمدى فائدة المحاصيل الزراعية من الأمطار الساقطة ، فالتربة الخفيفة ذات العمق الكبير تمتاز بعدم اتاحة الفرصة للنبات لاجراء عملية الامتصاص التي تقوم بها الجذور النباتية ، وأثناء مرور المياه في الطبقات المحيطة بتلك الجذور فتمشي التربة الخفيفة تكون حركة مرور المياه في طبقات التربة سريعة ، وهذا من شأنه عدم اتاحة الفرصة للجذور بامتصاص حاجتها من المياه التي تحتاجها لصنع الغذاء ، وبالعكس ذلك فان التربة الطينية ذات السمك المحدود تحتفظ بمياه الأمطار بالقدر الذي يهيئ فرصة أطول لامتناس المياه التي يحتاجها النبات عن طريق الجذور . والأمطار التي يحتاجها النبات كحقتن مائي أما يأخذها مباشرة اثناء سقوط الأمطار وإما عن طريق حجز مياه الأمطار في خزانات وخلف السدود التي تنشأ لهذا الغرض ثم اعادتها اليه بوسائل متعددة وهذا ما يعرف بعملية الري .

وتمتاز الأمطار التي تسقط على المساحات المزروعة مباشرة بكونها خالية من

(١) خطاب العالي ، الجغرافية الاقتصادية ، ص ٧٥ .

الأملاح التي تختلط مع المياه الجارية على سطح الأرض والتي تعتبر من المشاكل المهمة التي تجابهها العملية الزراعية وخاصة بالنسبة للزراعة المروية ، ونتيجة لذلك تركزت مشكلة الملوحة في المناطق المروية أكثر من المناطق المطرية والتي سنعود إليها في بحث موضوع التربة وكذلك يفضل المزارع سقوط الأمطار على وسائل الري الأخرى من كونها تهيء فرصة للنمو اجود من غيرها ، حيث تغسل أوراق الأشجار فتشط في عملها لصناعة الغذاء النباتي .

ضوء الشمس

من الظواهر المناخية المؤثرة في الإنتاج الزراعي مقدار ضوء الشمس الذي تتعرض له النبتة الزراعية ، وترجع أهمية هذا العامل إلى أثره في حياة النبات وارتباطه في عمل الغذاء للنبات ، ففي عملية التمثيل الكلورفيلي يتم تحويل المعادن والأملاح الذائبة والواصلة إلى أجزاء النبتة ومنها الأوراق عن طريق النسخ الصاعد حيث تقوم الأوراق وبمساعدة ضوء الشمس بعملية تحويل المواد الأولية في النسخ الصاعد إلى المواد الغذائية التي تعود إلى بقية اجزاء النبتة عن طريق النسخ النازل . ونتيجة لذلك ارتبط تكوين الغذاء بضوء الشمس ومن هنا برزت أهميته كعامل مناخي مؤثر في الإنتاج الزراعي ، اذ وجد أنه كلما زادت كمية ضوء الشمس التي يحصل عليها النبات كلما ازداد نموه .

وقد ارتبطت زراعة بعض المحاصيل في منطقة دون أخرى بهذه الظاهرة فمثلاً طول نيلة القطن في منطقة القطن في الولايات المتحدة الأمريكية يتناسب مع كمية الضوء الشمسي ، فالمنطقة التي فيها فترة ضوء الشمس تزيد على ٢٤٠٠ ساعة ضوئية كانت نيلتها أطول من نيلة المحصول الذي يزرع في مناطق تتوفر فيها كمية من ضوء الشمس قد تصل إلى ٢٠٠٠ ساعة ضوئية ، واذا قارنا بين إنتاج القطن المصري والهندي ، لتبين لنا أن التباين بين محصول القطن الهندي والمصري يرتبط بضوء الشمس ، ففي مصر تتوفر ساعات ضوئية تزيد على ٢٨٠٠ ساعة ضوئية في حين حين لا تزيد الساعات الضوئية في الهند عن ١٥٠٠ ساعة . بسبب تركيز الأمطار في فصل النمو والتي ينتج عنها ان تكون السماء ملبدة بالغيوم طيلة فصل النمو .

وهناك أمثلة أخرى لآثر ضوء الشمس . فبعض المحاصيل يكون أثر ضوء الشمس وعدد الساعات الضوئية محدوداً وقد يكون سلبياً ومنها محصول البن الذي يحتاج إلى ضوء شمسي محدود .

وفي المناطق الأخرى من العالم كالمعروض العليا الباردة ، نجد ضوء الشمس

يكون عاملاً مؤثراً ومعوضاً عن الانخفاض في درجات الحرارة إذا أن طول النهار صيفاً يزيد من سرعة نمو النبات ونضجه ، ولذا نجد ان بعض الحبوب يمكن توسيع مدى زراعتها شمالاً ، كما هو الحال في السويد والنرويج وكندا، حيث يمكن أتمام نضج القمح الربيعي في فصل الصيف الشمالي القصير (١).

وهنا تأتي الإشارة إلى ما يتوفر في الوطن العربي ، من نسبة عالية في عدد الساعات الضوئية ، والتي توفر للوطن العربي ، ان يكون منطقة لإنتاج المحاصيل التي تحتاج بطبيعتها إلى ساعات ضوئية كبيرة ، ومنها محصول القطن والخضر وخاصة في المناطق التي تتوفر فيها مياه الري و كوادى الفرات في كل من القطرين والسوري . وكذلك المنطقة الواقعة في حوض دجلة والمحصورة بين سامراء شمالاً حتى الكوت جنوباً .

الرياح

من الظواهر البايولوجية العامة يظهر النبات اما منا أقل حاجة للهواء باعتبار ان عملية التنفس التي يقوم بها الحيوان تظهر حاجته الماسة والانية للهواء ، هذا ما يجعل الناظر لكل من الحيوان والنبات يتصور ان الحيوان يحتاج الهواء أكثر من النبات .

والواقع ان النبات لا يقل عن الحيوان في حاجته للهواء ، فهو الذي يمد النبات بغاز ثان أوكسيد الكربون اللازم لعملية التركيب الضوئي ، وكذلك غاز الأوكسجين اللازم لعملية التنفس والعمليات الكيماوية والحيوية في التربة ، كما يمد بعض النباتات البقولية بطريق غير مباشر بالنروجين ، وتقوم الرياح بنقل حبوب اللقاح بين الأزهار المختلفة والتي ينتج عنها نجاح عملية التلقيح الطبيعي كما تقوم الرياح بنقل بعض البذور وخاصة تلك البذور والتي تحتوي على اهداب وشعيرات يتمكن الهواء المتحرك من نقلها من مكان لآخر .

وقد كانت الرياح لها أثر كبير في عملية فصل البذور عن سيقانها كما هو الحال بالنسبة للقمح والشعير ، اذا كانت الوسيلة الوحيدة لفصل هذه الحبوب عن طريق التذرية بواسطة الرياح .

واستخدمت الرياح كوسيلة رخيصة لرفع مياه الابار عن طريق المراوح الهوائية والتي لا زالت مستعملة في كثير من مناطق العالم وفي مقدمتها هولندا ،

(١) محمد فاتح عليل ، وفؤاد الصقار ، جغرافية الموارد الانتاج ، ص ٣١٣ .

حيث تنتشر في زراعتها المراوح الهوائية والتي تدير مضخات امتصاص المياه ورفعها لغرض سقي المحاصيل وخاصة في الفترات التي تقل فيها الامطار .

وفي الوقت الذي يظهر فيه ايجابيات الرياح ذات اثر في العملية الزراعية فان سلبياتها وتأثير في الانتاج الزراعي ، تكون ذات اثر من شأنه التأثير في كمية الانتاج الزراعي ونوعه ، فمن ذلك ان الرياح تقوم بنقل جراثيم الأمراض النباتية، والتي ينتج عنها الضرر الكبير .

وتؤثر كذلك في النواحي الفسيولوجية كجفاف الأوراق وسقوطها وتكسر الأغصان نتيجة لهبوب أعاصير ورياح شديدة . كما أنها تؤثر وتحدث اضرارا مادية في الكثير من المحاصيل الزراعية وخاصة فيما اذا هبت تلك الرياح في مواسم التزهير والتي ينتج عنها سقوط الأزهار والثمار .

وكثيرا ما تلتف العواصف الرملية في المناطق الصحراوية والجافة والمحاصيل الزراعية بالدرجة التي تتطلب حماية تلك المحاصيل عن طريق عمل الاسيجة ومصداه الرياح التي من شأنها تثبيت الرمال الزاحفة اتجاه المناطق الزراعية .

وهناك آثار واضحة لتأثير الرياح على طبيعة التربة ، فكثيرا ما تقوم الرياح بعملية نقل التربة من مكان لآخر مسببة قلة في تربة بعض المناطق ووفرة في مناطق أخرى كما ان نقل الأملاح المختلفة مع التربة تساهم فيها الرياح بنطاق واسع .

المبحث الثالث

« التربة وعلاقتها بالانتاج الزراعي »

تعرف التربة عادة . بأنها الطبقة الرقيقة من الصخور المفتتة التي تغطي سطح الأرض ، والناتجة عن تفتت الصخور بسبب التحولات القديمة أو الحديثة التي طرأت على الصخور نتيجة لتأثير عوامل معينة متوفرة في الطبيعة ، نتيجة لذلك تنشأ التربة وتتكون تحت تأثير صنفين من العوامل ، أولهما المادة الوالدة المتمثلة في الصخور التي ساعدت على تكوين التربة ، وطبيعة العوامل المؤثرة على الصخور والمتمثلة في كل من المناخ والنبات والحيوان والانسان وعامل الزمن^(١) .

ويختلف سمك التربة بحسب اختلاف المناطق التي توجد فيها . فالمناطق المنخفضة تمتاز عادة بوجود تربة سميكة في حين تكون تربة الجهات المنحدرة أقل سمكا بسبب عامل الانحدار وتعرضها لعملية جرف التربة بسبب المياه الجارية الساقطة على مثل هذه المنحدرات وهناك علاقة بين نوع التربة ونوع الصخور التي تتركز عليها التربة فيما اذا كانت التربة متكونة محليا ، فلون التربة مثلا يأتي من لون الصخور التي تكونت فيها التربة . إضافة إلى الرطوبة التي تجعل التربة أكثر ميلا للون الغامق وكذلك نسبة المواد العضوية ، ونوع المركبات المعدنية التي تتكون فيها الصخور المكونة للتربة وهناك بعض الخواص الفيزيائية ذات العلاقة بنوع التربة ومدى صلاحيتها للانتاج الزراعي ومن هذه الخواص نسيج التربة وبنيتها .

ويراد بنسيج التربة التركيب الميكانيكي للتربة والمتمثل في مجموع المكونات للتربة مثل الحصى والطين والغرين ، واما بنية التربة فيراد بها طريقة

(١) وفق الخشاب ومهدي الصحاف ، الموارد الطبيعية ، جامعة بغداد ، بغداد . ١٩٧٦ . ص ١٨٣ .

ارتباط المواد التي يتكون فيها نسيج التربة وعلاقة ونسبة كل منهما من الآخر .
وتأتي أهمية بنية التربة من كونها البيئة التي تسمح بمرور الماء والهواء ،
فالبنية الجيدة تسمح بتهوية التربة بصورة منتظمة . وبانتقال الماء داخل التربة
بصورة سهلة . وبهذه الطريقة فإنها تخلق وسطاً صالحاً لنمو الجذور التي تتغذى
على المواد العضوية والمعدنية . ويرتبط بنسيج التربة وبنيتها مسامية التربة ويراد
بها نسبة حجم الفراغات الموجودة في التربة إلى الحجم الكلي لهذه التربة (١) .
وترتبط مسامية التربة عادة ببنيتها فكلما كانت البنية جيدة كلما كانت
المسامية كبيرة .

وبتأثر الانتاج الزراعي ببنية ومسامية التربة إلى درجة كبيرة فالمحاصيل
الزراعية الجذرية تحتاج إلى تربة ذات بنية منتظمة ، وعلى العموم فإن النشاط
البايولوجي داخل التربة أي نشاط الكائنات الحية يتوقف على النسب التي يتكون
فيها جو التربة ، لأن تركيب الهواء الموجود داخل التربة يشبه تركيب الهواء الجوي
من حيث نسبة الأوكسجين والازوت مع زيادة في نسبة ثاني أوكسيد الكربون
الناتج عن تفكك المواد العضوية وعن تنفس جنود النباتات .

وبالإضافة إلى الهواء يوجد الماء في التربة ، ويرتبط وجوده في القوى المعقدة
التي تختلف تبعاً لدرجة رطوبة التربة ومن جهة المعادن الموجودة في التربة وتحدد
حجم الماء وكميته على قوى التماسك المحيطة بمكونات التربة من جانب وبالقوة
الشعرية المتمثلة في المسافات الشعرية من جانب آخر . وفائدة النبات تتوقف على
طبيعة المركب الكيماوي ودرجة ذوبانه فكلما كان المركب سهل الذوبان في الماء
وقليل التعقيد كلما استطاع النبات أن يستفاد منه لتغذيته بسهولة .

خصوبة التربة

تمثل التربة العنصر الطبيعي المتغير إذ انها تتعرض للتبدل أكثر من بقية العناصر
الطبيعية الأخرى فمن الممكن تغيير بعض خواص التربة نتيجة لاتباع سبل مرتبطة
بها نسبة العناصر التي تتغذى عليها النباتات ، فالمواد المتوفرة في التربة مثل
الكالسيوم والمغنسيوم . والصدوديوم والبوتاسيوم والكبريت والفسفور تتغير تبعاً
لحدوث تغيرات من شأنها زيادة نسب هذه المواد أو التقليل منها فزراعة المحاصيل
في تربة معينة من شأنه التأثير على النسب التي تتكون منها فالنباتات التي تحتاج في

(١) ولحق الخشاب ، ومهدي الصحاح ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

تركيب غذائها إلى نسبة عالية من الكالسيوم تستهلك هذه النسبة من التربة فينتج عن ذلك نقص في نسبة الكالسيوم . وهكذا ينطبق الحال على بقية النسب الأخرى . ونتيجة ذلك أصبح من الممكن التحكم في هذه النسب عن طريق تغيير بعض خواص التربة باستعمال بعض المركبات أو إضافة بعض المواد العضوية أو يقدم خدمة خاصة للتربة تعطيها صفة جديدة تختلف عما كانت عليه قبل إجراء تلك العملية ونتيجة ذلك فقد جلبت التربة انتباه المزارع منذ أقدم العصور ، عندما شاهد أن ترك فضلات الحيوانات في المزرعة يؤدي إلى زيادة الانتاج أو ان حرارة الأرض وتركها فترة من الزمن تؤدي إلى إعادة التوازن بين النسب التي تدخل في تركيب التربة . وعليه يمكن تحديد مفهوم الخصوبة بأنها توازن النسب التي تتكون منها التربة بالقدر الذي يساعد النبات على امتصاص غذائه الكامل من تلك المركبات . ونضيف إلى ذلك بان مفهوم الخصوبة يرتبط بنوع الانتاج وفترة الزمنية فقد تبدو بعض التربة فقيرة اذا ما زرعت في محصول معينة ، نتيجة لافتقارها إلى المركبات التي يحتاجها النبات في صنع غذائه في حين تكون خصبة وصالحة للزراعة بالنسبة للمحصول آخر . كما انها قد تبدو في فترة معينة تربة فقيرة لكنها تتحول إلى تربة خصبة فيما اذا تركت فترة من الزمن ، تستفيد من خلالها التوازن الذي فقدته نتيجة لاستهلاك المحصول المركب معين من المركبات التي تتكون منها التربة ، والخصائص العامة للتربة الفقيرة تمتاز بقله المواد العضوية والمعدنية التي يتطلبها محصول معين ، فالتربة الرملية قد تبدو فقيرة لزراعة الحبوب ولكنها تكون أكثر ملائمة لزراعة المحاصيل التي يستفاد من جذور ، ومن التربة الفقيرة المعروفة التربة الرملية حيث يشكل الرمل الهيكل العام للتربة والذي يمتاز بانعدام التأثير الكيماوي والفيزياوي وذلك لأن العناصر التي يتكون منها غير قابلة للتفسخ^(١) . أما التربة الخصبة تمتاز بتوفر المواد العضوية والمعدنية التي يحتاجها النبات ومن أمثلة ذلك التربة الغرينية الرسوبية المنقولة والتي تحتوي على نسبة عالية من المواد العضوية التي يحتاجها النبات .

وخصوبة التربة والمحافظة عليها كانت من الامور التي عرفها الانسان منذ أقدم العصور وكان من نتيجة ذلك أن اخضع هذا الظرف إلى سيطرته أكثر من بقية الظروف الطبيعية الأخرى .

(١) وفق الخشاب ومهدي الصحاف المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

مشاكل التربة

تعتبر خصوبة التربة ودرجة مساهمتها من أهم العوامل التي يتوقف عليها نجاح الزراعة وجودة الغلات الزراعية . ونتيجة ذلك فقد ارتبط حجم الانتاج الزراعي في العالم بالتربة إلى حد ما ، إضافة إلى بقية العوامل الأخرى وفي مقدمتها نوع المناخ .

والتربة التي تستخدم في العملية الزراعية في العالم والتي تحدد بنسبة لا تزيد عن ١١٪ من مجموع المساحة الكلية للرياسة . تعاني بعض المشاكل التي تعمل على تحديد دور التربة في العملية الانتاجية وفي مقدمة مشاكل التربة مشكلتي - جرف التربة وملوحتها .

١ - جرف التربة

تمثل مشكلة جرف التربة بعملية نقل التربة من المناطق المرتفعة إلى المناطق المنخفضة نتيجة لتأثير عملية النقل التي تقوم بها كل من المياه الجارية والرياح وتم هذه العملية عندما تتعرض التربة في مناطق تكويناها إلى عملية نقلها بواسطة المياه الجارية أو الرياح ، ففي الأحوال التي يقل فيها تماسك التربة نتيجة لتحطيم حبات التربة وتفريق الغرويات التي تلعب دوراً مهماً في تجميع وتلاحم ذرات التربة .

ومن أهم العوامل التي تجعل الأمطار مؤثرة في جرف التربة ، وطبيعة سقوطها الأمطار وكميتها والزمن الذي سقطت خلاله . فكلما كان سقوط الأمطار بغزارة وفي فترة قصيرة كلما ساعد ذلك على تحطيم حبات التربة ، وإضعاف تلاحمها وقلة تماسكها ، فتتفصل عنها حباتها العليا وتتعلق بالمياه التي تتجمع فوق سطح التربة ، ثم يأتي بعد ذلك عامل الانحدار الأرض ، فإذا صادف ان كانت الأرض مشحونة انسابت تلك المياه المتجمعة حاملة معها حبات التربة العالقة ، وهكذا تتكرر العملية كلما سقطت الأمطار ، ومن العوامل التي تساعد على نشاط جرف التربة قلة الغطاء النباتي ، إذ تعتبر الأشجار الدرعية الذي يقي التربة من تأثير الأمطار ، ويظهر دور الأشجار من جانبين رئيسيين .

الأول أن الأشجار تكون مظلات من شأنها إلى أن تضعف تأثير قطرات المطر في التربة فيأتي سقوطها هادئاً وقليل التأثير والثاني يتمثل في كون الجذور النباتية تعمل على تماسك التربة فتتمنع تأثير المياه المنسابة من حمل ذرات التربة . وعليه فإن عملية المحافظة على الغطاء النباتي للتربة تأتي في مقدمة العوامل

التي من شأنها الحد من تأثير الأمطار ونشاط عملية جرف التربة وهذا يحد ذاته كان السبب المباشر للدعوة العالمية لتنظيم الرعي في العالم لأن أسلوب الرعي وخاصة غير المنتظم يكون سبباً مباشراً لقلّة الغطاء النباتي ، وخاصة في المناطق المرتفعة عن المناطق الجافة في العالم ، والتي تمتاز بطبيعة تهيئ لنشاط عملية جرف التربة ، حيث يكون الغطاء النباتي محدود وتكون أمطارها من نوع يساعد على جرف التربة حيث تكون الأمطار في هذه المناطق أمطار تصاعدية . تسقط في فترة قصيرة من الزمن والعامل الثاني الذي يعمل على نشاط عملية الجرف ، العمليات الزراعية التي يقوم بها الفلاح في بعض المناطق الزراعية في العالم حيث يتبع أسلوباً معيناً في حرّاة الأرض وموسمها ، فهو يتبع الطريقة العمودية والتي بطبيعتها تساعد على زيادة سرعة المياه النازلة من فوق المرتفعات التي تقوم بجرف التربة في حين نجد ان الطريقة الأفقية أو الكنتورية في الحرّاة تقل من سرعة الجريان ، حيث تتاح للمياه فرصة التسرب إلى داخل التربة فيتم التماسك بين نسيج التربة وتوزع تأثير المياه فيقل أثرها في حمل التربة السطحية .

وحتى موسم الحرّاة له علاقة في عملية جرف التربة ، فيجب أن تكون الحرّاة في المواسم التي تقل فيها حركة الرياح لأن للرياح دوراً آخر ذو أهمية في عملية جرف التربة وتذريتها في الهواء الأمر الذي من شأنه العمل على نقل التربة من المناطق المرتفعة إلى المنخفضة .

٢ - ملوحة التربة

نعتبر ملوحة التربة من أهم المشاكل التي تجابه الأرض الصالحة للزراعة خاصة وانها تصيب أخصب الأراضي الزراعية وبتمثل دور الملوحة في جانبين رئيسيين .

أ - العمل على تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى حالة لا تصلح فيها للزراعة .

ب - عدم صلاحية الكثير من المناطق الجافة التي تواجه مشكلة الملوحة للزراعة . وتقوم هذه المشكلة على أساس زيادة نسبة الأملاح عن الحد الذي يتقبله النبات في أثناء عملية الأنبات .

وتأتي زيادة نسبة الأملاح نتيجة لاختلال التوازن بين الأملاح التي تتكون في التربة وبين ما يستهلكه النبات أثناء عملية الأنبات . فلكل نبات قابلية على استهلاك نسبة معينة من الأملاح التي تتكون داخل التربة . ولكل تربة قابلية معينة على تكوين الأملاح ، أما زيادة نسبة تكون الأملاح فتأتي نتيجة لعدة عوامل .

١ - زيادة مياه الري عن الحد الذي تحدده المقننات المائية لكل محصول زراعي

والتي يراعي فيها حاجة النبات ونسبة التبخر وطبيعة التربة ، ففي الحالات التي تزيد فيها مياه الري عن المقنن المائي فإن المياه الزائدة تنتقل إلى الطبقة الثانية من طبقات التربة ، وينتج عن ذلك ذوبان ومكونات الأملاح وانتقالها إلى الطبقة الخارجية للتربة وبذلك تزداد نسبة التكوين الطبيعي للأملاح عن الحد الذي يسهلكه النبات . وتنشط هذه الحالة في الوضع الذي تكون فيه طبقات التربة بصورة تميل إلى الأفقية المنتظمة . أما إذا كانت هناك ميلا في اتجاه طبقات التربة فيساعد الأمر على تصريف المياه التي انتقلت إلى الطبقة الثانية دون رجوعها ثانية إلى الطبقة الأولى وهذا ما يعبر عنه بحسن صرف التربة .

٢ - زيادة التبخر : تتعرض الأراضي الزراعية التي تقع في المناطق الحارة إلى زيادة في نسبة التبخر والتي تصل في بعض المناطق شبه الجافة إلى ٥٠٪ من مياه الري ، وهذا العامل بحد ذاته يكون سببا رئيسياً لزيادة الأملاح لأن المياه المتبخرة تترك أملاحها فوق سطح التربة الزراعية فيزداد نسبة الأملاح سنة بعد أخرى . وعليه فقد أشارت المعالجات لمشكلة الأملاح إلى الحد من زيادة نسبة التبخر سواء أكان ذلك في أسلوب الري أم في زمنه ، حيث يقترح ان تستخدم الوسائل التي تن شأنها التقليل من كمية المياه المتبخرة .

ويضاف إلى زيادة مياه الري وزيادة التبخر ، طبيعة مياه الري وكمية الأملاح التي تحتوي عليها فكلما كانت مياه الري . سواء اكانت مياه انهار أم مياه باطنية تحتوي على نسبة عالية من الأملاح كلما جعلت الفرصة مواتية لزيادة نسبة الأملاح لذلك وضعت نسبة معينة للأملاح التي يجب أن تتوفر في مياه الري وبموجبها حددت المياه الصالحة للزراعة .

ومن العوامل التي تحد من زيادة أملاح التربة ، اتباع الدورة الزراعية ، حيث يتعاقب على الأرض العديد من المحاصيل التي تتباين في نسبة استهلاكها للأملاح فما يزيد على أثناء زراعة المحصول الاول ، يسهلكه المحصول الثاني وبذلك تبقى نسبة الاملاح في التربة في حالة من التوازن الطبيعي المثبت في كمية الاملاح المتكونة طبيعياً وبين الاستهلاك الطبيعي للأملاح.

ويمكن التخلص من زيادة الاملاح باستخدام المبالز المكشوفة منها والمغطاة ، حيث تسحب المياه التي تزيد عن حاجة النبات ويتم التخلص منها برميا في المناطق المخصصة ومعالجتها.

الفصل الخامس

العوامل البشرية

أشرنا في الفصل السابق إلى أن العوامل الطبيعية التي حددت الإنتاج الزراعي وجعلته يختلف من منطقة لأخرى من حيث الكم والنوع ، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن استثمار الموارد الطبيعية لا يتم إلا بواسطة الانسان ، فقد وجدت الموارد الطبيعية قبل الانسان بزمن طويل الا أن استثمارها بدأ عندما اخذ الانسان يسخر تلك الموارد لمصلحته وادامة حياته . ولذلك يمكن ربط العملية الانتاجية بالانسان ، لانه يمثل العامل الديناميكي الذي يقوم بالعمل ويبدل الجهد والنشاط العقلي والجسماني لغرض تسخير الموارد الطبيعية ، وليضع أسس الحضارة الإنسانية ، ففي المرحلة الأولى من حياة الانسان كانت الظروف الطبيعية تسيطر على نشاطه وتخضعه لارادتها الجبارة . ويعود سبب ذلك لعوامل كثيرة منها قلة عدد السكان في بداية حياته الأولى بحيث لا يكفي ذلك العدد للوقوف في وجه الظواهر الطبيعية ، ففي أوائل القرن السادس عشر كان عدد السكان لا يزيد عن ٥٠٠ مليون نسمة في حين أصبح سنة ١٩٧٧ أكثر من أربعة الاف مليون نسمة وسيصل العدد إلى سبعة آلاف في سنة ٢٠٠٠ م .

وإذا اعتبرنا هذه الزيادة أساساً لمعرفة عدد السكان في الماضي عن طريق احتساب النسبة التراجعية ، فبمعنى ذلك الإحصاء السكان سنة ١٠٠٠ الميلادية ما كان يزيد عن الخمسين مليوناً . وأول إحصاءهم سنة ١٠٠٠ ميلادية ما كان يزيد عن الخمسة ملايين . وإضافة إلى قلة عدد السكان تأتي دور التنمية السكانية والتي تمثل المستوى الاجتماعي والثقافي لمجموع السكان ففي الفترات المختلفة من تاريخ الانسان تباين مستواه الثقافي والاجتماعي وانعكس ذلك على طبيعة الانتاج

الزراعي كما ونوعاً . وقد تمثل ذلك في سيطرة الإنسان على بعض الوسائل التي تمكنه من مقاومة الظروف الطبيعية بالقدر الذي يؤثر على الانتاج الزراعي .

ففي مجال نوعية الانتاج تمكن الانسان من ان ينوع انتاجه . ويعتمد على عدد من المحاصيل الزراعية فجمع بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني ، في حين كان الانتاج قديماً يعتمد على انتاج بعض المحاصيل الزراعية المتوفرة في المنطقة التي يعيش فيها . وبكثفي بما تنتجه من منتجات زراعية حيوانية كانت أم نباتية .

أما الان فنتيجة لاتصال العالم تمكن من زيادة انواع المحاصيل ، وادخال انواعاً متعددة جلبت من مناطق بعيدة ، واحسن دليل على ذلك انتقال بعض المحاصيل من العالم الجديد إلى العالم القديم وبالعكس .

كما ان تقدم الانسان في المعرفة الزراعية مكنته من زيادة الانتاج عن طريق استخدام الوسائل التي أدت إلى زيادة الانتاج عن طريق زيادة المساحة المزروعة . فاستخدام الوسائل الميكانيكية في الانتاج الزراعي ساعد على زيادة الانتاج . كما ان استخدام هذه الآلات جعل الانسان يخرج عن سيطرة الظروف الطبيعية وتحكمها فيه . فاستخدامه وسائل الري الحديثة جعله يخرج عن نطاق المساحة الزراعية التي كانت تحدده على ضوء كمية الأمطار الساقطة . واستخدام المخصبات الزراعية جعله يستخدم الأراضي الواسعة التي كانت لا تصلح للزراعة بسبب فقر تربتها . ومعرفته للدورة الزراعية جعلته يعيد للتربة خصوبتها بصورة طبيعية سريعة .

وهناك لا بد من الاشارة إلى أن التطور الذي صاحب الانتاج الزراعي نتيجة لتطور الأوضاع الإجتماعية ما كان مقتصرأ على التطور الذي أصاب العلوم الزراعية ، بل كان نتيجة لتطور المعرفة بجوانبها المختلفة . فقد اعتمدت المعرفة الزراعية على تطور جوانب المعرفة الأخرى كتطور العلوم الهندسية الذي سخر لاستخدامه في تذليل الكثير من الصعوبات المتعلقة بالري والنقل ، وتطور علوم الكيمياء والفيزياء والكيمياء والفيزياء والعلوم البايولوجية . استخدم لتذليل الصعوبات المتعلقة بالأمراض النباتية وايجاد الأصناف التي من شأنها أن تعطي انتاجاً أكثر .

وبذلك يمكن القول بأن الانتاج الزراعي الحالي تأثر ويتأثر بعوامل بشرية بجانب تأثره بالعوامل الطبيعية . وقد ساعد على ظهورها التقدم العلمي وتطور

معرفة الإنسان .

وتتمتاز العوامل البشرية بكونها معقدة متداخلة تتصل بالأوضاع الاجتماعية والأحوال الاقتصادية والظروف السياسية وهي جوانب يتأثر كل منها بالآخر ويؤثر فيه لذلك فإن تأثير العوامل البشرية يختلف من زمان لآخر من مكان لآخر . وليس أدل على ذلك من ان هناك بيئات متشابهة في مواردها الطبيعية ولكن نتيجة لاختلاف نوع السكان وثقافتهم وخبراتهم يختلف نوع الانتاج الزراعي . وتمثل العوامل البشرية التي تؤثر في الانتاج الزراعي :

١ - العوامل الاجتماعية .

٢ - العوامل الاقتصادية .

٣ - العوامل السياسية .

٤ - العوامل البايولوجية .

وتتمتاز العوامل البشرية بعامل مشترك يجمع بينها يتمثل في كون الانسان يحتل العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه حركة هذه العوامل وتباينها ، كما انها تمتاز بالتأثير المتبادل بين هذه العوامل وتباينها . فلا يمكن وضع حد فاصل تماماً بين عامل وآخر .

وما دام العنصر الذي تعتمد عليه هذه العوامل يتمثل في الانسان ، وما دام الانسان متغيراً ، كما ونوعاً فهي عوامل متغيرة تتطلب متابعة ودراسة لمعرفة طبيعة ونتائج هذا التغير ، اذ من الممكن السيطرة على العوامل النباتية في العملية الانتاجية التي تعتمد عليها الجغرافية الزراعية . في حين يصعب فرض السيطرة التامة على العوامل المخفيرة ، لذلك كان لهذه العوامل آثار بارزة في الانتاج الزراعي .

المبحث الأول

العوامل الاجتماعية

يلعب العامل الاجتماعي دوراً مهماً في نوع الانتاج الزراعي وكميته ويؤثر العامل الاجتماعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ففضيل بعض المجموعات البشرية طعاماً معيناً على غيره ، يجعل السكان يميلون إلى تفضيل زراعته على الأنواع الأخرى ، كما أن تخصص طبقة معينة من السكان في انتاج معين يجعل ذلك الانتاج مرتبط بتلك المجموعة السكانية ويتأثر بها تأثيراً كبيراً .

فلو نظرنا مثلاً إلى خارطة توزيع مناطق انتاج الرز في العالم لوجدنا أن من بين الأقطار المنتجة للرز منشوريا ، مع العلم أن ظروفها الطبيعية غير مساعدة تماماً كما هي الحال في الأقطار الأخرى المنتجة له .

ويفسر ذلك بأن الصينيين الذين هاجروا من الصين إلى منشوريا بدأوا بممارسة زراعته بعد وصولهم إلى وطنهم الجديد وذلك لتعودهم على زراعته واعتمادهم عليه كعنصر أساسي في غذائهم اليومي^(١) .

وهناك علاقة بين انتشار العرب و بين شجرة النخيل فأينما حلوا قاموا بزراعة النخيل وحتى في المجتمع الزراعي الواحد نجد الانتاج الزراعي يتباين تبعاً لطبيعة المجموعة العاملة في كل مجال ، فنفضل زراعة بعض المحاصيل على غيرها . وينظر إلى زراعة بعضها نظرة تختلف عن البعض الآخر . وتبرز مثل هذه الأحوال في المجتمعات الزراعية القديمة والمتخلفة في الوقت الحاضر حيث ينقسم المجتمع الزراعي إلى طبقات تخصص كل طبقة في انتاج محصول معين ، معتقدة بأن انتاجه يعتبر من المهن المشرفة في الوقت الذي تنظر فيه إلى زراعة المحاصيل

(١) خطاب العاني ، الجغرافية الاقتصادية ، ص ٨٩ .

الأخرى نظرة إزدراء واحتقار . وقد ساعد هذا العامل على تحديد الانتاج لبعض المحاصيل وخاصة في المنطقة العربية .

كما ان بعض الأديان والعادات والتقاليد لها علاقة وتأثير في نوع الانتاج في المناطق التي ينتشر فيها في المناطق التي ينتشر فيها الدين الاسلامي تنعدم تربية الخنازير في حين يعتبر هذا الانتاج مهماً بالنسبة للمناطق التي تسود فيها الديانة المسيحية باعتبار أن الدين الاسلامي يحرم أكل لحم الخنزير .

وتعطينا الهند مثلاً واضحاً على أثر الديانة في دور الانتاج الزراعي ، ففي الكثير من مناطق الهند يحرم ذبح الأبقار . ولذلك فإن الهند تمسح ركيزة مهمة في توفير الغذاء البروتيني الناتج من الاستفادة من لحوم هذه الأبقار .

ولعل تطور المجتمع وتقدمه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في الانتاج الزراعي فحركة المجتمع المتطور تتطلب تطوراً في العملية الانتاجية . وكلما كان التناسق بين تطور المجتمع وتطور الانتاج قائماً ، كلما ساعد ذلك على إيجاد صيغ من شأنها أن تخدم الانتاج كما ونوعاً .

وقد يتبادر إلى ذهن البعض إلى أن العملية الزراعية تمثل وضعا من الأوضاع التي مر بها المجتمع والتي انتقل بعدها إلى العملية الصناعية . والواقع أن الزراعة تمثل دوراً ملازماً لتطور المجتمع إذ أنها الأساس الرئيسي الذي يقدم للمجتمع ما تحتاج إليه عملية البناء المتمثلة في غذاء المجتمع ولباسه ومسكنه .

والزراعة الحديثة ترتبط ارتباطاً كلياً بتطور عملية البناء الاجتماعي فالمجتمعات المتقدمة تقدم للعالم انتاجاً زراعياً متطوراً ومفيداً ويتناسب مع حاجة المجتمع وتطوره .

والاتجاهات الجديدة في العملية الزراعية التي تقوم على أساس استثمار الموارد الطبيعية والبشرية لفرض اشباع الحاجة المتزايدة في كم ونوع الانتاج الزراعي انما تستند قوتها من المجتمع ونظامه السائد .

وعلى هذا الأساس اتجهت الأنظار حالياً نحو تحليل الجوانب الاجتماعية للعملية الزراعية فجرى التأكيد على رفع المستوى الثقافي للأفراد العاملين في القطاع الزراعي باعتبار الثقافة هدفاً ووسيلة ، تفوق لتأثير من شأنها أن تنعكس على حركة الانتاج الزراعي ، فالتطور الثقافي الذي جرى مؤخراً في مجال الانتاج الحيواني يمكن أن يعزى للتطور الذي أصاب المجتمع وفي هذا المجال نشير إلى التطور الذي أصاب انتاج الدواجن ، في وقت مضى ، كان ينظر

إلى هذه الحرفة نظرة احتقار وازدراء ، ولكن نتيجة لتطور حركة المجتمع وارتفاع المستوى الثقافي للعاملين في هذا المجال انعكست الآفة وأصبحت هذه الحرفة تجذب الكثير من العاملين في مجال الزراعة .

وهناك أمثلة كثيرة يمكن للطلاب أن يستنتجها عن حياة المجتمع الذي يعيش فيه ويقارن بينها وبين ما كان سائداً .

وعليه يمكن إيجاز دور العوامل الاجتماعية في العملية الزراعية بأنها تمثل الدافع الذاتي والنفسي الذي يخفني وراء العمل الزراعي الذي يدخل فيه العامل النفسي بنطاق واسع فما يميز العملية الزراعية عن بقية الحرف الأخرى ان الجانب الذاتي يكون فيها واضحاً وهذا ما يقربها ويشدها بطبيعة المجتمع ، فصفة الذات التي يمتاز بها الانتاج الزراعي كانت ولا زالت من العوامل المهمة في العملية الانتاجية ، فإذا عمل المجتمع على تقوية الدوافع الذاتية في عملية الانتاج الزراعي . يكون قد ساعد على زيادة الانتاج كما ونوعاً .

وتمتاز العوامل الاجتماعية المؤثرة في الانتاج الزراعي بأنها متغيرة تبعاً لطبيعة التطور الذي تمر به المجتمعات البشرية . فما كان في فترة معينة وفي مجتمع معين ، يعتبر عيباً اجتماعياً ما يلبث أن يتحول إلى عمل يفيد الجميع ويعتبرونه عملاً طبيعياً . وهذا بعد ذاته نتيجة طبيعية للمستوى الثقافي الذي تمر به المجتمعات البشرية . ففي المجتمعات المتخلفة تقيم الأعمال عادة من زاوية فردية خاصة في حين ينظر لبعض الأعمال وفي المجتمعات المتقدمة من زاويتها العامة ومدى ما تقدمه من خدمة للمجموع .

المبحث الثاني

العوامل الاقتصادية

تمثل العوامل الاقتصادية مجموعة من العوامل وتشمل الأيدي العاملة ورأس المال والأسواق وطرق المواصلات . وتبرز أهمية العوامل الاقتصادية خاصة في المناطق التي يعتمد الإنسان فيها على الزراعة ذات الغرض التجاري حيث تكون غايته الأساسية الحصول على الربح النقدي .

والعوامل الاقتصادية لها أثر مهم في تحديد نوع الانتاج وكميته ، فهناك علاقة بين نوع الانتاج وتوفر الأيدي العاملة ، إذ يتوقف الانتاج ونوعه على توفر تلك الأيدي العاملة . فوجود الأيدي العاملة الرخيصة كانت من جملة العوامل التي اعتمد عليها انتاج الرز في جنوب شرقي آسيا وخبرة الفلاح المصري كانت عاملاً مهماً في تقدم انتاج القطن في مصر ، ومع أن الآلات الميكانيكية أثرت في مركز الأيدي العاملة في العملية الانتاجية الزراعية ، إلا أن العمل لا زال يمثل عنصراً أساسياً في الانتاج الزراعي . إذ أن الكثير من المحاصيل الزراعية تتطلب أيدي عاملة معينة تتناسب مع نوع الانتاج وطبيعته ، فلا زالت الأيدي العاملة هي المسيطرة على جني الخضروات والفواكه ، ومع أن الآلة استخدمت في جوانب عديدة من العمليات الزراعية . إلا أنه لا يمكن تناسي دور الأيدي العاملة في الانتاج الزراعي .

وهذا ناتج عن طبيعة العمليات التي يتطلبها الانتاج الزراعي والتي تختلف عن العمليات التي يتم بها تصنيع المادة الأولية . إذ من الممكن تحديد نوع العمل والسيطرة عليه آلياً بالنسبة للعمليات الصناعية حيث يتم التعامل مع مكونات جمادية ، يمكن تشكيلها ووضعها في قالب معين ، تم السيطرة عليه آلياً . في حين يكون التفاعل أثناء العمليات الزراعية مع كائنات حية لا يمكن السيطرة

عليها سيطرة تامة . نتيجة لاختلاف المؤثرات التي تؤثر في تكوين الكائنات الحية المتمثلة في النباتات والحيوان . وهذا بعد ذاته يتطلب عملاً معيناً ومخصصاً لكل مؤثر من تلك المؤثرات مما زاد في تنوع العمل وتغيره تبعاً للتغيرات البيئية . والآلة بعد ذاتها تحتاج لليد العاملة التي توجهها وتجعلها تقوم بالعمليات التي تناسب مع متطلبات البيئة . ويأتي دور الآلة في الانتاج الزراعي في تسهيل العمليات الزراعية وسرعة تنفيذها . ويتوقف دور اليد العاملة في الانتاج الزراعي . على قابلية استثمار اليد العاملة . إذ لا يمكن أن تعتبر المجموع العام للسكان مؤشراً حقيقياً لقابلية اليد العاملة ، وإنما يمثل مجموعاً عديداً قد يستثمر وقد لا يستثمر ، ولذلك جاءت عملية التنمية لليد العاملة والتي تقوم على أساس اعداد اليد العاملة اعداداً يتلائم مع ما يمكن استثماره من الموارد الطبيعية .

أما رأس المال فله الأثر الكبير في الانتاج الزراعي . إذ تتطلب الزراعة الحديثة أموالاً كثيرة تستثمر في شراء الآلات وتوفير البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية واستئجار الأراضي الزراعية وهذه جميعاً تتطلب توفير رأس المال . ويمكن القول بأن الزراعة الحديثة تقوم وتعتمد على رأس المال اعتماداً كبيراً يختلف عن الزراعة القديمة التي كانت تقوم على أساس الانتاج الذاتي والذي لا يتطلب مقداراً كبيراً من رأس المال .

ويمكن أن نتصور دور رأس المال المستخدم في الانتاج الزراعي . عندما نحصى الآلات والمحارث والجرارات والناقلات وقيمة الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تستخدم في العمليات الزراعية . وإذا أضفنا إليها ما يصرف على وسائل الري والبزل وبناء السدود لتبين لنا ضخامة رأس المال المستخدم في الزراعة الحديثة وهذا بعد ذاته كون دافعاً مهماً لإنشاء المصارف الزراعية التي تقوم باعداد المنتج الزراعي برأس المال اللازم للعمليات الزراعية .

أما بالنسبة للأسواق فلها أثر واضح في تحديد كمية الانتاج ، إذ أن الأسواق تمثل الجانب الثاني من جوانب الانتاج . فالزرعة تمثل الجانب الأول الذي تم فيه العملية الانتاجية في حين يمثل السوق الجانب الذي يمثل استهلاك ذلك الانتاج . وعليه أصبحت الأسواق من العوامل المهمة التي تؤثر في كمية ونوع الانتاج الزراعي . فزراعة بعض المحاصيل الزراعية يتطلب أسواقاً قريبة ، فمثلاً زراعة الخضروات و انتاج الألبان يتطلب سوقاً قريبة لأن طبيعتها لا تتحمل النقل البعيد .

وتنقسم الأسواق إلى قسمين أسواقاً محلية وأسواقاً عالمية . ومن خصائص

الانتاج الزراعي القديم أنه كان مرتبطاً بالسوق المحلية أكثر من ارتباطه بالسوق العالمية ، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة المنتجات الزراعية . فالانتاج الزراعي جميعاً يمتاز بكونه يتأثر بالعامل الزمني .

ولما كانت عمية النقل التي تم بواسطتها المنتجات الزراعية تنطد وقتاً طويلاً لذلك كانت المنتجات الزراعية تستهلك محلياً . إلا ما كان منها قديماً للخبز كالحبوب مثل القمح والشعير والتي تعتبر من أقدم المحاصيل الزراعية التي تمكن الإنسان من نقلها إلى مسافات بعيدة .

ولكن نتيجة للتطورات التي حدثت في مجال النقل والمتمثلة في سرعة النقل فقد أثر ذلك تأثيراً كبيراً وحول السوق المحلية للمنتجات الزراعية إلى سوق عالمية إضافة إلى تطور وسائل الحفظ وفي مقدمتها استخدام وسائل التبريد والتجميد . ومن أهم التطورات التي أصابت الإنتاج الزراعي هي ما حدث في تطوير السوق العالمي ، فأصبح الإنتاج الزراعي ينقل من مناطق يزيد فيها الإنتاج إلى المناطق التي يزداد فيها الطلب على المنتجات الزراعية .

وبذلك يمكن القول بأن توسع سوق المنتجات الزراعية كان من أهم العوامل التي ساعدت على زيادة الإنتاج الزراعي . فما كان يحدث في يوم ما أن تستهلك قارة آسيا المنتجات الزراعية السريعة التلف التي تنتج في قارة أمريكا ، وهناك أدلة واسعة يمكن للطالب والباحث أن يعتبره مؤشراً حقيقياً للتطور الذي أصاب السوق فاستهلكه من لحوم مجمدة وبيض ودجاج وفواكه خبز دليل على دور السوق العالمي وعلاقته المؤثرة في الإنتاج الزراعي .

فلم يعد المنتج الزراعي في العالم يربط إنتاجه بعدد السكان المستهلكين للمادة الزراعية بصورة مباشرة والقريين من حقول الإنتاج . وإنما أصبح يضع في حسابه عدد المستهلكين في العالم وهذا بخد ذاته يعتبر دافعاً بشرياً يؤثر في كم ونوع الإنتاج الزراعي .

وإذا كان دور المواصلات يظهر واضحاً في مجال توزيع الإنتاج الزراعي حيث يتميز النقل الحالي بالسرعة وبالتقنية ، فإن تقدم المواصلات ساعد على زيادة استغلال الأراضي الزراعية فالكثير من الأراضي الزراعية الروسية والكندية والافريقية . استغلت في الزراعة بعد مد طرق المواصلات في هذه المناطق ، ومن الأمثلة المهمة اتساع زراعة القمح في استراليا بسبب مد طرق المواصلات كما ان بعض المنتجات الزراعية ظهر عليها طلب جديد بسبب تقدم المواصلات وسرعتها . فالبيض الذي ينقل في الطائرات ظهر سوقه الجديد بسبب تقدم المواصلات

وكثيراً من الخضروات والفاكهة تقدمت واتسع انتاجها بسبب تقدم المواصلات .
كما أن تطور أسلوب المواصلات قد أثر كثيراً ومساعد على زيادة أهمية الانتاج
الزراعي . فوجود وسائل النقل المكيفة قد ساعد على اتساع سوق المنتجات الزراعية
وخاصة ما كان منها سريع التلف ، فالموز الصومالي ، الذي يستهلك في العراق ،
ما كان يتم ذلك لولا التقدم الذي أصاب المواصلات وأسلوبها .

المبحث الثالث

العوامل السياسية

ان الظروف السياسية العالمية والمحلية تؤثر في الإنتاج الزراعي تأثيراً بالغاً ، ففي الفترات التي تنشب فيها الحروب والفن والثورات الداخلية يتأثر الإنتاج الزراعي تأثيراً كبيراً ، فكثيراً ما يهبط الإنتاج الزراعي في فترات الحروب . بسبب التغيرات التي تصيب مسيات وأسس الإنتاج نتيجة لاتجاه الدول نحو انتاج مواد حربية معينة ، وكذلك نتيجة لتجنيد العاملين في القطاع الزراعي ، أو يزداد انتاج بعض المواد ويقل انتاج المواد الأخرى ، ويتم التأكيد على توفير المواد الغذائية الأساسية والتخلي عن المواد التي تعتبر عادة مكملة للغذاء الرئيسي .

فمثلاً انتاج القطن في مصر قبل الحرب العالمية الثانية وصل إلى ١,٨٤٤,٠٠٠ باله في حين انخفض الانتاج في سنين الحرب إلى ١,٢٢٨,٠٠٠ باله^(١) . كما أن السياسة الداخلية للدولة تؤثر وتجدد من طبيعة الانتاج الزراعي الحديث الذي يقوم على أساس خطة اقتصادية تضعها الدولة مراعية فيها حاجاتها الأساسية وقابليتها وموادها الطبيعية فكثيراً ما تفضل انتاج مادة معينة على ضوء حاجتها الأساسية لتلك الحاجة متناسبة مع الربح الاقتصادي للمنتج الزراعي .

وهذا ما يقوم عليه مبدأ تخطيط الانتاج الزراعي . الذي يعتمد في الأساس على قاعدتين رئيسيتين :

أ - الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة .

ب - اشباع الحاجة .

(١) ابراهيم الشهدي . القطن وفوره في الاقتصاد العالمي ص ١٣١ .

ولما كانت مسألة التوافق بين الانتاج والاستهلاك من المسائل التي ترتبط بالنظم الاجتماعية والسياسية ، ولاختلاف الأنظمة في علاج هذه المشكلة فقد نتج عن ذلك مشاكل زراعية متعددة تمثلت في عدم إيجاد التنسيق بين المنتج والمستهلك الأمر الذي تطلب أن تتدخل الدول في هذا المجال .

وتدخل الدولة يختلف من نظام لآخر ، ففي الدول الاشتراكية مثلاً يكون التدخل مبنياً على أساس من التنسيق والتوفيق بين القابليات الطبيعية والبشرية وبين اشباع الحاجة الحقيقية للسكان . وهذا ما يقع ضمن الخطط التي ترسمها الدول الاشتراكية لرسم خطة الانتاج الزراعي حيث يكون الهدف الرئيسي من وراء تلك الخطط اشباع الحاجة الحقيقية لأكثر عدد من السكان دون السعي وراء فكرة الربح أو الخسارة وإنما العمل على تحقيق أكبر فائدة يحققها الانتاج الزراعي .

وقد عمدت هذه الدول إلى اتباع سياسات زراعية معينة من شأنها التحكم في نوع وكم الانتاج الزراعي سواء أكان ذلك عن طريق اصدار قوانين معينة تحدد بموجبها المساحات الزراعية المخصصة لكل محصول منطلقاً من وراء الحاجة لتلك المحاصيل أو عن طريق أساليب التشجيع الأخرى ، ففي القطر العراقي نرى أن الحكومة حددت بعض المناطق الخاصة بزراعة الرز ، مستهدفة من ذلك أهدافاً كثيرة ، قد يكون الهدف الأول تحديد وتركيز مناطق الانتاج بالنسبة لكل محصول أو أنها تهدف لغرض المحافظة على خصوبة التربة أو أنها تستخدم ذلك من باب الموازنة بين المنتجات الزراعية ، حتى لا يكون التوسع في انتاج محصول معين على حساب المحاصيل الأخرى .

وتحديد حجم ونوع الانتاج الزراعي الذي ترسمه الخطة الزراعية، للأقطار التي تخطط من أجل الانتاج الزراعي ، قد لا يأتي من حاجة ذلك القطر فحسب بل من خلال الخطة المثبتة في الانتاج العالمي . فقد أشرنا سابقاً إلى أن حجم الانتاج الزراعي أصبح يتأثر بالأسواق العالمية والمتغيرات ، والاتجاهات التي نصيب الانتاج العالمي .

ففي البرازيل مثلاً تتوافر ظروف مثالية لانتاج البن ، إلا أن الدولة حددت زراعة البن وذلك للمحافظة عن أسعار البن الخارجية ولتحويل أراضي البن إلى انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى .

وفي القطر المصري تتدخل الدولة في تحديد مساحة القطن ذو التيلة الطويلة مستهدفة من ذلك . مدفين بئسين أولها المحافظة على سوق هذا النوع من القطن

وثانيهما تحويل المساحات المزروعة قطعاً إلى زراعة الحبوب التي تكون ذات قيمة غذائية الأساسية للسكان.

ولا يقتصر تدخل الدولة على فرض القوانين التي من شأنها تحديد حجم الانتاج وكميته بل يتعدى ذلك إلى وسائل أخرى لا تقل شأناً في تأثيرها في العملية الانتاجية .

فبعض الحكومات في العالم تقوم بتقديم المساعدات المالية لبعض منتجي المحاصيل الزراعية في الوقت الذي تحجب فيه هذه المساعدات عن منتجي محاصيل أخرى . هادفة من ذلك تحقيق جوانب متعددة ، كأن يكون ذلك يمثل انتاجاً وطنياً أو أنه يعمل على المحافظة على العملة الوطنية في الحالات التي تضطر فيه الدولة لاستيراد تلك المادة .

فالمعروف عن الدولة المنتجة لبجر السكر انها تقدم المساعدات الكبيرة لمزارعي هذا المحصول ولغرض تشجيعهم على الاستمرار في زراعته . وهكذا ينطبق الحال على الكثير من وسائل الدعم التي تتخذها الدول لغرض التأثير في نوع الانتاج وكميته .

كما أن التوجه الثقافي لسياسة الدول قد تنعكس آثاره على الانتاج الزراعي . فلكل دولة توجه ثقافي معين ينطلق من أهدافها ومن امكانياتها ، فهناك دول كثيرة في العالم تعبر للثقافة الزراعية اهتماماً معيناً من شأنه التأثير في الانتاج الزراعي . مستخدمة شتى الوسائل التي من شأنها حث المواطنين نحو التوجه لانتاج محصول معين .

فأعياد المحاصيل التي تقيمها الدول التي تشتهر في زراعة المحاصيل وإقامة المعارض وتقديم الجوائز من شأنها أن تجعل السكان يتجهون وجهة زراعية معينة وهذا من شأنه العمل والتأثير في نوع وكم الانتاج الزراعي .

المبحث الرابع

العوامل البايولوجية

يرتكز الانتاج الزراعي . على أساسين رئيسيين ، هما الانتاج الحيواني والانتاج النباتي ، وكل من الانتاجين يتأثر بعوامل حيائية (بايولوجية) من شأنها أن تؤثر في النتائج النهائية للانتاج من حيث الكم والنوع .

وفي المرحلة الأولى من حياة الانسان كان ينظر إلى هذه العوامل بأنها أمور طبيعية لا يمكن التحكم بها . لأنها جاءت نتيجة لارادة قوة طبيعية خارجة عن ارادته ، لذلك فقد اعتقد بأنه غير قادر على التأثير فيها .

فأثرت هذه العوامل تأثيراً إيجابياً في تحديد الانتاج الزراعي وبقية الحالة كذلك إلى وقت قريب ، عندما بدأت الدراسات النباتية والحيوانية والتي شملت بحوث فسلجة النبات والعوامل المؤثرة في تكوينه .

وكان من نتيجة ذلك أن تمكن الانسان من التحكم في بعض الحالات التي كانت في الماضي ضمن الحالات المستعصية .

وبناء على ذلك فقد وجه الانسان همه للسيطرة على الكثير من الحالات التي من شأنها التأثير في الانتاج .

وتسهيلاً للمبحث فسوف نعالج العوامل البايولوجية المؤثرة في الانتاج الزراعي كما ونوعاً من خلال الجانبين التاليين :

١ - الأمراض النباتية والحشرات الضارة وعلاقتها بالانتاج .

٢ - العوامل الوراثية وعلاقتها بالانتاج .

أما بالنسبة للجانب الأول المتمثل في الأمراض النباتية والحشرات الضارة وعلاقتها بالانتاج الزراعي فقد كانت هذه الأمراض ولا زالت من أهم العوامل البايولوجية المؤثرة في الانتاج الزراعي . خاصة بعد أن أثبتت الدراسات البايولوجية

أن جميع النباتات والحيوانات ، تمثل كائنات حية تتعرض للكثير من الأمراض التي يتعرض لها الانسان .

ونتيجة لذلك فقد وضعت الدراسات الخاصة لعلاج هذه المشكلة وأصبحت الأمراض النباتية من المواضيع التي تخصصها الدراسات الزراعية بجانب رئيسي من اهتمامها باعتبارها عاملاً مهماً يؤثر في كسب ونوع الانتاج وكان من نتيجة ذلك أن وضعت الحلول لعلاج هذه الأمراض والحد من تأثيرها باستخدام الوسائل الوقائية والعلاجية .

فجاء استخدام المبيدات الحشرية بنطاق واسع في مجال الزراعة ، حين استخدمت أنواع المبيدات التي من شأنها الحد من انتشار الأوبئة سواء أكان ذلك في مجال النبات أم الحيوان واستخدمت وسائل التقنية في هذا المجال حتى وصلت إلى درجة أنها تستخدم أحدث وسائل للحد من انتشار الأوبئة . وأنشئت المستشفيات البيطرية وكليات الطب البيطري والمحاجر البيطرية وتم نشر الوعي الصحي الحيواني والنباتي وكان من نتيجة ذلك أن سيطر الانسان وإلى درجة تتناسب مع مستواه الثقافي على انتشار الأمراض والتحكم في نتائجها ومقاومتها .

أما بالنسبة للجانب الثاني المتمثل في التحكم في العوامل الوراثية من أجل الحصول على أصناف وأنواع من الحيوانات والنباتات التي من شأنها مقاومة الظروف البيئية القاسية . فقد خطى الانسان خطوات متقدمة في هذا المجال . ففي مجال الحيوان تمكن علم البايولوجي من الوصول إلى تصنيف الحيوان وإظهار الصفات الخاصة لكل صنف من هذه الأصناف والعمل على تطوير تلك الصفات والوصول إلى قفزات طبيعية وتثبيت تلك القفزات حتى تكون صفات ثابتة لانتاج الحيوان . وإذا أخذنا الأبقار كمثال لتأثير الدراسات البايولوجية الوراثية فقد تبين نتيجة لهذه الدراسات امكانية تصنيف الأبقار إلى صنفين رئيسيين ، صنف يمتاز بانتاج اللحوم وصنف يمتاز بانتاج الحليب . وعن طريق تحسين الوراثة تم تنمية هذه الصفات التي من شأنها زيادة الانتاج كما سنرى ذلك واضحاً في بحثنا عن الثروة الحيوانية وفي مجال الانتاج النباتي تم الوصول إلى أصناف جديدة لبعض المحاصيل من شأنها مقاومة الظروف البيئية التي كانت تحدد الانتاج فقد تم إيجاد بذور القمح التي تنمو بفترة أقل من الحد المقرر لها . وبذلك تم توسيع نطاق القمح في كل من كندا وسيبيريا .

وهناك أمثلة كثيرة في كل من الانتاج النباتي والحيواني . يمكن استخدامها في توضيح هذه الجوانب ، وقبل الانتهاء من بحث العوامل البايولوجية وعلاقتها

في الانتاج الزراعي نشير إلى حقيقة علمية ثابتة تقوم على أساس التحكم في الانتاج الزراعي بالقدر الذي يخدم اشباع الحاجة المتزايدة نتيجة لزيادة عدد السكان والتي تمثل في البحوث المبذولة الآن لاجراء التجارب لفرض التحكم في نسل الحيوان تحكماً كبيراً بالقدر الذي أصبح فيه انتاج لقاح التخصيب الحيواني ونقله وحفظ الآجنة الحيوانية من الأمور السهلة أمام علماء النبات والحيوان .
كما ان حقيقة التحكم في حجم الانتاج النباتي ولونه وطبيعة مذاقه وحفظه من الوسائل المسلم بها علمياً ...

الفصل السادس

خصائص الانتاج الزراعي

أشرنا في الفصل السابق إلى العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي ، والمتمثلة في العوامل الطبيعية والبشرية ويمكن أن نضيف إلى ذلك بأن تأثير تلك العوامل اما يكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة وفي كلتا الحالتين يظهر أثر تلك العوامل في نوعية الانتاج وكميته .

وكتيجة لذلك فقد تباينت المناطق الزراعية في العالم واختلفت انتاجها تبعاً لاختلاف العوامل المحددة لنوع وكم الانتاج ، كما أن المنطقة الزراعية الواحدة تجزأت إلى محاصيل زراعية حسب اختلاف الظروف الطبيعية أكثر من بروزها في مجال الصناعة لأن البيئة الطبيعية التي تشغلها الزراعة أوسع بكثير من البيئة الطبيعية التي تشغلها الصناعة والتي يمكن السيطرة عليها ، فيمكن السيطرة على مصنع للغزل والنسيج والتحكم في ظروفه المناخية أكثر من تحكمنا في طبيعة مناخ الحقل الخاص بزراعة القمح أو أشجار النخيل .

ونتيجة لتباين المؤثرات التي تؤثر في الانتاج فقد امتاز الانتاج الزراعي بخصائص معينة تختلف عن الخصائص التي يمتاز بها الانتاج الصناعي .
ومن دراسة الانتاج الزراعي دراسة تفصيلية يمكن أن نستنتج بعض الخصائص التي يمتاز بها الانتاج الزراعي .

ومن هذه الخصائص ما يرتبط بالظروف الطبيعية وتحكمها في الانتاج الزراعي إذ يمتاز الانتاج الزراعي بكونه يحتاج إلى مساحة أكبر من المساحة التي يحتاج إليها الانتاج الصناعي مما يجعل أمر التحكم في الظروف الطبيعية أمراً صعباً حيث ساعدت سعة المساحة على صعوبة السيطرة على الظروف البيئية

السائدة في تلك الأرض . فلا يتمكن المزارع في التحكم في درجات الحرارة ولا في هبوب الرياح ولا في كمية الأمطار واتجاه الرياح وما ينتج من ذلك من ظواهر ثانوية تؤثر في الانتاج الزراعي في حين يكون في امكان المنتج الصناعي السيطرة على المنطقة التي يقوم فيها الانتاج الصناعي بسبب ضيق المساحة المشغولة ولذلك يمكن القول بان أثر الظروف الطبيعية في الانتاج الزراعي يبدو أوسع من أثره في الانتاج الصناعي . ومن أول نتائج ذلك أن تحدد الانتاج الزراعي بحدود طبيعية لا يمكن للمنتج الزراعي أن يتخطاها الا بحدود معينة تمثلت في البيوت الزجاجية . والبلاستيكية التي عملت على تهية جو يتناسب وطبيعة النبات إلا أن هذه المحاولة الجادة عن الانسان لغرض سيطرته على الظروف البيئية لا زالت محدودة الأثر بالنسبة لحجم الانتاج ومساحته ولكنها محاولة ناجحة وخطوة علي الطريق المؤدي للحد من أثر البيئية ويمكن توسيع هذه المحاولة التي تعتبر أسلوباً جديداً لزيادة الانتاج والحد من صفة موسمية التي تمثل الأثر الواضح الذي بقي زمناً طويلاً لا يمكن أن يتخذه الانسان ، إذ أن التبدل الفصلي للظروف البيئية ينتج عنه عدم الانتاج الزراعي للتبدلات الجوية خاصة ، فيضطر المنتج للتحويل من انتاج لآخر تبعاً للملائمة الأحوال الجوية ، ففي فصل ارتفاع درجات الحرارة يقوم بزراعة المحاصيل التي تحتاج إلى حرارة مرتفعة وفي فصل انخفاض درجات الحرارة يقوم بزراعة المحاصيل التي تحتاج إلى حرارة أقل .

وهذه الحالة قد لا نجد لها مثيلاً في الانتاج الصناعي إلا في نطاق ضعيف يمثل في الصناعات التي ترتبط بطبيعة الموسم وهذا العامل جعل المنتج الزراعي يمتاز عن المنتج الصناعي بتغير انتاجه وعدم استمراره على وتيرة واحدة وذلك بسبب تحكم الظروف الطبيعية وعدم سيطرته عليها .

والانتاج الزراعي تبرز فيه بعض الخصائص المهمة التي تميزه عن غيره ، وتمثل هذه الخاصية بعدم تحكمه في تحديد كمية الانتاج .

ولذلك أصبح الانتاج يختلف من سنة لأخرى تبعاً لاختلاف الظروف الطبيعية وخاصة المناخية منها فقد يحدث بعض التبدلات الجوية الفجائية التي تسبب أضراراً كبيرة في الانتاج ، أو قد تنتشر أمراضاً وبائية تؤدي إلى تغيير في كمية الانتاج . فلا يمكن للمنتج الزراعي أن يحدد كمية الانتاج مقدماً . وإنما يحددها بصورة تقريبية . وحتى الأخير قد لا يتمكن من تحقيقها .

وعليه فإننا نتوقع حدوث تقلبات في الانتاج الزراعي . ففي العراق مثلاً

نجد أن انتاج الحنطة والشعير خلال المدة (١٩٤٦ - ١٩٥٨) كان يتغير صعوداً

وتزولاً . وأحياناً تكون التقلبات حادة جداً فثلاً نجد أن انتاج محصول الحنطة قد هبط (١,١٦٠,٠٠٠) طن في سنة ١٩٥٤ إلى (٤٧٥,٠٠٠) طن في سنة ١٩٥٥ ثم عاد فزاد الانتاج حتى وصل إلى (٢,٦٢٥,٣٠٠) طن سنة ١٩٧٢ تلاه هبوط كبير في السنة التالية حيث وصل الانتاج إلى (٩٥٧,٠٠٠) طن سنة ١٩٧٣^(١) .
ومثل هذه الخاصية يمكن التحكم فيها في مجال الانتاج الصناعي حيث يحدد الانتاج على ضوء الطاقة الانتاجية لكل مصنع .

ومن الخصائص الرئيسية التي يمتاز بها الانتاج الزراعي ما يلي :

١ - ارتباط الانتاج الزراعي بالزمن .

٢ - اختلاف المنتجات الزراعية .

١ - ارتباط الانتاج الزراعي بالزمن

تحتاج عملية الانتاج الزراعي إلى زمن ثابت إلى حد ما لا يمكن للمنتج أن يتعداه مهما بذل من جهود سواء أكانت تلك الجهود متمثلة في العمل أم في رأس المال . فزراعة بعض أنواع القمح تتطلب أن يبقى المحصول في الأرض فترة ١٢٠ يوماً وبعضها يتطلب أن يبقى ١٠٠ يوماً . وتربية الأبقار تتطلب من الفلاح أن ينتظر الأبقار تسعة شهور حتى تلد ، ومرابي الدواجن تتطلب منه عملية حضانة البيض ٢١ يوماً وهكذا فهناك مواعيد معينة يرتبط بها الانتاج الزراعي لا يمكن للمنتج أن يتعداها .

ويعود سبب ذلك إلى أن الانتاج الزراعي يتعامل مع كائنات حية وهذه الكائنات تتطلب فترات زمنية محدودة لتكوينها البيولوجي وهذه الحالة لا نجد لها مثيلاً في الانتاج الصناعي الذي يتعامل مع كائنات يكون عنصر الحياة فيها مفقوداً أو محدوداً ، إذ من الممكن أن تتوافر عمليات انتاج سيارة في مدة معينة إذا توافرت في مصنع الانتاج جهوداً من شأنها تنفيذ تلك العملية بسرعة أقل ، حيث يرتبط انتاج السيارة الجهد المبذول في صناعاتها فيمكن مضاعفة عدد العمال المختصين في الانتاج وعند ذلك يمكن تقليل المدة ، وهذه الحالة لا يمكن تطبيقها في الانتاج الزراعي ، فحضانة البيض من قبل الدجاج يحتاج إلى ٢١ يوماً وفي الماكينة التي تقوم باعطاء حرارة مشابهة للحرارة الطبيعية التي يعطيها الدجاج تحتاج إلى ٢١ يوماً ، والفرق بين الحالة الأولى والثانية ترتبط

(١) الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية ، ١٩٧٥ ص ٦٦ .

بالكم ولا ترتبط بالزمن ، فحضانة الدجاجة الواحدة تتراوح ما بين ١٥ - ٢٠ بيضة في المرة الواحدة في حين تكون قابلية الماكنة الحاضنة تفوق ذلك بالآلاف .
وعليه أصبح الانتاج الزراعي مرتبط بعامل الزمن وقد نتج عن ذلك أن أصبحت مرونة الانتاج الصناعي أكثر مما هي عليه في الانتاج الزراعي إذ من الممكن زيادة الانتاج الصناعي عن طريق زيادة العمل وتقليل الفترة الزمنية اللازمة للانتاج .

٢ - اختلاف المنتجات الزراعية ذات النوعية الواحدة

إذا نظرنا إلى الأجهزة الصناعية المستعملة بين يدينا وذات النوعية الواحدة فلا نجد هنالك فرقاً بين جهاز وآخر . من حيث الشكل الخارجي أو مكونات ذلك الجهاز . في الوقت الذي نرى مثل هذا الاختلاف واضحاً وجلياً عندما ننظر إلى قطع من الحيوانات أو من المنتجات الزراعية ذات الأصل النباتي . وهذا ناتج عن تأثير الظروف الطبيعية المختلفة فلا يمكن أن تتشابه نوعية الحمضيات المنتجة في العراق مع الحمضيات المنتجة في فلسطين من حيث الطعم والحجم والشكل وكذلك لا يمكن انتاج حيوانات متشابهة من حيث الحجم والوزن مهما قدمنا لها من طعام متشابه وعناية متشابهة . إذ أن العوامل الطبيعية والبايولوجية لا يمكن توفيرها بدرجة متشابهة .

إلا أن ذلك يكون ممكناً في الانتاج الصناعي فالمنتجات الصناعية الألمانية قد تقلد من قبل المصانع اليابانية وتصل درجة التقليد إلى الحد الذي يصعب فيه التفرقة بين الصناعتين ، فباردة القماش القطني أو الصوفي ، المنتجة في انكلترا من السهل جداً للمصانع اليابانية أن تنتج باردة متشابهة لها ، إلا أنه من الصعب على اليابان أن تربي أبقار متشابهة للأبقار التي تربي في انكلترا وتكون النتيجة التشابه في الانتاج متقاربة ، إذ أن الانتاج الزراعي يخضع للظروف الطبيعية أكثر من خضوع الانتاج الصناعي فمن الممكن أن يخضع الانتاج الصناعي لسيطرته ويخرجه من سيطرة الظروف الطبيعية .

وقد انعكست هذه الحالة فظهرت نتائجها الاقتصادية في كلفة انتاج المواد الزراعية وفي أثمان بيعها ، فقد اختلفت وتباينت أثمان المنتجات الزراعية بسبب اختلاف نوعية المنتجات المتشابهة من حيث الحجم والشكل واللون ، وهذا ان وجد في المنتجات الصناعية ، فبدرجة أقل مما عليه في المنتجات الزراعية .
وقبل الانتهاء من بحث الخصائص الرئيسية للانتاج الزراعي ، لا بد من الإشارة

إلى وجود خصائص زراعية أخرى تتمثل في وجود الارتباط بين محل العمل والسكن ، وهذا الارتباط ساعد على ظهور قوة ارتباط أخرى بين الفلاح وبين إنتاجه ، فتراه مرتبطاً ومراقباً نمو أشجاره وحيواناته ، وقد تتحول تلك العلاقة إلى قوة كبيرة تجعل الإنسان هاوياً لإنتاجه فكثيراً من أصحاب المزارع الذين يعيشون بالقرب من مزارعهم ينقطعون عن الاتصال في المناطق الأخرى لانشغالهم في مزارعهم وخاصة في مواسم نضج الإنتاج .

كما أن اعتزاز المنتج الزراعي بإنتاجه يكون أقوى من المنتج الصناعي باعتبار أن عملية الإنتاج الصناعي يساهم فيها عدد من العمال يفوق عدد المشاركين في الإنتاج الزراعي ولذلك تنوب الصفة الذاتية للإنتاج الصناعي . في حين يكون المنتج الزراعي مختصاً بإنتاج معين يعتر به ويتباها بكونه أحسن وأجود من إنتاج الآخرين ويمكن القول في أن الإنتاج الزراعي يظهر فيه الدافع الذاتي أكثر من الإنتاج الصناعي .

وقبل الانتهاء من دراسة خصائص الإنتاج الزراعي لا بد من الإشارة إلى أن الزراعة كمهنة تعتبر أكثر كفاءة من الحرف التي سبقتها والتي اهتدى الإنسان إليها كحرفة الجمع والصيد وتتمثل تلك الكفاءة في اعانتها مجموعات سكانية أكثر من الحرف السابقة ، ويمكن أن تعتبر انتقال الإنسان إلى حرفة الزراعة كان بمثابة تمهيد لزيادة عدد السكان وقد ساعدت الزراعة على تطور حياة الإنسان إذ أنها تطلبت منه معرفة لبعض المعلومات الخاصة بالوقت ودراسة الظروف الطبيعية ومعرفة خصوبة التربة . إذ أن الزراعة من خصائصها أنهاك التربة ، لذلك فإن المزارع يبحث عن الأرض الخصبة ليحافظ على إنتاجه وكان ذلك من السهل عليه في أدوار الزراعة الأولى عندما كانت الأرض واسعة . أما الآن فقد عوض عن الانتقال إلى أرض جديدة بإضافة مخصبات التربة سواء أكانت طبيعية أم كيميائية ، أو باستعمال الدورة الزراعية . التي تعمل على إعادة الخصوبة عن طريق تناوب زراعة المحاصيل واختلاف هذه المحاصيل عادة يساعد على تجديد مكونات التربة .

ويمكن أن نعتبر الإنتاج الزراعي بوصفه الأسس الاقتصادية الذي تعتمد عليه الأسس الاقتصادية الأخرى باعتبار أن الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأولية ، وتعتبر سوقاً لتصرفه المنتجات الصناعية وتمثل جانباً رئيسياً من الجوانب التي تعتمد عليها التجارة باعتبارها تمثل منطقة الإنتاج في حالة ومنطقة للاستهلاك في حالة ثانية ...

(الباب الثاني)

الفصل السابع

« انماط الانتاج الزراعي »

قبل الخوض في دراسة التفاصيل في أنماط الزراعة نود أن نتعرف على النمط الزراعي . فقد وردت آراء متعددة لعدد من الباحثين الجغرافيين حول تحديد معنى النمط الزراعي . فالبعض منهم يرى أن النمط الزراعي يعكس الدرجة التي تغيرت لها البيئة الطبيعية والوسائل التي استخدمت لتحقيق هذا التغيير ومعنى هذا أن النمط الزراعي هو عملية انتاج نباتي وحيواني تحت ظروف بيئة طبيعية وبشرية معينة . لقد عزز هذا الرأي من قبل عدد كبير من الباحثين لدول غرب أوروبا .

أما التعريف فهو ينطبق على ما جاء في البحث الذي تناوله بعض الباحثين في دراسة أقاليم الزراعة في الاتحاد السوفيتي . ففي تعريف هذه المجموعة للنمط الزراعي ، بأنه مجموعة من المزارع المتشابهة من حيث ظروفها الطبيعية والاقتصادية ومن حيث مستويات كثافة وحجم وطرق الانتاج^(١) .

أما التعريف الثالث فإنه يتفق ورأي لجنة الأنماط الزراعية المنبثقة عن المؤتمر الجغرافي الدولي لعام ١٩٦٤ . هذا الرأي يعرف النمط الزراعي بأنه شكل خاص من أشكال استغلال الانسان للطبيعة ، على أن يصاحب ذلك جهود يقوم بها الانسان في تنظيم المكان الذي يعمل فيه . لقد جاء هذا التعريف منسجماً مع ما ذهبت إليه منظمة الغذاء والزراعة الدولية عن الزراعة بصورة عامة .

نجد أن النمط الزراعي في هذه التعاريف الثلاث الواردة اعلاه فيه نوع من الاختلاف الواضح . ففي التعريف الأول نلاحظ أن الزراعة عبارة عن عملية

(١) عهد الرزاق البيهقي ، انماط الزراعة ، جامعة بغداد ، بغداد (رسالة دكتوراه منشورة) ص ٢٣ .

تحويل لظروف البيئة الطبيعية . وهذه وجهة نظر أجمع عليها ، كما أشرت سابقاً ، مجموعة من طلاب الدراسة لهذا النوع في غرب أوروبا وهذه المجموعة من الباحثين تعتقد أن نجاح الزراعة في بيئتهم الطبيعية تحتاج إلى العمل مثل تسوية الأرض وتحسين التربة وغيرها من العمليات الأخرى التي تحتم على الانسان القيام ببذل الجهود لتخطي صعوبات البيئة لتحقيق نشاطه الزراعي .

أما التعريف الثاني فقد اعتمد على الارتباط الوثيق بصورة التخطيط الذي تأخذ به الدولة على الصعيد الاقليمي لايجاد مناطق منخصصة تشابه فيها ظروف الطبيعة ووسائل الانتاج .

بينما التعريف الثالث يميل إلى المرونة ، ولذلك يأخذ به معظم الباحثين من أقطار العالم فهو في الحقيقة ليس إلا حصيلة لكل من التعريفين الأول والثاني نستنتج مما مر بنا أن دراسة الأنماط الزراعية هي عملية تصنيف لظواهر الزراعة في ظل حقائق مشتركة بينها . ولما كانت الجغرافية تهتم بدراسة معالم السطح وعلاقات بعضها ببعض الآخر نجد أن النمط الزراعي في هذا المعنى يصبح وحدات مساحية تشابه فيها ظواهر الزراعة ودرجة علاقتها بعضها ببعض الآخر .

من هذه المقدمة يمكن تحديد أنماط الزراعة على أساس الخصائص الآتية :

أ - الخصائص الاجتماعية والملكية الزراعية .

ب - الخصائص التنظيمية المستخدمة في الانتاج الزراعي .

أ - الخصائص الاجتماعية والملكية الزراعية

حجم المزرعة

ان الأبحاث التي تناولت دراسة الرضع الاجتماعي الريفي أكدت على أن حجم المزرعة بعد أفضل مؤشر يكشف عن طبيعة الطبقات الاجتماعية السائدة في الريف .

وحجم المزرعة كظاهرة من مظاهر الزراعة تعكس نتائج متباينة . فالاقتصادي يرى في حجم المزرعة وحدة انتاجية تتنوع الزراعة فيها تبعاً لسعتها ووسائل الزراعة المستخدمة . بينما يهدف الباحث الاجتماعي من دراسته لحجم المزرعة معرفة بعض الظواهر المتعلقة بالسلوك الاجتماعي ذات الصلة بنوعية الاستثمار الزراعي القائم فيها . وليست مزرعة العائلة التي يقوم بعمليات الانتاج فيها أفراد الأسرة

أنفسهم الا مصطلح اجتماعي .

أما الباحث الجغرافي فإن اهتمامه ينصب هنا على العادات والمعتقدات التي ينعكس أثرها بطبيعة النشاط الزراعي القائم في منطقة الدراسة . ولذلك نجد أن تباين الخصائص الاجتماعية من مكان لآخر يرتبط في كثير من الأحيان باختلاف طبيعة الزراعة . فقد تحول دون زراعة بعض المحاصيل أو تربية أنواع معينة من الحيوان أو كليهما معاً .

ان الخصائص الاجتماعية التي نحن بصددنا يمكن تلمسها في اليد العاملة في المزرعة . فالقائمون بعمليات الانتاج الزراعي سواء أكان هؤلاء أصحاب المزرعة أنفسهم أم من العمال الزراعيين الاجراء مختلف درجة ارتباطهم بالأرض وطبيعة علاقة كل منهم بالآخر اختلافاً كبيراً من الناحية الاجتماعية . فحينما تتسع مساحة المزرعة يضطر المالكون إلى الاستعانة بغيرهم من الاجراء . في حين يقوم أفراد العائلة على استثمار ارضهم من المزارع الصغيرة . فالعمالة في المزارع الواسعة تكون على نوعين الأول يتقاضى منها المزارع (العامل الزراعي) أجراً محدداً . وهذا النوع من العمالة بين ظاهرة من ظواهر العلاقات الرأسمالية ، بينما النوع الآخر من الاجراء الزراعيين يحصل على حصة معلومة من الانتاج ، ويوجد هذا النظام لعدة أسباب اجتماعية الزراعية في معظم المناطق الزراعية في العام ويعرف بنظام (المحاصة) . ان هذا النظام لا يوفر للعامل الزراعي القائم بالانتاج قاعدة مادية مستقرة توفر له حياة اجتماعية مرضية .

ب - الخصائص التنظيمية المستخدمة في الانتاج الزراعي

القوى العاملة

ان القوى العاملة تتمثل في جهود الانسان المستخدمة في عملية الانتاج الزراعي . ولا تقتصر هذه الجهود على الأعمال اليدوية التي يقوم بها الانسان بل تشمل كافة الخدمات البشرية التي تستخدم في الزراعة وفي تربية الحيوان . ان دور القوى العاملة في هذا النشاط البشري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعة الأرض التي يقومون باستثمارها . ولكن يلاحظ في هذه الحالة أنه ليس من الضروري أن يكون هناك تناسب مطرد بين مقدار اليد العاملة من ناحية وسعة الأرض من ناحية أخرى . فقد تكثر اليد العاملة بحيث لا تتناسب والإحاجة الفعلية لاستثمار مساحة معينة من الأرض . كما أن مقدار اليد العاملة هذه لا تدل على حاجة الانتاج الزراعي إليه . وعلى العكس من ذلك هناك مناطق تنخفض

كثافة اليد العاملة بحيث لا تتناسب وما يتطلبه استثمار الأرض .
ان هذا التفاوت الكبير في كثافة سكان الريف من منطقة لأخرى يكون
حقيقة مهمة من حقائق الزراعة وذلك نظراً لاختلاف المحاصيل وتربية الحيوان
في حاجتها إلى اليد العاملة .

ان هذا التفاوت الكبير بين اليد العاملة ومساحة الأرض يفرض قيوداً على
أنماط الزراعة . ففي المناطق التي تقل فيها اليد العاملة تحصر زراعتها في انتاج
زراعي يتطلب حداً أدنى من اليد العاملة بالنسبة لمساحة الأرض التي يمكن زراعتها
في المنطقة . وفي مثل هذه الحالة يضطر العاملون في الزراعة إلى استعمال بدائل
تقوم مقام اليد العاملة . وذلك باعتمادهم على الآلة إلى حد كبير في انتاج المحاصيل
وتربية الحيوان . ومثال ذلك المناطق التي تسودها زراعة القمح أو الشعير وغيرها
من المحاصيل الأخرى في جهات مختلفة من العالم كما هي الحال في مناطق
البراري في أمريكا الشمالية وسهول البمباس في الأرجنتين التي تسود فيها زراعة
القمح .

من هذه المقدمة المقتضية يتبين لنا أن هناك أنماط زراعية متنوعة في العالم
يعكس كل نمط منها خصائص زراعية معينة ، لذلك سنحاول دراستها دراسة
تفصيلية في ضوء الأنواع الآتية .

(١) الزراعة المنقلة .

(٢) زراعة الأكتفاء الدائي .

(٣) الزراعة الواسعة .

(٤) الزراعة المختلطة .

المبحث الأول

الزراعة المتقلة

كان هذا النمط من الزراعة هو الطابع السائد الذي مارسه الانسان الأول الانسان البدائي في المرحلة التي انتقل فيها من حياته الرغوية إلى الحياة الزراعية، ولا تزال بعض المناطق من العالم تراول هذا النمط الزراعي مثل ما هو متبع في بعض جهات من المناطق الاستوائية الرطبة في الوقت الحاضر . وفي مثل هذا النظام من الزراعة لا يبذل الانسان الا مجهوداً محدداً في فلاحه الأرض وزراعتها . فجهده ينحصر في تطهير الأرض ثم فلاحتها بالوسائل البدائية غير مبال بالحراثة والتسميد واستعمال الأدوات الزراعية والوسائل التقنية المتخلفة . ويستمر هذا النمط الزراعي للأرض بهذه الطريقة البدائية حتى تنهك الأرض وتقل خصوبتها ثم يتركها الفلاح إلى أرض أخرى جيدة لم تكن مزروعة من قبل أي أرض بكر ، وعلى هذا الأساس يقوم بتكرار هذه العملية باستمرار . ويلاحظ من ذلك أن هذا النوع من الزراعة يرضي على الانسان صفة عدم الاستقرار التي تلازم الزراعة بصورة عامة . فالزراع في هذه المجتمعات يستمرون بضع سنين على قطعة من الأرض ثم يهجرونها إلى قطعة أرض أخرى . تركز الزراعة المتقلة في المناطق الاستوائية والمدارية الرطبة تلك المناطق التي تتعرض تربتها إلى عوامل التعرية مما يتسبب عنه فقر التربة لعنصر المادة النيتروجية التي تعتبر من أهم عناصر خصوبة التربة . كان هذا النظام من الزراعة المتقلة يشغل أراض واسعة إلا أنه أخذ في التخلص بعد استعمال الوسائل التقنية الحديثة ولكنه هذا فهو يمارس اليوم في كثير من المناطق الاستوائية والمدارية

الرطوبة حيث يزاوله ما يقرب من (٢٠٠)^(١) مليون من السكان أو ما يعادل ٥,٧٪ من سكان العالم الذين يقطنون مساحة كبيرة من الأرض التي تقدر بحوالي (٣٠) مليون كيلومتر مربع .

ومن خصائصها أن المزارعين يقومون في بداية العمليات الزراعية بحرق الغابات بما فيها من أشجار ونباتات طبيعية تمهيداً لزراعتها ، ومعنى هذا أن النباتات المحترقة تترك وراءها مادة النيتروجين على هيئة الرماد الذي يضاف الى التربة التي تغطي سطح الأرض وهذه طريقة بدائية في عملية جعل التربة خصبة وصالحة للزراعة .

يبدأ بزراعة الأرض طيلة صلاحيتها للإنتاج لذلك نجد أن الدورة الزراعية فيها تستمر لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث وقد تصل أحياناً إلى أربع سنوات ، وهذا يتوقف على درجة خصوبة التربة وطبيعة المناخ ونوع الغلات المزروعة . فبعد هذه المرة من الدورة الزراعية يبدأ المواطنون بترك هذه الأرض من ناحية كما تبدأ أشجار الغابات في نفس الوقت بالنمو ثانية . ومما يلاحظ أن كمية الإنتاج الذي يجنيه المزارع من المحاصيل يكون في السنة الأولى من الدورة الزراعية أكبر ولا يلبث أن يأخذ بالتناقص في السنوات اللاحقة وذلك بسبب استهلاك التربة ونفاد خصوبتها .

رغم أن خصائص هذه المزارع لا تعجل عدداً كبيراً من السكان إلا أن هناك استثناءات منها مثلاً جزيرة جاوة ذات التربة البركانية الخصبة التي تجود فيها المحاصيل ، فمساحة الكيلومتر المربع الواحد فيها يوفر مادة غذائية لعدد من السكان يتراوح ما بين (٤٠ - ٥٠)^(٢) . شخصاً ، أما المناطق الاستوائية والمدارية الأخرى التي تكون تربتها أقل خصوبة فانها توفر مادة غذائية في الكيلومتر المربع الواحد يتراوح ما بين (٣٠ - ٣٥) شخصاً ، ففي يوغنדה وكينيا يكون هذا العدد أقل حيث يصل إلى (١٦) شخصاً وفي تنزانيا إلى (١١) شخصاً أما المناطق الأخرى من النطاقات الاستوائية الرطبة في العالم فإن تربتها بعد استهلاكها خلال الدورة الزراعية تكون غير قادرة على الإنتاج الكافي لاعالة السكان لذلك كانت ظاهرة الهجرة إلى منطقة أخرى كما سبقت الإشارة إليه أمر ضروري ...
ومن الملاحظ أيضاً أن العائلة المكونة من عشرة أشخاص وكانت تستغل

(١) "Applied Sciences and Development" 3 vols., The Institute of Scientific co-operation, p. 128, 1974.

Ibid (p. 128). (٢)

في الزراعة أرضاً مساحتها ثلاثة هكتارات فإن هذه العائلة عند انتقالها إلى المنطقة الجديدة تحتاج إلى مساحة أكبر تقدر بحوالي خمس هكتارات ، والعائلة التي كانت تعيش على مساحة أربع هكتارات فإنها تحتاج إلى عشرين هكتاراً من الأرض الجديدة المهاجر إليها . هذه الزيادة في مساحة الأرض الجديدة ناتجة عن زيادة في عدد سكان العائلات المستمرة هذا من جانب وإلى طبيعة التربة الجديدة التي ربما لا تكون تربتها ذات خصوبة كافية لإنتاج محاصيل غذائية تكفي السكان من جانب آخر .

في هذا النظام تبدأ الخطوة الأولى من استغلال المنطقة بعد أن يتم حرق غاباتها ونباتاتها الطبيعية من شهر تشرين الثاني وكانون الأول ، ثم يلي ذلك زراعة الذرة في شهر آذار ، وزراعة الموز والرز في تموز ، والمنكا والنباتات الجذرية كالبطاطا والبنجر والكساف وأشجار زيت النخيل والكاكاو وجوز الهند في أيلول .

وعند سكان هذه المناطق يعتبر حاصل الموز من الغلات الغذائية الرئيسية التي يعتمد عليها الوطنيون اعتماداً كلياً في غذائهم لذلك فإن حقول الموز تحتل مساحة مهمة ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النبات يساعد على حفظ خصوبة التربة نتيجة بقائها فترة أطول إذا ما قورنت بالفترة التي تبقى فيها المحاصيل الأخرى في الحقل . أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى فإن معظمها لا توفر مادة غذائية رئيسية للاستهلاك المحلي لأن معظمها حاصلات تجارية تصدر إلى الخارج وفي نفس الوقت تستهلك خصوبة التربة بنسبة عالية لذلك فالوطنيون لا يعبرون اهتماماً كبيراً في كثير من هذه المناطق لزراعتها .

إن اختبار مناطق الحقول تبذل لاختيارها عناية كبيرة . فينبغي أن تكون خصبة ولهم في معرفة الخصوبة مقاييس خاصة ، منها مذاق التربة أو بوجود نبات معين ينمو فيها . كما يجب أن يكون سطحها مستوياً ومنحدرًا نسيباً أو تكون ذات أشجار كثيفة لأن هذه الظواهر تدل على أنها أكثر خصوبة من المناطق الأخرى ، ولأنها أكثر سهولة في عملية التطهير . كما أنهم يفضلون الأراضي الواقعة على ضفاف الأنهار والتطانات التي تقع في سهول فيضية على ألا تكون روضة لمياه الفيضانات هذا بالإضافة إلى أن الأنهار توفر لهم مورد آخر للغذاء . صيد الأسماك وصيد بعض الحيوانات التي تأتي إلى النهر للشرب .

أما طريقة الزراعة فإنها تبدأ بعد فصل المطر حيث تبدأ عملية البذر التي تتم بحفر صغيرة في أرض الحقل أو على الحافات ثم وضع البذور فيها وتغطيتها

بالتراب ، ثم تركها تنمو على المطر .
وأن معظم الفلات تكون غذائية وعلى الأخص التي لا يحتاج نضجها إلى
عمليات أخرى لكي تكون صالحة للغذاء ، وأهمها الكساف واليام والتارو
والبطاطا الحلوة والخيار مع بعض الحبوب كالذرة في العالم الأمريكي والدخن
في افريقية والرز في جنوب شرق آسيا ، مع بعض الفلات التجارية الأخرى
في بعض المزارع التي هي أكثر تطوراً والتي تباع تجارياً مثل زيت النخيل والكاكاو.
ومن المعروف لدى الوطنيين هناك أن يكون الحقل الواحد مزروعاً بفلات
مختلفة يتم نضجها في أوقات متباينة ، وذلك لكي يستطيعوا من الحصول طيلة
أيام السنة أو معظمها على تناول طعام طازج ، ولأجل أن يتحاشوا تخزينها لأن تخزين
هذه المواد الغذائية في مثل هذه البيئة الحارة الرملية يعرضها إلى التلف السريع .

أما الحيوانات التي تربي فإنها تحتوي على أنواع متباينة من الدواجن
كاللجاج أو دجاج غانه والبط وإلى جانب ذلك تربي الخنازير وفي حالات أخرى
تربي أعداد محدودة من الماعز . أما البقر فأن تربيتها نادرة وذلك لقلّة ما يتوفر
لها من الغذاء ولكثرة الحشرات التي تفتك بها وعلى الأخص ذبابة نسي نسي .
والتي تساعد على انتشار مرض النوم بين القائمين على تربية الأبقار.

المبحث الثاني

زراعة الاكتفاء الذاتي (المعاشية)

ان نظام زراعة الاكتفاء الذاتي يوجد بين العائلات والقبائل والأقطار في مناطق محدودة من العالم وخاصة بعد أن تطورت وسائل المواصلات وتقدمت الأساليب العلمية المختلفة . وتقوم الجماعات التي تمارس هذا النوع من الزراعة على توجيه عملياتها الزراعية لغرض تغطية حاجاتها ولكن في مثل هذه الجماعات نجد أن هناك على الغالب نوعاً من التبادل التجاري مع الجماعات المجاورة ، وقد يحدث هذا عن طريق الصدفة أي أن هناك التبادل لم يكن مقررأ في خطتهم الزراعية .

بناءً على ما سبق يمكن تعريف زراعة الاكتفاء الذاتي بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي تكون الرغبة السائدة فيه لجماعة من الناس هو انتاج المحاصيل الزراعية للاستهلاك المحلي . ومن جميع الحالات يكون عدد الناس قليلاً وسعة المنطقة صغيرة نسبياً .

هذا النوع من النشاط الزراعي على وجه العموم منافس ضعيف إذا أخذنا استغلال الأرض بنظر الاعتبار وعليه فإن سياسة التخصص الزراعي قد دفعت إلى غزو هذا النوع من النشاط الزراعي إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها ومساحة المناطق ذات الاكتفاء الذاتي تتخلص بدورها يوماً بعد يوم نتيجة للتقدم العلمي والفني الذي ساعد على استغلال المناطق الفقيرة بالثروة .

تركز زراعة الاكتفاء الذاتي في المناطق المدارية بالدرجة الأولى وفي مناطق أخرى مختلفة من العالم . تقوم في العادة المزارع البسيطة في الجهات المجاورة نظرية .

ومزارع الغابات المدارية تختص بانتاج أكثر من محصول واحد في السنة

وتجمع المحاصيل بعناية وتستهلك محلياً ، وآذا ما فاض منها فائض فانه يؤخذ إلى مراكز التبادل التجاري من القرية إلا أن عملية التبادل محدودة جداً وذلك لأن الطرق غير متوفرة والرحلات تم على الأقدام أو بواسطة القوارب الصغيرة وصعوبة المواصلات ترتبط وقلة مصادر الثروة والانتاج في هذه المناطق التي لا تشجع على إنشاء الطرق الحديثة .

ومما تجدر ملاحظته أن المناطق المدارية الرطبة التي تعتبر الموطن الأول لزراعة الاكتفاء الذاتي البسيطة قد ساعد مناخها على انتشار المزارع المنظمة التي توجد جنباً إلى جنب مع جماعات الاكتفاء الذاتي . ولكن لا ننسى أن إنشاء المزارع المنظمة هذه قد يقلل من نشاطها ويحدد من انتشارها عدم خصوبة التربة في هذه المناطق . فالتربة من نوع اللتراب القليلة الخصوبة والتي لا تسمح باستمرار الاستغلال الزراعي لمدة طويلة ولذلك نجد أن الصفة العامة التي تطبع حياة الجماعات التي تعيش في مثل هذه المناطق هو الانتقال إلى أرض جديدة بعد استنفاد خصوبة الأرض القديمة وهي في هذه الخاصية تشبه المزارع المتنقلة في النطاقات الاستوائية . في كل من مناطق المكسيك وسواحل البحر الكاريبي في أمريكا الوسطى وعلى سواحل المحيط الأطلسي في أمريكا الجنوبية وكذلك بعض جزر الهند الشرقية . أما في الهند فإن هذه الزراعة تتركز في نفس هذه العروض وذلك لكثرة السكان وخاصة في منطقة ساحل مدراس . وهناك بعض المناطق المنزلة في أجزاء محدودة من قارة آسيا وفي المناطق المطيرة من حوض الآمزون والكونغو وساحل غانا وفي بعض المناطق الجبلية المرتفعة من أمريكا الجنوبية .

ومن العوامل التي ساعدت على تقلص هذا النظام ، بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً هناك العامل الاقتصادي إذ أن طبيعة هذه الزراعة هو توفير مستوى واطي من العيش لهذه الجماعات التي تزاوول هذا النظام ، كما أن المزارع الوطني لا يتمكن من انتاج جميع المواد التي يحتاجها الاستهلاك العائلي لذلك يقتصر على انتاج المحاصيل الضرورية ، بينما لا يتمكن من انتاج المواد الكمالية لأنها صفة من صفات التخصص في الانتاج .

أما العامل الآخر الذي اتخذ يحد من هذا الانتاج ويقضي عليه هو ظهور الوحدات السياسية التي أخذت بتنسيق أعمال سكانها بحيث يتم تنظيم حياة السكان على أساس من التعاون وتكوين وحدة اقتصادية لجميع المناطق التابعة لسيطرة الدولة .

وتوجد الزراعة المعاشية بجانب الزراعة التجارية في أقالم البحر المتوسط ويتوقف وجود أي من النوعين على كمية المطر السنوي والموقع بالنسبة لمراكز التجارة والخبرة الفنية وعلى اختيار المزارع وحاجته على المساعدات التي تقدمها الدولة . فمثلاً تختص اليونان بزراعة الكروم وتصديره على هيئة زبيب ، واسبانيا بزراعة البرتقال وتصديره ولكن في نفس الوقت هناك غلات أخرى تزرع في أقطار هذا الاقليم لأجل الاستهلاك المحلي كالقمح والشعير والزيتون والتين وهذا ناتج عن صغر الملكيات من ناحية وعلى جفاف المنطقة من ناحية أخرى لذلك يستعاض عن المطر بنظام الري من الأنهار والعيون .

ويجمع كثير من المزارعين في مناطق البحر المتوسط بين زراعة هذه المحاصيل المختلفة وبين تربية الحيوانات وخاصة الأغنام والماعز والخنازير والدواجن أما الأبقار فقليلة بسبب قلة الأمطار وموسميتها التي تمنحها عنها فقر المراعي الطبيعية التي تعتبر قوام تربية الماشية .

هناك نوع آخر من هذا النمط الزراعي إلا أنه يختلف عن الأول الذي سبق بحثه من حيث نظام الكثافة ولكنه يتفق معه من حيث الهدف . ويتميز هذا النوع بكون الزراعة في الحقول تكون أكثف ولذلك سميت بالزراعة « الكثيفة الاستهلاك » وهذه تنتشر في الأقاليم المدارية وشبه المدارية غير أنها تتركز في المناطق الموسمية في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي ، وفي دلتا النيل بمصر ، وفي الأرض التي تتوفر فيها مياه الري من أقالم البحر المتوسط في الأقطار العربية وفي جنوب أوربا كما أشرنا إليه أعلاه ووسط شيلي .

تحتل هذه الزراعة مساحة واسعة تقدر بحوالي ٣٠٪^(١) . من مجموع الأراضي المزروعة في العالم وتتميز هذه الأرض بوجود سهول فيضية واسعة . كما تتوفر فيها سقوط الأمطار الموسمية هذا بالإضافة إلى موارد الماء الأخرى مثل الأنهار الكبيرة والمتوسطة ولذلك يلعب نظام الري في هذه الزراعة دوراً هاماً . من خصائص هذه الأقطار التي تزاوُل هذا النمط كثافة السكان الكبيرة . ان معظم السكان يزاوُلون الزراعة حيث تقدر نسبة المشتغلين منهم بهذه المهنة بحوالي ٧٥٪^(٢) . ولهذا كانت كثافة السكان في الأرض الزراعية كبيرة جداً .

(١) إبراهيم المشهاني خطاب العالي إبراهيم شريف وأحمد حبيب « الجغرافية البشرية » وزارة تربية ،

١٩٧١ ، ص ١٢٩ .

(٢) المصدر السابق . ص ١٣٠ .

فهي تصل مثلاً إلى ٤٧٧١ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد في اليابان وفي الصين تصل إلى ١٦٦٢ نسمة وفي أندونيسيا إلى ١٢٨٩ وفي مصر إلى ١٢٢٠ وفي باكستان ٩٣٦ وفي الهند ٧٢٠ وفي تايلاند ٧١٦ .

ونتيجة هذه الكثافة العالية فقد أصبح نصيب الفرد المزارع من الأرض ضئيلاً . ففي اليابان يصل نصيب الفرد حوالي ٠.٢ من القدان وفي الصين نحو ٠.٥ وفي الهند ٠.٠٩ وفي مصر ٠.٥ بينما تصل هذه النسبة في الولايات المتحدة مثلاً ثلاثة أفدنة .

لقد ترتب على كثافة السكان هذه وضغطها الشديد على الأراضي الزراعية الظاهرات الآتية :

- ١ - استغلال كل ما يمكن استغلاله من الأرض مهما كان شكل السطح ، حتى حدا بهم الأمر إلى تخفيف المستنقعات وتدريب سفوح المرتفعات وفي توفير ما يمكن توفيره من مياه الري لبعض الأراضي الصراوية .
- ٢ - صغر مساحات الحقول الزراعية ، باستثناء عدد محدود من الملكيات الكبيرة التي أصابها التفتت ، بعد ظهور الإصلاح الزراعي ، التي طبق تنفيذها في بعض هذه الأقطار إلى عدد كبير من الملكيات الصغيرة والمتوسطة .
- ٣ - توفر اليد العاملة الزراعية . في هذه الأقطار يوجد عدد من سكان الريف لا يملك أرضاً زراعية أو تمتلك مساحات صغيرة لا يكفي إنتاجها سد حاجاتها . هذه الفئة من الناس تصبح طبقة عاملة أجيبة . ولهذا يتم استغلال الأرض بواسطة هذه اليد العاملة دون استغلالها بواسطة الآلات الميكانيكية إلا في مجالات محدودة ونادرة وخاصة في جنوب وشرق آسيا ، وذلك لتوفر اليد العاملة الرخيصة كما أن الحقول الصغيرة لا يناسبها استخدام الآلات ، وكذلك أن غالبية الزراع فقراء لا يتوفر لديهم رأس المال لشراؤها .
- ٤ - الهدف الرئيسي من الانتاج هو الاكتفاء الذاتي ، وعلى الأخص الفلات الزراعية الغذائية الأساسية . أما الانتاج التجاري فإنه يحتل مرتبة ثانوية ، وفي معظم الحالات يتم تصدير الفائض من المواد الغذائية من قطر إلى قطر آخر من أقطار هذه المجموعة . مثلاً تصدر الرز من الصين أو بورما أو تايلاند إلى الهند أو أندونيسيا أو الأسواق الأخرى من العالم ، كالقطن والرز في جمهورية مصر ، والشاي من سيلان والمطاط من ماليزيا وأندونيسيا والحرير الطبيعي من اليابان والصين .

• - تقل تربية الحيوان فوق هذه المراعي بسبب قلة المراعي الطبيعية وعدم توفر أراضي تستخدم لإنتاج أغذية زراعية لها من جهة أخرى .
أما الغلات الزراعية التي تزرع في الحقول فإنها متعددة ، ومن بينها الحبوب التي تحتل المكان الأول كالرز والذرة والقمح والدخن . فالقمح يسود في أقطار البحر المتوسط كمحصول شتوي تزرع على المطر أو على الري . أما الرز فإنه يسود الأقطار الموسمية في آسيا لأنه المادة الغذائية بمعنى الكلمة ولأنه عند الزراعة مطلبهم الأول . وتخصص له أحصص الأراضي وأوفرها ماءً ، كما يبذلون له من العمل الجهد الكبير والعناية الفائقة .

وإلى جانب الحبوب تقوم زراعة نباتات البذور الزيتية مثل الفول السوداني وفول الصويا وجوز الهند والسمسم . وهناك نباتات الألياف كالقطن والجلوت والقنب والتوت ، التي تعتمد عليه تربية دود القز لإنتاج الحرير . أما الشاي والبن والتوابل والتبغ والبقول هي الأخرى تزرع ضمن هذا النمط من الزراعة . أما أشجار الفاكهة فهي تتركز في حقول أقاليم مناخ البحر المتوسط بينما تقل أو ينعدم وجودها في الأقاليم الموسمية .

أما الألبان أنتج في زراعة الغلات في الحقل فهي تختلف في نظامها ، ففي بعض الحقول تكون الغلات متلاصقة ، وتنتج غلتين أو أكثر في السنة هذا يتم عندما يكون فصل الأنبات مستمراً وخاصة في المناطق الموسمية . وفي بعض الحقول تزرع الغلات متداخلة ومختلطة في الحقل الواحد ، وفي البعض الآخر تزرع على هيئة صفوف متناوبة . والهدف من كل هذه الأناليب هو الحصول على أنواع متعددة من المحاصيل أولاً وعلى أكبر قدر من الإنتاج ثانياً .

نتيجة للتطور الذي أصاب مناطق الإنتاج في العالم فقد بادرت زراعة الاكتفاء الذاتي - الزراعة المعاشية إلى المساهمة في الإنتاج إلى طريق تصدير الإنتاج إلى الأماكن التي يزداد فيها عن حاجة الإنسان .

المبحث الثالث

الزراعة الواسعة

يوجد هذا النوع من النمط الزراعي في العالم وخاصة في القارات الجديدة وهي استراليا والأمريكتين نظراً لتوفر مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة مع قلة في عدد السكان . لهذا ، فالأرض في هذه المناطق تستغل بطريقة تختلف عن الطريقة التي تستغل فيها المناطق المزدحمة بالسكان . ففي هذا النمط الزراعي يستعاض عن الانسان بالآلات الزراعية في عمليات الزراعة كالحراثة وبذر البذور وحصد المحاصيل وتسميد التربة . ولقد نجح هذا النوع من الزراعة في انتاج كثير من الغلات الزراعية كالذرة والقمح ولكنه واجه صعوبات في انتاج غلات أخرى كالفواكه مثلاً لأنها لا تنضج في وقت واحد . ومن أهم الخصائص التي تتميز بها أنها تقوم حيث وجدت الملكيات الواسعة حتى لتصل مساحة الواحدة منها إلى مئات بل آلاف الأفدنة المربعة .

وكثيراً ما تعود ملكيتها وخاصة في الأقطار الرأسمالية إلى شركات برؤس أموال ضخمة أو يمتلكها أشخاص أثرياء .

وإلى جانب خاصة السعة فانها تتميز أيضاً بظاهرة التخصص حيث تزرع الأرض بمحصول مرة واحدة في السنة ، وتكون هذه الغلة ملائمة أكثر من غيرها لظروف الانتاج الطبيعية والبشرية .

ومن الأمثلة عن التخصص بغلة واحدة ما يشاهد في الولايات المتحدة الامريكية حيث تخصص أراضي واسعة في جنوبها الشرقي بزراعة وانتاج القطن ، وأراضي أخرى في الأجزاء الوسطى بانتاج القمح ، ومناطق أخرى في وسطها وشمالها بانتاج الذرة وكذلك يظهر التخصص في هذا النوع من النمط الزراعي

في كل من سهول استراليا الشرقية وفي سهول البمباس في الأرجنتين وهما مناطق متخصصة في زراعة القمح أيضاً .

ان الغرض الأساسي من الزراعة الواسعة هو الانتاج للتصدير إلى الخارج إضافة لمد حاجة الاستهلاك المحلي . ومما يلاحظ في المناطق التي تسود فيها الزراعة الواسعة ان مستوى معيشة السكان الذين يزاولون العمل الزراعي يكون أكثر ارتفاعاً من مستوى معيشة السكان الذين يمارسون الزراعة الكثيفة في مناطق أخرى ، وذلك نظراً لارتفاع الدخل الذي توفره الزراعة وقلة عدد السكان الذين يوزع بينهم ذلك الدخل .

وللزراعة الواسعة خصائص خارجية فإذا ما توفرت فإنها تقوم وتزدهر وتتجلى هذه الخصائص بالظواهر الطبيعية والبشرية التي ترتبط بالتوزيع الجغرافي للنمط الزراعي ، وتمثل هذه في ما يأتي :

أ - الظواهر الطبيعية .

ب - الظواهر البشرية .

(أ) - فالظواهر الطبيعية تتمثل أولاً بالسطح والتربة والمناخ ومصادر المياه . السطح : تتميز المناطق التي يمتد فيها هذا النمط باتساع أراضيها وانسائها، وهذه الظاهرة التضاريسية أهميتها بالنسبة لمناطق تشبع فيها زراعة القمح والشعير والذرة والقطن التي يعتمد انتاجها على الآلة الزراعية ، فانسباط السطح يساعد على استعمال الماكينة على نطاق واسع في العمليات الزراعية استعاضة عن قلة اليد العاملة في المنطقة التي تختص بهذا النمط الزراعي .

وهذا أمر ملحوظ في كل مناطق انتاج القمح في العالم سواء كانت سهول الصين الشمالية أو سهول اكرانيا أو سهول البراري في كندا والولايات المتحدة أو سهول البمباس في الأرجنتين وسهول ماري ودارلنك في استراليا . وكل منها مناطق تتميز بقلة كثافة السكان وتمتع بسطح منبسط يسهل فيه استخدام الآلة . حتى أصبح الاعتماد على المكننة ظاهرة مألوفة وخاصة رئيسية من خصائص زراعة القمح والشعير والذرة والقطن .

وإذا ما قارنا بين التوزيع الجغرافي لنمط الزراعة الواسعة من ناحية وخارطة ظواهر السطح على سطح الكرة الأرضية من ناحية أخرى لرأينا أن هناك توافق كبير بين توزيع نطاقات هذا النمط الزراعي والمناطق السهلة المنبسطة التي أشرنا إليها . ولعل هذه الظاهرة تفسر إلى حد كبير اختفاء نمط الزراعة الواسعة في

الأراضي الجبلية ومناطق الأهوار .
وان اتساع السهول وقلة السكان الزراعيين كانت من الدواعي التي أدت
إلى استخدام المكننة الزراعية وبالتالي إلى سعة المساحات المستغلة في إنتاج
المحاصيل التي أشرنا إليها سابقاً . ومما تجدر الإشارة إليه أن قلة انتاجية وحدة
الأرض التي تصاحب تطبيق أساليب المحصول الواحد تستدعي تطبيق نظام
الزراعة الواسعة .

التربة والمناخ

للتربة والمناخ أهمية كبيرة كعاملين طبيعيين آخرين بصاحبان توزيع هذا
النمط من الزراعة . فهناك ارتباط بين نمط الكثافة الزراعية وخارطة نوع التربة
وملائمتها للإنتاج الزراعي . فالزراعة تنمو في تربة الحشائش ذات سمك
عميق حيث تمتاز بارتفاع نسبة المواد العضوية وبقلة قلوئيتها ، وارتفاع كمية
الرطوبة التي تحتفظ بها مما يعوض عن قلة الأمطار . وتشمل هذه التربة على أنواع
ثلاثة هي التربة السوداء (الشرنوزم) وتنتشر في المناطق المعتدلة التي يتراوح معدل
سقوط الأمطار فيها ما بين ٢٠ و ٣٠ بوصة ، كما هي الحال في حوض الدانوب
الأدنى من أوروبا وفي مراعي البراري في السهول العظيمة في أمريكا الشمالية
وفي مراعي البمباس في أمريكا الجنوبية ومراعي الفلد في جنوب أفريقيا ومراعي
أستراليا .

أما النوع الثاني هي تربة البراري وتوجد بين مناطق الحشائش والغابات
وعليه فهي تنتشر في العروض المعتدلة والمدارية . وأما النوع الثالث فهي تربة
الاستبس (التربة السمراء) وهي أقل صلاحية للزراعة الواسعة من النوعين
السابقين نتيجة للجفاف الذي يسود مناطق زراعتها .

ب - الظواهر البشرية

لقد كان للتطور العلمي والتقني كتقدم طرق المواصلات ووسائل النقل
أثر هام وفعال في تسهيل حركة نقل البضائع وزيادة التبادل التجاري بين أقطار
العالم المختلفة . لم يقتصر العامل البشري على المواصلات وحسب إنما امتد أثره
في الزراعة حتى ظهر في تطور الوسائل التقنية والطرق العلمية الحديثة المستخدمة
في الإنتاج الزراعي عامة والنمط الزراعي الواسع خاصة .

ومن محسنات هذه الزراعة هو نظام التخصص بزراعة المحصول الواحد
في مساحات واسعة . ومن محاسنه أيضاً الإنتاج الكبير الذي يفيض عن الاستهلاك

المحلي ويساهم الفائض منه في التجارة الخارجية . ومن مميزاته بأنه يوفر منتجات زراعية غذائية وأخرى منتجات زراعية تدخل كمادة أولية في الصناعة . ولهذه الحسنة أخذ هذا النمط الزراعي في الانتعاش حتى امتد نطاقه إلى المناطق المدارية من آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى وفي بعض مناطق من إفريقيا حيث بدأ المستوطنين الأوربيين بتطبيقه في تلك المناطق . وبفضل انتشار هذا النمط الزراعي ظهور الطلب على منتجاته التي تمثل جزءاً كبيراً من المادة الأولية للصناعات التي تركزت في أقطار غرب أوروبا وشمال شرق الولايات المتحدة .

رغم أن صفة التخصص وما يمتاز به هذا النوع من الانتاج الزراعي إلا أنه في الوقت نفسه توجد بعض العيوب في هذا النمط من الانتاج هي :

١ - يلاحظ أن هناك عوامل تؤثر في هذا النوع من الانتاج وهي خارجة عن إرادة المزارع . ومن هذه العوامل عامل الطلب حيث نجد أن الطلب يقل عن بعض المحاصيل لوجود مادة تحل محل المادة الأولى كما أن الطلب يقل نتيجة لتغيير الطراز من حيث الاستعمال ، فمثلاً مادة القطن التي كانت تستغل في صناعة (الثياب) قل الطلب عليها في الوقت الحاضر لأن مادة النايلون حلت محلها وكذلك صناعة الملابس والأثاث تعتمد على مواد زراعية تتأثر هي الأخرى بمواد زراعية مماثلة مثل انتاج الجلود الحيوانية التي تأثرت بانتاج الجلود الصناعية . ومن هنا نجد أن المستهلك لهذه المادة إذا أصابته خسارة فإنه سيقبل من انتاجه ، وعندئذ يصاب المنتج بخسارة أحجام السوق الاستهلاكية لمثل هذه المحاصيل الزراعية .

٢ - ان تأثير الكوارث الطبيعية في هذا الانتاج كبير وخطير ، فإذا ما أصيب الحاصل الزراعي بآفة زراعية أو كارثة مناخية فإن الخسارة تكون كبيرة ولا يعرض عنها شئ محاصيل أخرى بنعدم وجودها في مثل هذا النظام الزراعي . وعلى هذا الأساس لجأ المزارعون في كثير من الأقطار التي تزاوّل هذا النمط الزراعي إلى تحديد هذا النوع من الانتاج الزراعي .

٣ - تتأثر الزراعة الواسعة ذات المحصول الواحد بقيام مزارع منافسة في مناطق جيبنة فزراعة القمح في كندا كان لها صدى سلبياً في انتاج القمح في الأرجنتين ، كذلك الحال بالنسبة لانتاج المطاط حيث تأثرت مناطق زراعته الأولى عندما انتشر في مناطق جديدة كما تأثرت بانتاج المطاط الصناعي .

٤ - هذا النوع من النمط الزراعي يؤدي إلى فقر التربية لأن هذا النظام لا

يعتمد على المخصبات الكيماوية كما هي الحال في الزراعة الكثيفة التي يعرض فيها السماد ما فقدته الأرض من الخصوبة : ولذلك يضطر المزارع الى استعمال الأسمدة الصناعية التي تزيد من كلفة الانتاج أو أنه يقوم بزراعة مساحة أوسع من الأرض وهاتان العمليتان ترفع من نفقات الانتاج بسبب زيادة رأسمال الذي ينفق على استعمال الأرض .

٥ - لما كان هذا النمط من الزراعة يخضع للنظام الفعلي فإن عناصر الانتاج الأساسية من آلات ويد عاملة تتوقف فترة من السنة بدون عمل وهذا يزيد من كلفة الانتاج أيضاً .

هناك مناطق أخرى غير التي ورد ذكرها سابقاً هي الأخرى مزارع واسعة أنشئت لإنتاج المحاصيل التجارية . هذا النوع ينتشر في الأقاليم المدارية من العالم القديم والجديد . يزرع المحقل بغلة واحدة غذائية أو صناعية تنتج للبيج نقداً في الأسواق الخارجية ، وعلى الأخص الأقطار الواقعة في العروض الوسطى في نصف الكرة الشمالي حيث يشتد الطلب عليها ، وتدير هذه المزارع ادارة مركزية كما تتضمن مخزناً ومعملاً لمعالجة الانتاج قبل تصديره كما تنشأ بعض المزارع أبنية أخرى لسكن العمال ومستشفى لمعالجة المرضى . وتشكل ظاهرة بارزة بين حقول الأهالي الوطنيين . وصاحب المزرعة أو الشركة تختار أرضاً خصبة ذات أرض منبسطة وتكون في منطقة تتوفر فيها اليد العاملة أو يمكن جلبها من مناطق مجاورة بأجور رخيصة ويتم اختيارها في منطقة ساحلية قريبة من الموانئ ليقلل من تكاليف النقل ويختصر الوقت . أو يختار في منطقة تتوفر فيها طرق النقل حتى يتجنب صاحب المزرعة محاسن النقل ونفقاته وغيرها من الاعتبارات التي تقلل من تكاليف الانتاج .

ان هدف أصحاب المزارع هو تحقيق أكبر مبلغ من الربح في أقصر وقت ممكن . وهذا يتطلب تخطيطاً لهندسة المزرعة ونظام العمل فيها . لقد كان لهذه المزارع أهمية بالغة لتنمية الثروات الزراعية في المناطق المدارية بصورة عامة والمتأخرة منها بصورة خاصة .

أما ما يتعلق بنشأة هذا النمط الزراعي في الأقاليم المدارية فقد انتشر بعد أعمال الكشف الجغرافي الذي بدأ في أواخر القرن الخامس عشر وأوصله الأريبيون إلى العالم الأمريكي من جهة وإلى العالم الموسمي في آسيا من جهة أخرى . فبعد أن استقر المهاجرون الأوروبيون وخاصة في الأمريكتين أخذ هؤلاء بإنشاء المزارع

التي أخذت تنمو تزايد الطلب على منتجاتها حتى بلغت ذروتها في النصف الأخير من القرن السادس عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين .

الغلات

تنتج هذه المزارع التجارية الواسعة أنواعاً من المحاصيل ، أهمها المطاط والسكر والموز والبن والشاي والتبغ وجوز الهند ، وزيت النخيل والكاكاو والتوابل .

تقوم هذه المزارع في الأرض الرملية من النطاقات المدارية وفي مناخ السفانا حيث تتركز في السهول الخصبة والهضاب والسفوح بطيئة الانحدار لمرتفعاتها . فهي تنتشر في أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي وفي اكوادور وكولومبيا وبيرو وفنزويلا وساحل البرازيل الشرقي . وفي أفريقيا توجد في ساحل غانه وفي أوغنده وكينيا وتانزانيا وروديسا وزامبيا وانكولا . أما في آسيا فإنها تتمثل في سيلان والهند وأندونيسيا وجزر الفلبين وجزر هاواي .

والخلاصة أن هذه الزراعة ذات الانتاج الكبير لها علاقة وطيدة باستعمال الآلة الميكانيكية يظهر ذلك من الحقائق الآتية :

١ - ان الانتاج الكبير يتطلب فلاحة أرض واسعة وهذا لا يتحقق الا باستعمال الأساليب الآلية الحديثة التي تقوم بتحضير مثل هذه الأرض وتهيئتها للزراعة بأساليب ملائمة لتسنى استعمال المحراث الميكانيكي والحاصدة الميكانيكية وغيرها من الآلات التي تتطلبها العمليات الزراعية الواسعة خاصة وأن اليد العاملة في مثل هذه المناطق يقل عددها بحيث لا يمكن الاعتماد عليها في انجاز الأعمال الزراعية لمثل هذه المساحات الواسعة .

٢ - تتطلب هذه المزارع وجود رأس مال كبير لشراء هذه الآلات ، كما هو معلوم هي ذات أثمان غالية ولذلك بات من الصعب توفرها لدى المزارع الصغير ، وعليه اقتصرت ملكيتها على الشركات الرأسمالية وبعض رجال المال وعلى المشاريع الحكومية .

٣ - انطبع هذا النمط من الزراعة بطابع المنافسة بين أهم عناصر انتاجها ، وهي الآلة واليد العاملة فاستعمال الآلة يقلل من فرص العمل أمام الإنسان الذي يمثل اليد العاملة وينتج عن ذلك ظهور البطالة ولذلك نرى أن بعض الأقطار المزدهمة بالسكان تتحاشى استعمال الآلة على نطاق كبير كما هي

الحال في الصين مثلاً .

٤ - ان طبيعة المحصول تقرر درجة استعمال الآلة الميكانيكية ففي بعض المحاصيل يتطلب استعمال الآلة كالقمح والشعير مثلاً . بينما البعض الآخر لا يحتاج إليها كما هي الحال في انتاج الفاكهة وزراعة الخضر ، ولكنها مع هذا تدخل الآلة في كثير من الأغراض الزراعية المباشرة أو غير المباشرة حيث تستخدم في عمليات ذات علاقة بالزراعة كشق الترع والجداول وحفر الآبار والمياه الباطنية وأعمال أخرى متنوعة .

٥ - هذا النمط من الزراعة يتطلب خبراء مختصين في الأعمال الزراعية المختلفة لنوع الغلة التي تزرع وذلك باتباع نظام دقيق في تخطيط المزرعة وفي عمليات الانتاج والنقل والمعالجة . وقد يكون هؤلاء المتخصصون من أبناء المنطقة أو من الأوربيين أو الأمريكين . ومما يدعو إلى كل هذا الاهتمام بهذه المزارع لكونها مخصصة في انتاج غلات تجارية تباع في الأسواق الخارجية . وتتخصص كل مزرعة في انتاج محصول واحد كالمطاط أو الموز أو البن . وذلك لمعالجة كل محصول معالجة خاصة قبل تصديره إلى الأسواق .

٦ - قلص هذا النمط الزراعي في الصين الأخيرة حيث ينظر إليه كواجهة اقتصادية استعمارية حيث ان الدول الاستعمارية كانت وراء دعم هذا النمط

المبحث الرابع

الزراعة المختلطة

تعتبر المزارع المختلطة ذات نمطين من أنماط الزراعة ، يتمثل النمط الأول منها في الزراعة الواسعة ذات الانتاج التجاري الذي يصدر إلى خارج القطر أما النمط الثاني فإنه يتمثل بمزارع الاكتفاء الذاتي باعتبارها تعتمد بانتاج المحصول للاستهلاك المحلي وانها ذات مساحة صغيرة ويتنوع المحصول فيها . إلى جانب المحاصيل الزراعية التجارية منها وذات الاستهلاك المحلي نجد أن تربية الحيوان هي الأخرى تقوم عليها ومن هنا جاءت تسميتها بالزراعة المختلطة .

خصائصها

من خصائصها الموقع الجغرافي الذي يلعب دوراً في التوزيع المكاني لهذا النمط ومن هنا جاء الشبه بينها وبين الزراعة الكثيفة . فلكل من البعد عن مراكز السكان أو القرب منها يؤثر على ظهور هذا النمط . يتركز هذا النمط الزراعي في المناطق التي تقع بالقرب من مراكز كثافة السكان ولذلك أصبح الاهتمام كبيراً في تربية الحيوان وزراعة المحاصيل التي تستهلك محلياً ومن ثم زراعة المحاصيل التجارية . ومن العوامل التي حملت المزارعين على تربية الحيوان في هذا النمط هو صغر مساحة المزرعة والاتجاه نحو تطبيق الزراعة الكثيفة . وهنا يظهر أثر السوق وتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية ولا سيما الألبان ومنتجاتها وكذلك على زراعة المحاصيل المعدة للاستهلاك المحلي .

وكثيراً ما يلاحظ تكامل زراعي واضح يقوم على أساس انتاج حشائش العلف أو بعض المنتجات الأخرى مثل الشلغم لاطعام الماشية التي تربي فيها كالبقر والجاموس والخنازير ويظهر هذا النمط بأجلى مظاهره في أقطار غرب وشمال

أوروبا وشرقي الولايات المتحدة وفي الجهات الأخرى المماثلة في ظروفها البشرية والطبيعية لهذه الأقطار .

ونظام الزراعة لها مصادر مختلفة من الدخل لذلك فهي تتأثر بانخفاض السعر حيث يكمل بعضها البعض الآخر . ففي الوقت الذي تنخفض فيه قيمة المنتجات الحيوانية فإن النقص يعوض عن طريق رفع قيمة المحاصيل الزراعية الأخرى وبذلك يعوّض النقص الذي يصيب دخل الفلاح الزراعي .

وهناك محاسن أخرى هي أن طبيعة العمل تتوزع على معظم أيام السنة لذا نرى أن الأيدي العاملة في هذا النمط تبقى في حالة عمل مستمر يعكس نظام زراعة المحصول الواحد في المزارع الواسعة . هذا بالإضافة إلى أن تنوع الأعمال الزراعية يعطي الفرصة لتشغيل مختلف الأيدي العاملة ، وبذلك يستغل الفلاح مساعدة أفراد عائلته .

وفي نظام الزراعة المختلطة يقوم الفلاح بزراعة ما يحتاجه من المنتجات الغذائية التي تعتبر أساساً مهماً في حياته ، بينما قد يحدث في الزراعة الواسعة ذات المحصول الواحد ان الفلاح لا يستهلك منه شيئاً أو قد يستهلك اليسير منه مثل مزارع القطن التي يصدر انتاجها إلى أقطار أخرى .

وفي هذه المزارع يمكن تطبيق للدورة الزراعية وهو النظام الذي يكون في مقدور الفلاح متابعة زراعة المحاصيل بعضها بعد البعض الآخر بدون ان يعطي الأرض فرصة استراحة . كما يستطيع الفلاح تربية بعض الحيوانات التي تساعد على تزويد الأرض بالسماط الطبيعي الذي يعيد للأرض خصوبتها التي فقدتها كما يمكنه من زراعة بعض المحاصيل الزراعية التي تغذي حيوانه . ومما بلفت النظر ان هذا النمط يوفر صفة التكامل في الانتاج ويقلل من بعض التكاليف اذ يمكن استخدام الحيوانات في توسيع رقعة الانتاج النباتي . وفي نفس الوقت يستفاد من المحاصيل الزراعية التي قد لا يستفاد منها الا في تغذية الحيوان .

سبق ان أشرنا ان نظام الدورة الزراعية يستخدم في هذا النمط ومعنى ذلك ان من خصائصها نظام الزراعة الكثيفة الذي يهدف إلى انتاج من غلة واحدة من مساحة محدودة من الأرض أي من المزرعة الواحدة . ويتفق وجود هذه المزارع في المناطق التي نكتظ بالسكان في الأرض القريبة من المدن . هذه المزارع تستغل طيلة أيام السنة بحيث لا يتمتع بفترة استراحة خلال السنة وان من أهم الأسباب لوجود هذه المزارع هو قربها من أسواق الاستهلاك المتمثلة بالمدن . ولما كانت الأرض تستغل بصورة متواصلة فقد وجب استخدام رأس المال لشراء الأسمدة

الكيمائية التي تعرض عن الخصوبة التي تحتاجها التربة اثناء استغلالها في الزراعة بصورة مستمرة .

أما المناطق التي تنتشر فيها هذه الزراعة هي أقطار شرق وجنوب شرقي آسيا التي تكفي بالسكان بحيث تفقد هذه المناطق التوازن بين عدد سكانها وسعة أرضها القابلة للاستثمار الزراعي . وهنا طناً نهر النيل هي المنطقة الأخرى التي تعتبر مثلاً واضحاً على ازدحام السكان في الوطن العربي وكذلك يوجد هذا النظام في أقطار أوروبا الغربية وشرقي الولايات المتحدة حيث أن هذه الأقطار صناعية وتزدحم فيها المدن التي يتركز فيها السكان لذلك اتجهت زراعة الأراضي إلى نظام الزراعة الكثيفة لأجل أن توفر المواد السدائية لهذه الأعداد الكبيرة من سكانها . وحتى في العراق يمكن أن نلاحظ وجود هذا النمط من الزراعة حول المدن وخاصة الكبيرة منها مثل المناطق الزراعية المحيطة بمدينة بغداد حيث تعبط بها زراعة البساتين التي تنمو فيها أشجار النخيل والفاكهة وبين هذه الأشجار تزرع الخضروات لذلك نجد أن الأرض مستغلة طيلة أيام السنة بدون فترة استراحة .

الفصل الثامن

طرق استغلال الأرض (مع تأكيد على القطر العراقي)

ان البحث في موضوع طرق استغلال الأرض يعني دراسة نوع الملكيات الزراعية من حيث حيازة الأرض وطبيعة ملكيتها لأن كل نوع من أنواع الحيازة له طابع خاص في طرق الاستغلال . وعلى هذا الأساس سنتناول في بحثنا أنواع هذه الحيازات وما يترتب عليها من خصائص في الحقل الزراعي إلى جانب آثارها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . والذي تمثله حالياً عملية استعمالات الأرض الزراعية وتبرز فيها الانماط الزراعية الآتية:

- ١ - مزارع القطاع الخاص .
- ٢ - المزارع التعاونية .
- ٣ - مزارع الدولة .
- ٤ - المزارع الجماعية .

المبحث الأول

١ - مزارع القطاع الخاص : (زراعة المالك) .

لقد نالت ملكية مزارع القطاع الخاص أهمية الباحثين من اقتصاديين ومؤرخين وفقهاء . فقد برز المؤرخون والفقهاء حق الملكية على أساس تاريخي باعتبارها قائمة على عملية الاستيلاء والقلم في الزمن ، اعتبر الاستيلاء الطريقة الأولى في الحصول على حق الملكية . وبموجب هذا يمنح حق الملكية على الشيء لمن وضع يده عليه خلال مدة معينة .

أما الاقتصاديون وبالاحرى طائفة من لاقتصاديين فقد قالو مج الحيازة لا يمكن أن تعتبر أساساً لحق الملكية حيث اعتبروا العمل أو المنفعة الاجتماعية أساساً للملكية .

فالملكية عندهم يمكن الحصول عليها بالعمل لأن العمل يخلق الشيء ، وبما ان الانسان يملك عملية عمله فن الطبيعي أن يمتلك ما مزج به عمله وناتج عمله^(١) . وهناك صنف آخر من الاقتصاديين بينوا بان أساس الملكية يمكن في المنطقة الجماعية ، وهم في هذا يبررون ادعاهم بأن الأرض محدودة بالنسبة لكل قطر وللعالم أجمع ، وبما ان الناس يزداد عددهم باستمرار ، فالمجتمع والحالة هذه هو صاحب الحق الأول على الأرض وهو الذي يقرر حق ملكية الأرض لمن يحسن استغلالها ، وام أفضل الطرق لاستغلالها هو تملكها للأفراد الذين يملون بها وبضمان من الحق بالحمول على ثمراتها وليست حقاً مطلقاً بتصرفها .
أما ما يتعلّق بمبدأ المزارع الخاصة أو (زراعة المالك) فانه يهدف إلى خلق

(١) عبد الوهاب مطر ، ملكية الأرض الزراعية ، التصديقات للإصلاح والتعاون الزراعي جامعة بغداد .

بغداد ، ١٩٦٧ . ص ١٠٠ - ١٠١ .

فلاح مستقل في ارضه راغبا في العمل من أجل تحسين أحواله ، هذا في حالة المزارع الصغيرة . اما اذا كانت المزارع كبيرة وخاصة ذات الانتاج الواحد فانها تحقق فائدة كبيرة في الانتاج وذلك لانها معدة للتصدير بالدرجة الأولى او الاستهلاك المحلي بالدرجة الثانية ففي حالة مزرعة العائلة نجد أن مالك الأرض يقوم وعائلته باستغلال مزرعته ، وفي العادة يرجع ناتج المحصول لاسرته كما انه يتحمل تكاليف الادارة والاستثمار ويعتبر هذا النوع من استغلال الأرض واستثمارها من أنظمة الزراعة التي تحفز المالك وتشجعه على بذل طاقاته في أحسن الوسائل وانجح الطرق الزراعية في استثمار الأرض هذا بالمقارنة بأساليب الزراعة وطرق حيازة الأرض الأخرى وخاصة النظام الاقطاعي الذي يعتمد على استغلال المزارع الكبيرة التي لا يساهم أصحابها بأي دور فعال في استثمار الأرض حيث يتقاسمون الناتج الصافي مع المنتجين الفعليين وهذا ما كان يحدث في العراق قبل عام ١٩٥٨ عام الثورة ، وفي مصر قبل عام ١٩٥٢ وغيرها من أقطار العالم الأخرى .

ان نظام مزرعة المالك تضمن مصلحته أولاً ومصلحة الجماعات الريفية بصورة عامة اذا ما توفر في نظام الأراضي الشروط التالية :

١ - أن يكون المزارعون هم مالكو الأرض المزرعة ويستغلونها بمساعدة اسرهم حيث يقومون بكل أعمالها من ادارة وتنظيم وغيرها من العمليات التي تتطلبها المزرعة وكذلك هم الذين يتمتعون بانتاجها . وفي هذا النظام يظهر الشعور عند المزارع بان الملكية تعود له هذا ما يؤثر عليه نفسياً ويحمله على الاهتمام بأرضه العناية بها ومواصلة العمل دون كلال أو ملل وذلك بسبب أمله الذي يدفعه إلى أنه سيحصل على ثمرة اتعابه في نهاية الموسم وعند نضوج الحاصل .

٢- بشرط في هذا النمط من المزارع الخاصة ان تكون ذات حجم يتناسب وقدرة العائلة الإنتاجية لتدعيم دخلاً كافياً لاعتائهم في مستوى معاشي مقبول ، أما اذا كانت المزرعة تجارية فان هذا الشرط ينتفي لأن هذا النوع يعتمد في الغالب على الآلة الميكانيكية وعلى يد عاملة تدفع لها اجور لقاء قيامها بالأعمال المنوطة بها .

٣ - لدوام نجاح هذه المزارع يتوجب سن التشريعات الكافية التي تضمن صيانتها ومساعدة المزارعين في استثمار الأرض استثماراً يتمشى مع متطلبات التقدم التقني الحديث في الزراعة وذلك باتباع الوسائل الاتية .

١ - مساعدة المالك مالياً عن طريق التوسيع في سياسة منح القروض الزراعية

من المصادر المالية المختلفة أكانت مصارف زراعية أم جمعيات تعاونية وغيرها .

ب- ارشاد المزارعين بصورة عامة أكانت ملكية كبيرة أم صغيرة بواسطة الارشاد الزراعي وذلك باتباع الطرق الفنية الحديثة وبكل ماله علاقة بعمليات الزراعة في داخل الحقل وخارجه .

ان هذه المزارع تحقق زيادة الانتاج وتنويعه وتجعل من الممكن للفلاح الحصول على دخل يساوي ما يبذله من جهود مثمرة كما يزيد في نفس الوقت من قدرته على المساومة مع الأشخاص الذين يتعامل معهم فيزيد من النشاط العام للفلاح كعضو فعال في بناء المجتمع الريفي .

لقد طبق هذا النوع من المزارع الخاصة في اليابان حتى تفوقت بزراعتها : وقد لوحظ ان ما أحرزته اليابان في النطاقات الجنوبية التي تسود فيها الملكيات الصغيرة الخاصة أعظم انتشار من الملكيات الكبيرة في نفس المنطقة . ولم يقتصر انتشار هذا النظام من المزارع الصغيرة على اليابان انما انتشر في أقطار جنوب شرقي آسيا وفي الدول الأوروبية وذلك لتطورها في مستوى الانتاج وتنوعه وإلى اتساع نطاق الحركة التعاونية وتأثيرها في المحاولات الاقتصادية والثقافية . وقد عم انتشاره الاقطار الأخرى من العام أيضاً مثل أقطار آسيا كما هي الحال في الهند وباكستان والعراق وسوريا وفي أقطار أمريكا اللاتينية .

ومما ساعد على اتساع نطاقها هو وجود الجمعيات التي بدأت تشتري المزارع الكبيرة في أوروبا ، بعد انهيار نظام الاقطاع وتقسيمها إلى قطع استثنائية متساوية ثم توزيعها على أعضائها أو بيعها إلى الراغبين في العمل الزراعي .

كما ساعد النظام التعاوني أصحاب هذه الملكيات الصغيرة وذلك عن طريق تقديم الخدمات مثل استعمال الآلات الزراعية الكبيرة التي ليس بمقدورهم شرائها لقاء اجر يتناسب مع استخدام الآلة . بالإضافة إلى قيامها بعمليات التسويق ووسائل الحفظ كل هذه الخدمات سهلت عمليات تجميع الانتاج الصغير إلى حين نقله إلى مناطق الاستهلاك في المدن .

خصائص المزارع الخاصة

لقد كشفت الدراسات الجغرافية الزراعية بان حجم المزرعة يعد أفضل مؤشر يكشف عن طبيعة الطبقات الاجتماعية السائدة في الريف . فحجم المزرعة كظاهرة

من ظواهر الزراعة يعكس آفاقاً متباينة . فالاقتصادي يرى في حجم المزرعة وحده انتاجية تنوع فيها المحاصيل تبعاً لسعتها والوسائل المستخدمة فيها بينما يربط المختص بالدراسات الاجتماعية حجم المزرعة ببعض ظواهر السلوك الاجتماعي التي تتعلق بنوعية الاستثمار الزراعي القائم فيها . من هذا المنطلق تكون المزرعة عبارة عن مصطلح اجتماعي يطلق على المزارع التي يقوم باجاء العمل فيها افراد الأسرة (١) .

أما الجغرافي فانه لا يعبر اهتماماً كبيراً في ابحاث هؤلاء وما جاء في آرائهم لأن العادات والمعتقدات ليست وثيقة الصلة بطبيعة النشاط الزراعي الا ما يرد فيها عرضاً . فان تباين الخصائص الاجتماعية من مكان لآخر يتصل في كثير من الأحيان باختلاف طبيعة الزراعة . ولذلك فان هذه ظاهرة تحول دون زراعة بعض المحاصيل أو بتربية أنواع معينة من الحيوان أو كليهما معاً .

فالخصائص التي تتميز بها هذه المزارع يمكن أن نلتمسها في المجمع الريفي في النواحي الآتية :

١ - نوع اليد العاملة في المزرعة .

٢ - مراكز الاستيطان الريفي .

ان نوع اليد العاملة في الزراعة منصب بحثها هنا على العمالة الزراعية بالنسبة لحجم المزرعة سواء كان ذلك لاصحاب المزارع الخاصة أم الكبيرة . فن خصائص الأولى عدم تناسبها في الحجم كما أنها تؤدي إلى تكتل بشري يسود فيه تناحر وتطاحن بين الزراع بسبب عادات قديمة مرتبطة بالأرض وما فيها . فدرجة ارتباط هؤلاء بالأرض وطبيعة علاقة كل منهم بالآخر تختلف من الناحية الاجتماعية . فكلما اتسعت المزرعة عجز المالك عن ادارة المزرعة وما يتطلبه الانتاج من عمل وجهد لذلك يلجأ إلى الاستعانة بالاجراء الزراعيين في حين يقوم افراد العائلة على استثمار مزرعتهم الصغيرة وذلك ببذل الجهد المنبثق عن تعاونهم دون اللجوء إلى العمال الزراعيين الذين يتقاضون اجوراً .

واليد العاملة الزراعية تكون على نوعين الأول تتقاضى اجراً محدداً ويعرف هؤلاء بالعمال الزراعيين ويكثر وجود هذا النوع في وريبا وفي امريكا وخاصة الولايات المتحدة وفي مناطق اخرى من العالم . اما النوع الثاني من الاجراء الزراعيين

(١) Gregor, H.F., "geography of Agriculture". Themes in Research.

Englwood Clif's, N.Y., prentice-Hall, 1970, p. 72.

لا يتقاضى اجرا انما يحصل على حصة معلومة من الانتاج . وهذا يمثل نظاماً أو ظاهرة من ظاهرات العلاقات الاجتماعية الزراعية وينتشر وجسوده في معظم المناطق الزراعية في العالم وخاصة في الأقطار النامية أو المتخلفة ويعرف بنظام المحاصة . وعلى أساس هذا النظام فان مقدار ما يحصل عليه هذا العامل الزراعي يختلف باختلاف مقدار الانتاج ونوعيته . هذا النظام (نظام المحاصة) كان سائداً في العراق قبل ثورة ١٩٥٨ التي انبثق عنها قانون الاصلاح الزراعي في العراق كما كان في مصر قبل الثورة (١٩٥٢) وفي غيرها من أقطار العالم . ولا غرابة من ذلك فنظام المحاصة يعد ركناً من أركان النظام الاقطاعي الذي تنعكس في ظله علاقات اجتماعية اقطاعية .

فمثل هذا النظام يسلب الفلاح فرص العمل ورأس المال كما يعمل على خلق بطالة مقنعة في الأرياف ، لا سيما في مناطق زراعة الحبوب كالقمح والشعير لأنها محاصيل موسمية لا تتطلب طوال موسم نموها ايدي عاملة كثيرة ولذلك تبقى عائلة الفلاح دون عمل معظم الوقت في السنة . وهذا ما كان يحدث في العراق قبل عام ١٩٥٨ .

فبعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في العراق بدأت الدولة بتوزيع الأراضي الاميرية والاقطاعيات التي عادت ملكيتها للدولة إلى نظام المزارع الصغيرة . ونتيجة تعميم هذا النوع من المزارع ظهر اتجاه جديد في مجال الانتاج الزراعي وهو يتمثل في التحول من الاعتماد على زراعة الحبوب كلياً إلى اسلوب البستنة وقيام الزراعة المختلطة وهذا النظام يتناسب تماماً ونظام المزرعة الصغيرة .

ففي الخمسة عشر سنة الأخيرة ظهر في العراق نتيجة لانتشار المزارع الصغيرة الخاصة اتجاه في التحول الزراعي نحو زراعة الفاكهة والخضر بعد أن كان هذا النمط الزراعي يقتصر على طبقة معينة زمناطق معينة من العراق .

والى جانب هذه الظاهرة وجد اتجاه آخر هو انتشار اسلوب الزراعة المختلطة والاهتمام بتربية الحيوان مما أدى إلى نجاح المزرعة الصغيرة ورفع مستوى الفلاح الاقتصادي . وذلك نتيجة لارتفاع دخله . فقد انتشرت المزارع الخاصة بتربية المعجول وتسمينها ومزارع اخرى لتربية ابقار الحليب وكثرت مزارع تربية الدواجن . وقامت مصالح عامة اخذت على عاتقها بدور المنتج الزراعي . كل هذه الظواهر يمكن اعتبارها الخطوة الأولى في تعميم المزرعة الصغيرة . أما توزيع مراكز الاستيطان الريفي فأنها تتباعد عندما يتسع فيها حجم المزارع

حيث تظهر مراكز الاستيطان هذه صغيرة ومتباعدة وذلك لقلة التجمعات السكانية الريفية كما هي الحال في المزارع الخاصة في الأقسام الوسطى والشمالية من الولايات المتحدة وفي جميع النطاقات الزراعية الريفية التي يتسع فيها حجم المزارع في العالم وذلك لسبب استعمال الآلة التي تعوض عن اليد العاملة وهذه الظاهرة يمكن مشاهدتها في نطاقات الجزيرة شمال سنجار وحولها في المناطق التي تنتشر فيها زراعة الدير في العراق . ويتبع من هذه المسافات البعيدة التي تفصل بين القرى الزراعية فقدان روح الجوار وشيوع الروح المحلية التي لا تحمل في طياتها روح التعاون الجماعي التي تسود في المناطق المكتنزة التي تنتشر فيها المزارع الصغيرة الخاصة . ان قلة عدد السكان وسعة الأراضي في مناطق المزارع الواسعة تساعد على ظهور فئة من الناس تستثمر أكثر من مزرعة واحدة في آن واحد مستعينة بالمكائن الزراعية .

نستخلص من هذا النظام ان الانتاج الزراعي في مثل هذه المناطق يقوم على أساس استعمال الآلة وايجار العامل معاً . وهذه علاقة رأسمالية في طبيعتها ولذلك فانها تطبع الريف الزراعي وتحدد سلوكه الاجتماعي .

اما فيما يتعلق بالمزارع ذات الحجم الصغير فان المراكز السكنية تزدهم فيها وذلك لحاجتها إلى اليد العاملة التي تقوم بالاعمال الزراعية خاصة وان جميع أفراد العائلة تشكل اليد العاملة فيها . ونتيجة لهذا التقارب في المراكز الاستيطانية نشأت تقاليد وعلاقات اجتماعية بين الناس ولذلك ظهر في مثل هذه المجتمعات انتشار روح تعاونية في اداء الأعمال الزراعية والمشاركة الجماعية في عمليات جمع الحاصل وحصاده وتطهير قنوات الري وغيرها من الأعمال الزراعية الأخرى . أما بالنسبة لنظام هذه المزارع في العراق فنلاحظ أن المزارع الكبيرة بصاحبها تدرج في العلاقات الاجتماعية السائدة أيضاً . فحيث يكبر حجم المزرعة كما هي الحال في النطاق الممتد في الشمال الغربي ابتداء من محافظة نينوى إلى الجنوب الشرقي منتهاً بمحافظة واسط ، نجد فيه خصائص اجتماعية تظهر في طياتها علاقات إنتاجية رأسمالية واقطاعية مصحوبة بقلّة دخل المزارعين واتساع البطالة المنقعة ووجود الكثير من العادات التي تحول دون تطور الزراعة مثل احجامهم عن زراعة الخضروات أو تربية الحيوان ، ونفورهم من الأعمال الزراعية الجماعية . أما المناطق التي تسودها المزارع الصغيرة فان هذه الصورة الاجتماعية تكاد تختفي كما يظهر ذلك في النطاق الذي يشغل الطرف الجنوبي والجنوب الشرقي

من العراق^(١) . فان هذه المفاهيم الاجتماعية التي ورد ذكرها تكون أخف وطأة بين الناس في النطاق الأخير الذي تسوده المزارع الصغيرة وخاصة بعد ظهور قوانين الاصلاح الزراعي التي شرعت في ظل ثورة الرابع عشر من تموز وعدلت تشريعاتها في عام ١٩٧٠ . وهذه القوانين كان لها مفعول ايجابي في تغير الكثير من العلاقات الاجتماعية الموروثة حيث حلت محلها علاقات تعاونية جماعية .

المزارع الخاصة والنتائج المترتبة على وجودها

يترب على وجود المزارع الخاصة نتائج مهمة منها ما يتحقق عاجلا ومنها ما يتحقق أجلا . ومن أهم ما يمكن تحقيقه هو اعادة الثقة إلى سكان القرى واعتزازهم بسكناهم وتخفيف الضغط السكاني عن المدن هذا بالإضافة إلى اتاحة الفرصة امام سكان المدن في اعادة السكنى في المزارع الريفية لأن هذا يؤدي إلى ان تكون المدينة مجال سكنى مؤقت للموظف لمن يرغب من أصحاب الأعمال الأخرى أن يعود إلى مقره في الريف بعد انتهاء ممارسته لعمله في المدينة ومن هنا يكون طبيعة الاقامة في المدن دورية لأن فترة مزاولته لعمله تكون محددة ولا سيما لصاحب الوظيفة .

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن الكثير من الناس الذين يزاولون أعمال وظيفية في الأقطار المكتنزة بسكانها قد عادوا إلى المناطق الريفية التي نرحوا منها بعد انتهاء خدماتهم في المدن . ان لهذه الظاهرة انعكاسات ايجابية تتمثل بتقوية الروابط بين الريف والمدينة مما يؤدي إلى ضعف الحواجز وازالتها ما بين حياة الريف والمدينة . ومما لا شك فيه ان الارتباط بين السكان يعتمد على عدة عوامل منها وجود علاقة مكانية تربط السكان بعضهم ببعض . فاذا ما تم ذلك فانها ستكون المحرك الأساسي لعوامل أخرى . وفي مقدمة هذه الأسس التي تشد وتقوى من هذه العلاقة هو نظام تملك الانسان لقطعة من الأرض يلجأ إليها ويقوم على استثمارها . وهذه الرغبة في تملك الأرض هي دافع طبيعي وقائمة في كل زمان ومكان .

وإلى جانب دافع تملك الأرض هنالك دوافع أخرى تدفع بالانسان إلى الريف منها سيادة الأمن والطمأنينة وتوفر الخدمات التي يحتاجها في حياته المعاشية والمحافظة على صحته فاذا ما توفرت هذه الأمور الضرورية فانه يفضل الريف في

(١) المزارع الطبيعي والنطاق الزراعي في العراق ، ص : ٨٠ ، ١٩٧٦ .

سكانه على المدينة .

رغم هذه العوامل التي تدفع بسكان المدن إلى الريف في ظروف معينة إلا أن هناك أسباب أخرى تجعل المدن تجتذب سكان الريف وهذه الظاهرة ناتجة عن تجديد حيوية المدينة باستمرار . فعندما تتجدد حيوية المدينة ويبدأ نشاطها ويسودها الأمن والاستقرار تبدأ باجتذاب الانسان إليها ولذلك أول ما يقوم بتغذيتها العناصر الريفية الزاخرة بالقوة والحيوية . ومن هنا تصبح المدن ملجأ للسكان الذين يبحثون عن العمل والاستقرار والأمن وزيادة الدخول وتوفير وسائل الخدمات . هذه خصائص يفترق إليها الريف ولذلك تأخذ المدن باجتذاب ابناء الريف وبمعنى آخر ان المدن تنمو على حساب الريف . ان هذه الظاهرة هي نتيجة للتطور الصناعي الذي أصابته المدن مما أدى إلى امتصاص الأيدي العاملة من الحقول للزراعية وأول ما نشأت هذه الظاهرة في معظم أقطار أوروبا على أثر ظهور الانقلاب الصناعي . أخذت هذه الظاهرة تنتشر في الأقطار الأخرى من العالم وخاصة الأقطار التي أخذت بأسباب الصناعة ومنها على سبيل المثال اقطار الوطن العربي .

أما بالنسبة للعراق فقد بدأت هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الأولى حيث أخذت بوادر نشوء المدن تظهر على نفس النمط الذي حدث في أوروبا في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، رغم أن الصناعة في العراق كانت ضعيفة في بداية هذه المرحلة إلا أنها أخذت تنمو بخطوات سريعة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أخذت بوادر الهجرة من الريف نحو المدينة تزداد بسبب قيام المصانع في المدن وخاصة المدن الكبيرة منها حيث تتركز فيها المصانع . لقد كان نمو المدن في العراق وخاصة في السنوات الأخيرة الواقعة ما بين ١٩٥٠- ١٩٧٥ حيث نشطت النهضة الصناعية وازداد عدد المصانع في المدن مما أدى إلى نمو المدن وارتفاع عدد سكانها على حساب الريف الذي فقد الكثير من العاملين في القطاع الزراعي تاركين مزارعهم لاجئين إلى المدن للعمل في المصانع أو في الخدمات العامة .

بعد هذه المرحلة يأتي دور التوازن بين الريف والمدن ولكن هذا يتطلب العمل على تطوير الريف العراقي بحيث تتوفر فيه شروط متشابهة لما تتمتع به المدن سواء أكان في النشاط الاقتصادي والاجتماعي أم في الخدمات العامة .

ان إعادة توزيع مشاريع الانتاج المختلفة بين المدينة والقرية دون شك كفيلة بتحقيق هذا التوازن .

وبناءً على ذلك يمكن القول بأن وجود المزرعة الخاصة وتطبيق أسلوبها يعتبر عامل مهم لشد السكان بالريف ومن ثم يؤدي إلى عملية توازن لتوزيع السكان بين الريف والمدينة .
ويضاف إلى ذلك نتائج اقتصادية ونتائج صحية لا تقل أثارها عن عملية التوازن السكاني (١) .

دورها الاقتصادي

يتبادر للباحث أن الدور الاقتصادي لهذا النوع من المزارع دور قليل الأهمية إذا ما نظر إليه نظرة انفرادية من ناحية المساحة والنتائج ولكن الواقع يناقض ذلك عندما نبيّن ان هناك اعداداً كبيرة منها تنتشر في العالم بحيث تشكل نسبة عالية كما هو معروف في توزيعها جنوب شرقي اسيا الأوسط وأوروبا كما انها تتميز بكونها تجمع بين ثلاثة عناصر انتاجية هي الرغبة في الانتاج وتوفير الخبرة ورأس المال وخاصة في أقطار أوروبا وأمريكا الشمالية وحتى لو نظرنا إلى هذه المزارع في العراق لوجدنا أن لها مورداً مالياً عند طبقة من هؤلاء الملاك وهم المتقاعدون الذين لهم القدرة المالية على الانفاق عليها ، هذا بالإضافة إلى مجموعة كبيرة تقاضت قبل اكمالهم مدة التقاعد القانونية مقداراً من المال الذي يساعدهم على الانفاق وهنا حصيلة اقتصادية أخرى تمثل بتهيئة فرص العمل لمجموعة كبيرة من الناس وفي مقدمتهم خريجي المعاهد والدورات التي تقوم باعدادها الجهات الزراعية ، وهذا الهدف يأتي في مقدمة الأهداف في الأقطار الاشتراكية . كما ان هذه السياسة تؤدي إلى تخفيف الضغط الموجه نحو الأعمال الوظيفية في الدولة وهي ظاهرة تعاني منها الأقطار النامية .

أما الأهمية الأخرى فانها تظهر في زيادة الانتاج الزراعي وذلك عن طريق تعميم هذه المزارع .

ان عامل الرغبة عند كثير من الناس في امتلاك الأرض لتوسيع القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الانتاج . ويتسع نطاق الانتاج وخاصة في الأقطار التي ترتفع فيها نسبة المزارع الخاصة ولا سيما الصغيرة منها وخاصة في الدول التي تزدهم بالسكان والتي أخذت بتوزيع الأراضي إلى قطع استثمارية كما حصل في عدد من الأقطار

(١) ابراهيم المشهاني ، أهمية المزارع الصغيرة وعلاقتها بالنظام الاشتراكي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ١٨ - ١٩ .

العربية مثل العراق وسوريا ومصر وفي الدول الاشتراكية حيث وضعت نظاماً قائماً على أساس منح مساحات من الأرض الزراعية لغرض زراعتها زراعة مختلطة وقد جاءت النتائج الأولية لهذا الأسلوب من النظام الزراعي في مثل هذه الدول بارتفاع نسبة الدخل للعاملين في هذا الحقل كما أنه أدى إلى زيادة اجمالية واضحة في مختلف المنتجات الزراعية في الأقطار التي ينتشر فيها هذا النمط من المزارع. وقد برزت بعض المشاكل التي تواجه هذا النمط من الانتاج الزراعي ، متمثلة في إيجاد أسواق لتصريف الانتاج المحدود وقلة اليد العاملة وتوفير وسائل الانتاج.

المبحث الثاني

٢ - المزارع التعاونية - الجماعية - مزارع الدولة

نظرة تاريخية

لقد كان المفهوم للتعاون قبل ظهور الحركة التعاونية يدل على تبادل المساعدة والمعونة بين الافراد والجمعات . وكان الانسان منذ وجوده على سطح المعمورة يتعاون مع الجماعات القريبة منه لمواجهة الأخطار المحدقة به والتغلب عليها . أما بالنسبة لفكرة التعاون الزراعي فان نشأته ترجع جذورها إلى العهد الروماني، ولكن فيما يتعلق بصورة التعاون الزراعي بصورته الحالية فقد ظهرت في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر . ففي فرنسا بدأت تتكون جمعيات من المزارعين هدفها زراعة الأرض بطريقة مشتركة في الأعمال الزراعية بنجفيف المستنقعات وغيرها من الأعمال الأخرى .

وفي عام ١٨٣٠^(١) ظهرت في ايرلندا جمعيات زراعية لاستثمار الأرض . وفي عام ١٨٦٨ ظهر التسليف التعاوني الزراعي في ألمانيا وأخذت بعد ذلك تنتشر هذه الجمعيات الزراعية لشراء احتياجات الزارع في مختلف أنحاء ألمانيا ومنها تسربت إلى أوروبا والولايات المتحدة . ومن الدول الأوربية التي ترعرع فيها هذا النظام وكان نجاحه فيها منقطع النظير اذا ما قيس بالأقطار الأوربية الأخرى هي الدانمرك وخاصة التسويق التعاوني . وكانت أول جمعية تعاونية لصناعة الزبدة هي في الدانمرك . وكانت الجمعيات التعاونية للزبدة لكل قرية يأتيها معظم ما

(١) عبد الوهاب ، التصانيف الاصلاح والتعاون الزراعي جامعة بغداد ، بغداد ١٩٦٧ ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

بالقرية من اللبن . وإلى جانب ذلك ظهرت جمعيات تعاونية بتوريد العلف والسماد وتسويق البيض وتصديره وتحسين انتاج الحيوانات وحفظ اللحوم وتربية النحل وكان لكل مزارع الحق بان يشترك في عشر جمعيات تعاونية .

لم يقتصر التعاون التسويقي الزراعي على الدانمارك انما انتشر في أوروبا ووصل إلى الولايات المتحدة. أما في كندا وأستراليا فهي الأخرى التي انتشر فيها هذا النظام حتى أصبح أكثر من ٤٠٪ من قمحها يباع عن طريق الجمعيات التعاونية التسويقية. أما ما يتعلق بتوزيعها الجغرافي فتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية من أكثر الجمعيات التعاونية انتشاراً في العالم ، حيث تدل الاحصاءات على أنها توجد في أكثر من ٨٥ دولة من الدول التي تتمتع بالحكم الذاتي أو ما يعادل ٨٣٪^(١) من مجموع الجمعيات التعاونية في العالم . أما الأقطار التي لها حصة الأسد في وجود هذا النظام فيها هي الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ويليها في قارة آسيا الهند. ومن أهم الخدمات التي تقوم بها هذه الجمعيات هي تسويق المحاصيل الزراعية والحيوانية . وتقديم العلف والمخصبات والالات الزراعية وغيرها من المتطلبات التي يحتاجها العمل الزراعي . وعلى هذا الاساس باتت الجمعيات التعاونية الزراعية وسيلة من وسائل التنظيم الاجتماعي لأنها تقوم بادارة الأعمال الاقتصادية الزراعية . فيساهم بادارتها بعض الأعضاء الزراعيين أو الذين تتصل مهمتهم بالزراعة ، فالنشاط الاقتصادي التعاوني للجمعيات الزراعية يتألف من تعبئة مختلف الجهود في استغلال الأراضي الزراعية وما يرتبط بها من فعاليات اقتصادية يعود نفعها على المزارعين .

لقد ظهرت أهمية هذه الجمعيات بالدرجة الأولى لصغار الزراع أي المزرعة الصغيرة ومتوسطي الدخل منهم بعد حدوث التطور الذي أصاب الانتاج الزراعي وما ترتب عليه من استخدام الالات والأدوات الحديثة والأساليب التقنية الجديدة محل الأدوات البدوية القديمة التي استخدمها الأسلاف في الحقول الزراعية أخذ المزارعون يدركون أهمية النظام التعاوني ومدى افادتهم منه بعدما اتسعت أسواق المنتجات الزراعية بسبب تطور وسائل النقل واتساع مجال المنافسة لهذه المنتجات . يمكن تصنيف الجمعيات التعاونية إلى عدة أنواع وذلك حسب الخدمات التي تقدمها والأهداف التي تريد تحقيقها واليك هذه الأنواع .

(١) المصدر السابق : ١٩٦٧ ، ص ٣٢٦ .

- ١ - جمعيات التعاون للانتاج الزراعي .
- ٢ - جمعيات التعاون للتوريد الزراعي .
- ٣ - جمعيات التسليف الزراعي .
- ٤ - جمعيات التسويق الزراعي .
- ٥ - جمعيات التصنيع الزراعي .
- ٦ - جمعيات التأمين الزراعي .

١ - جمعيات التعاون للانتاج الزراعي

ظهرت اتجاهات مختلفة لدى دول العالم في اتباع الأساليب التعاونية المتعلقة في الانتاج الزراعي ، وذلك بحسب انظمتها الاقتصادية والسياسية وأوضاعها الداخلية . ففي بعض الدول انشئت الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية لتقوم بالخدمات الانتاجية الزراعية . وفي بعض الأخر اتخذت شكل الانتاج الزراعي في هذا النوع يتم ضم المزارع الصغيرة إلى بعضها البعض واستثمارها جماعياً حيث تتحد جهود المزارعين في استغلال تلك الوحدة الاستثمارية الكبيرة . ومن هنا يمكن تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة واستعمال المكائن والالات الزراعية الحديثة ، وتنظيم الدورات الزراعية ، كل هذه الوسائل تؤدي إلى رفع القوة الانتاجية للمزارع وبذلك تحقق دخل وفير للاعضاء يزيد عما يحصلون عليه لو استغلوا وحداتهم على انفراد .

والخلاصة أن هذه الجمعيات في بعض الدول تشترك في انتاج بعض محاصيل زراعية معينة ، أو أنها تساهم في انتشار بعض مشاريع زراعية خاصة ، وقد تنوعت هذه الجمعيات في مختلف دول العالم حسب ظروف كل دولة .

٢ - جمعيات التعاون للتوريد الزراعي

تقوم هذه الجمعيات بتلبية طلبات المزارع وذلك بشراء هذه الطلبات بطريقة الجملة ثم توزيعها على الأعضاء وبمعنى آخر أنها تقوم بدور الوساطة في شراء الأسمدة والبذور والالات الزراعية المختلفة والعلف ومبيدات الحشرات وغيرها من السلع التي يتطلبها الانتاج الزراعي .

وتقدم الجمعية تلك السلع لأعضائها بأسعار معتدلة ونوعية جيدة لأن الجمعية تتمكن من الحصول على هذه السلع من المنتجين مباشرة بطريقة الجملة التي تكون أسعارها مخفضة اذا ما قورنت بأسعار المفرد . لقد عمل هذا التنظيم على تطور

الجمعيات الاستهلاكية الريفية التي صار هدفها تمكين المزارعين من الحصول على متطلباتهم الانتاجية والمتزلية من الجمعية التعاونية .

ان جمعية التوريد التعاونية بعملها هذا تغلب على عيوب تشتت أعضاء المزارع وما يجده هذا التشتت من نفقات باهظة وقلة مشترياتهم وعدم انتظامها ، كما تغلب على سلطة الاحتكاريين من التجار الخصوصيين ، وذلك بشرائها ما يلزم لاعضائها بالجملة من المنتج مباشرة .

وهناك ميزة أخرى لهذه الجمعيات وهي أن الدولة تعتمد عليها في توزيع مواد الانتاج توزيعاً عادلاً وبشئ معقول في الحالات التي تكون مثل هذه المواد نادرة . اضافة إلى ذلك انها تقوم بتصريف منتجات المزارعين ونتيجة لخدماتها المتعددة يمكن تسميتها بالجمعية التعاونية العامة .

٣ - جمعيات التسليف الزراعي

من أهم وظائف هذا النوع من الجمعيات هو تقديم المساعدة المالية لأعضاء الجمعيات الزراعية لينتمكوا من القيام بالنشاطات الاقتصادية لأن أهم مشكلة تجابه المزارع هي الحصول على السلف والمستلزمات الانتاجية التي تتطلبها عمليات الانتاج الزراعي .

أما المصادر المالية التي تحصل عليها الجمعيات التعاونية للتسليف الزراعي هي البنوك التعاونية المركزية وفروعها . وهذه الجمعيات تحدد نوع السلف بالشكل الذي يفيد المنتج الزراعي ، فهي تقدم لهم السلف نقداً أو عينا ، وقد تعاقد مع المزارع على أن يبيع له المحاصيل الزراعية ولذلك تعد المخازن للاحتفاظ بتلك المحاصيل .

وتعتبر جمعية التسليف التعاونية أحسن من جميع الهيئات الزراعية ، وذلك لأنها تستطيع القيام بعملياتها من الموارد التي سمح التعاون بإيجادها وزيادتها سواء كان ذلك بمساعدة السلطات العامة أو بدون مساعدتها .

٤ - جمعيات التسويق الزراعي

لا يقتصر تعاون المزارع على شراء المواد ولا على الاقتراض بأفضل الشروط للحصول على الاموال اللازمة ، انما يتعاونون أيضاً على تصريف منتجاتهم بأفضل الأسعار ، ففي بعض أقطار العالم يضطر الفلاحون والمزارعون إلى بيع منتجاتهم الزراعية إلى التجار والوسطاء الذين يتجولون في الأرباب والقرى بالقرب

من موسم الحصاد وجمع المحاصيل الزراعية . ومن خصائص هذا البيع أن تكون أسعار المحاصيل منخفضة وهذا نوع لاستغلال الفلاح . ونتيجة لهذا الفبن والتلاعب بمقدرات المزارعين انشأت الجمعيات التعاونية لتقوم بتسويق محاصيلهم الزراعية ، والحيوانية المختلفة . أما الطريقة التي يتم بها العمل فهي قيام الجمعية باستلام منتجات الأعضاء ووزنها وفحصها وتسجيلها لحساب العضو ، وبعد هذا الاجراء يقوم بتقديم سلف لهم بنسبة معينة من اثمان المنتجات التي تسلمتها الجمعية منهم ، وهذه السلف تمثل جزء من سعر المنتجات التي تأخذ الجمعية على عاتقها بتصريفها ، وبعد ما يتم البيع توزع الايرادات الكلية على الأعضاء . ان نجاح جمعيات التسويق تتوقف على الانسجام الكامل بين اعضائها وهذا الانسجام يتم عندما تخصص هذه الجمعيات بنوع معين من المحاصيل وعلى هذا الأساس وجدت جمعيات للالبان وجمعيات للحبوب وجمعيات للفاكهة واخرى لجمعيات الماشية واللحوم وغيرها .

• - جمعيات التصنيع الزراعي

تركز وظيفة هذه الجمعيات على تحويل محاصيلها الزراعية إلى سلع صناعية مثل تصنيع الزبد والجبن من الحليب ، وتحويل البنجر إلى سكر ، والفواكه إلى معلبات وهذا ينطبق على جميع المحاصيل الزراعية والحيوانية التي يمكن تحويلها إلى نوع من أنواع الصناعات وغالباً ما تكون هذه الجمعيات متصلة بجمعيات الحنون للتسويق . فالزراع بمورده المحدود لا يستطيع انشاء مصنع بتحويل منتجاته الزراعية إلى منتجات صناعية ولهذا يضطر إلى التجمع مع غيره لتشكيل جمعيات تعاونية للقيام بتصنيع محاصيل مزارعهم .

أما أهم الخدمات الأخرى التي تقدمها هذه الجمعية لأعضائها هي مساعدتهم على الاتصال بالاسواق الداخلية والخارجية لتصريف منتجاتهم الصناعية ، كما أن مصانع الجمعية تصبح أسواقاً لشراء المنتجات الزراعية لأعضائها .

لقد نمت واتسع مجال عمل هذا النوع من الجمعيات في أقطار أوروبا وفي أمريكا الشمالية وفي أنحاء أخرى من العالم . أما بالنسبة للعراق فإن الجمعيات التعاونية الزراعية هي التي تقوم بأعمال تهيئة تسويق المنتجات الزراعية لصناعية .

٦ - جمعيات التأمين الزراعي

ان تشكيل هذه الجمعيات يرجع إلى عوامل منها مخاطر المحاصيل الزراعية مثل الحريق والآفات والأوبئة الزراعية والفيضانات والجفاف . فهذه تؤدي إلى تدمير المحاصيل وهلاك المواشي والدواجن وتعرض المزارعين إلى ظروف اقتصادية صعبة . هذا نوع من المخاطر أما النوع الثاني فانه يتعلق بالمزارع نفسه مثل المرض والعجز والشيخوخة وغيرها . وللوقاية من هذه المخاطر والاضرار الذي يتعرض لها المزارعون في أمراضهم وحياتهم أنشئت الجمعيات التعاونية للتأمين الزراعي لأجل المساعدة التي تخفف من تحمل المخاطر والاضرار التي تقع على أحدهم . فالعضو المتضرر يستطيع في ظل هذا النظام من الحصول على المساعدة المالية حالما يحدث الضرر .

وعلى هذا الأساس يعتبر التأمين التعاوني الزراعي نظاماً جيداً لانه كفيل بالوقاية من هذا الضرر .

التعاون الزراعي في العراق

بدأت أول جمعية تعاونية زراعية في العراق عام ١٩٤٦ وكان هدفها الحصول على الأراضي الزراعية لأعضائها وتجهيز المضخات الزراعية وفتح القنوات وشراء الأسمدة والبذور لأعضائها ، وإقامة حقول حيوانية تربي فيها المواشي والدواجن للاستفادة من منتجاتها . أخذت هذه الجمعيات بالانتشار بعد عام ١٩٤٦ حتى بلغ عددها (٢٥) جمعية في عام ١٥٩٢ وارتفع هذا الرقم في عام ١٩٥٩ إلى (٥٠) جمعية .

لقد كان لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لعام ١٩٥٨ أثر فعال في دفع الحركة التعاونية الزراعية إلى الامام وإنعاشها ، وخلق ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة لإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ودفع عجلتها إلى الامام . فهناك اتصال وثيق في قانون الاصلاح الزراعي العراقي بين توزيع الأراضي وتكون الجمعيات التعاونية الزراعية ففي هذا القانون نص على تكوين جمعية تعاونية زراعية أو أكثر تضم الأعضاء الذين وزعت عليهم الأرض ، وما ينطبق على هذه الفئة ينطبق على من استأجروا للزراعة أرضاً تحت إدارة الهيئة العليا للاصلاح الزراعي .

أخذ المصرف الزراعي التعاوني منذ عام ١٩٥٩ بتمويل هذه الجمعيات وتنمية

رأس مالها ومدتها بالسلف والقروض . وفي عام ١٩٦٣ وجهت الحكومة اهتماماً بالحركة التعاونية الزراعية كما يظهر في دراسة الامكانيات لاجل التوسع في تقييم الجمعيات التعاونية الزراعية في القطر ، وبذلك بدأت بتأسيس دوائر تعاونية في مراكز المحافظات للاشراف على هذه الحركة الزراعية وتوجيهها ، وكذلك إنتداب عدد من الخبراء في التعاون للقيام بالدراسة وابداء المشورة وايفاد عدد من الموظفين والتعاونيين إلى عدة دول للاستفادة من تجاربهم في هذا المجال .

واستمرت الحركة التعاونية في القطر تسير ببطء شديد ، اذ ان كثير من الجمعيات كانت موجودة شكلاً . وهكذا على الرغم من صدور قانون الجمعيات التعاونية رقم (٧٣) لعام ١٩٥٩ الا ان الحركة التعاونية بقيت غير فعالة إلى صدور قانون رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠ وما تضمنه في مادته الثامنة والثلاثين حول تشكيل جمعيات تعاونية زراعية لمن وزعت الأرض عليهم ومن الفلاحين المستأجرين أرضاً للإصلاح الزراعي أو تحت ادارته . وللجنة أن تضم إلى عضويتها ممن لا تتجاوز مساحة الأرض العائدة لهم الحد الأعلى للتوزيع اذا طلبوا ذلك . ويعتبر بداية لنمو الحركة التعاونية الزراعية الحقيقية في العراق .

ان الواجبات التي تقع على التعاونيات الزراعية كبيرة وان القيام بها على درجة من الأهمية لأن مزارع التعاونيات الزراعية تشكل قطاعاً منافساً للقطاع الخاص . اذ ان انشاء التعاونيات الزراعية يهدف إلى تحقيق عدة اغراض وكما حددها القانون رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠ ، في مادته (٣٩) حيث جاء فيه ان إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية يهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

- ١ - تنظيم الانتاج الزراعي والحيواني بمختلف أنواعه ومراحله والقيام بما يتطلبه ذلك من أعمال لاستثمار أراضي الجمعية .
- ٢ - مساعدة الأعضاء في تطبيق المنهاج الزراعي الذي تضعه الجهات المسؤولة لتحسين الانتاج الزراعي .
- ٣ - تجهيز الأعضاء بما يحتاجونه من المواد اللازمة والمعدات الفنية المختصة لتطوير اقتصادهم وذلك بزيادة الانتاج الزراعي .
- ٤ - تملك واستثمار المكائن والالات ووسائل النقل واستعمال الأسمدة والمبيدات الكيماوية واستصلاح الأرض وتحسينها .
- ٥ - تسويق المنتجات والقيام بكل ما تتطلبه عملية التسويق كجمع أي حاصلات وتصنيفها وحفظها وخزنها وتجهيفها وتعليبها وكبسها وشحنها وبيعها للدولة

أو عرضها في الأسواق المحلية والخارجية .

- ٦ - تحسين السكن والظروف المعيشية في رفع المستوى الاجتماعي والتربوي والصحي والثقافي في الريف والاسهام في تقليل التفاوت بين الريف والمدينة .
 - ٧ - القيام بأية أمور أخرى تؤدي إلى ما فيه مصلحة الجمعية والمزرعة والأعضاء على ان لا تستثمر أموالها الا في الأغراض الميية أعلاه .
 - ٩ - تقتصر أعمال الجمعية والمزرعة على خدمة أعضائها ولها أن تؤدي بعض هذه الاعمال إلى الغير عند كفاية أعضائها وتوفر مصلحة لها في تحقيق اغراضها ويستثنى من ذلك أعمال الأقرض التي لا يجوز اداؤها لغير الأعضاء .
- أما ما يتعلق بعدد الجمعيات التعاونية في العراق فانها اخذت في السنوات الأخيرة بالنمو السريع . ففي عام ١٩٧٥ كان عددها (١٦٥٢) جمعية زراعية وعدد أعضائها (٢٣٩,٦٤٤) عضوا ومساحة الأرض في منطقة عمل هذه التعاونيات بلغت (١٨,٠٩٤,٣٢٠) ودونما^(١) . ثم ارتفع عددها لغاية ١٩٧٦/١٢/٣١ إلى (١٨٥٢) تعاونية عدد أعضائها إلى (١٩٦,٥٠٢)^(٢) .

مستقبل التعاون الزراعي في العراق

ان الحركة التعاونية الزراعية في العراق لا يمكن ان تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل الا اذا نالت من الدولة الرعاية الكافية ويتم ذلك في التوجيه والارشاد والتمويل حتى تنضج الحركة التعاونية وتثبت دعائمها بين المواطنين لتعطي نتائجها المثمرة .

ومن أهم الامور التي تستطيع الدولة القيام به في رعاية الحركة التعاونية في هذا القطر ما يلي :

١ - الاهتمام بالجهاز الاداري للحركة التعاونية ، وتتجلى أهمية هذه الحركة عندما ندرك ان الحركة التعاونية حركة تربوية وثقافية تتطلب اعداد أشخاص تعاونيين قبل تأسيس المنشآت التعاونية . وكذلك يجب الاهتمام في الجهاز المشرف لهذه الحركة التعاونية .

٢ - الاهتمام بالتعليم التعاوني والدعوة لا شك أنها تعتمد على نوعية الأعضاء الذين يديرونها ويشرفون عليها . فهؤلاء الأعضاء يجب ان تتوفر فيهم المعرفة والادارة الصحيحة للنظام التعاوني وأهدافه . ويمكن تحقيق ذلك بنشر

(١) مجلة الاقتصادي العربي ، العدد ٤/ السنة الأولى . ١٩٧٧ . ص ١٣٥ .

(٢) الجهاز المركزي للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٦ ص ١١٦ .

التعليم التعاوني في المدارس الثانوية وكليات الجامعة وغيرها من الوسائل ذات العلاقة في هذا الموضوع .

٣- ان تسهيل عمليات تحويل الجمعيات التعاونية الزراعية نسترعي الاهتمام لأنها ضرورة ماسة يقتضيها تدعيم الحركة التعاونية وكذلك يجب ان نعطي لجمعيات التعاون الزراعي امتيازات خاصة إلى ان تستقر وتثبت على أقدامها..

المزارع الجماعية

بدأت حركة التجميع الزراعي الجماعي لأول مرة في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٠ ثم تلتها دول شرق أوروبا ثم أخذت تنتشر هذه الحركة في أقطار العالم المختلفة . لقد ظهر نظام المزارع الجماعية واتخذ أشكالا مختلفة ففي روسيا اتخذ شكلا معيناً وفي بولندا وجيكوسلوفاكيا تكونت أربعة أنواع من هذه الجمعيات الانتاجية الزراعية . وفي ألمانيا الشرقية وبوغسلافيا الفت ثلاثة أنواع وفي البانيا وهنغاريا ورومانيا تكون منها نوعان ، وفي بلغاريا اتبعت نظام المزارع الجماعية السوفيتية ذلك النظام الذي سنبحثه هنا باعتباره يمثل كل هذه الأنواع مشتقة في الأصل منه أو انها تسير على معظم الأسس التي قام عليها مع بعض التحويرات التي تتناسب والظروف الطبيعية والبشرية لكل قطر من الأقطار التي اخطه لنفسها .. وأهم أنواع المزارع التعاونية الجماعية الانتاجية التي انشئت في الدول الاشتراكية هي كالآتي :

١- المزارع التعاونية الجماعية التي تجري فيها زراعة المزرعة وعمليات استثمارها بالاشتراك بين المزارعين من العمل الزراعي ولكن ملكية حدود كل مزرعة معينة ومعروفة في المزرعة الواحدة .

٢- المزرعة التعاونية الجماعية التي تبنى فيها حدود الملكيات الخاصة ولكن عمليات الاستثمار الذي تبقى مشتركة .

٣- المزارع التي يشترك فيها الأغنياء في الانتاج الزراعي والحيواني ويوزع الحاصل بالنسبة للعمل .

٤- مزارع الكومبيون وفيها يتنازل المزارعون عن جميع ما يمتلكون ويعيشون تيشة جماعية في السكن والمأكل أي أنهم يعيشون في مساكن عامة .

٥ - المزارع الجماعية (الكلخوزات)

تتميز المزارع الجماعية التي هي موضوع بحثنا بأن ملكية الأرض تبقى مسجلة باسم مالكيها في الدفاتر كملك للأعضاء المنتسبين أما الزراعة فيشترك فيها الأعضاء اشتراكاً كاملاً سواء في الانتاج أو في التوزيع ، ويكون التوزيع على أساس معدلات يوم العمل . ويقدر الأجر على أساس الساعات التي يشتغلها العامل الزراعي . وتقوم الدولة بتقديم المساعدات المختلفة لهذه المزارع لكي تتمكن المزارعين من الحصول على البذور المحسنة والدواجن والحيوانات ذات الصفات الجيدة وتقدم في العادة أحدث المبتكرات العلمية الزراعية التي تساعد على رفع الانتاج الزراعي كما ونوعاً ، كما تدعم هذه الجمعيات بالقروض وذلك وفق فائدة مناسبة ومن هنا سنستعرض ببيان المزارع الجماعية الزراعية بصورة عامة في الدول الاشتراكية وفي الاتحاد السوفيتي بصورة خاصة باعتبارها هي الرائدة في هذا المجال ومنها استقت هذا النظام الدول الأخرى مع بعض التحوير بما يتناسب وظروفها الطبيعية والبشرية .

المزارع الجماعية السوفيتية

تدعى المزارع الجماعية في الاتحاد السوفيتي بمزارع (الارتل أو الكلخوز) . وتتألف من عدد من المزارع الصغيرة يقوم المزارعون بجمع أراضيهم ورؤوس أموالهم لتكوين مشروع زراعي على هيئة جمعية تعاونية بجماعة ديمقراطية وهدفها توشي زيادة الطاقة الانتاجية وتلافي النواقص التي تعانيها المزارع الصغيرة ، وهناك ثلاثة أنواع من المزارع الجماعية هي :

١ - التوز (Toz) : وهي مزارع جماعية انتاجية تقوم بزراعة الأرض جماعياً . ينظم المزارعون فيها العمل جماعياً وكذلك لشراء الآلات الزراعية واستعمالها ، وفيها يحتفظ كل مالك بحقوقه في أرضه أو في ناتج محصول أرضه وحيواناته وآلاته الخاصة ، هذا بالإضافة إلى اشتراكه في الآلات الزراعية التي تعود إلى المزرعة الجماعية ...

٢ - الكميون (commune) : في هذا النوع تصبح جميع رؤوس الاموال الانتاجية من الآلات الزراعية والحيوانات ملك للمجموع . ويشتغل أعضاء الكميون بصورة تعاونية في زراعة الأرض ويعيشون في مجتمع موحد في السكن والمأكل ويعنون بترية ابنائهم سوية في دور حضارة جماعية .

٣ - الارتل (Artle) : يعتبر هذا النوع من المزارع الجماعية وسطاً بين

النوعين السابقين إذ انه يتبع نظام الانتاج الاشتراكي والانتاج الفردي ، أي إن المزارع يشارك بالانتاج الجماعي والانتاج الفردي وعلى هذا الأساس يملك المزارع ملكية خاصة بالإضافة إلى عمله في المزرعة الجماعية ولذلك فهو يحصل على دخلين فردي وجماعي :

ومن خصائص هذه الجماعات لا يجوز للعضو التنازل عن حصته لغيره بل يجب أن يتركها للجمعية . أما إذا قرر الاستقالة أو الخروج فانه يفقد قطعة الأرض التي خصصت له بصفة فردية كما ان هذا النظام الجماعي لهذه المزارع تقبل في عضويتها كافة الأشخاص المشتغلين بالزراعة على ان لا تقل أعمارهم عن السادسة عشر سواء كانوا من الرجال أو النساء .

ومن الأنظمة المطبقة في هذه المزارع أيضاً هو كونها تتألف أرض المزرعة الجماعية من تجميع لمساحات أراض صغيرة ، كما اشرنا اليه سابقاً ، كانت متفرقة ومبعثرة وبعد تجميعها تصبح ملكاً للدولة وللأعضاء الحق الاستعمال والاستثمار الدائم دون حق التملك . ويملك كل عضو داره الخاصة ويحق له ان يقوم بزراعة قطعة أرض بجوار منزله تتراوح مساحتها ما بين دونم إلى أربعة دونمات وله الحق بتملك الات الحدائق والمباني اللازمة لاسكان المواشي .

أما توزيع الدخل بين اعضائها فانه يتم على أساس وحدات العمل ، ومعنى وحدة العمل هو مقدار العمل الذي ينتجه المزارع في مدة يوم عمل كاملة وليكن مثلاً (٨) ساعات . فاذا أدى العامل الكمية المقطوعة من العمل المنوط اليه فانها تسجل له يوماً كاملاً واذا أدى كمية أكثر فيسجل له أكثر من يوم وبالعكس اذا أدى كمية أقل . وهذه تدون عند رؤساء الفرق في سجلات خاصة تبين أيام العمل التي قام بها كل عضو في فرقته .

ويوزع في العادة الدخل بعد دفع نصيب الحكومة ويستحصل نصيب الحكومة بواسطة الضرائب النوعية وقيمة الخدمات التي تقدمها . وتفرض الضرائب النوعية على الانتاج الزراعي على أساس الحصص من كل وحدة أرض مزروعة بالحبوب والنبطاطا والخضر .

وهناك بعض المحاصيل الزراعية كالقطن والبنجر تتبع طريقة العقود بين الوكالات الحكومية والمزارع الجماعية . وفي حالة المحاصيل الزراعية الصناعية فان المزارع الجماعية تتكفل مقدماً بتسليم كميات معينة من الانتاج الزراعي الخام . أما القسم الباقي من الانتاج الزراعي فيوزع بشكل عيني على الأعضاء المزارعين لاستهلاكهم الشخصي حسب وحدات العمل التي قدموها .

لقد طبق هذا النظام في الدول الاشتراكية الأخرى مع بعض الاختلافات البسيطة فيما يتعلق بنظام هذه المزارع الجماعية الثلاث المطبقة في الاتحاد السوفيتي . ويمكن تلخيص الخطوط العامة لسياسة هذه المزارع في هذه الأقطار بالنقاط التالية :

- ١ - مبدأ تعدد نماذج التعاونيات الجماعية^(١) .
- ٢ - اتخاذ مبدأ (يوم عمل) أساساً لتوزيع الناتج .
- ٣ - اتخاذ اجراءات وتدابير خاصة بالاعتماد والضرائب والتصدير المقرر او التسليم الاجباري .

أما التنظيم التعاوني الزراعي في الصين الشعبية فقد طبق فيها نظام الاستغلال الزراعي منذ عام ١٩٥٨ على أساس نظام مزارع الكوميون ، وهذا ينشأ من دمج عدة مزارع مع بعضها واستثمارها بصورة مشتركة ويوزع الناتج حسب القاعدة الشيوعية أي على أساس لكل حسب حاجته تبعاً لظروف الانتاج الراهنة . فهو في الواقع تنظيم إنتاجي واستهلاكي أي أنه يضمن لأعضائه مسؤولية اطعامهم واكسائهم والعناية الطبية بهم ونفقات التعليم والاسكان الخ .

المزارع الجماعية في العراق

بدأت حركة التجميع الزراعي في العراق والعمل الجماعي المنتظم في العراق منذ عام ١٩٦٩ في محافظة بابل في مزرعة الطلائع ، وفي نفس الوقت تقريباً تم في محافظة ديالى أيضاً تنظيم أول مزرعة جماعية على النطاق الريفي وهي مزرعة المرادية الجماعية . وبعدها شهد الريف العراقي حملة كبيرة لانشاء المزارع الجماعية وخاصة في المشاريع الزراعية التي اقيمت عن طريق العمل الشعبي مثل مشروع ١٧ تموز و ٣٠ تموز بمزرعة بلدروز في ديالى وغيرها .

والمزرعة الجماعية عبارة عن وحدة زراعية إنتاجية استثمارية كبيرة تجمع فيها عوامل الانتاج ويكون العمل فيها تعاونياً جماعياً وتكون وسائل الانتاج جماعية بما فيها استثمار الأرض . وقد برز هذا الشكل من الاستثمار الزراعي بشكل واضح في عام ١٩٧٠ بعد تشريع قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لعام ١٩٧٠ الذي أوجب التوزيع الجماعي للأرض ، لتأخذ علاقات الانتاج طابعاً جماعياً متميزاً . ان هذا النوع من المزارع يتصف بتوفير الامكانيات الفنية والمادية ، كاستخدام الآلات الزراعية وإشاعة الفكر الاشتراكي التعاوني بين الفلاحين وإقامة علاقات

(١) عبد الوهاب مطر الداهري ، السيادة الزراعية في التصديقات الاصلاح والتعاون الزراعي ، جامعة

بغداد ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص : ٤٦٢ .

جديدة بديلا عن العلاقات الفردية التي كانت سائدة في السابق . وبالإضافة إلى ذلك فإن الاشراف الحكومي على هذا النوع من المزارع جعلها تنمو بسرعة اذ قامت الجهات المسؤولة ببناء القرى العصرية للمزارعين وتزويدهم بما يحتاجونه من البنود المحسنة والحاصدات والحارثات (١) .

ان عملية الاستثمار الزراعي في هذا النمط من المزارع يتم بتقسيم الأعضاء إلى مجاميع تضم كل مجموعة عشرة أعضاء أو أكثر حسب مجموع الأعضاء والمساحة المخصصة وتقوم كل مجموعة باستثمار المساحة المخصصة لها . وبطبيعة الحال ، تقوم الجهات الرسمية بتوفير مستلزمات الاستثمار الزراعي للمزرعة من بذور محسنة واسمدة كيمياوية والآت زراعية . أما توزيع الناتج في النهاية فيتم على أساس تقسيمه على عدد أعضاء كل مجموعة بعد استخراج المبالغ التي صرفت على المزرعة .

ان من مزايا هذا النوع من المزارع ، هو امكانية استخدام المكائن والالات الزراعية بشكل اقتصادي وعلى نطاق واسع ، اضافة لذلك ، تكون عملية الانتقال من مساحة إلى أخرى لاستثمارها اذا ما أصبحت المساحة الأولى غير صالحة للزراعة ، عملية أسهل من عملية انتقال المزارعين في المزارع الفردية . اضافة إلى ذلك هناك سهولة في عملية تنظيم توزيع المياه .

وبعد ان تبلور أسلوب الزراعة الجماعية وانتشر في الريف العراقي ازدادت أهميته وأهمية دورها في التحول الاشتراكي (٢) ، بعد ان ازدادت الرقعة الزراعية التي تضمها المزارع الجماعية في مختلف مناطق الدولة وما تضمه من زراع . فبعد ان كانت مساحة المزارع الجماعية في عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ نحو (٢٤) الف دونم وجهود نحو (٩٤٠) فلاحا ، اتسعت مساحتها حتى بلغت نحو (٦٣٤) ألف دونم تضم (٩٨٥٧) فلاحا عام ١٩٧٦ ، كما يتضح من الجدول التالي :

(١) هادي أحمد مخلف الديلمي . حيازة الأرض الزراعية واستثمارها في محافظة بغداد جامعة بغداد ، بغداد ، (رسالة ماجستير مطبوعة) ١٩٧٧ ، صفحة ١٢٧ .

(٢) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٧٤ . ص ١٢٤ .

جدول رقم (١)

تطور المزارع الجماعية في العراق

عدد المزارع	الاعضاء	المساحة الكلية (دونم)	السنة
٦	٤٩٠	٢٤١٦٠	١٩٧٢/١٩٧١
٣٥	٣٦٠١	٢٣٤٤٢٧	١٩٧٣/١٩٧٢
٧٢	١١٢٥٣	٥٣٤٩٢٠	١٩٧٤/١٩٧٣
٧٨	١٠٥٤٣	٥٧٦٣٩٢	١٩٧٥/١٩٧٤
٧٩	٩٨٥٧	٦٣٤٠٩٩	١٩٧٦/١٩٧٥

الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٧٦ ص ١٢٠ .
 وقد حقق هذا الأسلوب من أساليب التحولات الاشتراكية في الزراعة العراقية بعض النجاحات كادخال الدورة الزراعية في المزارع ، ووضع خطة مالية ونتاجية لتنظيم عمل الفلاحين على مدار السنة ، بالإضافة إلى تنفيذ سياسة الدولة بالنسبة للقطاع الزراعي بالإضافة إلى مقدرتها على توفير مستلزمات الانتاج مما يؤدي إلى ارتفاع انتاجية الأرض ، وزيادة دخل الفلاح ، وتحسين الوضع الثقافي والاجتماعي ، والسياسي في القطاع الزراعي .

هذا وقد جابه هذا الأسلوب بعض العقبات منها سيطرة اغنياء الفلاحين على بعض المزارع وقلة الأراضي الجيدة المتوفرة للمزارع الجماعية ، وخفف الدعم المادي والمعنوي الذي تحصل عليه هذه المزارع ، وقلة الكادر الفني (١) . لهذا فن الضروري تخطي هذه العقبات حتى يحالف النجاح هذه التجربة الرائدة في العراق .

٥ - تنظيم السوق الزراعية والسيطرة على أسعار المنتجات الزراعية

لقد أولت حكومة الثورة في العراق اهتماماً كبيراً لتنظيم السوق الزراعية

(١) سعد طه غلام والدكتور طارق عبد الفتي ، « التحولات الاشتراكية في الزراعة العراقية » مجلة الاقتصادي العربي ، العدد ٤ ، السنة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٨ .

وتنميته والسيطرة على أسعار المنتجات الزراعية ، لأن ذلك يؤثر في عملية التحول الاشتراكي في المجتمع والهدف من ذلك ، هو تنظيم السوق وتحسين الخدمات التسويقية ، وحماية كل من المنتج والمستهلك من استغلال الوسطاء . هذا إلى جانب توفير السلع الغذائية وحاجة قطاع الصناعة ومتطلبات التصدير بأسعار مناسبة . وكانت أول بداية لتطبيق نظام التسويق الزراعي في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، قامت مؤسسات تسويقية للقطاع العام ، منها مصلحة تسويق التمور العراقية ومصلحة تنظيم تجارة الحبوب والشركة العامة للمنتجات الحيوانية . كما ان - التعاونيات الزراعية التي قامت بموجب قانون الاصلاح الزراعي ، بادرت إلى تسويق بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية كالقمح والشعير .

عندما قامت ثورة ١٧ - ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ نشطت حركة لتنظيم السوق بشكل واضح ، فقام مجلس تنظيم التجارة بوضع سياسة تسويقية تم بموجبها حصر تسويق الحبوب عن طريق التعاونيات الزراعية وهي القمح والشعير والشلب . وقد شمل التسويق كذلك كلا من التبغ والذرة والقطن والصوف وبعض المحاصيل الصناعية . يضاف إلى ذلك قيام مؤسسة الفواكه والخضر بتسويق هذه المنتجات عن طريق سيطرتها على مراكز التسويق (العلاوي) بالاضافة إلى دخولها في عمليات التوزيع (١) .

ومن سمات التحولات الاشتراكية في الزراعة العراقية ، كذلك تحديد أسعار ثابتة للمنتجات الزراعية ، سواء بالنسبة للمنتج وبالنسبة للمستهلك ، وفرض الرقابة الشديدة من قبل الدولة على تطبيق تلك الأسعار ، ضمانا لسيادتها في الأسواق .

٦ - اتباع اسلوب التخطيط في تنمية القطاع الزراعي

جاء في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي مايلي : (يحتل التخطيط أهمية مركزية في بناء الاقتصاد الوطني وفروعه كافة وفي تطويره ، وفقا للحاجات الوطنية الراهنة والمستقبلية ، كما يقر ضرورة أساسية لا غنى عنها اطلاقا لوضع مقدمات الانتقال إلى الاشتراكية ولاجراء التحولات الاشتراكية في البلاد) (٢) .

(١) سعد طه - غلام وطارق عبد النبي ، مصدر سابق ص ١٣٩ .

(٢) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب الشعب الولي الاشتراكي . ١٩٧٤ . ص ١١٤ .

وقد مر أسلوب التخطيط للقطاع الزراعي بعدة مراحل :

١ - مرحلة مجلس الأعمار ووزارة الأعمار - حيث تأسس مجلس الأعمار بعد زيادة عوائد النفط في عام ١٩٥٠ ، واعطي استقلالاً كاملاً في وضع المناهج وتنفيذ المشاريع . وفي عام ١٩٥٢ انشأت وزارة الأعمار ، لتقوم بتنفيذ المشاريع العمرانية وكانت تتكون من خمس دوائر اثنتان منهما مسؤولتان عن المشاريع الزراعية هما هيئة مشاريع درء الفيضان والري والبنزل ، وهيئة المشاريع الزراعية .

٢ - مرحلة مجلس التخطيط ووزارة التخطيط - ففي عام ١٩٥٩ انشأ المجلس والوزارة ليحلان محل وزارة الأعمار الملقاة . وكان الغرض من ذلك تبني فكرة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وانيط بالدائرة الزراعية مهمة التخطيط الزراعي في كافة أنحاء العراق .

٣ - مرحلة المجلس الزراعي الأعلى - الذي تم تشكيله في عام ١٩٧٠ ، ليأخذ على عاتقه قيادة القطاع الزراعي من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة . وقد حددت واجباته بما يلي^(١) :

أ - تحديد السياسة الزراعية وأهدافها ضمن الأهداف العامة المقررة في خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، وأية خطة أخرى تأتي بعدها .

ب - وضع خطة متكاملة وتفصيلية للتنمية الزراعية والمناهج الاستثمارية المنبثقة عنها ضمن الاطار العام لخطة التنمية القومية ، وتحديد واجبات وزارات القطاع الزراعي وطريقة التنفيذ ضمن الخطة المذكورة .

ج - توجيه الفعاليات الزراعية في القطاع الخاص ضمن حدود السياسة الزراعية والأهداف العامة للخطة .

د - تنسيق متطلبات وفعاليات الدوائر والمؤسسات والمنظمات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي .

هـ - اتخاذ أي قرارات واجراءات يراها المجلس ضرورية لتطوير وحماية الانتاج الزراعي والمحافظة عليه .

والواقع أنه حتى حلول عام ١٩٦٥ لم يكن في العراق تخطيطاً للقطاع الزراعي بالمعنى الصحيح ، ولكن كان هناك تخصيص لمناخ استثمارية . وتقر خطة ١٩٦٥ /

(١) الدكتور سعد خه علام وطارق عبد الغني ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

١٩٦٩ أول خطة كاملة وضمت للاقتصاد القومي .

• لقد اعتمدت التنمية في القطاع الزراعي بعد ثورة السابع عشر من تموز القومية والاشتراكية عام ١٩٦٨ ، على أسس معينة وبعد تحليل تلك الأسس يظهر لنا أنها قد اتخذت من المبادئ الاشتراكية استراتيجية عامة لها ، عقدت جميعها إلى توسيع وترسيخ التحولات -الاشتراكية- في هذا القطاع الهام من اقتصادنا القومي ، ومن هذه الأسس (١) :

- ا - اعتماد التحولات الاشتراكية كأساس للتنمية الزراعية واتخاذ قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ منطلقاً رئيسياً لتحقيق تلك التحولات
 - ب - تبني التخطيط العلمي الشامل كأسلوب ووسيلة لتحقيق التنمية الزراعية .
 - ج - دعم وتوسيع وتطوير مزارع الدولة او المزارع الجماعية والتعاونيات الزراعية وتعميمها على مناطق القطر كافة .
 - د - الأخذ بنظر الاعتبار ، التنسيق والتكامل الزراعي مع بقية الأقطار العربية كهدف رئيسي للسياسة الزراعية وخطط التنمية .
 - هـ - التوسع في استصلاح الأراضي ، وتقليل التفاوت بين الريف والمدينة واقامة المشاريع الزراعية المتكاملة ذات الانتاجية العادية .
- تبين من ذلك ان الدولة قد اعطت اهتماماً خاصاً بالقطاع الزراعي وقد استثمر في هذا القطاع حوالي (١٧٩,٩) مليون دينار حتى نهاية عام ١٩٦٩ نحو ١٦,٥ ٪ من مجموع الاستثمارات خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٦٩ ، البالغة حوالي (١٠٨٩) مليون دينار . هذا وبلغت استثمارات القطاع نفسه في خطة التنمية ١٩٧٠/١٩٧٤ ، حوالي (٣٣٦,٥) مليون دينار من مجموع الاستثمارات البالغة حوالي (٥٩٢,٥) مليون ديناراً أو ما يمثل حوالي ٣ - ٣٥ ٪ منها كما يظهر في الجدول التالي :

(١) حسن العمري ، امراء على واقع القطاع الزراعي ، مطابع الثورة ، بغداد ١٩٧٥ ، ص ١٦٠ .

جدول رقم (٢)

الاستثمارات في القطاع الزراعي للفترة ١٩٧٥/١٩٥١

برنامج التنمية	السنة	مجموع انفاق الخطة (مليون دينار)	الانفاق على القطاع الزراعي (مليون دينار)
برنامج التنمية الأولى	٥١ - ٥٤	٤٩,١	١٩,٧
برنامج التنمية الثانية	٥٥ - ٥٩	٢٨٠,٧	٦١,٥
الخطة الاقتصادية المؤقتة	٥٩ - ٦١	١٠٨,٣	٢٢,٥
الخطة الاقتصادية التفصيلية	٦١ - ٦٤	٢٠٤,٢	١٩,٩
الخطة الاقتصادية الخمسية		٤٤٦,٧	٥٦,٣
المجموع	٥١ - ٦٩	١٠٨٩,١	١٧٩,٩
خطة التنمية القومية	٧٠ - ٧٤	٩٥٢,٥	٣٣٦,٥
المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥	١٩٧٥	١٠٧٦,٠	٢٠٧,٥

المصدر :

بديع جميل القدو « التخطيط الزراعي في العراق » ، وزار
 آب ١٩٧٥ ، ص ٣ (التقدم في ظل التخطيط) وزارة التخطيط العا
 ١٩٧٥ ، ص ٦٠ .

ولقد اعترض تنفيذ الاستثمارات خطط التنمية الزراعية بعض

لا بد من التغلب عليها لكي يزدهر هذا القطاع ويؤدي دوره المرسوم له لكي يساهم بنصيب أعلى في الاقتصاد القومي . فمثلاً بلغ معدل النمو المحقق في القطاع خلال خطة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ حوالي ١,٩٪ في السنة ، بينما كان الهدف هو ٧,٥٪ في السنة . وكذلك جمدت مبالغ كبيرة في مشاريع الري والبزل ، نظراً لعدم انجاز تلك المشاريع . هذا إضافة إلى عدم تفهم الأهداف والوسائل الرئيسية لعملية التنمية الزراعية ، وعدم وجود الجهاز المركزي الكفؤ ، وبعبارة مؤولية تنفيذ المشاريع الزراعية بين عدة وزارات . إضافة إلى التعثر الذي أصاب تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الأول في الفترة التي سبقت قيام الثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ .

« مزارع الدولة »

لقد بدأت فكرة مزارع الدولة في سنة ١٩٢٧ عندما قرر الاتحاد السوفيتي في مشروعه الأول للسنوات الخمس حيث اتخذت سياسة جديدة لتحويل المزارع الفلاحية الصغيرة إلى الاستثمارات الكبيرة التي تمثلت فيما بعد المزارع الجماعية التي سبق بحثها ، ومزارع الدولة التي نحن بصدد البحث حولها . لقد اعتبر هذا التنظيم الزراعي الكبير المسمى في روسيا بنظام « السوفخوزات » النوع الأعلى للتنظيم الزراعي الآلي . وهذه المزارع تشكل مشروعات زراعية كبيرة قد تبلغ مساحة الواحدة منها (١٠٠.٠٠٠)^(١) هكتار وأغلبها مخصص لإنتاج نوع معين من المحاصيل الزراعية أو الحيوانية ، وتحسب أجور عمال مزارع الدولة هذه بنفس الطريقة التي تحسب لها أجور العمال في المصانع .

أما الدول الأوروبية الأخرى والصين الشعبية لم تسلك الطريق الذي سلكته روسيا السوفيتية وذلك بسبب اختلاف الظروف والعادات السائدة في هذه الدول . فالظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي كانت في الاتحاد السوفيتي قبل قيام الثورة الروسية تختلف عما هو موجود في دول أوروبا الشرقية أو الصين الشعبية ولذلك لا بد لحكومات هذه الدول من تطبيق الخبرات والتجارب السوفيتية مع اتخاذ الحذر وملاحظة مرونة التطبيق مراعات للظروف والأحوال المحلية فيها .

(١) عبد الوهاب الناهري ، السهة الزراعية ، في المصاحبات الإصلاح الزراعي جامعة بغداد ، بغداد ،

ومن خصائص مزارع الدولة انها تمثل وحدات زراعية انتاجية تهدف إلى تحقيق غرض أو مجموعة أغراض معينة ممثلة استغلال الدولة المباشر للأرض وبقية عناصر الانتاج بالزراعة وذلك لانتاج محاصيل تنتج المواد الأولية التي تتطلبها بعض الصناعات الوطنية هذا بالإضافة إلى رفع مستوى الانتاج الزراعي عن طريق ادخال بذور محسنة التي ثبت نجاحها ، إلى جانب ذلك مراعاة الأسس العلمية والاقتصادية العديدة التي تؤديها المزارع الحكومية من كونها مصدر رجا وثروة وغذاء في الأقطار التي توجد فيها حيث تحقق زيادة في الانتاج وتحسين في النوعية واستعمال في الطرق التقنية الفنية الحديثة في الانتاج، الا أنها أيضاً أيضاً تحقق مهام سياسية واجتماعية وثقافية لا تقل أهميته عن الناحية الاقتصادية .

فعل الصعيد السياسي تمثل المزارع الحكومية في الدول التي تنتهج المبادئ الاشتراكية مركزاً هاماً في تطوير اقتصادنا الوطني واستغلالها المباشر للأرض وعناصر الانتاج المرتبطة بالزراعة ، كما يمكن لهذه المزارع ان تسهم بشكل مباشرة في دعم الحكم الوطني وفي توجيه الأحداث وترصين البناء الاشتراكي في البلد . كما أنها تمكن البلد من مجابهة الاحتكارات الاجنبية في انتاج بعض المحاصيل الصناعية والبذور الزراعية التي تحجبها بعض الدول المنتجة لها عن غيرها من الأقطار الأخرى لاسباب سياسية معينة .

اما من الناحية الثقافية فتعتبر المزارع الحكومية نماذج رائدة تمثل مركز شعاعياً تنتقل عن طريقها أساليب الزراعة الحديثة إلى المناطق المجاورة فتؤدي غرضاً تعليمياً أو ارشادياً .

كما تلعب دوراً مهماً من الناحية الاجتماعية حيث تعمل على رفع مستوى الفلاحين والفنيين العاملين فيها من الناحية المادية والثقافية والصحية وبالتالي تسهم في تقليص الفوارق بين المدينة والريف .

ويعمل في هذه المزارع عدد كبير من العمال توفر لهم مجال العمل وخصوصاً في بعض المناطق التي تعاني البطالة والتي تعمل على تثقيف أهل المنطقة وتخليصهم من التكاليد السقيمة التي تقف حجر عثرة في تطوير عملية التنمية الاقتصادية كما هي الحال في كثير من الأقطار النامية ، كما هي الحال في بعض جهات من الريف العراقي .

مزارع الدولة في العراق

لقد تم انشاء مزارع الدولة في المشاريع الزراعية لتكون نموذجاً للزراعة في المشروع والاستفادة من الامكانيات المتوفرة فيه ، وان مساحة هذه المزارع محدودة وموزعة على عشرين مشروع زراعي بما فيها المسيب الكبير ومصحة الخالص. الا ان هذه المزارع الحكومية قد توسعت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث أخذ الاتجاه إلى انتاج زراعي بنطاق واسع وتوفير محاصيل زراعية مختلفة وبأسعار مناسبة . وهذه المزارع التي سنأتي على ذكرها فيما بعد بوشربها وفق أسس مبنية على التخصص في الانتاج واستعمال المكننة إلى أبعد الحدود في عمليات الانتاج ومتابعة عمليات استصلاح أراضيها وتزويدها بكادر فني كبير ينال خبرة ودراية سنة بعد أخرى .

ومن أهدافها الأخرى تزويد البلد ببعض المحاصيل الرئيسية كما انها تؤدي العديد من الخدمات كأمين البذور المحسنة وادخالها العمليات الزراعية الحديثة ونشر الأصناف الجديدة وتدريب الفنيين بمختلف مستوياتهم وان هذا المهام مجتمعة الأثر الكبير في قيادة الزراعة الحديثة في القطر . ومن الامثلة على ذلك زراعة محصول فول الصويا للحاجة الماسة اليه في علف الدواجن حيث ليس من السهل نشره بين المزارعين قبل تثبيت طرق زراعية اقتصادية لانتاجه . وكذلك الحال عند المباشرة بنشر زراعة البطاطا قبل عدة سنوات ، ومحصول الجوت ونرة الصفراء ، وغيرها من المحاصيل الأخرى التي تدخل إلى البلد وتنتحل المزارع الحكومية النعبي الأول في نشر زراعتها .

ان هذا المزارع عبارة عن نماذج تطبيقية للفكر الاشتراكي في مجال الزراعة ، وهي عبارة عن الوحدات الانتاجية الزراعية التي تقبمها الدولة في بعض المناطق حيث تمثل استغلال الدولة المباشرة للارض وبقية العناصر الانتاجية الأخرى المرتبطة بالزراعة ، لمزارع الدولة اهداف اجتماعية وسياسية لا تقل أهمية عن انها الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة في الانتاج وتحسين نوعيته واستعمال طرق الحديثة والكفيلة بزيادة الكفاءة الانتاجية للعناصر المشاركة في العملية . انتاجية وتدار هذه المزارع من قبل الدولة ، عادة وتخضع في سياستها وتخطيطها لا همزة الحكومة المركزية. وكما أكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في مواضيع متعددة ان مزارع الدولة يجب أن تحتل مركزاً

رائداً في عملية التحول الاشتراكي على صعيد الاصلاح الزراعي .
لقد سبقت العراق أقطار متعددة في انتهاج هذا السبيل ، مثل الاتحاد
السوفيتي وبولندا وهنغاريا وبلغاريا وألمانيا الديمقراطية ويوغسلافيا والجزائر .
فعلى الرغم من اختلاف الاهداف المرجوة منها واختلاف صيغ تطبيقها ، الا أنها
في النهاية تؤكد منهجا واحداً وهو التحويل إلى الاشتراكية .

ان فكرة انشاء المزارع الحكومية كفكرة مجردة من المفاهيم الاشتراكية ،
ليست حديثة العهد في العراق ، اذا بوشر تطبيقها في بداية الحكم الوطني . فقد
انشأت مزرعة الرستمية في عام ١٩٢١ (ومن ثم انتقلت إلى مزرعة الرغفرانية
في عام ١٩٣٥) وانشأت مزرعة بكره جو - في محافظة السليمانية عام ١٩٣٣ ،
وفي عام ١٩٣٧ ، أسست مزرعة حكومية أخرى في أبي غريب الا أن الغرض من
انشاء هذه المزارع حينذاك كان اتخاذها حقولاً ايضاحية ومحطات تجريبية
لانتاج البذور المحسنة ، يمكن ان تستفيد منها طبقة معينة وهي الطبقة المرتبطة
بالنظام السياسي آنذاك .

الا ان فكرة مزارع الدولة أو المزارع الحكومية كما كانت تسمى تطورت
باتجاه انتاجي أكثر فعالية بعد التحول السياسي والاقتصادي الذي حدث في العراق
بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ، حيث رجع الهدف من انشاء هذه المزارع
انتاج المحاصيل الزراعية بها بأسعار مناسبة ، اضافة إلى الهدف الاخر ، وهو
انتاج الشتلات والبذور المحسنة . نظراً لتطور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بعد
ذلك التاريخ ، فقد عقدت اتفاقية بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي
للتعاون الاقتصادي الفني^(١) . يتم بموجبها انشاء مزارع دولة في مناطق متعددة
من القطر العراقي . وبالفعل انشأ خمس مزارع لانتاج محاصيل متعددة الأولى
لزراعة القطن في الصويرة والثانية للبنجر السكري في أسكي كلك والثالثة للحبوب
الديمية في أسكي كلك والرابعة للنباتات الطبية في أبي غريب والخامسة
للرز في الشطرة والواقع ان هذه المزارع الخمس عجزت عن اداء مهماتها بالشكل
الأمثل لأسباب طبيعية وبشرية وادارية متداخلة ، وترتب على هذا العجز التفكير
يجعل هذه المزارع تسير على النهج الذي يرسخ المفاهيم المرجوة من انشائها إلى
تحقيق أغراضاً سياسية واقتصادية واجتماعية . لهذا فقد تم انشاء الشركة العامة

(١) لقد تم التوقيع في موسكو على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٥٩ ، وقد ورد في الفقرة (١٨) منها
الخاصة بالمساعدات الفنية ، تأسيس هذه المزارع الخمس .

للاتنتاج الزراعي في ١٩٧٠/١١/١٥ . لتأخذ على عاتقها مهمة ادارة هذه المزارع ، سواء كانت متخصصة بانتاج المحاصيل النباتية أو الثروة الحيوانية ، أو كليهما معاً . ونظراً للتوسع الذي جعل هذه المزارع من حيث المساحات التي تشملها أو المكاين والمعدات الزراعية التي تمتلكها والعدد الكبير من العاملين فيها ، فقد تحولت مهمة ادارتها إلى (مصلحة مزارع الدولة) . هذه المصلحة التي تشرف في الوقت الحاضر ، على تسع مزارع ، مزرعة في مناطق العراق الثلاث (الشمالية والوسطى والجنوبية) . ومع ما قيل أو كتب عن مزارع الدولة (سلباً أو إيجاباً) ، فإنها تمثل نموذجاً متطوراً في العلاقات الانتاجية وصولاً إلى نشر العدالة الاجتماعية في الريف العراقي وتوجيه القطاع الزراعي توجيهها مباشراً من قبل الاجهزة التشريعية والتنفيذية في الدولة :

لقد ازداد عدد هذه المزارع بشكل ملحوظ خلال السنوات التي اعقبت ثورة السابع عشر من تموز القومية التقدمية ، بحيث أصبح عددها في عام ١٩٧٦ ، (٣٧) مزرعة موزعة على عدة مصالح وهيئات كما يظهر من الجدول التالي :

جدول رقم (٣)

عدد مزارع الدولة في العراق (١٩٧٦)^(١)

الجزء	عدد المزارع	المساحة (دونم)
مصلحة أبو غريب الزراعية	٢	٧,٣٥٠
مصلحة الاسطفي الزراعية	-	-
مصلحة الخالص الزراعية	٧	٢٦,٩٠٠
مصلحة مشروع المسيب الكبير	٤	٨١,١٦٠
مصلحة اللجيلة الزراعية	٣	٦٦,٠٠٠
مصلحة مزارع الدولة	٩	٦٧٧,٨٣٤
هيئة المشاريع الزراعية	١٢	٧١,٩٧٧
	٣٧	٩٣١,٢٢١

(١) النصف السنوي لاعمال ومنجزات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ١٩٧٦ ص ٨٩ .

لقد تعرضت هذه المزارع إلى بعض المشكلات من أهمها : مشكلة التربة وخاصة ما يتعلق بارتفاع نسبة الملوحة فيها^(١) ، وعدم توفر الحصة المائية لكل مزرعة من هذه المزارع ، والمشكلات الادارية والمالية وعدم وجود خططاً إنتاجية متوسطة أو بعيدة المدى . ولنجاح هذا النوع من التنظيم يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار ان هذه المزارع عبارة عن نماذج تطبيقية للفكر الاشتراكي في مجال الزراعة (ولا يمكن ان تنشأ وتنمو الا في الاطار الاشتراكي الذي ينتهجه المجتمع ويخلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لبقاء هذه المزارع^(٢) .

(١) طعمه البندر وعائد ناجي . والحق المزارع الحكومية في العراق . بحث مقدم إلى وزارة التخطيط في شهر تموز ١٩٧١ (مطبوع بالالة الكاتبة) .

(٢) عامر الخشالي ، في المسألة الزراعية ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بغداد ١٩٧٤ ص ٨٦ .

المبحث الثالث

الغلة المفضلة وعلاقتها باليد العاملة

ان دراسة الغلة المفضلة تقودنا إلى بحث عاملين أساسين هي البيئة الطبيعية والمصادر البشرية ، هذان العاملان يتحكمان في نوع الغلة التي تحتل زراعتها المكان الأول في القطر الذي يزاول أنواعاً مختلفة من المحاصيل الزراعية . ولمعرفة البيئة في توطين الغلة المفضلة يمكن أن نجد عشرات الأمثلة التي تقيم الدليل القاطع على مقدار مساهمتها بطبع اقليم ما بزراعة غلة من الغلات . ففي حالة بيئات السهول النهرية ودالاتها ، كما يبدو في الأقسام الدنيا المنخفضة من أودية النيل والرافدين والكنج ودالات السهول الصين النهرية المنخفضة وغيرها من الأراضي المنخفضة من سهول العالم النهرية ذات المناخ الملائم ، نلاحظ أن الحياة الزراعية هي المهنة الغالبة ومن بين المحاصيل المفضلة غلة الرز . ان إنتاج محصول الرز من الغلات التي تحتل المكان الأول بين المحاصيل الأخرى في أقطار جنوب شرقي آسيا من حيث الانتاج والتصدير ، فإذا ما تتبعنا العوامل التي جعلتها مفضلة على سواها من المحاصيل الأخرى لوجدناها تتمثل في الطبيعة من موارد مائية في المناطق الدلتاوية ذات الترب الخصبة والسهول الفيضية التي يسودها المناخ الملائم .

ومن العوامل البشرية المتمثلة في اليد العاملة المستغلة في الانتاج الزراعي التي تتطلبها زراعة هذا المحصول يداً عاملة كبيرة ورخيصة ومدربة اضافة إلى حاجة الأعداد الكبيرة إلى المواد الغذائية الأساسية التي تتطلبها هذه المجموعات الكبيرة من السكان ، التي اعتادت على تناول هذه المادة الغذائية الأساسية .

اضافة إلى الخصائص الانتاجية للمحصول في الوحدة الزراعية فانها تعطي غلة تزيد على بقية المحاصيل الأخرى ، أن المعروف عن الرزانة يفوق بقية

محاصيل الحبوب الأخرى في إنتاج الوحدة الزراعية .

وما ينطبق على هذه الغلة ينطبق على زراعة القمح التي تتركز زراعته في الدرجة الأولى في الأقطار ذات السهول الواسعة المنبسطة في النطاقات المعتدلة الباردة ذات الأمطار الكافية والتراب السوداء الخصبة كسهول البراري في أمريكا الشمالية وسهول روسيا الشالية وسهول الصين الشمالية . أما العامل البشري في هذه الأصقاء يساهم مساهمة فعالة حيث يتمثل في استعمال الآلات الميكانيكية على نطاق واسع مع استخدام الوسائل التقنية المختلفة التي تؤدي زيادة الإنتاج كما وتحسينه نوعاً لأن استعمال الآلات الزراعية الحديثة في هذه البيئات يساعد على اتساع المساحات المزروعة التي بدورها ترفع من الطاقة الانتاجية الأفقية بينا استعمال الوسائل العلمية والتقنية الأخرى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الرأسي في الوحدة الزراعية .

ويضاف إلى ذلك أن الأقطار المنتجة للقمح على نطاق واسع يكون غرضها مزدوج ، الأول يتعلق بالاستهلاك المحلي والثاني للغرض التجاري ، ومن هنا تخصصت هذه المناطق وغيرها من المناطق المماثلة لها في الزراعة الواسعة بقصد الإنتاج الكبير المعتمد على الآلة ولذلك نجد في الاحصاءات الواردة في جدول إنتاج القمح أن سهول البراري في أمريكا وسهول الاتحاد السوفيتي تحتل ٤٠٪ من جملة إنتاج القمح في العالم .

وهناك غلات أخرى مفضلة مثل القطن الذي تتحكم في زراعته كبقية المحاصيل الأخرى العوامل الطبيعية ، غير أن العامل الطبيعي لا يكفي بدون مساهمة العامل البشري .

ان نظرة سريعة إلى مناطق انتاجه واستهلاكه الرئيسية تعطي الدليل القاطع على أن هذين الحافزين يشكلان العجلة الدافعة لجعل محصول القطن هو الغلة المفضلة في بعض الأقطار دون سواها من الأقطار الأخرى في العالم . فالقطن كما هو معروف ، يحتاج إلى مناخ معتدل ورطوبة كافية أكان ذلك من الأمطار أو من نظام الري ، وإلى سماء صافية خالية من الغيوم وإلى تربة خصبة خالية من الأملاح جيدة الصرف . وإلى جانب هذه العوامل الطبيعية يتطلب يد عاملة كبيرة ورخيصة ومدربة على زراعته ، أو إذا لم تتوفر اليد العاملة فإن المكننة الحديثة تقوم مقامها في انجاز العمليات الزراعية التي تتطلبها هذه الغلة . هذا فيما يتعلق بمناطق انتاجه الكبيرة التي تحتل المرتبة الأولى في زراعة مثل الولايات المتحدة والصين الشعبية والاتحاد السوفيتي ومصر لأن هذه البلاد الأربعة تساهم

بنسبة تقدر بحوالي ٦٦٪ من جملة انتاج العالم . (أنظر مبحث القطن) .
وإلى جانب اليد العاملة ، هناك الأهمية الاقتصادية بالنسبة للأقطار المنتجة
والمستوردة له فالأولى تنتج لاستعماله كمادة أولية لتغذية صناعاتها وعلى رأسها
صناعة النسيج واستخراج الزيوت النباتية كمادة غذائية ، وهذه الصناعات
تحتاج إلى يد عاملة إضافة إلى اليد العاملة التي تقوم بعملياته الزراعية وأما الفائض
منه فإنه يصدر وبذلك يصبح مصدراً مهماً من مصادر الثروة الوطنية في الأقطار
المختصة بزراعته . أما الأقطار المستوردة فقد شجعت الأقطار المنتجة له على زراعته
كغلة مفضلة لأنها تقوم باستيراده لتغذية صناعاتها التي تشكل مادة أولية هامة
في الصناعات القطنية المختلفة ، ومن هنا نجد اندفاع المزارعين في مناطق انتاجه
كان كبيراً مما جعلهم يفضلون زراعته على سواها من المحاصيل الأخرى لأنه
يوفر لهم دخلاً عالياً

أما غلة قصب السكر فهي الأخرى مفضلة في الأقطار المتخصصة بزراعته
ومن هذه الأقطار الرئيسية البرازيل وكوبا والمكسيك والصين . فإن نظرة إلى
جدول الاحصاءات الواردة في مبحث قصب السكر تبين لنا توفر عوامل انتاجه
في هذه الأقطار الأمر الذي جعلها تفضل زراعته على غيره من المحاصيل الأخرى .
ومن هذه لعوامل التي ساعدت على انتاجه هو توفر المناخ الاستوائي وشبه
الاستوائي والموسمي المداري بالإضافة إلى وجود التربة الخصبة وهذه أهم
الظروف التي تجود في ظلها زراعة هذه الغلة .

أما العامل البشري الذي لا يقل أهمية عن الجانب الطبيعي فهو يتمثل بوفرة
اليد العاملة الرخيصة المدربة ، هذا إلى جانب اعتماد هذه الأقطار عليه كغلة اقتصادية
رئيسية تدر عليها كمورد مالي كبير باعتباره يمثل العمود الفقري لاقتصادها كما يظهر
من مساهمتها في تجارته الدولية . ونظرة سريعة إلى المبحث الوارد عن السكر
نجد أن هذه الأقطار الأربعة تساهم بما لا يقل عن ٣٣٪ من جملة انتاج قصب
السكر في العالم .

أما غلة البن وهي الغلة الخامسة التي نعطينا مؤشراً آخر ودليلاً واضحاً
على زراعة الغلات المفضلة في بعض الأقطار مثل البرازيل وكولمبيا وساحل العاج
والمكسيك . وتتحكم في انتاجه عوامل البيئة الطبيعية والبشرية ، فن العوامل
الطبيعية شكل السطح المتعرج من إرتفاعات وانحدارات وسفوح وأودية تسود
أرض هذه الأقطار بالإضافة إلى وجود ظاهرة الضباب والندى التي تمنون هذا
النبات بالرطوبة الكافية علاوة على وجود التربة الجيدة .

أما العامل البشري فهو لا يقل أهمية عن الطبيعي يتمثل بوجود يد عاملة كبيرة ورخيصة ومدربة وذات خبرة قديمة في زراعته لم يقتصر العامل البشري على هذا وحسب إنما هناك الرغبة الشديدة من قبل المزارعين الذين يفضلون زراعته على سواها باعتبار أن له سوقاً استهلاكياً عالمية كبيرة ترغّب في استيراده واستهلاكه الأمر الذي يعطي دخلاً عالياً لمنتجه لأنه من الغلات ذات القيمة المرتفعة .

ومن هنا نلاحظ أن هذه الأقطار الأربعة المنتجة له والمصدرة تساهم بما لا يقل عن ٤٠٪ من جملة إنتاج البن في العالم . (أنظر مبحث البن) .

وما ينطبق على غلة البن ينطبق على غلة الشاي . أن نظرة إلى الفصل المتعلق بدراسة الشاي يرينا أهم الأقطار التي تشتهر بزراعته وتفضله على غيره من الغلات الأخرى وهذه هي الصين والهند واليابان وسيلان وذلك لتوفر الظروف المناخية الملائمة من أمطار وحرارة وتربة خصبة وطبوغرافية متموجة في هذه الأقطار .

هذه العوامل الطبيعية شجعت السكان ودفعتهم إلى استغلالها وذلك باستثمارها في إنتاج غلة الشاي المفضلة عندهم حيث اندفع الزراع في هذه الأقطار إلى التخصص في زراعته وخاصة توفر اليد العاملة الكبيرة والرخيصة والمدربة . ويضاف إلى ذلك توفر رأس المال المستخدم في زراعته الذي كان من أبرز العوامل البشرية الاقتصادية التي لعبت دوراً في انتشار زراعته وإنتاجه . أن هذا العامل يتمثل في إنشاء شركات أجنبية ذات رأس مال كبير قامت بتأسيس مزارع الشاي في هذه المناطق على هيئة مشاريع واسعة النطاق مما كان له أثر كبير في إنتاج الشاي بكميات كبيرة . ولم يقتصر استخدام رأس المال الكبير هذا كعامل بشري على غلة الشاي وحده إنما شمل الغلات الأخرى التي سبق بحثها .

ولا يخفى ما لهذه الغلة من أسواق استهلاكية عالمية تقوم باستيراده وهذا ما دفع منتجيه على الاهتمام بزراعته نتيجة ما تدره هذه الغلة من أرباح طائلة وهذه الظاهرة جعلت المزارع يفضلها على سواها من الغلات الأخرى .

وأما غلات الفاكهة والخضر والتبغ فإنها من أحسن الأمثلة التي تبين بوضوح مدى العلاقة بين اليد العاملة المفضلة من خلال عملياتها الزراعية وما تتطلبه من بذل جهد متواصل وزمن طويل لإنجازها . في ظل هذه الحقيقة يتبين لنا أن استعمال المكنته واستخدامها في العمليات الزراعية المتعلقة بهذه الغلات الثلاث تضاعف وربما تندر لأن طبيعتها لا تتفق واستعمال المكنته لذلك يجب الاستعاضة عنها باليد البشرية التي تقوم مباشرة بمختلف العمليات الزراعية

التي تتطلبها عملية الانتاج . هذا بالاضافة إلى محاصيل الخصر التي تحتاج إلى يد عاملة متخصصة بزراعتها .

أما التبغ فإنه من أبرز الغلات التي تتطلب يد عاملة كبيرة مدربة على عمليات الترع. والقطف والتجفيف والكبس والحزم ، وهذا مما أدى إلى استخدام اليد العاملة على نطاق يفوق بقية المحاصيل الأخرى ، حتى وصل عدد العاملين في زراعة الهكتار الواحد إلى (٤٠٠) شخص ، كما هي الحال في مزارعه في الولايات المتحدة الأمريكية .

الفصل التاسع

« تصنيف الانتاج الزراعي »

لقد تعددت استعمالات المحاصيل الزراعية بالنسبة إلى أغراضها ، ولهذا بات من الصعب تصنيفها على أساس معين وثابت بحيث ينطبق على جميع المحاصيل وما زاد من صعوبة هذا التصنيف التطور العلمي الذي أدى إلى تقييد استعمال بعض المحاصيل الزراعية من الأغراض التي كانت من أجلها إلى أغراض أخرى جديدة .

ولإيضاح ذلك نورد بعض الأمثلة التي تين هذه الاتجاهات الجديدة في تغيير استعمالات بعض تلك الغلات . فنبات القطن حتى وقت قريب كان يعتبر في مقدمة المحاصيل ذات الألياف التي تستخدم في النسيج غير أنها أخذت في الآونة الأخيرة تزرع لغرض جديد آخر إلى جانب غرضها الأول هو استعمالها من أجل الحصول على البلور التي تعتبر من المصادر الرئيسية لانتاج الزيوت النباتية . وهناك نبات الذرة التي كانت تزرع كمادة غذائية مباشرة للإنسان إلى مادة علف لتسمين الحيوانات لأجل انتاج اللحوم . وأما زراعة نباتات الغابات الصنوبرية التي كان هدفها الأول صناعة السفن والورق هي الأخرى أخذت تساهم إلى حد كبير في انتاج مادة النسيج المعتمدة على المادة السللوزية التي تعتبر الأساس في انتاج الحرير الاصطناعي في الوقت الحاضر .

إن تصنيف الانتاج الزراعي يعتمد على أسس ثابتة تجمع بين عدة عوامل سنأتي على ذكرها فيما بعد . أما أول ما يتبادر لذهن الباحث هو تقسيم الانتاج الزراعي إلى قسمين رئيسيين هما الانتاج النباتي والانتاج الحيواني .

إن هذا التصنيف يعتمد بالدرجة الأولى على نوع الانتاج وخصائصه فالنوع الأول منها يختص بالمصدر النباتي ، بينما النوع الثاني يختص بالمصدر الحيواني . ومما يلاحظ في هذا التصنيف أنه قائم على صفتين أساسيتين هما الطبيعة البايولوجية

وعلى الأهمية الاقتصادية ، ومن هنا ينصب بحثنا في هذا الموضوع على الانتاج النباتي أولاً ومن ثم الانتاج الحيواني ثانياً .

١ - الانتاج النباتي

يقصد بالانتاج النباتي هو دراسة جميع أنواع المحاصيل الزراعية التي يستخدم انتاجها في الأغراض والحاجات الانسانية المختلفة أكانت غذائية أم صناعية أم أي نوع آخر بحاجة من حاجات الانسان ، ولذلك يمكن تصنيفها على الوجه الآتي :

أ - حسب الأهمية الاقتصادية .

ب - حسب العائلة النباتية .

ج - حسب ميعاد الزراعة .

المبحث الاول

أ - حسب الأهمية الاقتصادية

يضم هذا الصنف مجموعة من المحاصيل الزراعية المتباينة في استعمالها وفي موسم زراعتها غير أنها تشترك في كونها تؤدي غرضاً واحداً هو الجانب الاقتصادي . هذا الجانب الحيوي كان الأساس في وضعها تحت مجموعة واحدة أو صنف واحد قائم بذاته . وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف المحاصيل التي يضمها هذا الصنف هي الأنواع الآتية :

- ١ - الحبوب .
- ٢ - البقوليات .
- ٣ - الألياف .
- ٤ - النباتات الجذرية .
- ٥ - النباتات السكرية .
- ٦ - النباتات المنبئة .
- ٧ - نباتات العلف .
- ٨ - الفواكه والتمور .

يعتمد هذا التصنيف على قاعدتين أساسيتين ، الأولى هي انسجام هذا التقسيم مع دراسة الجغرافية الزراعية التي هي جزء من الجغرافية الاقتصادية والثانية أن هذا التصنيف سيكون الأساس الذي نسير بموجبه في دراستنا للفلاحة الزراعية في الفصل القادم .

هناك نقطة ضعف توجه إلى هذا التصنيف وذلك باعتباره تصنيفاً غير ثابت ولهذا يتغير تصنيف نسبي . فإذا ما تخصصنا في بعض هذه المحاصيل نجد أن

فسمّاً منها يجمع بين صنفين أو ثلاثة أصناف ، كالكتان مثلاً نبات يجمع بين صنف
البدور وصنف الألياف ، وكذلك نبات البنجر يجمع بين صنف النباتات الجذرية
والسكرية ، وما ينطبق على هذه ينطبق على الشعير الذي يجمع بين الحبوب وبين
نباتات العلف الأخضر ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن التصنيف السابق
تصنيف نسبي^(١) .

(١) ابراهيم الشهواني ، مبادئ وأسس الجبرالية الزراعية . الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٧٠ ص ١١٧ .

المبحث الثاني

ب - حسب الأهمية النباتية

عرف هذا النوع من التقسيم الطبيعي وذلك تمثيلاً مع الخصائص الطبيعية للنباتات . وبموجب هذه الخصائص تم التقسيم على أساس تشابه الأجزاء المكونة للنباتات التي من أهمها نوع الأزهار والبذور والأوراق والسيقان وغيرها من الأشكال الطبيعية الأخرى التي تميز بها النباتات بعضها عن بعض . وعلى هذا الأساس انقسمت المملكة النباتية إلى فصائل وعوائل وأجناس وأصناف وسلالات . وأهم هذه العائلات النباتية التي ستم دراستها في الفصول اللاحقة والتي سيكون مدار البحث حولها هي الأنواع الآتية :

- ١ - الحبوب .
- ٢ - النباتات البقولية .
- ٣ - نباتات الألياف .
- ٤ - النباتات الجذرية .
- ٥ - نباتات السكر .
- ٦ - المنبهات (الشاي والقهوة) .
- ٧ - الخضروات (الصيفية والشتوية) .
- ٨ - الفواكه والتمور .

ج - حسب ميعاد الزراعة

ان هذا التصنيف يعتمد على مبدئين اثنين أساسين : الأول نوع النباتات والثاني ميعاد الزراعة وموسم الانبات . ومن هذين المبدئين صنف النباتات الزراعية

إلى محاصيل زراعية دائمية ؛ ومحاصيل زراعية حولية أو فصلية . فالمحاصيل للدائمة تزرع في أرض مخصصة لها وتبقى في مكان لفترة طويلة ، ويطلق عليها باسم الأشجار أو البساتين ، بينما المحاصيل الحولية أو الفصلية تزرع هي الأخرى في مناطق معينة لها لمدة محدودة من الزمن ، وذلك بحسب نوعيتها ، وقد تلبث في الحقل لمدة سنة أو أكثر وأقل ويطلق عليها اسم المحاصيل الحقلية . ومن خصائص المحاصيل الحقلية سعة المساحة التي يحتلها الحقل وقابليتها للتخزين ، كما أن استغلالها يتم وفق نطاق اقتصادي .

والمحاصيل الحقلية تصنف بالنسبة للموسم الذي تزرع فيه وعليه وجدت محاصيل شتوية وأخرى محاصيل صيفية ومنها ما يزرع في الاعتدالين الربيعي والخريفي . ان الاختلاف في زراعة هذه الأنواع يتحكم فيه طبيعة المناخ وخاصة درجة حرارة ذلك الموسم التي تلائم طبيعته نمو ذلك المحصول الفصلي .

وفي بحث المحاصيل الزراعية التي سبق البحث عنها والتي تتميز بكونها ذات أهمية اقتصادية سوف نتناول في الفصول اللاحقة دراسة كل منها دراسة مفصلة حيث الظروف الطبيعية المحيطة بها ، وتطورها من خلال الاحصاءات المتصلة بها ، ومن حيث توزيعاتها الجغرافية بوجه عام ومن حيث أهميتها الاقتصادية للقطر المنتج بوجه خاص وللعالم بوجه عام .

الفصل العاشر الانتاج النباتي

المبحث الأول الحبوب

تؤلف الحبوب بأنواعها المختلفة المادة الغذائية الأساسية للإنسان ، كما أنها غذاء للحيوان ، وتستعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة عندئذ تستعمل علفاً للحيوانات التي تعطي منتجات مختلفة للحوم والألبان . والحبوب من المحاصيل الفصلية ويستفاد من حبوبها بالدرجة الأولى كما يستفاد من سيقانها وأوراقها في توفير العلف للحيوانات . وتتباين أهمية الحبوب بالنسبة إلى نوع المواد الغذائية التي تتوفر فيها ، هذا بالإضافة إلى نوع المادة الغذائية التي تعمل منها وخاصة الخبز الذي يعتبر المادة الغذائية الرئيسية التي يستهلكها الإنسان ، أما تفضيل الإنسان لنوع من الحبوب على غيره فإنه يخضع لعوامل متعددة منها عوامل طبيعية واجتماعية وكذلك المستوى الاقتصادي يدخل كعامل ثالث في عملية التفضيل هذه . فالشعوب ذات المستوى الاقتصادي المرتفع تستهلك كميات كبيرة من القمح في حين تستهلك الشعوب الفقيرة الشعير والذرة والشوفان الذي يصنع منهم أنواع من الخبز الأسمر .

أما أثر العوامل الطبيعية فإنه يظهر في تباين نوع الحبوب ، فمثلاً نجد في المنطقة المعتدلة لكل نوع من أنواع التربة حبوب تنمو فيها جيداً ، كما أن لكل مناخ حبوب خاصة تفوق على غيرها وذلك لتوفر الشروط الطبيعية الأكثر ملائمة لنموها . كذلك الحال بالنسبة للمنطقة المدارية حيث نجد أنواعاً مختلفة للحبوب . ويتميز بين جميع الحبوب نوعان لما لهما من الأهمية الغذائية والتجارية

ما فورنتا بالأنواع الأخرى من الحبوب .
فالقمح هي الغلة السائدة زراعتها في المنطقة المعتدلة بينما يحتل الرز الصدارة
في منطقة المدارية .

في المنطقة المعتدلة يتم توزيع الحبوب فيها حسب طبيعة التربة ، وحسب
نظام الحرارة وحسب رطوبة الجو والتربة معاً .
في ضوء هذه العوامل الموصلة إليها أعلاه نجد أن أهم أنواع الحبوب في
منطقة المعتدلة هو القمح وذلك لتوفر الترب الملائمة لزراعته كالتربة التي
ترتفع فيها نسبة مادة الكلس ، بعكس الحبوب الفقيرة التي يمكن زراعتها في
التربة التي ترتفع فيها نسبة مادة الرمل ، هذا بالإضافة إلى أن للقمح القدرة
على النمو في أنواع التربة المختلفة .

أما بالنسبة لنظام الحرارة فإن نضج الحبوب يحتاج إلى حد أدنى من الحرارة
بين زمن البذار وزمن الحصاد غير أن كمية الحرارة هذه تختلف حسب نوع
الحبوب . فالذرة مثلاً بحاجة إلى كمية من الحرارة أكثر من التي تتطلبها القمح .
والقمح يتطلب درجة حرارية أعلى من الشعير ، والشعير بدوره يحتاج إلى حرارة
أكثر مما يتطلبه الشوفان ، وبما أن مصدر الحرارة من الشمس فالحبوب التي
تتطلب كمية كبيرة من الحرارة تزرع غالباً في المناطق ذات الجو الصافي الحار
في جنوب المنطقة المعتدلة في نصفي الكرة الأرضية . أما الحبوب الأخرى كالشعير
والشوفان فتزرع في شمالها . ففي أوروبا مثلاً تنضج الذرة في شمال خط العرض
الذي يمر في شمال سهل البو في إيطاليا ، وهنغاريا والبحر الأسود ، بينما يزرع
القمح في هذه العروض وإلى الشمال منها حتى حدود السويد . وأما الشعير
فإنه يمتد إلى شمال خط العرض المار في السويد حتى الدائرة القطبية .

أما فيما يتعلق برطوبة الجو والتربة فإن لكل نوع من الحبوب شروطه
الخاصة ، فالذرة مثلاً لا تكتفي بالحرارة وإنما هي بحاجة أيضاً إلى تربة رطبة
بعكس القمح الذي لا تلائمه الرطوبة العالية سواء كانت في التربة أم في الجو .
فهو لا يزرع في الأرض الطينية الثقيلة فإذا ما زرع في مثل هذه التربة فإنه يعطي
مردوداً ضئيلاً وكذلك في المناخ الرطب . أما الشوفان فإنه يزرع في المناخ البارد
الرطب ، وينمو الشعير في المناطق الجافة ، هذا ولا بد من حد أدنى من الرطوبة
لزراعة الحبوب في المنطقة المعتدلة ، فالقمح مثلاً بحاجة إلى معدل سنوي من
الأمطار لا يقل عن (٢٠) سنتيمتراً على أن تسقط في فصل الشتاء والربيع .

القمح

القمح أكثر أنواع الحبوب انتشاراً في العالم . ويعتبر في المرتبة الثانية بعد الرز في أهميته الغذائية . وقيمته الغذائية هذه ناشئة عن احتوائه للمادة النشوية والأزوتية . ويستفاد من القمح فوائد عدة إذ يستعمل لعمل الخبز ، ونخالته من أهم الأغذية للدواجن ، وسوقه طعام للخيول والأبقار كما انها مادة أولية لبعض الصناعات كالورق مثلاً ، وللقمح اليوم أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي بقيمته الغذائية وكما مادة أولية تدخل في الصناعة .

وتاريخ زراعة القمح غامض ، فقد عرف في سويسره في العصر الحجري المذخور ، ويظن بعض العلماء أن أصل هذه النبتة ونشأتها الأولى في العراق (منطقة بين النهرين) ، وكان يؤلف غذاء المصريين منذ (٣٥٠٠٠) قبل الميلاد ، وقد ظن العرب ومثلهم اليونان أن بيئة القمح الأولى منطقة مناخ البحر المتوسط . كذلك جاء ذكره في أكثر الكتب السماوية وفي الأساطير القديمة . رغم انتشار القمح الواسع في أرجاء المعمورة وقدمه فهو لا ينبت برياً ولا يعيش إلا بمعونة الانسان وجهده .

الشروط الجغرافية لزراعته

القمح نبات مقاوم يستطيع النمو في أكثر المناطق غير أن مردود الانتاج يكون قليلاً إذا توفرت الظروف الملائمة في مناطق زراعته . وتمثل هذه الظروف في المناخ والتربة والسطح واليد العاملة والآلات الزراعية الحديثة .

١ - المناخ :

يحتاج القمح إلى درجات حرارة لا يقل معدلها عن (١٥ م) ويوجد انتاجه بارتفاع درجة الحرارة وزيادة فترة الاشعاع في نهاية فصل النمو ، وتمتد فترة النمو الى أكثر من ثلاثة أشهر .

أما كمية الأمطار فانها تتوقف على درجة الحرارة السائدة في منطقة الزراعة ، ويتراوح معدل الأمطار في العادة بين (١٠ - ٢٠) بوصة ، ففي المناطق المعتدلة والباردة يحتاج القمح من (١٠ - ٢٠) بوصة كما هي الحال في استراليا ومن (٢٠ - ٤٠) بوصة في المناطق الحارة كما هي الحال في الهند . ولذلك نجد أن أصلح المناطق لزراعته هي المعتدلة الدفيئة والمعتدلة الباردة . ومن هنا نجد ينمو في المكسيك وفي هولندا وكندا والولايات المتحدة وفي الأرجنتين . وفي

المناطق الشديدة الحرارة يزرع في الجبال لاعتدال جوها ، أما في المناطق الشديدة البرودة في السهول والوديان . وتنعلم زراعته في المنطقة الاستوائية كما أن مردوده في المدارين ضعيف جداً . ويحتاج القمح إلى جو رطب في بداية النمو وجو جاف في وقت الحصاد . حيث أن كثرة الرطوبة في نهاية فصل النمو تؤدي إلى إصابته بالآفات الزراعية .

٢ - التربة :

ينمو القمح في ترب مختلفة الأنواع غير أنه يوجد في التربة التي ترتفع فيها نسبة الكالسيوم وغنية بالمواد العضوية المتحللة ، كما أنها تكون عميقة . وأحسن الأمثلة على ذلك التربة السوداء في منطقة أوكرانيا في الاتحاد السوفيتي وفي تربة البراري في جنوب كندا وشمال الولايات المتحدة ، وهاتان المنطقتان تعتبران من أهم مناطق إنتاج القمح في العالم ، كما لا تصلح زراعته في التربة الرملية أو الطينية والثقيلة والتي تزداد فيها نسبة الملوحة ، بينما يعطي مردود كبير في التربة البركانية أو السوداء .

٣ - السطح :

ينمو القمح في مساحات واسعة من النطاقات السهلية وشبه الجبلية وخاصة بعد أن دخل استعمال الآلات الزراعية في حرثه وحصاده وهي ظاهرة تتطلب مساحة واسعة من الأرض حيث يؤدي ذلك إلى سهولة استعمال هذه الأدوات بكلفة أقل .

وأنسب الأراضي من الناحية الطبوغرافية أراضي السهوب التي تخلو من المرتفعات والمنخفضات وتساعد في الوقت نفسه على استعمال الآلات ، كما أن انحدار أراضي السهوب التدريجي يسهل عملية التصريف التي يتطلبها النبات .

أما السماد فإن القمح يحتاجه لأنه منهك للتربة ويمتص موادها المخصصة . فإذا ما أريد المحافظة على المردود عالياً وجب أن نعبد إلى التربة خصبها إما بتركها بوراً مدة سنة بعد زرعها وإما بتسميدها في كل سنة .

أما بالنسبة إلى اليد العاملة أو الأدوات الآلية ، فإن زراعة القمح تتطلب عملاً متواصلًا لحرث الأرض مرات عديدة حرثاً عميقاً ، مرة في الربيع ومرة في الخريف قبل البذر ، كذلك عمليات الحصاد والنقل تتطلب السرعة قبل مدهمة الأمطار . ولهذا فهي بحاجة إلى أيد عاملة كافية وإلى أدوات آلية حديثة .

انواع القمح

ينقسم القمح بالنسبة لصفات الدقيق واستعماله إلى عدة أنواع . فمن حيث استعمال الدقيق يمكن أن نميز نوعين هما ، النوع الصلب والنوع اللين . ويعود سبب التقسيم إلى ظروف طبيعية بحيث تلائم بعض الأصناف أحوال مناخية معينة فتجعل لها خصائص تميزها عن أنواع القمح الأخرى . فالأول تنتشر زراعته في المناطق الجافة نسبياً مثل أقطار البحر المتوسط وأواسط آسيا وأمريكا ومن مميزات أنه يتحمل الجفاف ويصلح دقيقه لعمل الحلويات . أما الثاني فينمو في المناطق المعتدلة ويتطلب رطوبة كبيرة . وكلا النوعين يصلح لعمل الخبز إلا أنه وجد أن أحسن أنواع الخبز التي تصنع من خلط النوعين معاً ، فإن أكثر الأقطار التي تنتج نوعاً واحداً من القمح تستورد النوع الآخر حتى ولو كان انتاجها من ذلك النوع يزيد على حاجتها المحلية .

هذا بالنسبة إلى نوع القمح من حيث صلاحية واستعماله ، أما بالنسبة لزمن زراعته يمكن أن نميز بين القمح الشتوي والربيعي . فالقمح الشتوي يبذر في الخريف أو في أوائل الشتاء ويبدأ بالنمو البطيء خلال فصل الشتاء إلا أنه ينشط في فصل الربيع وينضج في نهاية وأوائل الصيف . وتنتشر زراعته هذا النوع في المناطق ذات الشتاء الدافئ الرطب مثل إقليم البحر المتوسط . كما أنه يحتل حوالي ٥٠٪ من مساحة القمح المزروع بالولايات المتحدة ، وجنوب روسيا ووادي الدانوب وفي الأرجنتين .

أما القسم الربيعي فيبذر في الربيع ويحصد في أوائل الخريف أي بين آذار وأيلول . ويزرع في المناطق ذات الأمطار الربيعية وذات الجفاف الخالي من الضباب . وعندما يتحقق هذان الشرطان يمكن زراعته في أشد الأماكن برودة وأكثرها جفافاً في الشتاء لذلك يجد زراعته تتركز في غرب سيبيريا وفي سهول كندا وفي أقطار شمال أوروبا .

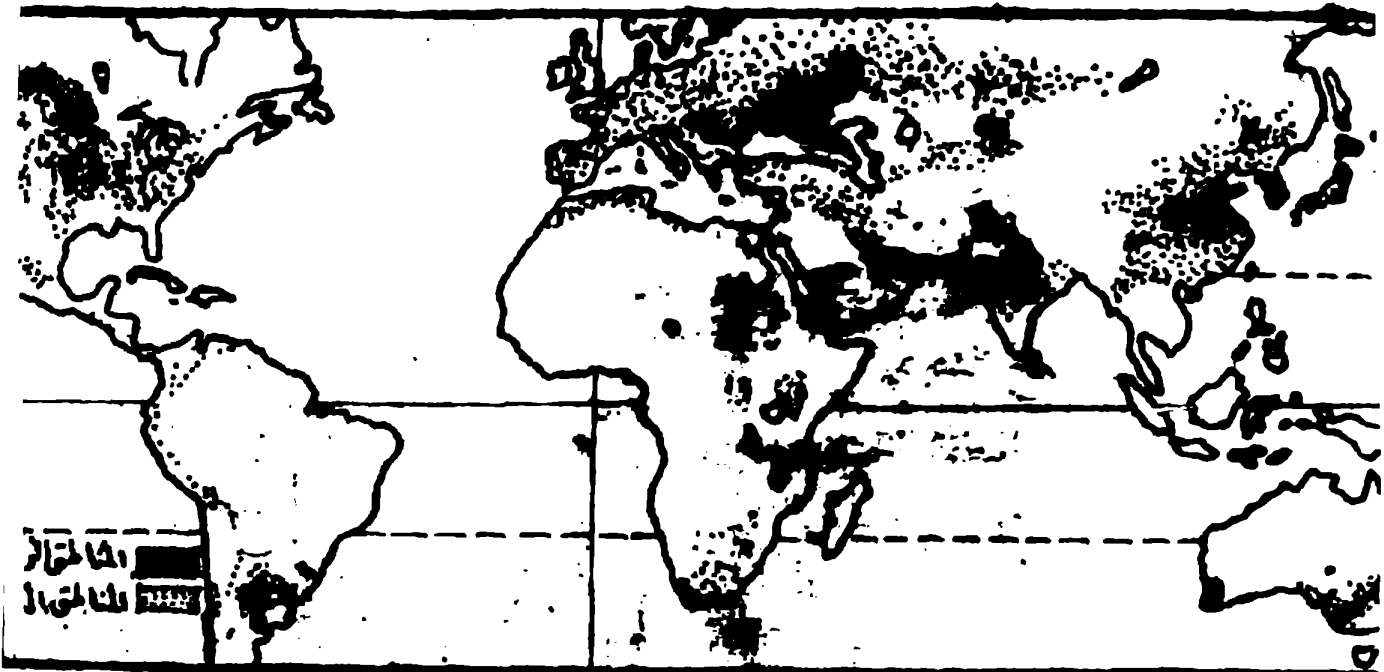
التوزيع الجغرافي

تمتد زراعة القمح على مساحات واسعة من المدارين حتى الدائرة القطبية تقريباً بين عرض ٣٠ و ٦٠ في كل من نصفي الكرة غير أن هذه النطاقات الكبيرة من الأرض ليست قابلة لزراعته بمجموعها حيث تستثنى منها المناطق الجبلية المرتفعة الباردة والمناطق الصحراوية الجافة والمناطق ذات التربة الفقيرة بالكلس والفسفور والأزوت .

كان انتاج القمح حتى عام ١٨٧٠ ، مقتصرأ على مساحات محدودة لأنه

يقوم بسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ولكنه بعد ذلك التاريخ أخذت المساحات المزروعة منه تزداد بسبب دخوله في التجارة الدولية على نطاق واسع وخاصة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا . وما ساعد على زيادة الانتاج أيضاً تطور وسائل النقل وتقدمها الأمر الذي سهل عملية شحنه من مناطق انتاجه إلى مراكز استهلاكه . وهناك عامل آخر هو التقدم العلمي الذي طرأ على زراعته حيث وجدت أنواع جديدة منه سريعة النمو وقاوم الآفات والأمراض . هذا بالإضافة إلى استخدام الأسمدة وخاصة الكيماوية مما أدى إلى ارتفاع غلة القدان الواحد

شكل (٢)



المقياس - ١ : ١٠,٠٠٠,٠٠٠

صلاح الدين صر باشا - الموارد الاقتصادية .

التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج القمح في العالم

لقد بلغ معدل انتاج العالم للفترة الواقعة بين ١٩٤٨/١٩٥٢^(١) حوالي (١٧٠) مليون طن في العام ، ثم ارتفعت إلى (٢٥٦) مليون طن في عام ١٩٥٨ وإلى حوالي (٢٢٤) مليون طن في ١٩٦٠ وإلى أكثر من (٣٠٨) مليون طن في سنة ١٩٦٦ ، وأكبر نسبة حصلت في زيادة انتاج القمح حدثت خلال العشر سنوات

(١) F.A.O., Trade yearbook, 1967, vol., 21, pps. 114 15.

جدول (٤) يبين انتاج الأ
عام ١٩٤٨

القطر	معدل ١٩٥٢/٤٨	١٩٥٨
الاتحاد السوفيتي	٣٥,٨	٧٦,٦
الولايات المتحدة	٣١,١	٣٩,٧
الهند	٦,٢	٦,٢
فرنسا	٧,٨	٩,٦
كندا	١٣,٥	١٠,١
تركيا	٤,٨	٨,٧
أستراليا	٥,١	٥,٦
الأرجنتين	٥,١	٦,٧
ألمانيا الغربية	٢,٧	٣,٧
يوغوسلافيا	٢,٧	٢,٥
الباكستان	٣,٧	٣,٦
بريطانيا	٢,٤	٢,٨
العالم	١٦٩,٦٠٠	٢٥٦,٤٠٠

الأخيرة إذ وصل مجموع الانتاج العالمي له
وسندرس انتاج القمح في الأقطار ا

١ - قارة أمريكا الشمالية

تعتبر أمريكا الشمالية من المناطق ال
القمح الذي يشمل منطقة الانتاج العظيم
التي تعتبر من أهم المناطق العالمية في تصدير

(١) *tions, New York, 1978. pps. 143-4.*

المنتجة أكثر من ٥٨,٣ مليون طن في ١٩٧٦ والكميات المصدرة من هذه المنطقة تزيد على (٢٠) مليون طن سنوياً . تمثل هذه المنطقة سهول البراري في الولايات المتحدة ويمتد شمالاً إلى سهول البراري في كندا .

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفيتي في إنتاج القمح بين دول العالم وقد زاد إنتاجها إلى الضعف في عام ١٩٧٦ عما كان عليه في عام ١٩٦٦ وأهم المناطق التي تنتج القمح في الولايات المتحدة أربع هي :

١ - منطقة القمح الربيعي

وتشغل النطاقات الشمالية والسهول العظمى في الولايات المتحدة ، أي أنها تمتد في أربع ولايات هي مونتانا ومنيوتوتا وداكوتا الشمالية وداكوتا الجنوبية . في هذه المنطقة تتوفر عوامل الإنتاج من انبساط في السهول وسعتها مما يساعد على استخدام الآلات الضخمة في عمليات الإنتاج . وكذلك توفر التربة السوداء الخصبة ، وإلى جانب ذلك الحرارة المناسبة لزراعته وكمية الأمطار التي تتركز في فصل الصيف وتكفي حاجة النبات . والقمح الذي تنتجه هذه المنطقة من النوع الصلب ، ويصدر قسم كبير من قمح هذه المنطقة عن طريق البحيرات العظمى .

ب - منطقة القمح الشتوي

تحتل هذه المنطقة الجزء الجنوبي من السهول العظمى في ولايات كنساس ونبراسكا وأكلاهوما وتكساس . وتشابه ظروف الإنتاج في هذه المنطقة ظروف المنطقة السابقة ، باستثناء موسم الزراعة نظراً لارتفاع درجة الحرارة فيها عن السابقة . وقد بدأت زراعته في هذا الجزء الجنوبي قبل المنطقة الشمالية أسالفة الذكر ، ثم أن السكان هنا أكثر ازدحاماً ، ولكن ذلك ما كان سبباً يمنع من قيام زراعة واسعة فيها .

ويشحن القمح الناتج في كلتا المنطقتين إلى مراكز الطحن ثم ينقل على هيئة دنتي إلى الأسواق الداخلية في الولايات المتحدة للإستهلاك أو يصدر إلى الخارج عن طريق الموانئ الواقعة على الساحل الشرقي أو الجنوبي .

ج - منطقة القمح الشرقية

تقع هذه المنطقة جنوب البحيرات العظمى ممتدة من ولاية كنساس إلى ولاية بنسلفانيا في الشرقي . وفي هذا النطاق تتركز الذرة بينما القمح يحتل المرتبة الثانية .

تحتل هذه الحقول المنطقة الواقعة في أقصى شمال غرب الولايات المتحدة في ولايات أيداهو وأوريغون وواشنطن (Washington) ويستهلك قمح هذا النطاق محلياً ويصدر الفائض طريق ميناء بورتلند على ساحل المحيط الهادي. لقد توسعت الولايات المتحدة في إنتاج هذه الغلة توسعاً كبيراً ، وبعد أن كانت تستهلك معظم إنتاجها محلياً أخذت في السنوات الأخيرة مركز الصدارة في الإنتاج وبالتالي في التصدير ، بينما كانت تساهم بحوالي ٧٪ من تجارة القمح الدولية قبل الحرب العالمية الثانية أصبحت الآن تحتل حوالي ٣٤٪ من تجارته العالمية .

كندا

تركز زراعة القمح في هذا القطر في إقليم البراري الذي هو امتداد لاقليم القمح الربيعي في الولايات المتحدة . ومعظم القمح الكندي يأتي من ثلاث مقاطعات هي البرتا وساسكاتشوان ومانيتوبا وهو من النوع الربيعي الذي يبذر في الربيع ويحصد في أواخر الصيف أو في أوائل الخريف .

أخذت كندا في التوسع بالمساحات المزروعة من القمح في النطاقات الشمالية رغم قصر فصل النمو ، وذلك بعد أن وجدت سلالات جديدة منه تنضج في فصل أقصر من السلالات الأخرى .

في السنوات الأخيرة أخذ إنتاج كندا من القمح يرتفع حتى انها في الوقت الحاضر تأتي في المرتبة الرابعة بين دول العالم من حيث الإنتاج ، كما أنها تنافس الولايات المتحدة على احتلال المرتبة الأولى من حيث التصدير إذ انها تساهم بحوالي ٢٠٪^(١) من تجارته الدولية ، مع العلم أن إنتاجها لا يزيد على ٦٪ من مجموع إنتاج العالم . ومرد ذلك يرجع إلى قلة عدد سكان كندا الذي يبلغ حوالي ٢٣ مليون نسمة . ومما يساعد كندا على التصدير إلى الخارج هو مدها شبكة من السكك الحديدية تربط الإنتاج بمواني التصدير على المحيط الأطلسي .

أمريكا الجنوبية

تقوم زراعة القمح في أمريكا الجنوبية في الأقاليم المعتدلة ولذلك كان التركيز في منطقتين رئيسيتين هما شيلي والأرجنتين .

(١) F.A.O., Trade yearbook, vol., 3, 1977, p. 109.

ففي شيلي حيث مناخها يدخل ضمن مناخ البحر المتوسط فانها بيئته ملائمة لزراعتها غير أن انتاجها محدود ويستهلك معظمه محلياً . وسبب قلة الانتاج يعود إلى أن قسم كبير من السكان لا يميل إلى مهنة الزراعة حيث يفضلون العمل في مهن أخرى وخاصة سكان المناطق الجنوبية لأن معظمهم يشتغل في مهنة الرعي والصيد ولا يشاركون في العمل الزراعي الا قليلاً جداً .

أما الأرجنتين فهي تملك أراضي زراعية واسعة تدعى بسهول البمباس التي تمتد إلى الغرب من مصب نهر لابلاتا على شكل هلال حتى جبال الأنديز شرقاً وعليه أطلق على المنطقة المدارية اسم الهلال القمحي .

يتمتع هذا النطاق بتربة خصبة هي التربة السوداء التي تشبه تربة سهول البراري في الولايات المتحدة ، كما أن كمية الأمطار الساقطة تكفي الزراعة حيث يتراوح معدلها السنوي ما بين (٢٠ - ٤٠) بوصة . وإلى جانب توفر العوامل الطبيعية هناك العامل البشري المتمثل بكثرة السكان الذين يتركزون في نطاق القمح ، مما ساعد على توفر الأيدي العاملة . هناك عامل آخر هو وفرة رؤوس الأموال التي استثمرت في زراعة القمح ونتاجه .

وتعتبر الأرجنتين من الدول المصدرة للقمح حيث يبلغ معدل ما تصدره سنوياً بحوالي (٥٥) مليون طن تصدر معظمها إلى دول غربي أوروبا . ومما ساعد الأرجنتين على شحن الناتج هو نهر بارانا والسكك الحديدية حيث يتم نقل المحاصيل بواسطتها من مناطق انتاجه إلى ميناء بونيس آيرس ومراكز التصدير الأخرى التي لا تبعد كثيراً عن حقول انتاج القمح .

الاتحاد السوفيتي

تحتل المساحات المزروعة قمحاً في الاتحاد السوفيتي أراضي واسعة ولهذا يأتي هذا القطر مقدمة أقطار العالم في انتاج هذه الغلة . يبلغ معدل ما تنتجه سنوياً من القمح حوالي ربع مجموع انتاج العالم ، ففي ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وصل الانتاج إلى أكثر من ٦٤٢ ولكن هذا الرقم ارتفع في عام ١٩٧٦ حتى وصل إلى ٩٦٩ مليون طن . وتتوزع حقول الانتاج في جهات مختلفة من الاتحاد السوفيتي إلا أن أهم مناطق التركيز هي :

١ - نطاق الأراضي السوداء في جمهوريتي أوكرانيا وبلغاريا وتخصص بانتاج القمح الشتوي . وتعتبر من أغنى مناطق مزارع القمح في روسيا ، لا وبل في العالم كله .

٢ - النطاق الواقع شمال القفقاس هو الثاني في إنتاج القمح الشتوي أيضاً .
٣ - منطقة الفولكا تولف المنطقة الثالثة غير أن نوع القمح هنا هو الربيعي .
٤ - الأقاليم الشرقية وتقع في تركستان الروسية وفي غرب سايبيريا ، وتمتد على شكل نطاق ضيق على سواحل المحيط الهادي . وتنتج هذه المنطقة أحسن أنواع القمح الصلبة في العالم .

ومما يلاحظ على زراعة قمح أنه أخذ في التوسع في السنوات الأخيرة وخاصة بعد تطبيق برامج الخمس سنوات التي على أثرها أخذ الانتاج يرتفع باستمرار متواصل فبينما كانت زراعته متركزة في داخل نطاق التربة السوداء في الجنوب نجدتها تزحف نحو الشمال باتجاه سهول سايبيريا حيث انتقل الحد الشمالي لزراعة القمح من خط عرض ٥٦ شمالاً . وقد ترتب على الزيادة في المساحة زيادة في الانتاج حتى وصل إلى (٩٦.٩) مليون طن في ١٩٧٦ ، بينما كان (٧٦.٦) مليون طن في ١٩٥٨ (جدول ٤) . ويرجع سبب هذه الزيادة إلى وضع أراضي جديدة تحت الفدان داخل سايبيريا وكذا خستان وفي اكرانيا وشمال القفقاس ومنطقة الفولغا والأورال

ان معظم انتاج القمح في الاتحاد السوفيتي يستهلك محلياً ولم يصدر إلى الخارج سوى كميات قليلة . وهذا ناتج عن ضخامة الاستهلاك المحلي ، اذ يزيد سكان الاتحاد السوفيتي على (٢٣٠) مليون نسمة .

أوروبا الغربية

تعتبر أقطار غرب أوروبا من مناطق انتاج القمح الرئيسية في العالم . وأهم مناطق انتاجه في وسط فرنسا ووسط المانيا وشرق انكلترا ، وتأتي اسبانيا وإيطاليا في المرتبة الثانية .

وبالرغم من انتاج القمح الكبير في أقطار أوروبا الغربية الذي يزيد على ٥٦.٨^(١) مليون طن سنوياً ، إلا أن الناتج لا يكفي سد مقطوعية الاستهلاك المحلي لسكانها الأمر الذي يضطر معظم تلك الدول إلى استيراده من الخارج . ويرجع سبب ذلك إلى اكتضاض الأقاليم بالسكان وارتفاع المستوى المعاشي واعتمادهم على القمح كغذاء رئيسي .

وتم زراعة القمح هنا خلال فصل الربيع نظراً لبرودة المناخ . وتعرض

(١) F.A.O., production yearbook, vol., 30, 1976, p. 93.

التربة إلى الصقيع . وما تجدر الإشارة إليه أن نوعية القمح تكون أحسن كلما اتجهنا من المناطق الساحلية الواقعة على المحيط الأطلسي غرباً إلى النطاقات الواقعة شرقاً ، وذلك لقلّة سقوط الأمطار .

وتحتل فرنسا بين دول أوروبا الغربية في إنتاج القمح المركز الأول ، ويسود هنا نظام الزراعة الكثيفة . ومما يلاحظ أن الزراعة في فرنسا هي المهنة الرئيسية ولذلك يزاولها عدد كبير من سكان فرنسا . وأهم مناطقه حوض نهر باريس والنطاقات الشمالية الشرقية من فرنسا .

ومن المناطق الأخرى في أوروبا سهول رومانيا وبلغاريا والمجر وسهل لومباردي في شمال إيطاليا ، إلا أن إنتاجها يستهلك محلياً وأحياناً لا يكفي ولذلك تستورد كمية إضافية من الخارج .

قارة آسيا

إن القارة الآسيوية ذات مساحة كبيرة تفوق جميع القارات إلا أن إنتاجها من القمح لا تتناسب مع مساحتها وعدد سكانها . وهذا منأى من عدم ملاءمة العوامل الطبيعية لزراعته وخاصة المناخ منها . فالأقسام الشمالية فيها متجمدة في معظم فصول السنة . والأقسام الوسطى منها مشغولة بالجبال العالية وهي غير صالحة لزراعته وهناك الصحاري الجافة التي تشغل مساحة كبيرة وهي الأخرى غير صالحة لإنتاجه . لهذا أصبحت المناطق الصالحة لزراعته محدودة .

ومن أهم الأقطار المنتجة له في آسيا هي الصين والهند والباكستان وبعض أقطار الشرق الأوسط .

١ - الصين

تعتبر الصين من المناطق الرئيسية في إنتاجه لذلك نجدتها تحتل المرتبة الثانية بين دول العالم في إنتاجه . وتدل الإحصاءات غير الرسمية على أن مقدار الإنتاج قد زاد على (٧٥)^(١) . مليون طن خلال السنوات الأخيرة . إن هذه الكمية الكبيرة من الإنتاج لا تسد حاجة استهلاكها المحلي نظراً لضمانة عدد سكانها الذين يزيدون على (٨٥٠) مليون نسمة . وأهم مناطق الإنتاج فيها هي :

أ - منطقة القمح الربيعي الذي يزرع في الأطراف الشمالية ومعظم النطاقات الغربية وفي هذه النطاقات تسود تربة اللويس الخصبة التي تساعد على إعطاء مردود كبير من القمح الربيعي .

ب - منطقة القمح والرز ، وتقع إلى الجنوب من المنطقة السابقة ، ويدخل ضمنها مساحات واسعة من حوض نهر اليانكستي وتسلم هذه المنطقة كمية من المطر أكبر من النطاق السابق ، كما ترتفع درجة الحرارة أكثر ، لذلك يزرع القمح فيها شتاءً بينما يزرع الرز صيفاً .

الهند والباكستان

كانت الهند والباكستان قبل التقسيم الذي حدث في عام ١٩٤٧ من المناطق المنتجة للقمح . ولكن بعد أن تزايد عدد السكان فيها أصبح كل من القطرية من الدول المستوردة للقمح ، ومع ذلك فقد بلغ مجموع إنتاجهما نحو (٣٧٤) مليون طن في ١٩٧٦ .

تركز زراعته في الهند في المناطق الشمالية والشمالية الغربية لأن المناخ هنا أكثر من النطاقات الوسطى والجنوبية ذات الحرارة المرتفعة والأمطار الكثيرة التي تزيد عن حاجة القمح . وأما أهم المناطق التي تتركز فيها زراعة هذه الغلة النطاق الواقع شمال غرب هضبة الدكن وذلك لوجود التربة السوداء والأمطار المتوسطة التي تزيد معدلها السنوي عن (٣٠) بوصة ، وكذلك منطقة حوض الكنج الأوسط وهنا يعتمد على نظام الري وعلى الأمطار معاً . أما الباكستان فتتركز زراعته في الباكستان الغربية في منطقة البنجاب الواقعة على أعالي نهر السند . ويحتل إقليم البنجاب هذا المقام الأول بين أقاليم الهند والباكستان في زراعة القمح ، وذلك لسقوط كمية كافية من المطر التي تصل إلى حوالي (٢٠) بوصة في فصل الشتاء والتي هي موسم زراعة القمح ويضاف إلى ذلك ، وجود شبكة من السدود والترع التي توفر مياه الري في حالة حدوث نقص في كمية سقوط الأمطار

العراق

اشتهر العراق بزراعة القمح منذ القدم حيث وجد بين آثار السومرين ويرجع تاريخها إلى ما قبل (٣٧٠٠) عام . ويزرع القمح في الوقت الحاضر في كافة مناطق العراق . ويمكن تقسيم الأراضي المزروعة قمحاً إلى منطقتين ، وذلك لاختلاف الظروف المناخية وطبيعة التربة .

فالمنطقة الأولى هي المنطقة الشمالية في محافظات نينوى وأربيل والتأميم والسليمانية ودهوك . وتعتمد هذه المنطقة على الأمطار الشتوية والرابعة التي

تتراوح كمية سقوطها في السنة بين (١٢ - ٢٤) بوصة . وأهم الأنواع التي تزرع في هذه المنطقة : الحنطة الكردية والحنطة القندھارية والماكسيك والعجبة . والمساحة المزروعة هنا تزيد على ضعف المزروعة في المحافظات الأخرى إذ تبلغ نسبة إنتاجها ٥٥٪ من مجموع إنتاج العراق الكلي .

أما المنطقة الجنوبية والوسطى فإنها تشمل المحافظات الأخرى باستثناء المناطق الشمالية التي ورد ذكرها سالفاً . تعتمد زراعة القمح في هذه المنطقة على نظام الري وذلك لقلة الأمطار الساقطة ويبدأ موسم زراعتها في فصل الخريف وأوائل الشتاء ، ويبدأ الحصاد في أوائل شهر مارس . لقد زادت المساحات المزروعة في جميع العراق زيادة ملحوظة ، فقد كانت ما بين عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ثمانية ملايين دونم ، بينما كانت ما قبل الحرب العالمية الثانية ثلاثة ملايين دونم أما المساحة المزروعة من القمح حسب احصاء ١٩٧٥ فقد بلغت (٦,٠٧٠,٤٠٠) دونم بينما كانت كمية الانتاج لنفس السنة (١,٣١٢,٤٠٠) طن .

ان تركز زراعة القمح في المنطقة الشمالية يعود إلى توفر الأمطار التي تكفي لزراعته أولاً وإلى وجود تربة خصبة وصرف طبيعي في التربة الأمر الذي نشأ عنه عدم وجود الأملاح التي تؤثر في مردود القمح تأثيراً كبيراً . ان ظاهرة الأملاح في التربة يمكن أن تتبين أثرها في المحافظات الجنوبية في السهل الرسولي الذي تقل فيه زراعة القمح نتيجة ارتفاع الأملاح .

سورية

يُزرع القمح في جميع جهات سوريا وذلك للملائمة المناخ والتربة وتوفر الموارد المائية من الأنهار والمياه الجوفية . ومن أهم المناطق المشهورة هي محافظة الحسكة الواقعة في إقليم الجزيرة ومحافظة حلب ومحافظة الفرات (دير الزور) . تحتل هذه المحافظات الثلاث ثلاثة أرباع إنتاج القمح في القطر السوري ، وتأتي محافظة الحسكة في المقدمة إذ أنها تزرع ما يزيد على ٤٥٪ من الأراضي التي تعتمد على المطر ، لهذا يتعرض إنتاج القمح إلى ذبذبة كبيرة نظراً للذبذبة الأمطار من سنة إلى أخرى .

يرتفع إنتاج القمح في سورية فيما إذا كانت كمية الأمطار الساقطة كافية لذلك تصدر ما يفيض عن حاجتها إلى الخارج ، كما حدث في عام ١٩٥٨ التي أعطي مردود القمح كمية جيدة صدر منها ٣٥٣,٨٠٧ طناً بلغت قيمتها (٨٨)^(١)

(١) خطاب العاتي، الجغرافية الاقتصادية، ١٩٦٩، ص ٢٩٠ .

مليون ليرة سورية بينما في عام ١٩٦٥ اضطرت سورية إلى استيراد بعض الكميات نتيجة الجفاف وعدم سقوط الأمطار الكافية في مناطق زراعته .

لقد أخذ الانتاج في السنوات الأخيرة يزداد نتيجة السياسة الزراعية التي أولتها الدولة اهتماماً كبيراً وخاصة بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعي الذي رافقه توسع عام في المساحات المزروعة وخاصة في الأراضي المعتمدة على نظام الري بالواسطة .

وقد بلغت كمية الانتاج لعام ١٩٧٦ نحو (١,٨) مليون طن .

استراليا

تركز زراعته في النطاقات المعتدلة وخاصة المناطق التي تقع ضمن إقليم البحر المتوسط في الجهة الجنوبية الغربية . وأما الأقسام الجنوبية والجنوبية الشرقية فهي الأخرى تحتل المكان الرئيسي في انتاجه . وأخذت زراعته تنتشر في مراعي استراليا المعتدلة التي تقع في داخل القارة . وزراعته هنا تعتمد على الأمطار الشتوية التي يتراوح معدلها ما بين (١٠ - ٢٠) بوصة . والقمح هنا من النوع الشتوي .

وتساهم استراليا في تجارة القمح حيث تصدر الفائض من انتاجها البالغ (١١,٧) مليون طن في عام ١٩٧٦ إلى الأسواق الأوربية والآسيوية في شهر كانون الثاني في العادة ، وذلك عندما يكون القسم الأكبر من القمح المستورد من نصف الكرة الشمالي قد استهلك .

أما المشاكل التي يواجهها انتاج القمح في استراليا فأهمها الذبذبة التي تحدث في كمية سقوط الأمطار وأما المشكلة الثانية هي بعد استراليا عن مركز الأسواق الأوربية حيث تكلف عملية النقل نفقات عالية .

تبين احصائيات انتاج القمح تحسناً في المعدل السنوي لانتاج القمح حيث كان في عام ١٩٦٠ حوالي (٧,٤) ملايين طن يستهلك نصفها ويصدر النصف الآخر . وقد ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٦٦ إلى (١٢,٦) مليون طن ولذلك بدأت استراليا في تصديره إلى أسواق أخرى مثل اليابان والصين والهند والباكستان وأنثونيسيا . أما في عام ١٩٧٦ فقد بقيت نسبة الانتاج مقارنة إلى ما كانت عليه سابقاً حيث وصلت إلى حوالي (١١,٧) مليون طن .

وتحتل استراليا المرتبة الثالثة في تصدير القمح بعد الولايات المتحدة وكندا وتزيد على الأرجنتين في كمية الصادرات . وأهم مواني التصدير في استراليا ميناء سيدني وملبورن وأدليد الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي وميناء برث على الساحل الغربي .

أفريقيا

ان قارة أفريقيا هي أقل القارات وأقربها في إنتاج القمح . إذ بلغ جملة إنتاجها في العام ١٩٧٦ نحو (١٠,٨) مليون طن . وذلك لأن الظروف المناخية في معظم أرجائها غير ملائمة لزراعة القمح . أما أهم مناطق إنتاجه فانها توجه في الأطراف الشمالية والجنوبية من القارة مثل جمهورية مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب في الشمال واتحاد جنوب أفريقيا في الجنوب . حيث بلغ الانتاج سنة ١٩٧٦ كما يلي :

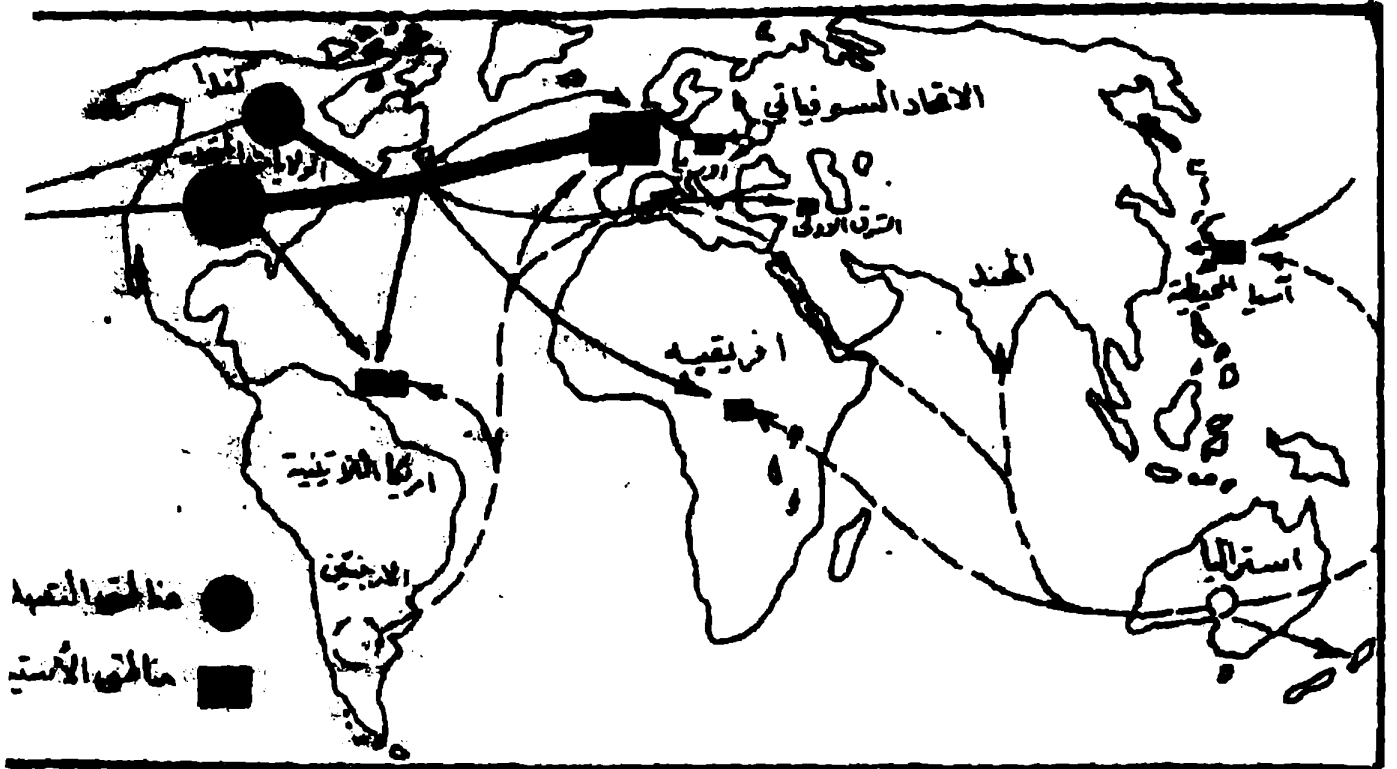
جول (٥)

طن	٢,٠٣٣,٠٠٠	أ - مصر
طن	٢,٢٠٠,٠٠٠	ب - الجزائر
طن	٢,١٩٠,٠٠٠	ج - المغرب
طن	٢,٠٦٠,٠٠٠	د - جنوب أفريقية
طن	٩١٩,٠٠٠	هـ - تونس
طن	٧٠,٠٠٠	و - ليبيا
طن	٩,٤٧٢,٠٠٠	المجموع

تجارة القمح الدولية : (شكل ٣) :

للقمح في التجارة الدولية أهمية كبرى بسبب الكميات الوفيرة المصدره ولبعد المسافة بين البلاد المنتجة والبلاد المستهلكة وكذلك باعتباره مادة غذائية أساسية لمعظم سكان المعمورة . ومن المعروف أن البلاد المصدره تتوفر فيها شروط

شكل (٣)



المقياس = ١ : ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠

ن صلاح الدين عمر باشا - الموارد الاقتصادية

حركة التجارة الدولية لقلعة القمح في العالم

عدة لتصبح أقطاراً مصدرة ومنها :

١ - يجب أن تتوفر لديها كميات فائضة للتصدير . ويتحقق ذلك عندما يكون انتاجها كبيراً واستهلاكها قليلاً أما لوجود حبوب أخرى تقوم مقام القمح كالذرة والشوفان والرز ، وأما لقلة عدد سكانها .

٢ - تتطلب تجارة القمح في الوقت الحاضر تنظيماً تجارياً ومالياً جيداً مثل المصارف والمواني المجهزة بآلات الرفع ووسائل النقل الحديثة ، وبناء مستودعات خاصة للحبوب في أماكن الانتاج وفي المواني والمحطات وأماكن الاستيراد لحفظها من الرطوبة والحشرات . ولهذا رغم انتشار زراعة القمح وامتدادها على سطح الأرض نجد عدد البلاد المصدرة له قليلاً جداً .

ومن الأقطار المشهورة بانتاجه وتصديره هي الأقطار التي تمتد فيها مساحات واسعة من نطاقات الحشائش في العالم الجديد مثل الامريكيتين في براري الولايات المتحدة وكندا ومراعي البيباس في الأرجنتين وفي سهوب استراليا . أما الاتحاد

السوفيتي فقد كان أكبر منتج للقمح ومصدر له حتى عام ١٩٢٤ ، إلا أنه فقد هذه المكانة بعد ذلك حتى أصبح في المرتبة السادسة بين الأقطار المصدرة له حتى انه اليوم لا يشارك بأكثر من ٣٪ من تجارته الدولية البالغة (٧٣,٦) مليون طن في عام ١٩٧٧^(١) . ويعود ذلك إلى زيادة عدد سكانه مما أدى إلى استهلاكه محلياً وإلى ارتفاع مستوى المعيشة فيه . والجدول الآتي والشكل (٣) يبين الأقطار المصدرة للقمح في العالم بملايين الأطنان .

جدول (٦) يبين تجارة القمح الدولية في العالم ما بين ١٩٦١ - ١٩٧٧^(١) و^(٢)

الأقطار	١٩٦١	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧٧
الولايات المتحدة	١٩,٩	٢٠,٣	٢٤,٦	٢٥,٢
كندا	١٠,٩	١١,٦	١٥,٦	١٤,٩
الاتحاد السوفيتي	٥,١	٤,٥	٣,٢	٣,٠
أستراليا	٥,٠	٤,٨	٥,٧	٨,١
الأرجنتين	١,١	١,٨	٥,٠	٥,٥
فرنسا	١,٥	٣,٢	٤,٢	٧,٤
إجمالي	٤٦,٠	٤٩,٦	٦٢,٣	٧٣,٦

من الجدول أعلاه نستنتج مقدار القمح الذي دخل في التجارة الدولية خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إذ بلغ (٢٥ مليون طن) أي حوالي ١٣٪ من مجموع الانتاج العالمي له وقد ارتفع الصادر منه بعد عام ١٩٦٠ حيث حل إلى (٤٦) مليون طن في عام ١٩٦١ وفي ١٩٦٥ ارتفع الرقم إلى (٦٢,٣) مليون طن . ثم جاءت الزيادة في تجارة القمح في عام ١٩٧٧ حتى وصلت إلى ٧٣,٦ مليون طن .

(١) F.A.O., Trade yearbook, vol., 30, 1976, pp. 99-104.

(٢) F.A.O., Trade yearbook, vol., 31, 1977, pp. 109-111.

أما الدول المسيطرة على تجارته هي كندا والولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وأستراليا وفرنسا والاتحاد السوفيتي . تساهم هذه الدول الستة بحوالي ٨٧٪ من تجارته ، وتحتل الولايات المتحدة وكندا حوالي ٥٥٪ من صادرات القمح ، بينما تشارك الأرجنتين وأستراليا بحوالي ٢٠٪ من الصادرات . أما البلاد المستوردة له هي الأقطار الأوروبية رغم انها من الأقطار الرئيسة في انتاجه ، حيث يقدر انتاجها بحوالي ١٥٪ من مجموع انتاج العالم باستثناء الاتحاد السوفيتي ، ويرجع سبب ذلك إلى اكتضاها بالسكان وشدة الكثافة وارتفاع المستوى المعاشي فيها من جانب آخر .

وتشير الأرقام الاحصائية إلى أن أوروبا تستورد ربع كميات القمح التي تدخل في التجارة الدولية أي حوالي (١٨) مليون طن سنوياً ، وفي مقدمة هذه الدول بريطانيا حيث تستورد نحو (٤) ^(١) ملايين طن وبذلك تكون أكبر مستورد له في العالم ، ثم تليها ألمانيا الغربية ويوغسلافيا واسبانيا وسويسرا . أما أقطار الشرق الأقصى فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد سوق أوروبا ، وتأتي اليابان في مقدمة هذه الأقطار المستوردة ثم الهند والباكستان . وتحصل دول الشرق الأقصى على القمح من أستراليا ومن الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني

محاصيل البقول

تقع المحاصيل البقولية في قائمة تضيف النباتات تحت العائلة الليجوميوسية ، كما انه يمكن أن تنسب إلى العائلة القرنية لأن معظم أنواع البقوليات هي من النباتات القرنية ، وتحمل البقوليات المرتبة الثانية في الأهمية بعد القمح ، وتعد من أفيد عائلات مجموعة النباتات الزهرية . وتتضمن عدداً من المحاصيل المختلفة التي تعتبر من المواد الغذائية الأساسية ، وأحياناً غذاءاً للحيوان ، كما يستعمل بعض هذه المحاصيل في الصناعة مثل صناعة الزيوت النباتية ، ولذلك نجد أن هناك تداخل بين البقوليات والمحاصيل الزيتية أو المحاصيل الأخرى^(١)

أما توزيعها الجغرافي فتكاد زراعتها تنتشر في مناطق كثيرة من العالم وخاصة التي تتوفر فيها ظروف طبيعية تساعد على نمو النباتات الزهرية سواء ما كان ينمو في المناطق الحارة أو الدفينة أو الباردة . أما طبيعة أعشابها فهي تختلف من أعشاب صغيرة الحجم إلى أشجار عالية .

ولهذه المحاصيل أهمية اقتصادية كبيرة ، فهي تعتبر من المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية العالية وذلك لاحتوائها على نسبة عالية من مادة البروتين وانشا والمواد الدهنية والأملاح المعدنية . ولهذا فهي تشكل مادة غذائية مهمة للإنسان وإلى جانب هذا فهي تمثل غلة غذائية علفية خضراء للحيوان .

أما الأهمية الثانية فهي تظهر في إعادة التربة ، ومن هنا تشكل عامل طبيعي عمل على تقليل النفقات التي تصرف لتعويض الأرض التي فقدت خصوبتها زراعتها بالغلة التي سبقها في الحقل ، وعليه تعتبر المحاصيل البقولية عنصراً أساسياً من عناصر الدورة الزراعية . وتم إعادة خصوبة التربة نتيجة تعمق جذور

(١) ان أهم المشهقات ، مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ص . ١٨٧ .

هذه النباتات في طبقات الأرض وتشعبها في التربة وحلها الغذاء من الطبقات الباطنية ، وكذلك التعايش الذي يحدث مع البكتريات انتانتية من سحوح جذورها حيث يتبادلان المنفعة فيما بينهما^(١) . ان تأثير هذه البكتريا يظهر في جذب الآزوت الموجود في الهواء وايصاله إلى جذور النباتات البقولية ثم تخزين كمية كبيرة منه في العقد التي تتحلل بعد ذلك كميائياً ثم تترك أزوتاً صالحاً للاستعمال حيث تستخدم منه المحاصيل التي تعقب زراعة المحصول البقولية .

أما الموطن الأصلي للغلات البقولية فيصعب معرفته إلا أنه توجد اشارات خاصة بمنشأ بعض أصناف هذه العائلة ، وسوف نتطرق إلى ذلك عند بحث كل غلة من هذه الغلات .

والعائلة البقولية تشمل على محاصيل متعددة وهي كالآتي :

١ - الفول (البقلاء) .

٢ - الفاصوليا .

٣ - اللوبيا .

٤ - الحمص .

٥ - العدس .

٦ - الماش .

٧ - البرسيم .

٨ - الهرطمان .

وان هذه العائلة النباتية تنمو في ظروف مناخية مختلفة إلا أنها تعطي مردوداً جيداً في جو معتدل لذلك نجد أغلبها يزرع في المنطقة المعتدلة ، ولما كان العراق أحد أقطار هذه المنطقة فإننا نجد ما تنمو فيه كمحصول صيني والبعض الآخر شتوي . لا تزال هذه العائلة تزرع بطريقة لا تتناسب مع أهميتها الغذائية العالية ، فإنها ، في الواقع ، تزرع في العادة كمحاصيل ثانوية إذا ما قورنت بزراعة الحبوب الغذائية كالحنطة والرز مثلاً . وكذلك تزرع البقوليات لأغراض أخرى عدة منها كمادة غذائية للإنسان أو الحيوان ويستهلك جافاً بصورة حبوب أو في حالته مادة خضراء باعتباره من الخضار .

ولما كانت الدراسة الجغرافية تعني ببحث المحصول من حيث تطور الانتاج

(١) عبد القادر فراد ، زراعة محاصيل الحقل المصرية ، جامعة القاهرة . القاهرة . ص ٢٦٢ .

كماً ونوعاً ، وتوزيعه الجغرافي وأهميته الاقتصادية ، والبيئة الملائمة لزراعته ، فإننا هنا سنتنصر على محصول الفول (الباقلاء) كنموذج يمثل هذه العائلة النباتية .

الفول

ان الفول أو كما يسمى في العراق الباقلاء يعتبر من المحاصيل المجددة لخصوبة التربة وهو محصول شتوي له قيمة غذائية كما هي الحال لسائر النباتات البقولية الأخرى ، ويزرع في كثير من المناطق وخاصة المنطقة العربية ، وتشير الأبحاث المتعلقة بدراسته أن أصل نشأته في الجزائر حيث كاذ ينمو فيها برياً . وهناك من يقول أن أصله يعود إلى الأجزاء الجنوبية الغربية من آسيا وربما يكون الموطن الأصلي له المنطقة العربية بدليل أن هناك أنواع منه كانت قد زرعت في وادي النيل وأنواع أخرى زرعت في بلاد الشام منذ فترة تاريخية نديمة .

أهميته الاقتصادية

تتوقف الأهمية الاقتصادية لهذه الغلة على الأغراض التي يستعمل فيها ، فهو يستعمل في حالته الخضراء كمادة غذائية . أما في الحالة التي يجفف الفول ويطحن ويخلط مع بقية الحبوب الأخرى فهو يستعمل كمادة غذائية للإنسان . أما بالنسبة للحيوانات فإنه يستعمل مادة علف جيدة التغذية للحيوان لأنه يزيد الحليب كالأبقار كما أنه في كثير من الأحيان تسحق الألياف وتقدم كغذاء جاف للحيوانات . وإلى جانب هذه الاستعمالات المختلفة نجد أن أهميته الاقتصادية تظهر في الدور الذي يلعبه في الدورة الزراعية . أن الدورات الزراعية المنتجة في نظام الزراعة الكثيفة تحتاج إلى تجديد خصوبة التربة بعد أن أخذ الحاصل وزراعة حاصل جديد آخر مكان الأول ولذلك وجب إضافة أسمدة إلى التربة التي انتهكتها المحاصيل السابقة حتى تستعيد الأرض خصوبتها وتتجدد قوتها لإنتاجية وهذه الطريقة تكلف نفقات عالية . أما الطريقة الثانية لإعادة الخصوبة إلى التربة فإنها تتم بواسطة زراعة الحقل بمحصول الفول الذي يضيف إلى التربة خصوبتها بعد أن فقدتها بالمحصول الذي سبق زرعه نبات الفول .

الظروف الطبيعية

يزرع الفول في فصل الشتاء لذلك فهو من المحاصيل الشتوية في المناطق الحارة . بينما يزرع في المناطق الباردة في فصل الخريف . يتأثر هذا النبات تأثيراً كبيراً في انخفاض درجات الحرارة عندما تهبط إلى درجة الإنجماد لأنها تؤدي إلى موت الأوراق وتوقف النبتة عن النمو ولذلك تكون درجات الحرارة المناسبة لزراعته هي التي تتراوح ما بين (١٠ - ٢٥ م) .
أما كمية الأمطار التي يحتاجها هذا النبات فهي معتدلة لأن كثرتها تضر بالمحصول ، هذا بالمناطق التي تعتمد زراعته على الأمطار ، أما في المناطق الحارة القليلة المطر فإن النبات يعتمد على مياه الري التي تعوض عن المطر . وأما الرياح فإنها هي الأخرى ذات تأثير سلبي على النبتة وخاصة عندما تكون حركتها شديدة فتعرض الأوراق إلى البقوع وهذا يضر في النبتة وبالتالي بالانتاج .

التوزيع الجغرافي

رغم أن الفول من المحاصيل الزراعية ذات القيمة الغذائية الجيدة إلا أن انتشاره في العالم محدود باستثناء عدد قليل من الدول التي تهتم بزراعته ، ويرجع سبب ذلك إلى عوامل مناخية واقتصادية . فالظواهر الجوية الطارئة والفجائية تؤثر في إنتاجه أكثر مما تؤثر في غيره من المحاصيل الأخرى ، لذلك تكون زراعته عرضة للخسارة مما يجعل المزارع يعدل عن زراعته تجنباً لمثل هذه الخسارة . وبالإضافة إلى هذا العامل هناك منافسة المحاصيل الزراعية الأخرى التي تعطي من إنتاجها أرباحاً أكثر .

أما المساحات المزروعة منه في العالم تقدر بحوالي أربعة ونصف مليون هكتار ، والأقطار التي تحتل المرتبة الأولى في إنتاجه هي الصين وتليها إيطاليا ومصر وإسبانيا والبرازيل هذا بالإضافة إلى عدد من الدول الأخرى التي تقوم بزراعته على نطاق ضيق .

وفي الجدول المشار إليه أدناه نجد أن الدول الرئيسية في إنتاج الباقلاء تقوم بمعظم إنتاج العالم ، ولذلك نجدها تساهم في عام ١٩٧٦ بما لا يقل عن (١٠) ملايين طن من مجموع إنتاج العالم البالغ نحو (١٨) مليون طن أو ما يعادل ٥٠٪ من جملة إنتاج العالم السنوي .

ومن الجدول نجد أن الصين تحتل المرتبة الأولى إذ تساهم بأكثر من (٦)

ملايين طن سنوياً أي ما يعادل ثلث انتاج العالم غير انها لا تشارك في تجارته الدولية وذلك لسعة سوقها الاستهلاكية المحلية بسبب كثرة سكانها . اما البرازيل فتأتي في المرتبة الثانية وتليها ايطاليا اذ تحتل المرتبة الثالثة . أما الدول الأخرى فانها تساهم بكميات محدودة وجميعها تستهلكه في أسواقها المحلية ولذلك أصبحت تجارته الدولية على نطاق محدود .

أما جمهورية مصر العربية فتعتبر من أهم الأقطار العربية في انتاجه ولذلك فهي تساهم في تجارة القول ، وخاصة ما تصدره إلى أقطار العربية الأخرى . ومصر مشهورة بانتاجه اذ تحتل مكانة ملحوظة بين المحاصل الأخرى التي تزرع في مصر وذلك لأنه يستعمل في الغذاء بكثرة حيث يحتل المرتبة الثالثة بعد الذرة والقمح والشعب المصري يستعمله كمادة غذائية في وجبات الطعام وعليه تجده يظهر على المائدة المصرية وخاصة في المدن .

وأهم الدول التي تقوم بزراعته يمكن ملاحظتها في الجدول الآتي .

جدول (٧) بين انتاج الباقلاء في الأقطار الرئيسية في العالم لعامي

١٩٦٥ ، ١٩٧٦ (١) ، (٢)

القطر	المساحة (هكتار)	الانتاج (ألف طن)	١٩٦٥	الانتاج (ألف طن)	١٩٧٦
الصين	٦,٢٩٨	٤,١٨١	٦,٦٣٢		
ايطاليا	٨٨٩	٦١٦	٣٢٩		
مصر	٣٦٥	٢٩٧	٢٥٤		
اليابان	٢٨٢	٢٥٦	٢٠٤		
البرازيل	٢٩٦	١,٩٨٦	٢,٠١١		
موراكش	٢٧٢	١١٤	٢٤٣		
البرتغال	١٢٨	٩٨	٥٧		
المجموع	٨,٤٩٧	٧,٥٤٧	٩,٨٣٠		
العالم	٥,٠٠٢	١٦,٥٧٥	١٨,٧٦٧		

(١) F.A.O., Production yearbook, vol., 1976, pps. 114 15.

(٢) Statistical yearbook, united nations, Newyork, 1978 pps. 143 144.

المحاصيل البقولية في العراق

تقوم في العراق زراعة مجموعة كبيرة من النباتات البقولية في العراق . ولما كانت درجة الحرارة في هذا القطر مرتفعة في الصيف فإن معظمها يزرع في الشتاء باستثناء اللوبياء والماش . أما الباقلاء والحمص والهرطمان والعدس فانها محاصيل شتوية . والفاصولية تزرع في فصل الاعتدال الربيع والخريف . وما يساعد على التوسع في زراعة هذه العائلة النباتية في العراق ووجود الظروف المناخية المواتية وطبيعة التربة وتوفر الموارد المائية من الأمطار في شمال العراق والري من الأنهار في الاجزاء الوسطى والجنوبية من القطر ، هذا بالإضافة إلى الطلب المتزايد عليها من قبل السوق المحلية . والجدول الآتي يبين أهم المحاصيل البقولية وكمية الانتاج والمساحات المزروعة في العراق (١) . لعام ١٩٧٦ .

جدول (٨) يبين توزيع المحاصيل البقولية في العراق لعام ١٩٧٦

المحصول	المساحة المزروعة (دونم)	كمية الانتاج (طن)	غلة الدونم (كيلو)
الباقلاء	٩٦٦٧٠	٢٠٢٦٠	٢٩١
الحمص	٥٦١٢٦	٧١٨٠	١٣١,٣
الهرطمان	٢٧٠٨	٣٦٣	١٩٧,١
العدس	٢٢٨٥٥	٥١٠٤	٢٢٥,٧
الماش	٥٦٤٢٠	٧٦٤٣	١٦٨,٦
اللوبياء	٣٠٢٠٠	٦٩٠٠	٢٢٨,٠
المجموع	٢٦٤٩٧٩	٤٧٤٦٠	

ونظرة سريعة إلى الجدول أعلاه يمكن القول بأن الباقلاء تحتل المرتبة الأولى وفي مقدمة المحاصيل البقولية في العراق . لقد كان مجموع انتاج العراق من هذه

(١) الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٦ ص : ٧٠ - ٧٨ .

المحاصيل البقولية في عام ١٩٧٦ حوالي (٤٧٤٦٠) طناً ساهمت الباقلاء بما يعادل (٢٠,٢٦٠) طناً وهذا يساوي ٤٠٪ من مجموع الانتاج الكلي . ان هذه النسبة العالية من انتاج محصول الباقلاء يرجع إلى توفر مجموعة عوامل منها وجود سوق محلية رائجة لها . فالسكان يفضلونها في الاستهلاك عن بقية أنواع البقوليات الأخرى لأنها تشكل مادة غذائية جيدة للإنسان ، وكذلك الحال للحيوان . هذا بالإضافة إلى ملائمة العوامل الطبيعية لزراعتها ، فالتربة والموارد المائية متوفرة سواء الأمطار في الشمال أو الري في الجنوب والوسط ، وكذلك المناخ المعتدل وخاصة في الأجزاء الوسطى . وتزرع الباقلاء في الفصل الشتوي حيث تبدأ زراعتها في تشرين الأول أو الثاني وتعطي ثمارها الخضراء في شهر شباط ويستمر الانتاج حتى شهر نيسان إذ تبدأ ثماره بالجفاف وعندئذ يترك ليجف ويحصد ثم تستخلص منه الحبوب .

أما استعماله كغذاء للحيوانات فإنه يقوم على هيئة غذاء أخضر له . أما كونه مجدداً لخصوبة التربة بعد استهلاكها من قبل المحاصيل التي سبقت زراعتها زراعة الباقلاء في نظام الدورة الزراعية فهي ظاهرة مهمة بالنسبة للمزارع لأنها تخفف عنه عبء نفقات التسميد بالمخصبات الزراعية .

الحمص

وهو محصول بقولي يزرع شتاء ، ويعطي مردوداً جيداً في الأرض التي تكون تربتها مزيجية خفيفة حافظة للرطوبة ، ولا تنجح زراعته في التربة الرملية أو المالحة لأن مثل هاتين الترتين لا تساعدان على زراعته لذلك تركز زراعته في المنطقة الشمالية .

بلغت المساحة المزروعة به خلال عام ١٩٧٦ حوالي (٥٦١٢٦) دونم ، أما الانتاج فيبلغ (٧١٨٠) طناً خلال الموسم نفسه . أما غلة الدونم الواحد فقد وصلت إلى (١٣١,٣) كيلوغرام كما يظهر من الجدول السالف .

الهرطمان

يزرع الهرطمان شتاءً ويستعمل نباته كعلف للحيوانات بينما بذوره تستعمل غذاء للسكان . ويزرع في المحافظات الوسطى الثلاث ، بغداد وديالى وبابل . وقد بلغت المساحة المزروعة (٢٧٠٨) دونم أعطت مردوداً قدره (٣٦٣) طناً في عام ١٩٧٦

بينما كانت المساحة المزروعة وكمية الانتاج في عام ١٩٧٠ أكبر إذ بلغت (٣٧٨٠) دونماً و (١٣٥) طناً على التوالي ، وليس من سبب يعلل هذا النقص في المساحة والانتاج سوى منافسة بعض الغلات الأخرى لهذا المحصول .

العدس

والعدس هو الآخر محصول شتوي بقولي ، يتمتع بقيمة غذائية مرتفعة بسبب احتوائه على مادة البروتين والنشاء . وتنتشر زراعته في جميع أنحاء القطر وخاصة الشمالية منها ، وعلى الأخص في محافظة نينوى حيث المناخ ولا سيما توفر الأمطار وبلغت المساحة المزروعة منه لعام ١٩٧٦ نحو (٢٢٨٥٥) دونماً انتجت (٦٩٠٠) طناً .

الماش

وهو محصول بقولي يزرع صيفاً بمساحات واسعة نسبياً وذلك لأجل الحصول على بذوره التي تستعمل كغذاء للسكان بينما تستخدم نباته علفاً للحيوانات . ومن خصائصه انه يزيد من خصوبة التربة بعد ان تخلط فضلاته العضوية بالتربة عن طرق عمليات الحرث نظراً لاحتوائه على نسبة عالية من الأزوت . بلغت المساحة المزروعة منه لعام ١٩٧٦ حوالي (٥٦٤٢٠) دونماً أعطت مردوداً مقداره (٧٦٤٣) طناً (١) .

اللوبيا

وهي من المحاصيل الحقلية البقولية التي تزرع صيفاً لغرض الحصول على حبوبها اليابسة التي تستخدم غذاء للسكان ، كما تستعمل أجزاءها الخضراء علفاً بالاضافة إلى أنها تكون ساداً عضوياً جيداً للتربة . ويزرع هذا المحصول في جميع محافظات القطر ماعدا محافظة البصرة . وقد بلغت المساحة المزروعة لعام ١٩٧٦ (٣٠٢٠٠) دونماً بينما في عام ١٩٧٠ كان الانتاج (٢٨,٠٠٠) دونماً . ان سبب ارتفاع المحصول في السنوات الأخيرة يرجع إلى العناية التي يبذلها المزارعون تجاه هذه الغلة التي أصبحت من المحاصيل الزراعية التي تدخل في اقتصادهم الزراعي والتي تدر عليهم ايراداً عالياً .

(١) الأرقام الإحصائية مأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية . ١٩٧٦

المبحث الثالث محاصيل الاليف

تحتل نباتات الاليف أهمية اقتصادية تجعلها في المرتبة الثانية بعد المحاصيل الغذائية بالنسبة للعالم . والاليف الناتجة من المحاصيل النباتية تتميز عن الاليف الأخرى :

ويمكن تصنيف الاليف إلى ما يأتي :

- ١ - الاليف التي مصدرها النبات ومنها القطن والجوت والقنب والسيبل . ويتم الحصول عليها في العادة أما من ساق النبات كالقنب أو من الجوزة مثل القطن أو من الأوراق كالسيبل .
- ٢ - الاليف التي يكون الحيوان مصدرها وتمثل في صوف الأغنام ووبر الجمال وشعر الماعز والحرير الطبيعي .
- ٣ - الاليف الصناعية ويتم الحصول على هذا النوع بطرق كيميائية مختلفة مثل الحرير الصناعي والتابلون ، ومصدرها الأساسي المواد السليلوزية أو موارد معدنية .

وقد تبانت أهمية مادة الاليف نظراً للأدوار التاريخية التي استخدم فيها الإنسان هذه المادة ، ففي الوقت الذي كان الإنسان يعتمد على الأصواف والكتان في الدرجة الأولى أخذ يتحول إلى استعمال القطن والاعتماد عليه حتى حل محل الصوف والكتان . ففي أوائل القرن التاسع عشر كان القطن لا يحتل سوى نسبة قليلة في صناعة النسيج وكانت تقدر بحوالي ٤٪ من مجموع الاليف الأخرى ، بينما يحتل الصوف ٧٨٪ والكتان ١٨٪ . ولكن ما لبثت هذه الصورة أن تغيرت بعد مرور قرن من الزمن حتى أصبحت نسبة استهلاك القطن في المرتبة الأولى

حيث أصبح ٧٤٪ مقابل ٢٠٪ من الصوف و ٦٪ من الكتان . ان من أهم العوامل التي جعلت القطن يحتل هذا المركز الصناعي دون غيره من الألياف الآتفة الذكر هو سهولة نسجه بواسطة الآلات الميكانيكية وامكانيته تنوع منتجاته لسد الحاجات المختلفة الأنواع والأغراض هذا بالإضافة إلى رخص أثمانه .

أما صناعة الحرير الصناعي أو المنسوجات الاصطناعية المعمولة من المادة السليلوزية فقد حلت محل الحرير الصناعي الذي لعب دوراً كبيراً في التجارة الدولية قديماً بين الشرق والغرب وظلت تحتل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩٢٠). وبعد هذا التاريخ طرأ تغير عظيم على هذه الصناعة من حيث نوعية السلعة وكمية منتجاتها ان دخلت إلى المصنع العمليات الكيماوية التي أدت إلى إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود وكلفة أقل ولذلك أصبح مفضلاً على غيره من المنسوجات وبذلك غزت الأسواق وبدأت تحتل جزءاً من مكانة الأنسجة الصوفية والقطنية والحرير الطبيعي . ظهرت هذه الصناعة بعد الحرب العالمية الأولى ونمت خلال الخمسين سنة الأخيرة حتى احتلت حوالي ٢١.٤٪^(١) من مجموع الأنسجة الليلية . ويقدر الخبراء النسبة المستهلكة من المواد الليلية الأخرى المكونة من الصوف والقطن والحرير الطبيعي في خلال العشرين عاماً القادمة ما بين ٥٠ - ٦٠٪ من مجموع استهلاك العالم ، بينما يقدر ان استهلاك العالم من المنسوجات الحريرية الصناعية المعتمدة على المادة السليلوزية لنفس الفترة ما بين ٣٠ - ٣٥٪ من المجموع الكلي .

✓ محصول القطن

القطن من المتوجات الزراعية ذات الألياف التي تستعمل في صناعة الملابس والمنسوجات القطنية . تزرع في فصل الصيف وهو شجيرة صغيرة تنمو ويبلغ طول ساقها في بعض الأحيان إلى ارتفاع أربعة أقدام . ان الموطن الأصلي لزراعته الهند والصين في المناطق المدارية والمعتدلة ثم انتشرت زراعة هذا النبات إلى أنحاء العالم القديم التي لها نفس الظروف الطبيعية المشابهة لظروف البيئات الأصلية التي جاء منها . لم يلبث هذا المحصول

(١) Rayon and fine textile project, Ministry of industry of IRAQ, 1960,

Source: Report of p. 44.

حتى انتقلت زراعته إلى العالم الجديد . وقد ازدادت أهميته وأقبل المزارعون على إنتاجه بعد أن تم اختراع آلة غزل القطن في عام ١٧٩٣ وأخذ يدخل في صناعة الأنسجة المختلفة . ويعتبر القطن من أهم الخيوط التي تدخل في عمليات النسيج : إذ يبلغ ما يستهلك منه حوالي نصف مجموع وزن الخيوط المستهلكة .

ظروف إنتاجه

يزرع القطن ويزدهر نباته في الأقاليم ذات المناخ المعتدل في حرارته بحيث لا تقل درجة الحرارة في فصل الصيف عن (٧٧) فهرنهايت ويتحسن إنتاجه إذ ارتفعت درجة الحرارة فوق ذلك حتى تصل إلى ٩٠ درجة فهرنهايت . وإلى جانب ذلك يحتاج إلى فصل نمو طويل يقدر بحوالي (٢٠٠) يوماً في السنة مصحوباً بسما صافية وشمس مشرقة وجو خالي من الصقيع . وأما الأمطار فإنه يحتاج إلى كمية متوسطة تتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ بوصة . وفي المناطق التي يقل معدل سقوط الأمطار عن هذا المعدل مثل المنطقة التي يسودها مناخ البحر المتوسط والأقاليم شبه الصحراوية وأقاليم الحشائش القصيرة . فإن الري الاصطناعي يقوم مقام الأمطار ويعوض عنها في توفير كمية المياه المطلوبة لنموه .

أما فيما يتعلق بالتربة ، فالقطن يتطلب تربة خصبة خفيفة خالية من الأملاح وسهلة الصرف . ولذلك وجد أن أحسن أنواع الترب الصالحة لإنتاجه هي التربة الغرينية الدلتاوية التي تتواجد في سهول الأنهار الفيضية . ولذلك عند توزيع زراعة القطن في الأقطار المنتجة له نجده يتركز في مثل هذه التربات كما هي الحال في دلتا نهر النيل بمصر وسهول الجزيرة ودلتا القاش في السودان وسهول نهري الكنج والسند في الهند والباكستان .

أما العامل البشري فهو أيضاً من متطلبات زراعة القطن لأنه يحتاج إلى العناية الكبيرة والأيدي العاملة الوفيرة والرخيصة طيلة فصل الانبات والنمو والجمع . ومن العمليات الصعبة التي تتطلب اليد العاملة الكبيرة هي عملية الجني .

أنواع القطن

يتضمن القطن عدة أنواع وأصناف وأسماء تطلق عليه محلياً حسب القطر المنتج له . أما أهمية نوعية القطن وتصنيفه في الأسواق التجارية العالمية فإنها تكون حسب نوعية التيلة سواء كانت طويلة أو متوسطة أو قصيرة . هذه التيلة

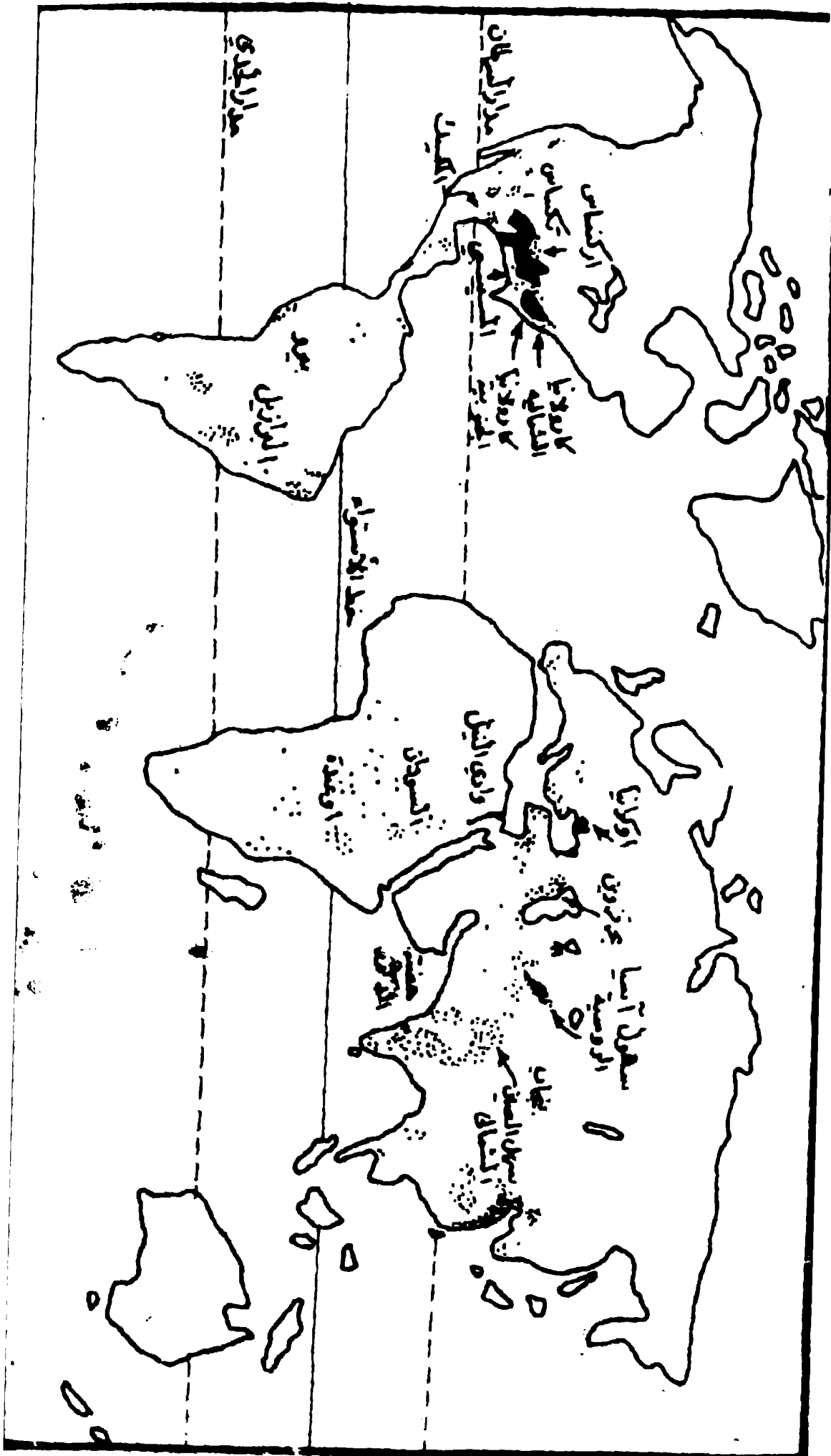
م في صفاتها الطبيعية إلى حد كبير في تصنيف القطن ونوعيته بالإضافة
ب العلمية التي طرأت على تحسينه . أما النوعان اللذان يسودان أسواق
ولية هما : القطن الطويل التيلة والقطن القصير التيلة ، هذا بالإضافة
نص التي تؤثر على أسعاره وجودته مثل النعومة واللون الناصع البياض
بيلات القطنية .

ناصة التيلة هي التي تقرر نوعية القطن والمرتبة التي يحتلها ، فكلما
لة طويلة كلما كانت نوعيته أحسن وأسعاره أعلى في الأسواق التجارية
تعمالاته أكثر ، كما هو الحال في القطن المصري (نوع كلاريدسي)
يرة في السودان ، وقطن بيرو في أمريكا الجنوبية ، أما إذا قصرت
أوجه استعمالاته تتحدد في استخدامه في إنتاج المنسوجات القطنية

أهم الأقاليم التي تتركز فيها زراعة الإقطان الطويلة التيلة في الوقت
ي دلتا وادي النيل في مصر ومنطقة الجزيرة في السودان ووادي المسيسيبي
أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بيرو وفي جنوب أفريقيا .
والآنحاد السوفيتي والصين والبرازيل فقد أخذت في الأيام الأخيرة
، الحقول والمباشرة بزراعته .

ن وتجارته الدولية

كان لانتشار القطن وزراعته في العالم دور كبير وفعال في ارتفاع
نفاعاً مضطرباً ولذلك ازداد إنتاج العالم من (١٠٩) ملايين في عام
، (١٢.٣) مليون طن في عام ١٩٧٦ . والجدول الآتي بين الأقطار
ي إنتاجه وتجارته الدولية وكذلك الشكل (٤) . (٤) .



مصر
البحر المتوسط

البحر الابيض المتوسط
البحر احمر
السعودية
اليمن
عمان
قطر
البحرين
الكويت
العراق
البحر الفارسي
البحر العربي
البحر الهندي

مجر اركسان

السعودية
اليمن

البحر الابيض المتوسط

السعودية
اليمن

كوريا الشمالية
كوريا الجنوبية

الولايات المتحدة
كندا

الصين
الهند
بنغلاديش
نيبال

الهند
بنغلاديش
نيبال

جدول (٩) يبين انتاج وتجارة القطن في العالم لعام ١٩٦٥ و ١٩٧٦

القطر	١٩٦٥ الانتاج (مليون طن)	١٩٧٦ الانتاج (مليون طن)	النسبة المئوية	١٩٧٦ الصادرات بالطن	النسبة المئوية
الولايات المتحدة الامريكية	٣,٢٤٥	٢,٣٠٤	٪ ١٨,٧	٩٧٢,٨٤٦	٪ ٣٠
الصين	١,٢٢٨	٢,٣٧٣	٪ ١٨,٨	٤٣,٠٠٠	٪ ١,٢
الاتحاد السوفيتي	١,٧٠١	٢,٥٩٠	٪ ٢١,٤	٩٧٢,٤٥٨	٪ ٢١,٥
الهند	١,٠٣٢	١,٠١٩	٪ ٨,٤		
مصر	٤٥٢	٣٩٦	٪ ٣,٣	٥١٣,٨٤٠	٪ ١٧
البرازيل	٤٨٢	٣٩٦	٪ ٣,٣	٣٤,٧٣٢	٪ ١,٢
المكسيك	٤٩٧	٢١١	٪ ١,٧	١١٣,١٤٨	٪ ٤
الباكستان	٣٨٣	٤١٢	٪ ٣,٤	١٢٥,٠٠٠	٪ ٤,٢
تركيا	٢٧٣	٤٧٥	٪ ٣,٥	١٢٥,٠٠٠	٪ ٤,٢
السودان	١٤٩	١٢٤	٪ ١	؟	
العالم	١٠,٩٢٦	١٢,٣١٢		٣,٨٨١,٤٩٣	

Source: statistical yearbook, United Nations Unine, 1978, p. 109

من الجدول المشار أعلاه يمكن أن نتبين وجود زيادة في انتاج القطن في العالم ، إلا أنها لم تكن كبيرة . كما أنه يوضع أيضاً أن هناك دولا قد ارتفع معدل انتاجها السنوي في السنوات الأخيرة وأخرى قد هبط انتاجها ، ولذلك سنحاول تحليل هذه التطورات التي حدثت في كل قطر ، ومن خلالها يمكن أن نحلل ذلك في كل قطر من هذه الأقطار .

الولايات المتحدة الامريكية

كانت الولايات المتحدة في عام ١٩٦٥ تحتل المكان الأول في انتاج القطن في العالم حيث كان مردود القطن يقدر بأكثر من (٣,٢) ملايين طن ، ولكنه هبط في عام ١٩٧٦ إلى (٢,٣) مليون طن أو ما يعادل ١٨,٧ ٪ من جملة انتاج العالم بسبب منافسة محاصيل أخرى في داخل الولايات المتحدة وفي دول أخرى من العالم . وأهم نطاقات زراعته في الجنوب والجنوب الشرقي في النطاقات المطلة على خليج المكسيك وخاصة في نطاق القطن . وامتاز نطاق القطن بتوفر الظروف الطبيعية من الأمطار الصيفية وخلو التربة من الصقيع وتوفر الأيام المشمسة التي تتراوح من ٢٠٠ - ٢١٠ يوماً . ودرجة حرارة لا تقل عن (٧٧) ف. لم تقتصر زراعته على نطاق القطن وحسب بل امتدت إلى الجهات الغربية وإلى مناطق زراعة القمح ، وفي هذه المناطق الغربية تعتمد زراعته على نظام الري في كل من الولايات أريزونا وتكساس ونيو مكسيكو التي تروي بمياه نهر كلورادو . وكذلك يزرع في ولاية كاليفورنيا وخاصة في منطقة وادي اميربال الذي تجلب له المياه بواسطة قناة تدعى (أوول اميريكان) التي تأخذ للماء من نهر كلورادو .

وتستهلك الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر أكثر من نصف انتاجها للقطن محلياً وتصدر الباقي إلى الخارج إلى دول أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا ، وإلى اليابان . وبما تجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة رغم أنها تصدر القطن إلا أنها تستورد في نفس الوقت كميات أخرى من الأقطان الجيدة الطويلة التيلة من مصر والسودان وبيرو . وتساهم بحوالي ٣٠ ٪ من مجموع الصادرات الدولية ، وأهم موانئ التي تصدر منها القطن الخام ميناء أورليانز الواقع على خليج المكسيك وفيه أكبر بورصة لتجارة القطن في العالم

الاتحاد السوفيتي

يلاحظ من الجدول المشار إليه أن الاتحاد السوفيتي يحتل المكان الأول بين الأقطار المنتجة للقطن حيث بلغ معدل انتاجه السنوي لعام ١٩٧٦ نحو (٢,٥) مليون طن وهذا يعادل (٢١,٢ ٪) من انتاج العالم . والمناطق التي تركز فيها زراعة القطن تقع ضمن المناطق الآسيوية في النطاقات

الجنوبية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي وهي تعتمد في زراعته هنا على نظام الري الاصطناعي . تقع هذه الحقول في تركستان الروسية وازبكستان والقرغيز ، وهي مناطق الحشائش التي تتمتع بتربة خصبة ومناخ ملائم لزراعة القطن . والمنطقة الأخرى التي يزرع فيها القطن هي أوكرانيا هنا حديثة العهد وتعتمد على الأمطار .

ويستهلك الاتحاد السوفيتي معظم انتاجه من القطن كما أنه يستورد كميات اضافية من القطن الطويل التيلة من مصر والسودان وبعض الأقطار الأخرى المصدرة له . أما الأقطان القصيرة التيلة فانه يكتفي ذاتياً من انتاجه المحلي ويصدر نحو ٢١,٥٪ من جملة تجارته الدولية إلى الخارج . وفي الفترة الأخيرة توصل الاتحاد السوفيتي إلى انتاج أنواعاً من الأقطان الملونة .

الصين

وتنافس الصين الولايات المتحدة على المرتبة الثانية في الوقت الحاضر في انتاج القطن في العالم ويعزي هذا إلى تطور الصين وبذل الجهود في زراعة القطن في السنوات الأخيرة وذلك بسبب استعماله كمادة أولية في صناعة النسيج لأنه اللباس الرئيسي الصيني . وقد رأينا انتاجها من القطن الخام لعام ١٩٧٦ نحو (٢,٣) مليون طن أو ما يعادل ١٨,٨ من جملة انتاج العالم .

وأهم مناطق زراعته تقع في سهول نهر يانكستي الأوسط والأدنى وساحل الصين الشمالي . وتبلغ المساحة المزروعة قطناً في سهل اليانكستي حوالي عشرة ملايين فدان في سنة أي أكثر من ١٣٪ من مجموع مساحته في الصين أما المساحات الأخرى فانها تنتشر في سهل الصين الشمالي . وحقول القطن التي تزرع في ملكيات صغيرة يتراوح حجم المزرعة ما بين ربع ونصف فدان فقط وتلاقي منافسة شديدة من زراعة الرز .

أما نوع القطن الصيني فهو قصير التيلة ويشبه القطن الهندي . والانتاج يستهلك محلياً نظراً لحاجة صناعة النسيج القطني المحلي الآخذة بالتوسع سنة بعد سنة أخرى . بالإضافة إلى انتاجها هذا فانها تستورد كميات هامة من المنسوجات القطنية من اليابان وبريطانيا .

تعتبر رابع دولة في العالم في إنتاج القطن . والقطن الهندي من النوع قصير التيلة الذي يتحمل الجفاف لذلك يزرع في المناطق الجافة التي تستعمل فيها وسائل الري وخاصة في منطقة الشمال الغربي لهضبة الدكن والمنطقة الواقعة شرق الجبال الغربية . تتمتع تربة هذه المناطق بالخصوبة لأنها تربة بركانية . وهناك منطقة تالته تقع في ولاية بومباي ذات التربة السوداء الخصبة وتعتمد زراعته هنا على الأمطار . وبالرغم من ادخال التحسينات على زراعة القطن في الهند ، الا أن القطن فيها لا يزال من الأنواع الرديئة والقصيرة التيلة .

أما مركز القطن الهندي بالنسبة لاقتصادها فهو محصول زراعي مهم يؤثر في حياة الهند الاقتصادية تأثيراً واضحاً وفي نواحي مختلفة ، فهو يمثل مادة من أهم المواد التي تدخل في صناعات النسيج . وكذلك يؤثر في ميزان الهند التجاري الخارجي .

مصر

للقطن المصري الشهرة العالمية لكونه من أجود أنواع القطن في العالم لأنه طويل التيلة ولنعومته ولونه الأبيض الناصع . تخصصت مصر في هذا النوع الممتاز حتى أصبحت الأقطان المصرية تحتل شهرة عالمية في الأسواق التجارية . وتصدر مصر حوالي نصف انتاجها في الوقت الحاضر إلى أوروبا الشرقية والغربية وفي مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية ، أما استهلاك مصر نفسها من أقطانها فانه أخذ في الزيادة نظراً لتوسعها في صناعة غزل ونسيج القطن وذلك لارتفاع استهلاكها المحلي منه وتصدير القسم الآخر إلى الخارج ، ومن أهم مصانع القطن فيها مصنع كفر الدوار وفي الاسكندرية والقاهرة .

أما العوامل التي ساعدت على جودته هي التربة الرسوبية الجيدة والمناخ الملائم وخبرة الفلاح المصري في زراعة القطن وتوفير المورد المائي من نهر النيل . وتمثل مصر المرتبة السادسة وأحياناً السابعة بين الأقطار المنتجة له ، له ، أما من حيث التصدير فهي تحتل المرتبة الثالثة بين الأقطار المصدرة له في العالم ، فهي تأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وتساهم بحوالي ١٧٪ من مجموع ما يدخل منه في التجارة الدولية ، ولكن من حيث

تصدير الأقطان طويلة التيلة فهي أول قطر . وقد بلغت صادراتها في عام ١٩٥٨ أكثر من (٥,٥) مليون قنطاراً بلغت قيمتها (١٢٥) مليون جنيه^(١) . ولكن كمية الانتاج أخذت تقل عما كانت عليه حيث أصبحت (٣٩٦) ألف طن في عام ١٩٧٦ بعد أن كانت (٤٥٢) ألف طن في عام ١٩٦٥ وذلك بسبب منافسة بعض المحاصيل الغذائية الأخرى له .

أما أهميته الاقتصادية فهي ظاهرة معروفة ، إذ أن مصر تعتمد اقتصادياً على دخل انتاج القطن اعتماداً كبيراً ، فهو بمثابة العمود الفقري لاقتصاد مصر إذ يحتل المرتبة الأولى في اقتصادها الزراعي ، كما أنه أهم صادراتها لذلك يؤثر على الميزان التجاري وعلى وارداتها وحياتها المالية . ولقد بلغت القيمة النقدية للقطن المصري حوالي ثلث مجموع القيمة النقدية للغلات الزراعية .

البرازيل

البرازيل من الأقطار القديمة التي عرفت زراعة القطن وانتاجه . وبالتحديد وجد القطن في هذا القطر عندما اكتشفت الأراضي من قبل الإسبان والبرتغال وكان الانتاج فيها يقوم على اشباع الاستهلاك المحلي . وقد تطورت زراعته منذ ذلك التاريخ وازدادت زيادة مطردة من حيث المساحة ومن حيث الانتاج . وقد وصلت كمية الناتج في عام ١٩٦٥ إلى حوالي ٤٨٢ ألف طن أو ما يساوي ٤ / من مجموع انتاج العالم ولكن كمية الانتاج هبطت إلى ٣٩٦ ألف طن في عام ١٩٧٦ .

أما نوع القطن الذي يزرع فيها فهي من الأصناف المتوسطة التيلة إلى جانب وجود نسبة لا بأس بها من الأقطان الطويلة التيلة . ويزرع القطن في منطقتين رئيسيتين من البرازيل الأولى في الولايات الشمالية الشرقية حيث تسود أجوال مناخية قارية مناسبة ، والثانية في الولايات الجنوبية في منطقة ساوباولو التي تعتبر من أهم المناطق في انتاج القطن . وذلك لملائمة التربة ولتوفر الأمطار الكافية لزراعته .

وتظهر أهميته في الاقتصاد البرازيلي بوضوح ، فهو يدخل في صناعة المنسوجات لذلك تعتمد هذه الصناعة التي تغذي السوق المحلية بالمنسوجات

(١) محمد صبحي عبد الحكيم ، الموارد الأولية الزراعية في مصر ، مجلة التراث العربي دار العلم القاهرة .

القطنية الوطنية بالإضافة إلى ما تصدره من الكميات المحدودة التي تفيض عن حاجتها إلى الخارج .

المكسيك

تعتبر المكسيك من المناطق الجديدة التي احتلت مركزاً مهماً في إنتاج القطن كما أنه يحتل مركزاً مهماً في اقتصادها من حيث الكمية وهذا واضح من مقدار ما تشترك به في تجارة القطن الدولية ، ومن قيمة الدخل القومي في اقتصاد المكسيك . أما كمية الانتاج فقد هبطت في السنوات الأخيرة من (٤١٧) ألف طن في عام ١٩١٥ إلى (٢١١) ألف طن في عام ١٩٧٦ . وتنتج المكسيك القطن المتوسط ثيلة وكذلك الطويل الثيلة الذي يساهم بحوالي ١٠٧٪ من جملة انتاج الأقطان الطويلة الثيلة في العالم .

وتتركز زراعة القطن في المناطق القديمة في جنوب المكسيك على الساحل الشرقي وفي الجزء الشمالي من البلاد بالقرب من خليج كاليفورنيا حيث تروي مزارعه من نهر كلورادو .

تجارة القطن الدولية

ان من أهم الدول التي تساهم بتجارة القطن الدولية هو نفس الدول المنتجة له والوارد ذكرها في الجدول المشار إليه سابقاً . وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المصدرة لمادة القطن الخام ، فهي تساهم بأكثر من (٩٧٣) ألف طن أو ما يعادل ٣٠٪ من جملة تجارته الدولية البالغة (٣.٨) مليون طن . وتلي الولايات المتحدة في تجارة صادرات القطن الدولية الاتحاد السوفيتي ، إذ يساهم بحوالي ٢١.٥٪ من مجموع تجارته الدولية وهي أقل مما تساهم بها الولايات المتحدة لنفس السنة . ويلى الاتحاد السوفيتي مصر إذ تبلغ صادراتها السنوية أكثر من (٥١٣) ألف طن أو ما يعادل ١٧٪ ، وبذلك فهي تحتل المرتبة الثالثة في تجارته الدولية . ان هذه الدول الثلاث تحتل معظم تجارة صادرات القطن الخام حيث ان نسبة ما تساهم به سنويا نحو ٦٨.٥٪ من جملة تجارته الدولية . أما دول العالم الأخرى فهي تساهم جميعا بنسبة لا تتجاوز ٣١٪ من تجارته .

أما أهم الدول المستوردة فهي دول كثيرة وتتاين في الكميات التي تستوردها ولكن أهم هذه الأقطار المستوردة هي أقطار غرب أوروبا إذ تستورد سنويا حسب

احصاء ١٩٧٦ حوالي (١,٢) مليون طن ، وتليها الهند (١٣٠) ألف طن وايطاليا (١٩٥) ألف طن ويبلغ مجموع ما تستورده هذه الأقطار حوالي (١,٥) مليون طن أو ما يعادل ٤٠٪ من تجارته الدولية .

القطن في العراق

تنتشر زراعة القطن في العراق ويتركز في محافظات بغداد وديالى وواسط والأنبار وبنوى . ومن أقدم أصناف القطن التي زرعت في العراق الصنف الأمريكي الذي أدخلت بذوره عام ١٩٢١ ، ومنذ ذلك التاريخ كانت التجارب مستمرة حتى استقرت على نجاح نوعين هما أكالاروجرز وكوكرولت وذلك للملائمتها للعوامل الطبيعية وفي مقدمتها المناخ والتربة والمورد المائي . أما العوامل البشرية المتمثلة باليد العاملة في مزارع القطن في العراق فانها لا تظهر تحمساً في زراعة القطن وذلك لاصابته بالأمراض التي يصعب عليهم مكافحتها ، هذا بالإضافة ان زراعته تتطلب أيدي عاملة كبيرة وخبرة جيدة وهذا يكلف نفقات عالية ليس باستطاعة المزارعين الصغار تغطيه تلك النفقات لذلك يتجهون إلى زراعة محاصيل أخرى .

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت زراعته في العراق ، فان الاحصاءات تشير إلى أن هناك زيادة في المساحة المزروعة وفي الانتاج من سنة لأخرى ، لقد كان معدل المساحة المزروعة في عام ١٩٧٠ نحو (١٣٤,٠٠٠) دونم أعطت مردوداً قهوه (٤٢,٨٤٠) طناً . أما عام ١٩٧٦ فقد هبطت كمية المساحة والمحصول بحيث أصبحت مساحة (١٠٧,٤١٠) دونم والنتاج (٣٣,٨٩٠) طناً^(١) .

ان هذا الهبوط في المساحة والنتاج الذي يصيب زراعة نبات القطن ، في الواقع ، يمكن أن نعزبه إلى اصابة القطن بمرض جوزة القطن التي انتشرت انتشاراً واسعاً في حقوله في السنوات الأخيرة ، وأما العمل الثاني الذي لا يقل تأثيره عن الدول هو النقص في مياه الري صيفاً ولذلك كانت هذه من العوامل الأساسية التي جعلت المزارعين يحجمون عن زراعة القطن ويتحاشونها وابدالها بزراعة غلات أخرى بعيدة عن مثل هذه المخاطر .

وعلى أي حال فإن زراعة القطن ونتاجه لا يزال محدوداً ويمكن أن نقول انه قليل بالنسبة للظروف الطبيعية الملائمة لزراعته في العراق ، هذا من ناحية

(١) الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٦ ص : ٧٨ .

أما من الناحية الثانية فإن مقدار إنتاج الدونم الواحد هو الآخر لا يزال منخفضاً أيضاً إذا ما قيس بالأقطار الأخرى المتقدمة في زراعته .

الباكستان

تحتل الباكستان المركز الرابع في قارة آسيا بعد الهند والصين من حيث المساحة أما الإنتاج فقد وصل إلى (٤١٢) ألف طن . وتركز زراعته في ولاية البنجاب حيث المناخ الجاف وتوفر مياه الري من نهر السند ، ولذلك تحتل البنجاب ٦٠٪ من إنتاج الباكستان .

وتواجه زراعة القطن هنا منافسة شديدة من قبل غلات غذائية كالرز والقمح ويحتل قطن مركزاً مهماً بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها اقتصاداً الباكستان لانه يساهم مساهمة فعالة في الدخل القومي ، فالباكستان تعتبر من الدول المصدرة للقطن إلى الخارج كما انها تساهم بنسبة لا بأس بها من إنتاج العالم.

تركيا

تحتل تركيا المرتبة الثالثة في قارة آسيا والتاسعة في إنتاج القطن في العالم ويبلغ كمية الإنتاج لعام ١٩٧٦ نحو ٤٧ الف طن . وينمو القطن في مناطق متعددة الا ان مناطق التركيز اثنان هما أذنه حيث توجد التربة الخصبة الصالحة لزراعته والقريبة من البحر المتوسط ، ومن أهم النطاقات المزروعة قطناً وادي أميكا والقسم الأعلى من وادي نهر سايهون وساحل أنطاليا .

وأما المنطقة الثالثة هي السهول الواقعة قرب ازمير ومن أهم النطاقات وادي مندريس . وأهم العوامل التي تحدد زراعة القطن في تركيا وفرة المياه لأن الأمطار التي تسقط في بعض المناطق تكون غير كافية لزراعته ولذلك فإن مساحته وكمية إنتاجه تتناسب مع كمية الأمطار المساقطة .

أما إنتاج القطن فلن يطرأ عليه تبدل يذكر وذلك بسبب عدم استعمال المخصبات الزراعية التي ترتفع أسعارها بالنسبة للأسواق الداخلية . وهناك سبب آخر يظهر في منافسة بعض المحاصيل الزراعية لنبات القطن .

سوريا

يزرع القطن في سوريا في مناطق مختلفة منها حيث بلغ إنتاج القطن في عام ١٩٧٦ نحو ١٥٥ ألف طن بعد ان كان في عام ١٩٧٥ حوالي ١٤٥ الف طن وقد أصبح في السنوات الأخيرة أول محصول زراعي في الاقتصاد الوطني

الذي تعتمد عليه سوريا . ان معظم المناطق في سوريا صالحة لزراعته غير ان أهمها ما يأتي :

١- الأراضي المحصورة ما بين البحر المتوسط ومدينة حمص حتى الحدود التركية وهي المنطقة المعروفة بمقاطعة اللاذقية .

٢- السهل الممتد من حمص باتجاه الشرق حتى مدينة حلب ، وهي أقدم منطقة لانتاج القطن وأهمها ، اذ توجد التربة الحمراء الخصبة^(١) .

٣- محافظة الجزيرة التي تشغل القسم الشمالي الشرقي من سوريا .

٤- وادي الفرات .

٥- منطقة دمشق والنطاقات الجنوبية ومن أهمها وادي حوران ، وهذه من أقل المناطق أهمية في زراعة القطن لعدم ملائمة الظروف المناخية هنا .

وتعتبر منطقة الجزيرة الأولى في الانتاج وذلك بسبب توفر مياه الري لزراعته بينما المنطقة الثانية تعتمد على الأمطار التي تكفي زراعته ، ويلقي القطن هنا منافسة كبيرة من قبل المحاصيل الزراعية الأخرى .

ومن النطاقات التي تشتهر بانتاجه وادي نهر الخابور والبيخ لأن تنظيم وسائل الري وطرق المواصلات هنا تساعد على التوسيع في زراعته .

أما وادي الفرات فهي المنطقة الأخرى التي تلائم انتاجه الا ان ذلك يتوقف على تنظيم الري خاصة وان نظام الري هنا يعتمد اعتماداً كلياً على المضخات التي ترفع الماء من نهر الفرات إلى حقول القطن . فنظام الري هذا أدى في الأيام الأخيرة إلى تلويث التربة بالأملاح وذلك لعدم وجود شبكة من المبازل التي تقوم بصرف المياه الملوثة بالأملاح من هذه الأراضي الزراعية الواسعة .

أما تطور الانتاج فقد بدأت زراعة القطن في التوسيع في هذا القطر منذ عام ١٩٢٤ حيث جرت تجارب لزراعة القطن الأمريكي ونجحت هذه التجارب وخاصة بعد عام ١٩٥٠ ثم استمر المساحات المزروعة تسير نحو الزيادة حتى وصل في عام ١٩٥٨ إلى (٦٤٥,٠٠٠) فدان . وقد ارتفعت قيمة انتاج الفدان الواحد في تلك السنة إلى (٣٠٠) باوند .

بيروت

بلغت كمية انتاج القطن نحو (١٦٠) ألف طن بعد ان كان ١٢١ القطن في عام ١٩٦٥ ، وأهم مناطق الانتاج النطاق الواقع جنوبي بحر قزوين حيث تسقط كمية من الأمطار الكافية لنموه ، ولذلك تساهم هذه المنطقة بأكثر كمية

(١) ابراهيم المشهداني ، القطن ودوره في الاقتصاد العالمي جامعة بغداد ، بغداد ١٩٦٩ . ص ٧ .

من انتاج البلاد وإلى جانب هذه المنطقة هناك مناطق أخرى مفرقة في الجنوب ومن الدول الأخرى المنتجة للقطن في العالم الأرجنتين التي تنتج كميات لا بأس بها من القطن في أراضي الحشائش القصيرة البمباس . أما بيرو فإنها هي الدولة الأخرى المنتجة له حيث تقوم بزراعته في منطقة شبه صحراوية وهو من الأنواع الجيدة الطويلة التيلة وتصدره في العادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الدول الأخرى السودان التي احتلت المرتبة الثانية في العالم من حيث انتاج القطن الطويل التيلة بعد جمهورية مصر العربية وكذلك جنوب افريقية والمناطق المرتفعة من شرق افريقية في تنزانيا وموزمبيق واورغندا .

وفي أوروبا تقوم بعض الأقطار بزراعته مثل اليونان الواقعة في جنوب أوروبا على ساحل البحر المتوسط وأهم مناطق زراعته هنا في سهول بوتيا وفي سالونيك والنوع الذي يزرع هو القطن الأمريكي والمصري ويزرع كذلك في اسبانيا في سهل الأندلس الواقع في جنوب البلاد حيث التربة الخصبة وعن طريق نظام الري المعتمد على مياه النهر الكبير .

ويزرع أيضا في بعض دول البلقان الأخرى مثل بلغاريا وفي ايطاليا في السهول الساحلية الجنوبية قرب مدينة نابلي ويزرع في رومانيا وفي يوغسلافيا في منطقة مكدونيا .

تجارة القطن وصناعته

بالإضافة إلى اعتبار القطن من أهم المحاصيل الزراعية ذات الالياف فإنه كذلك يمثل أهم المحاصيل الزراعية في العالم التي تدخل في التجارة والصناعة الدولية . إذ يدخل في التجارة الدولية أكثر من ثلث انتاجه . ويرجع سبب ذلك إلى تقدم صناعة المنسوجات في كثير من الدول التي لا تساعد ظروفها الطبيعية على انتاجه كما ان المصنوعات القطنية تعتبر من أهم المصنوعات التي تدخل في حقل التصدير العالمي . فالقطن يستعمل لصنع الملابس في كل بقاع العالم تقريبا لأنها أرخص ثمناً وتمتاز بسهولة الغسل . فمن الناحية التجارية نلاحظ أن عدد الأقطار المصدرة للقطن تبلغ ثلاثين قطراً إلا أن خمسة منها وهي الولايات المتحدة ومصر والمكسيك والاتحاد السوفيتي والباكستان ، تصدر حوالي ٧٢٪ من مجموع صادرات القطن الدولية .

أما من حيث مركز صناعة المنسوجات القطنية نجد أنها تؤثر على أسواق القطن

الخام في العالم فعند تعرض صناعة القطن إلى الكساد تقل الكميات المعروضة من القطن الخام في الأسواق ، ومثال ذلك أن منطقة لنكشاير الصناعية البريطانية أصاب صناعتها القطنية كساد خلال السنوات الاخيرة مما أدى إلى انخفاض ما تستهلكه من القطن الخام .

وهناك ظاهرة أخرى تتعلق بصناعة المنسوجات القطنية الرفيعة التي أثر تطورها تأثيراً ملحوظاً على أسواق الأقطان الطويلة التيلة التي تحتكرها دول معينة مثل مصر والسودان اللذان يساهمان بحوالي ٩٠٪ من مجموع تجارة الأقطان الطويلة التيلة في العالم .

ان تجارة القطن لا تقتصر على القطن الخام وحده ، وانما تشتمل على غزل القطن ومنسوجاته وبذرة القطن وما يستخرج منها من زيوت .

علاوة على أهمية التجارية التي سبقت الإشارة إليه هناك الأهمية الصناعية التي تلعب دوراً كبيراً في جعل القطن يحتل مكانة مرموقة بين المنتجات الزراعية التي تدخل في الصناعة .

إن هذا التطور والانتساع في هذه الصناعة في أقطار أوروبا وأمريكا ومناطق أخرى من العالم أعطى القطن أهمية كبرى حيث أصبح محصولاً اقتصادياً تسعى الدول الصناعية للحصول عليه خاصة وان مناطق زراعته محدودة بظروف طبيعية لا يمكن للدول الصناعية توفيرها . وهذه المنافسة بين الدول الصناعية انتقلت إلى المنافسة الزراعية بحيث أخذت الدول الزراعية ، نتيجة الطلب على محصول القطن ، تحاول انتاج أكبر كمية وأحسن نوعية وهذا بدوره أدى إلى اتساع نطاق زراعة القطن في العالم .

والتطور الذي حدث في صناعة النسيج القطني كان تطوراً في النوع والكمية كانت المنسوجات القطنية قديماً مقتصرة على انتاج أقمشة الملابس أصبحت اليزم مادة أولية لصناعات أخرى منسوجة وتنتج لأغراض كثيرة . فهو يدخل في صناعة الاطارات ، وصناعة المعدات الكهربائية الكابلات التليفونية وصناعة الأحذية وأما بذوره فتستخدم في صناعة الزيوت النباتية وغيرها من الصناعات .

أهمية القطن الاقتصادية

يعتبر القطن أهم محصول زراعي استعمله الانسان في صنع ملابسه وأغراضه الأخرى ، ان هذه الأهمية تختلف بالنسبة للزمان والمكان ، ففي الوقت الذي كان فيه الانسان يعتمد على الصوف والكتان في الدرجة الأولى كان القطن بالنسبة

لها يعتبر ثانوي ، اذ لم يكن ، كما أشرنا سابقاً ، لشغل في أوائل القرن التاسع عشر الا حيزاً جزئياً في صناعة النسيج حيث كانت نسبة استعماله تساوي ٤ / مقابل ٧٤ / من الصوف و ١٨ / من الكتان ولكن بعد مرور مئة سنة تبدل الوضع حيث أصبحت النسبة معكوسة اذ بلغت النسبة لاستهلاك القطن في الوقت الحاضر ٧٤ / مقابل ٢٠ / من الصوف و ٦ / من الكتان (١) .

لقد تطور انتاج القطن مع تطور الزمن وما لابه من تطورات في أساليب زراعته وطرق استعماله . واذا بحثنا في الأسباب التي اهتمت في زيادة انتاج القطن نجد انها عوامل كثيرة ولكن يأتي على رأسها تطور صناعة حلج الأقطان وصناعتها .

ولا بد أن نشير إلى أن التطور الذي حدث في الحياة الاقتصادية بوجه عام شمل القطن بوجه خاص ، فبعد أن كانت هذه الغلة محصولاً زراعي محدوداً المساحة والفائدة أصبحت الآن تلعب دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي من حيث مركزها الزراعي والصناعي . فلا يحتل المركز الأول بين المواد التي تدخل في صناعة المنسوجات اذ أنه يحتل ٥٤ / بالنسبة إلى قيمة المواد التي تدخل في صناعة خيوط النسيج .

ان هذا التطور في انتاج القطن لعب دوراً هاماً في جوانب متعددة من أهمها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ولاهمية الحياة الاقتصادية ومدى علاقتها في بحثنا هذا سنقتصر على هذا الجانب دون غيره من الجوانب الأخرى .

تظهر أهمية نبات القطن في الحياة الاقتصادية في العالم من خلال احتلاله المرتبة الأولى في ثلاثة مراكز اقتصادية ، الأول منها المركز الزراعي حيث يحتل مركزاً زراعياً مهماً بين المحاصيل الزراعية المختلفة من حيث المساحة التي يشغلها وعدد العاملين عليها والدخل الناتج من مردود المحصول ، والثاني الذي يظهر فيه أهمية القطن كالمركز التجاري العالمي الذي يبين للباحث مقداراً ما يدخل منه في التجارة الدولية وقيمة ذلك بالنسبة لبقية المحاصيل التجارية الأخرى ، والثالث تتجلى أهميته في الصناعة من حيث كونه مادة أولية رئيسة تلعب دوراً هاماً في الصناعة بالنسبة لعدد المشتغلين فيها وكمية البضائع المصنوعة منه وقيمة ذلك بالنسبة لاشباع الحاجات الاقتصادية ، ومن كل ذلك سوف نتوصل إلى معرفة مركز القطن في الاقتصاد العالمي من خلال هذا البحث .

(١) and Woytinsky E.S.; world population: and production, Newyork, Woytinsky W.S., 1956, p. 585.

المبحث الرابع

« المحاصيل الجذرية »

تتألف عائلة المحاصيل الجذرية من نباتات البطاطا والبنجر والبصل والجزر والفجل واللفت وهي محاصيل ذات قيمة غذائية صحية للإنسان والحيوان .
تزرع هذه العائلة في المناطق ذات المناخ المعتدل التي تتميز بصيف لا هو بالمرتفع الحرارة ولا بالشديد الرطوبة ولا تقل الفترة الصالحة للنبات عن (١٣٠) يوما في السنة . وتتطلب توفر قدر كاف من المطر موزع على شهور السنة أو ما يعادل هذا القدر من مياه الري .

ساجد

أما أحسن الترب الصالحة لزراعتها هي الطينية الخفيفة المزوجة بالرمال والغنية بمادة الجير ، ان هذا النوع من التربة يساعد على نمو جذور نباتات هذه العائلة بصورة جيدة على أساس ان الجذر هو أهم قسم من النبتة وهو الذي يستعمل في بعض أنواع الصناعات مثل صناعة السكر من البنجر وصناعة النشاء والكحول من البطاطا . كما ان استعمال الأسمدة هو شرط أساسي لجودة المحصول إلى جانب استعمال الدورة الزراعية التي تعيد إلى التربة بعض ما فقدته من الخصوبة التي فقدتها نتيجة زراعتها بهذه المحاصيل الجذرية . وتحتاج هذه الفصيلة من المحاصيل إلى أيدي عاملة ، الا ان استعمال الآلات أخذ يدخل إلى حقولها وخاصة البنجر والبطاطا وعلى الأخص في أمريكا الشمالية .

تنتشر زراعة البطاطا والبنجر واللفت في أوروبا وخاصة في السهل الأوربي العظيم الممتد من شمال فرنسا إلى ألمانيا وبولندا والاتحاد السوفيتي . فالبنجر يدخل في صناعة السكر أما البطاطا فانها غذاء رئيسي للسكان في هذه الأقطار أما اللفت فانه غذاء للماشية ، الأبقار والخنازير ، فهو يعتبر من المواد المغذية لهذه الحيوانات أو انه علف جيد لها . لا تقتصر زراعته على هذه النطاقات من

أوروبا وحسب انما تنتشر زراعته كذلك في أوروبا الوسطى والشرقية مثل رومانيا والنمسا والمجر ، وتزرع أيضا في ايطاليا وخاصة في القسم الشمالي منها ، وفي الجزر البريطانية وابلندا .

اما المنطقة الأخرى التي تتركز فيها زراعة هذه العائلة النباتية وخاصة الأنواع الثلاث الأولى (البنجر والبطاطا واللفت) هي الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في المناطق الغربية حيث تستخدم وسائل الري في القسم الشمالي من كاليفورنيا ، وفي الولايات الوسطى حول البحيرات الكبرى .

• اما في أقطار غربي أوروبا الواقعة في مناخ المنطقة المعتدلة الباردة والتي تسقط أمطارها على مدار أيام السنة بكميات كافية لزراعة النباتات الجذرية ، بالإضافة إلى وجود التربة الخصبة الملائمة للزراعة ، هذا إلى جانب توفر التكنولوجيا المتقدمة وكذلك حاجة الأسواق المحلية إلى استهلاك هذه المحاصيل الغذائية لهم ولحيواناتهم التي تدر عليهم الحليب ومنتجاته واللحوم ، ولذلك أصبحت لهذه المحاصيل أهمية كبيرة ومكانة مرموقة في الحقل الزراعي . ومن هنا نجد ان المزارع الأوربي أخذ يركز على زراعتها ويعيرها أهمية كبيرة ، ولذلك باتت تحتل نسبة عالية من مساحة حقله وأحيانا يخصص الحقل بكامله لزراعتها وخاصة محصول اللفت (Turnips) كعلف للماشية التي يربيهها من أجل منتجات الحليب ومشتقاته ومن أجل تسمين الأنواع الأخرى لأجل بيعها في الأسواق المحلية لتزويد تلك الأسواق باللحوم باعتبارها مواد غذائية أساسية .

أما في منطقة الوطن العربي التي تتميز بمناخ حار وجاف فان الأراضي التي تصلح لزراعة هذه العائلة النباتية فهي محدودة وخاصة زراعة نبات البنجر الذي لا تزيد مساحة ما يزرع منه في أقطار الوطن العربي في المتوسط على (١٠) آلاف هكتار ، يوجد ٥٠٪ منها في سوريا في مناطق حمص ودمشق ، ونحو ٣٥٪ في فلسطين المحتلة ، وبتوزيع القدر الباقى على بعض الأقطار العربية الأخرى مثل الجزائر ولبنان ، أما العراق سنبحت محصول البنجر وزراعته في مبحث السكر باعتباره محصول مزدوج ، اذ هو من النباتات الجذرية وفي نفس الوقت من محاصيل السكر .

ان اجزاء النبات المختلفة من البنجر مثلا بعد قطع الاجزاء السفلى منه يكون لها أهمية غذائية بالنسبة للحيوانات ، حيث تظهر من التجارب ان القيمة الغذائية لها في القدان الواحد يعادل قيمة طن كامل من البرسيم . وتستعمل المواد المتخلفة من

الجدور بعد أخذ السكر منها كغذاء للماشية . أما نبات اللفت فهو مادة غذائية جيدة للحيوانات وخاصة الجدر نفسه الذي تتناوله الحيوانات على هيئة مادة خضراء في داخل المزرعة .

ومن خصائص هذه العائلة النباتية ان طابع الزراعة الكثيف يسود نظام هذه العائلة الجذرية ، لهذا فان انتاج القدان الواحد منها مرتفع اذا ما قورن بمتوسط انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى .

ومن مميزات هذه الفصيلة النباتية أيضا انها تزرع لغرض الاستفادة من جذورها في الدرجة الاولى لأن هذه الجذور تقوم بخزن المواد الغذائية للانسان والحيوان وتكون غذاءا أساسيا لبعض المناطق في العالم .

البطاطا

تعتبر البطاطا من نباتات العالم الجديد ، وموطنها الأصلي هو القسم الشمالي الغربي من أمريكا الجنوبية ، وخاصة في النطاقات المرتفعة من شيلي وبيرو حيث أنها وجدت نامية بصورة طبيعية ولا تزال تنمو هناك طبيعيا حتى الآن . ولما اكتشف الاسبان هذه المناطق الأوربية بعد عام ١٥٨٠ ، ثم انتقلت إلى منطقة نيوانكلاند في الولايات المتحدة بواسطة المهاجرين الايرلنديين عام ١٧١٩ ، ومن هذه المقاطعة أخذت تنتشر إلى بقية المناطق الأخرى من الولايات المتحدة .

والبطاطا ترجع إلى الفصيلة الباذنجانية وهي نبات منتصب متفرع يبلغ ارتفاعه ما بين ٢ - ٣ قدم ، له أوراق مركبة ريشية . أما درناتها فهي قطع من الساق لهذا فهي بالنسبة لأقسامها الهوائية ولكنها من النباتات المعمرة بأقسامها الترابية .

أما جذورها فانها متعددة وليفية رفيعة وطويلة وهي في دورها الأول من نموها تأخذ غذاءها من الدرنات الأمهات ، والسوق على نوعين منها الهوائية والترابية ، وتتكون الدرنات في نهاية السوق الترابية .

وتتم زراعتها وتكاثرها بواسطة الدرنات أما بزراعة الدرنة الواحدة كاملة أو بواسطة تجزأتها إلى قطع يحتوي كل جزء على ما يسمى - (العين) أو بواسطة البذور .

العوامل الجغرافية

تميز البطاطا بما لها من المقومات الطبيعية التي تجعلها تنمو في أقاليم متعددة من العالم ، الا أن انسبها هي الأقاليم المعتدلة الباردة منها والدفئة . ان

هبوط درجات الحرارة إلى درجة الانجماد يعرض البطاطا إلى التلف كما ان ارتفاع درجة الحرارة ارتفاعاً شديداً هو الآخر يضر بها ويقلل من كمية المحصول ويجعله عرضة للإصابة بالأمراض . ولعناصر المناخ من حرارة ودرطوبة ورياح أثر واضح على نجاحها ، فطول النهار عامل هام لتكوين الدرناات لأن ضوء الشمس يساعد على تكوين كميات كبيرة من النشاء .

اما درجة الحرارة الملائمة لنموها تتراوح ما بين (١٦ - ٢٠) درجة مئوية كما ان درجة حرارة التربة عامل أساسي في زراعتها لأن ارتفاع درجة حرارة التربة وسخونتها تضر بتكوين درناات البطاطا .

فاذا اشتدت الحرارة وجب تزويد التربة برباات عدة تمرات خفيفة ومتوالية وذلك للتخفيف من شدة حرارتها^(١) .

أما اجزاؤها المتصببة فوق التربة في الهواء فانها تحتاج إلى رطوبة عالية لتروي هذه الأجزاء التي تلو التربة والمعرضة للهواء ، ولذلك نجد عند حدوث جفاف الجو في بعض المواسم يضطر المزارع ان يعوض عن نقص المطر بواسطة الري أما كمية المياه اللازمة لنموها حتى النضوج تتوقف على درجة الحرارة السائلة ونوع التربة .

وفيما يتعلق بالتربة المثالية لزراعتها هي التربة الخفيفة التي تتوفر فيها خصائص التربة الطينية والرملية ، وبمعنى آخر التربة المزيجية ، لأن كمية الانتاج تتوقف في الدرجة الأولى على نوع التربة ، فاذا كانت من النوع المزيجي التي تتسم بالتربة الخفيفة فانها تساعد على انتاج متجانس وعلى حكم كبير لمادة البطاطا نفسها وعلى العكس من ذلك يكون الانتاج ربما اذا كانت التربة ثقيلة . أضف إلى ذلك ان نوع التربة ينعكس في العمليات الزراعية نفسها ، فالعمليات الزراعية من حراثة وري وتهوية كلها تنعكس في الجهود المبذولة في زراعتها فاذا كانت من النوع الجيد الملائم فان الجهد يقل في عمليات الانتاج .

وإلى جانب الظروف الطبيعية التي سبقت الإشارة إلى ذكرها فان انتاج البطاطا يتأثر كذلك بالعامل البشري لأن غلة البطاطا تعتبر من المحاصيل الزراعية التي تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر من غيرها من المحاصيل الأخرى ، لتقوم بجمع الدرناات بعد حراثة الأرض وقلبها ومن ثم تنظيفها وفرزها وغيرها من العمليات

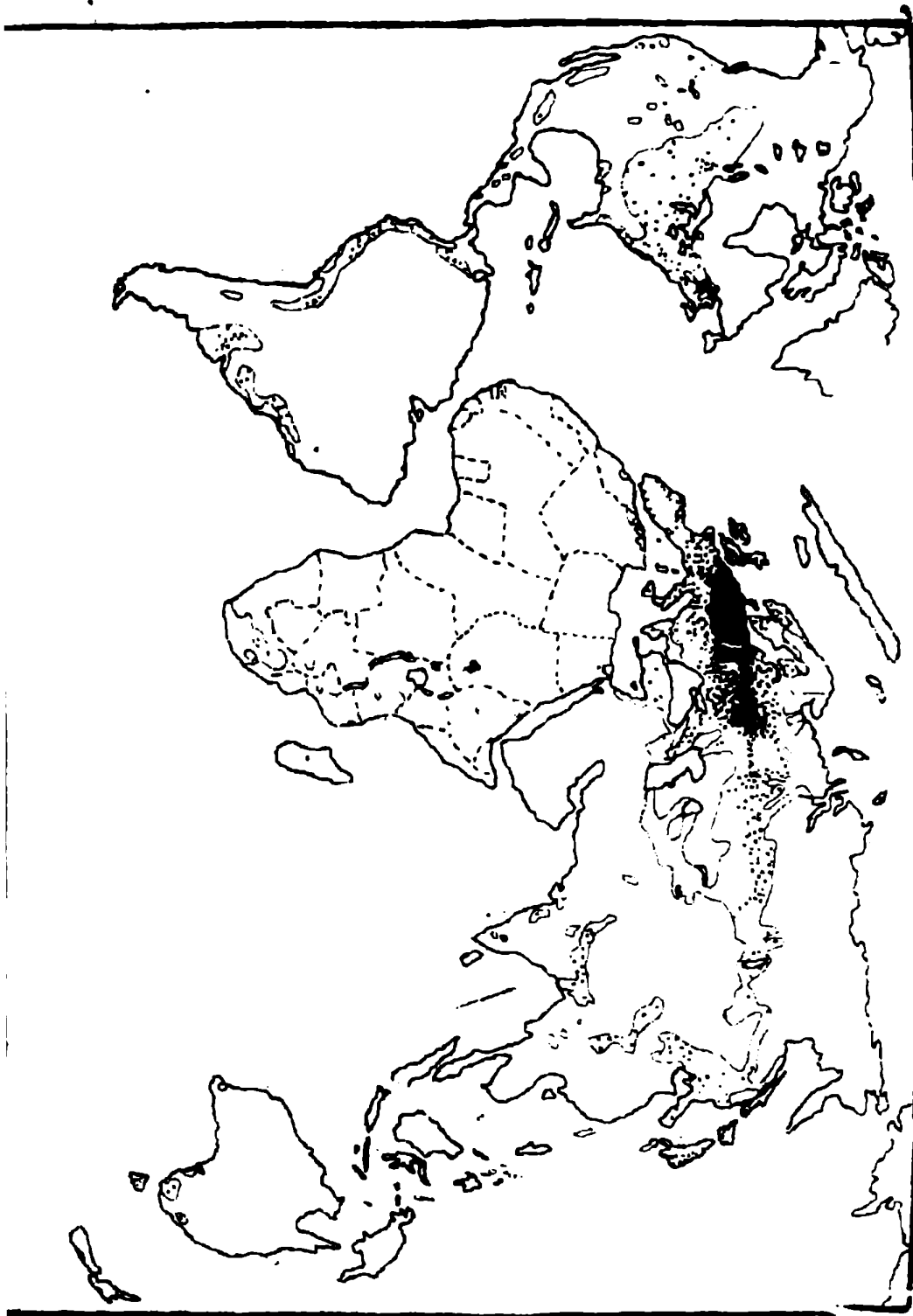
(١) ابراهيم المشهاني - مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية ، ١٩٦٧ ، ص : ٢٨٤ - ١٨٥ .

الأخرى المختلفة التي تبدأ بالحرارة حتى الجمع والنقل .

الانتاج

سبقت الإشارة إلى ان البطاطا تعتبر من المحاصيل الزراعية التي عمت زراعتها في كثير من أقطار العالم . فهي تزرع زراعة اقتصادية في أكثر من مئة وعشرة وفي مختلف القارات ، اذ لا تخلو قارة من قارات هذا الكوكب الا ونجد هذا المحصول ينمو فيها . ويعود سر انتشارها هذا إلى عوامل جغرافية طبيعية واقتصادية . فالبطاطا لا يتطلب انتاجها شروطا حدية ثابتة من حيث الظروف الطبيعية . وعلى هذا الأساس زادت المساحات التي تنمو فيها وبتوسع المساحات زاد انتاجها في العالم حتى بلغت جملة الانتاج (٢٨٢) مليون طن في عام ١٩٦٥ ، غير ان هذا الرقم ارتفع في عام ١٩٧٦ إلى (٢٩٢) مليون طن ، وبهذا الرقم الأخير جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد غلة القمح من حيث الكمية .

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فان أوروبا تأتي في مقدمة القارات من حيث تركيز الزراعة ومقدار الانتاج وذلك بسبب استعمال الاساليب الحديثة التي أدت إلى زيادة الانتاج الرأسي ، أي وارتفاع كمية الانتاج السنوي في الوحدة الزراعية (الفدان) نتيجة تطبيق نظام الدورة الزراعية الحديثة التي من نتائجها قيام الزراعة الكثيفة التي كان من أبرز خصائصها ارتفاع كمية المحصول وتنوعه . (لاحظ شكل ٥) .



والجدول الآتي بين التوزيع الجغرافي لهذه العلة في أقطار العالم وكمية الانتاج فنظرة سريعة إلى هذا الجدول الاحصائي بين بشكل واضح ان معظم الانتاج يتركز في أوروبا ، اذ يبلغ انتاجها السنوي أكثر من (١٧٣٠٠٠٠٠ طن) ، وهذا يعادل ٣٧٪ من مجموع انتاج العالم البالغ حوالي (٤٦١٠٠٠٠٠٠٠ طن) ، فإذاً أريد تعليل هذه الظاهرة في الانتاج في أوروبا دون غيرها من القارات الأخرى فإنه يمكن القول ان هذه العلة تشكل غذاء أساسياً لسكان هذه القارة أولاً بالإضافة إلى ملائمتها لظروفها الجغرافية الطبيعية والانتصافية ، وبالكثرة سكانها واكتضاض كثافتهم ثالثاً ، وعليه فهي تحتل نحو ٣٧٪ من حصة انتاج العالم ، أما آسيا وأمريكا الشمالية يساهمان بحوالي ١٠٪ من انتاج العالم .

أما أقطار أوروبا الغربية الستة (بولندا وألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية وفرنسا وانكلترا وهولنده) فإنها تحتل المرتبة الأولى بين الأقطار المنتجة للبطاطا في العالم ، حيث يقدر انتاجها بأكثر من ٩٥ مليون طن سنوياً أي ما يسوي ٢٤,١٪ من جملة ما ينتجه العالم .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي فإنه يأتي في المركز الثاني بعد أقطار أوروبا الستة حيث يبلغ انتاجه لنفس السنة أكثر من ٨٥ مليون طن أو ما يساوي حوالي ٢٣,٧٪ من مجموع انتاج العالم . ومن الملاحظ ان السبب الذي جعل الاتحاد السوفيتي يحتل هذه المكانة في زراعة هذه العلة وانتاجها يعود إلى الخصائص التي يتميز بها الاتحاد السوفيتي وهي سعة في المساحات التي تحتلها روسيا في أوروبا وآسيا ، وإلى توفر المناخ والتربة الملائمين لزراعتها مع وجود الطلب عليها من قبل السوق المحلية الكبيرة التي تتطلب توفر هذه المادة الغذائية لعدد سكانها المتزايد أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تأتي بعد مجموعة دول أوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي اذ تنتج ١٦,٢٢٨ مليون طن أو ما يساوي ٤٪ من جملة ما تنتجه العالم .

أما أقطار الوطن العربي فتعتبر البطاطا فيها من المحاصيل الزراعية الحديثة وثانوية ، الا انها أخذت تنتشر في الأيام الأخيرة حيث بدأت معظم هذه الأقطار بزراعتها ولذلك فإن الانتاج محدود إذ لا تزيد كمية الانتاج السنوي عن (١,١٥٢,٠٠٠) طن .

وفي مقدمة أقطار العالم العربي من حيث الانتاج مصر والجزيرة ولبنان وسوريا

جدول (١٠) بين الدول المنتجة للبطاطا في العالم

لعام ١٩٦٥ - ١٩٧٦ (١)

النسبة المئوية /	الانتاج (ألف طن) ١٩٧٦	الانتاج (ألف طن) ١٩٦٥	القطر
٢٣,٧ /	٨٥,١٠٢	٨٨,٦٢٨	الاتحاد السوفيتي
	٤٩,٥٩١	٤٣,٦٢٨	بولندا
	٩,٨٢٨	٢٢,٢٣٠	المانيا الغربية
٢٤,١ /	٦,٨١٦	١٢,٠٦٦	المانيا الشرقية
	٤,٦٧٣	١٣,٢٩٧	فرنسا
	٤,٧٨٩	٧,٣٤٩	انكلترا
	٤,٧٨٣	٣,٧٧٣	هولندا
٤ /	١٦,٢٢٨	١٢,٣٥٦	الولايات المتحدة
	٤,٦١٤	٥,٦٣٥	جيكوسلوفاكيا
	٥,٦٥٩	٤,٤٩٦	إسبانيا
	١,٧٤٦	٣,٢١٧	ألمانيا
١٣ /	٢,٩٨٩	٣,٨٥٠	إيطاليا
	٢,٩٢٨	٢,٧١١	يوغوسلافيا
	٤,٧٨٨	٢,٦٠٠	رومانيا
١,٨ /	٧,٣٠٦	٢,٩٤٦	الهند
٠,٨ /	٣,٢٠٠	٣,٧٨٨	اليابان
٣٧,١ /	١٣٨,٦٧٨	١٣٨,٦٧٨	قارة أوروبا
١٠٠ /	٢٨٧,٥٥٤	٢٨١,٠٦٧	العالم

أما العراق فهو أيضاً من أقطار الوطن العربي الذي أدخل زراعة هذه الغلة حديثاً، إلا أن الاهتمام زاد في السنوات الأخيرة من زراعته بعد أن أخذ السكان باستهلاكها. فالعراق يستورد كمية لا بأس بها من هذا المحصول فقد يبلغ مقدار ما استورده

(١) Statistical yearbook, United Nations Uninc, 1978, p. 136.

في عام ١٩٧٥ ما يساوي ٥٤٠٦ طن بلغت قيمتها (٠٠)
ان هذه الكمية المستوردة زادت حتى أصبحت (١٢,٠٠٠)
كانت قيمتها (٢,٢٠٠,٠٠٠) دولار .

ان توفر الأراضي الواسعة والموارد المائية والمناخ الملائم
العربية هو خير دافع على التوسع في زراعة البطاطا ، بعد ان أ
في أقطار الوطن العربي نتيجة تعود السكان على تناولها كغذاء وإ
وارتفاع المستوى المعاشي .

التجارة الدولية

جدول (١١) يبين تجارة البطاطا الدولية لعام ٧

الصادرات (بالطن)	القطر المصدر
٤,٥٠٨,٧٧٩	العالم
٣,٠٨٣,١٨٨	أوربا
٢,٧٠٨,٠٣٧	أقطار غرب أوربا
١,١٢٧,٩٣٩	هولندا
٢٩٧,٤٢٧	إيطاليا
٢٥٠,٠٠٠	بولنده
٢٥٤,٥٤٥	اسبانيا
الواردات (بالطن)	القطر المستورد
٥٦٣,٨٢	فرنسا
٥٨٨,٠٨٠	سويسرا
٢١٠,٠٠٠	الاتحاد السوفيتي
١,٣٦١,١٦٢	المجموع

.A.O. Trade Yearbook, Vol. 31. 1977, pps : 134 135. (١)

من الجدول أعلاه يمكن أن نرى بوضوح الدول التي تلعب دوراً أساسياً في
تجارة البطاطا الدولية. فالدول تحتل الصدارة في تجارة الصادرات والمستوردات ،
فهي تساهم بنحو (٣,٠٨٣,١٨٨) طن من تجارة صادراتها الدولية البالغة
(٤,٤٦٢,٤١٠) طن أو ما يعادل ٧٠٪ من جملة صادرات العالم وخاصة أقطار
غرب أوروبا التي تساهم بنحو ٦٠٪ من تجارة الصادرات . وأهم الأقطار المصدرة
هولندا وإيطاليا وبولندا وإسبانيا (انظر الجدول اعلاه) .
أما الدول الرئيسية المستوردة فهي أيضاً أقطار أوروبا . ومن أهمها فرنسا وسويسرا
والاتحاد السوفيتي حيث نستورد هذه الأقطار الثلاث (١,٣٦١,١٦٢) طن أو
ما يعادل ٤٥٪ مما يدخل في تجارة صادرات البطاطا الدولية .

المبحث الخامس المحاصيل السكرية

عرف سكان الهند صناعة السكر منذ قرون بعيدة في التاريخ عندما كان يستخرجونه من القصب . كما عرفه العرب ونقلوا زراعته إلى المناطق المدارية عند اتصالهم بها سواء عن طريق التجارة أو الفتوحات . وأما أوروبا فقد كان معرفتها لهذا المحصول متأخراً إذا لا يزيد عن ٩٠٠ سنة عندما نقله العرب إلى الأقطار الجنوبية منها والمطلة على البحر المتوسط ثم انتشر من هناك إلى بقية مناطقها وظل استخراج السكر من القصب حتى عام ١٧٤٧ حتى تمكن أحد علماء الألمان (مارغراف Margraff) من استخراجها من بعض أنواع البنجر وأخذت صناعة السكر من البنجر تنمو حتى أخذت في الأيام الأخيرة تنافس سكر القصب . سبوت هذه المنافسة بين هذين النوعين لمدة دامت حوالي قرن من الزمن ، إلى أن انتشر وضعهما الاقتصادي في الأسواق العالمية . نتيجة لتدخل الدول المنتجة حيث استخدم الدعم المالي أساساً للمنافسة .

قصب السكر :

ان قصب السكر من النباتات المدارية التي تتطلب مناخاً دافئاً طيلة أيام العام بحيث لا تقل درجة عن (٨٠) درجة فهر نهايت . ومن حيث الأمطار فإنه يتطلب كمية تتراوح ما بين ٦٠ - ٨٠ بوصة أو ما يساوي من مياه الري . وإلى تربة غنية بالمواد العضوية وذلك لأن القصب نبات مجهد للتربة ، ولهذا السبب كان التسميد أمورياً لاجتماع الخصوبة إليها . أما اليد العاملة المدربة على زراعته عامل هام لذلك يجب توفره . ومن الأقطار التي توفرت فيها هذه الشروط

والمدارية .

من ذات المزارع الكبيرة فقد بدأت خلال السنوات الأخيرة
في إنتاجية سكر القصب حتى أصبحت المزارع الكبيرة
جاردة سكر القصب العالمية .

نجد ان المعدل لعام ١٩٧٦ للدول المهمة في إنتاجه قد بلغ
١٥ طن من مجموع إنتاج العالم البالغ (٦٩٢) مليون طن
جملة إنتاج الأقطار التي تزرعه في العالم . والجدول الآتي
يصف باننتاجه . لاحظ الشكل (٦) .

يبين إنتاج سكر القصب في العالم لسنة ١٩٧٦^(١)

النسبة المئوية /	الإنتاج (ألف طن)	السنة ١٩٧٦
١٥ /	١٠٣,١٩٢	"
٢ /	١٤,٧٤٥	"
٧ /	٥١,٠٠٠	"
٢ /	١٥,٧١٠	"
٥ /	٣٣,٧٩٦	"
٣ /	٢٥,٥٤٧	"
٦ /	٤٤,٧٤٠	"
٤ /	٢٦,١١٨	"
٥١ /	٢٢٩,١٣٨	"
٤٩ /	٣٩٣,٧٨٠	"
١٠٠ /	٦٩٢,٩١٨	"

ومن أهم هذه الدول المنتجة لسكر القصب ما يأتي :

الهند

تعتبر الهند من الدول الرئيسة في انتاجه فقد بلغ انتاجها لعام ١٩٧٦ حوالي ١٤ مليون طن . ويعود السبب في هذا الانتاج الكبير إلى سد حاجة السوق المحلية الواسعة التي تستهلك كميات كبيرة منه . أضف إلى ذلك توفر العوامل الطبيعية واليد العاملة الكثيرة الموجودة محليا . وتتركز مزارعه في وادي نهر الكنج والنطاقات الواقعة بالقرب من مدارسن وذلك لتوفر عوامل انتاجه بشكل جيد .

كوبا

ان كوبا من الأقطار التي تجود فيها زراعة القصب وذلك لملائمة عوامل الانتاج فيها ، ونتيجة لتوفر هذه العوامل على أحسن وجه نجد أن المزارع الكوبي يحصل من مزرعته على عدد من القطفات يتراوح عددها ما بين أربعة وثمانية في السنة الواحدة من نفس الحقل . لهذا كان لزراعة هذه الخلة في هذا القطر أهمية اقتصادية عظيمة حتى أصبحت الحالة الاقتصادية فيها تتأثر تأثيراً كبيراً بأسعار السكر العالمية ، فارتفاع أسعاره يؤدي إلى انتعاش كوبا وانخفاض أسعاره يسبب تدهوراً في اقتصادها كما يسبب الكساد فيها والبطاية . رغم صغر مساحة كوبا إلا أنها تحتل المرتبة الثانية بعد البرازيل بين أقطار العالم من حيث الانتاج والمرتبة الأولى من حيث التصدير .

وتتبع كوبا زراعة التخصص في المزارع الكبيرة وتسيطر عليها الشركات الكبرى صاحبة رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية . وتستعمل في زراعته أحدث الأساليب الزراعية من الآلات والمكائن وغيرها من الطرق الفنية في جميع مراحل زراعة القصب وانتاجه .

بالإضافة إلى ذلك ، نجد التربة الخصبة والمناخ الملائم والأيدي العاملة الرخيصة متوفرة في كوبا مما ساعد على انتشار ونجاح زراعته في هذه الجزيرة .

بلغت جملة ما انتجه كوبا من مزارع القصب في عام ١٩٧٦ نحو (٥١) مليون طن أو ما يعادل ٧٪ من مجموع انتاج العالم من قصب السكر .

البرازيل

تعتبر البرازيل الدولة الأولى في انتاج سكر القصب وقد وصل انتاجها في عام ١٩٧٦ إلى حوالي (١٠٣) مليون طن أو ما يعادل ١٥٪ من جملة انتاج العالم . وأهم المناطق التي تتركز فيها مزارع القصب هي السواحل الشرقية وفي وسط - الهضبة البرازيلية حيث تتوفر العوامل الطبيعية التي ساعدت على نجاح زراعته . ومن أهم هذه العوامل المناخ والتربة وطبيعة السطح . ورغم ضخامة انتاجها من سكر القصب الا أنها لا تعتبر دولة مصدرة له لأن أغلب هذا الانتاج يستهلك في الأسواق المحلية الكبيرة .

اندونيسيا

تتوفر عوامل انتاج قصب السكر في اندونيسيا ولا سيما العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأمطار وحرارة ، وهذا بالإضافة إلى وجود اليد العاملة الرخيصة وخاصة في جزيرة جاوة التي تحتل الانتاج .. ان الظروف الطبيعية والاقتصادية جعلت من كوبا أرخص بلد منتج للسكر في العالم . ففي جاوة تتوفر التربة البركانية الخصبة والأمطار الموسمية الغزيرة مع حرارة ملائمة وايدي عاملة كبيرة ورخيصة . وكانت اندونيسيا في الظروف العادية تنتج ثلاثة ملايين طن من السكر بأسعار لا تتمكن أية دولة من منافستها ، غير ان الأوضاع السياسية غير المستقرة مع هولندا أدت إلى نقص في انتاج السكر بعد الحرب العالمية الثانية . تطور انتاجها بعد ذلك التاريخ حتى وصل في عام ١٩٧٦ إلى حوالي (١٥,٧١٠) مليون طن وجميعه يستهلك محلياً وذلك لسعة السوق الاستهلاكية الداخلية .

الباكستان وجزيرة فرموزة والمكسيك والفلبين

تحتل الباكستان وفرموزة المرتبة السادسة في الانتاج بالنسبة للدول المنتجة لهذه الغلة حيث بلغ انتاج الباكستان وحدها نحو (٢٥,٥) مليون طن من مجمرع انتاج العالم لعام ١٩٧٦ .

ففي الباكستان يتركز زراعته حول منطقة الهنجاب وهي عبارة عن امتداد لنطاق زراعة القصب في الهند التي تبدأ من حوض نهر الكنجج . أما في المكسيك فان حقوله تتركز حول منطقة فيراكروز الممتدة على . احل خليج المكسيك وكذلك

تنتشر الحقول في الجهات الغربية من المكسيك حتى تنتهي عند ساحل المحيط الهادي . ووصل انتاجها إلى (٣٣,٧) مليون طن وفي الفلبين تتركز حقول قصب السكر في الجزر الجنوبية حيث تحتل معظم الأراضي الصالحة للزراعة في جزر - الفلبين .

استراليا وجزيرة بورتوريكو والولايات المتحدة

في جزر هواي وولاية لويزيانا في دلتا نهر المسيسيبي . في قارة استراليا تتركز زراعة القصب وصناعته في مقاطعة كويتزلاند على السواحل الشرقية . وفي جزر بورتوريكو وجزر المحيط الهادي فان مزارع قصب السكر تحتل معظم أراضي هذه الجزر .

الصين

يزرع قصب السكر في السواحل الجنوبية والجنوبية الشرقية حيث تتوفر العوامل الطبيعية الملائمة لزراعته في هذه الأصقاع من الصين وتحتل الصين المرتبة الثالثة في الانتاج حيث بلغ انتاجها لعام ١٩٧٦ نحو (٤٥) مليون طن وهذا ما يعادل ٦ / ١ من جملة انتاج العالم غير انها لا تصدر إلى خارج البلاد لانساع السوق الاستهلاكية المحلية .

مصر

يزرع قصب السكر في مصر غير ان المساحات التي يحتلها هذا المحصول محدودة اذا ما قورنت ببقية المحاصيل الأخرى . بلغ انتاجها في السنين الأخيرة (٧٤) مليون طن يتركز زراعته في القسم الجنوبي الذي تتوفر فيها ظروف مناخية تساعد على زراعته هناك . ويقدر انتاجها السنوي من القصب حوالي مليون طن^(١) ولكن هذا الانتاج غير كافي لاستهلاك المحلي لذلك فهي تستورد السكر من الخارج لسد مقطوعة استهلاكها المحلي .

العراق

ان زراعة قصب السكر في العراق ما زالت حديثة ، فهو يزرع في المزرعة الحكومية بالمجر الكبير في محافظة ميسان وعلى نفس الحقل اقيم معمل لاستخلاص السكر من انتاج قصب المشروع .

(١) محمد صبحي عبد الحكيم ، المواد الأولية الزراعية في جمهورية مصر العربية ، مجلة الرائد العربي

لقد اختيرت هذه المنطقة نظراً لملائمة ظروفها المناخية المناسبة وسعة أراضيها الصالحة لزراعته ولوفرة المياه اللازمة للري . هذا بالإضافة إلى طبيعة السطح المستوى الذي يتكون من أرض رسوبية منبسطة خالية من الحواجز الطبيعية . وتعتبر التربة الرسوبية الغرينية التي تكونها الأنهار ، كما هي الحال في منطقة المجر من الترب الجيدة لزراعته .

أما المورد المائي الذي تعتمد عليه المزرعة فيتم الحصول عليه بواسطة المضخات التي ترفع الماء من نهر المجر الكبير المتفرع من نهر دجلة .
أما مساحة الأراضي المزروعة حالياً بقصب السكر وصلت في عام ١٩٧١ إلى (١٢٧٨٨) دونماً وكمية انتاج السكر المستخرج منها كان (١٤٤١٢٣) طناً . ظل الانتاج متقلبا من سنة لأخرى حتى عام ١٩٧٦ حيث كانت المساحة المزروعة (١٢٠٠٠) دونم وقصب السكر المستخرج كان (١٢٨١٢٥) طناً . أنظر جدول (١٣)

ان الجدول التالي يبين ظاهرة التذبذب في الانتاج من سنة لأخرى وذلك بسبب ظروف المناخ ، ففي السنة التي تنخفض في شتائها درجة الحرارة وتصل إلى درجة الصقيع يأتي المحصول ضعيفا لأن هذا النبات يتأثر بدرجة حرارة الصقيع بينما في المواسم التي لا تصل الحرارة فيه إلى هذه الدرجة فيكون الحاصل أكثر جودة وأكثر انتاجا . وبما يؤكد هذه الظاهرة ارتفاع الانتاج في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ حيث كانت الظروف المناخية وخاصة الحرارة أكثر ملائمة لزراعته من السنوات الأخرى الواردة في الجدول .

ويتجري الآن تجارب زراعية على عدة أصناف من القصب المزروع حالياً لمعرفة أحسن الأصناف التي تنتج أكبر كمية ممكنة من القصب المزروع مع أعلى نسبة من السكر فيه ، ولمعرفة أفضل هذه الأصناف من حيث مقاومة الأمراض والحشرات وملائمة الظروف المناخية المحلية .

جدول (١٣) يبين المساحة والانتاج لقصب السكر في مشروع

المجر الكبير^(١)

السنة	الانتاج (طن)	المساحة (دونم)
١٩٧١	١٤٤,٦٢٣	١٢,٧٨٨
١٩٧٢	١١٠,٢٩٦	١٥,٤٤٢
١٩٧٣	٧٥,٢٥٨	٩,٧٠٠
١٩٧٤	٩٧,٨٤٢	١١,٢٠٠
١٩٧٥	١٠٤,١٦٩	١٥,٣٥٨
١٩٧٦	١٢٨,١٢٥	١٢,٠٠٠

تجارة سكر القصب

ان معظم انتاج سكر القصب تكاد تجارته تنحصر بين الجزر المنتجة له والواقعة في الاقاليم الحارة وبين الأقطار الصناعية الواقعة في المنطقة المعتدلة. وأول هذه الأقطار المستوردة الولايات المتحدة ، قد بلغ انتاج العالم لهذه الغلة حسب احصاء عام ١٩٧٦ حوالي (٧٠) مليون طن ، صدر منه (١٨,٩)^(٢) مليون طن . والدول المصدرة تتضمن كوبا والفلبين وجمهورية الدومينيكان وفرموزة واورايل والبرازيل وبيرو وجزيرة موريتوس .
وتعتبر كوبا من أهم الدول المصدرة له حيث تساهم بحوالي ٣٢٪ من مجموع صادراته ، وتليها بورتوريكو وتساهم بحوالي ٧٪ وجمهورية الدومينيكان بحوالي ٦٪. ان هذه الجزر الواقعة في البحر الكاريبي تشارك بحوالي نصف صادرات العالم من السكر .

(١) الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٧ ، ص : ٧٩ .

(٢) F.A.O., Trade yearbook, Vol., 31, 1977, p. 100.

مثل الولايات المتحدة المرتبة الأولى اذ تستورد
السكر المصدر ، وتأتي في المرتبة الثانية بريطانيا
م كندا والمانيا واليابان وفرنسا وهولندا وسويسرا.
المرتبة الثانية في استيراده . بعد الولايات المتحدة
ته .

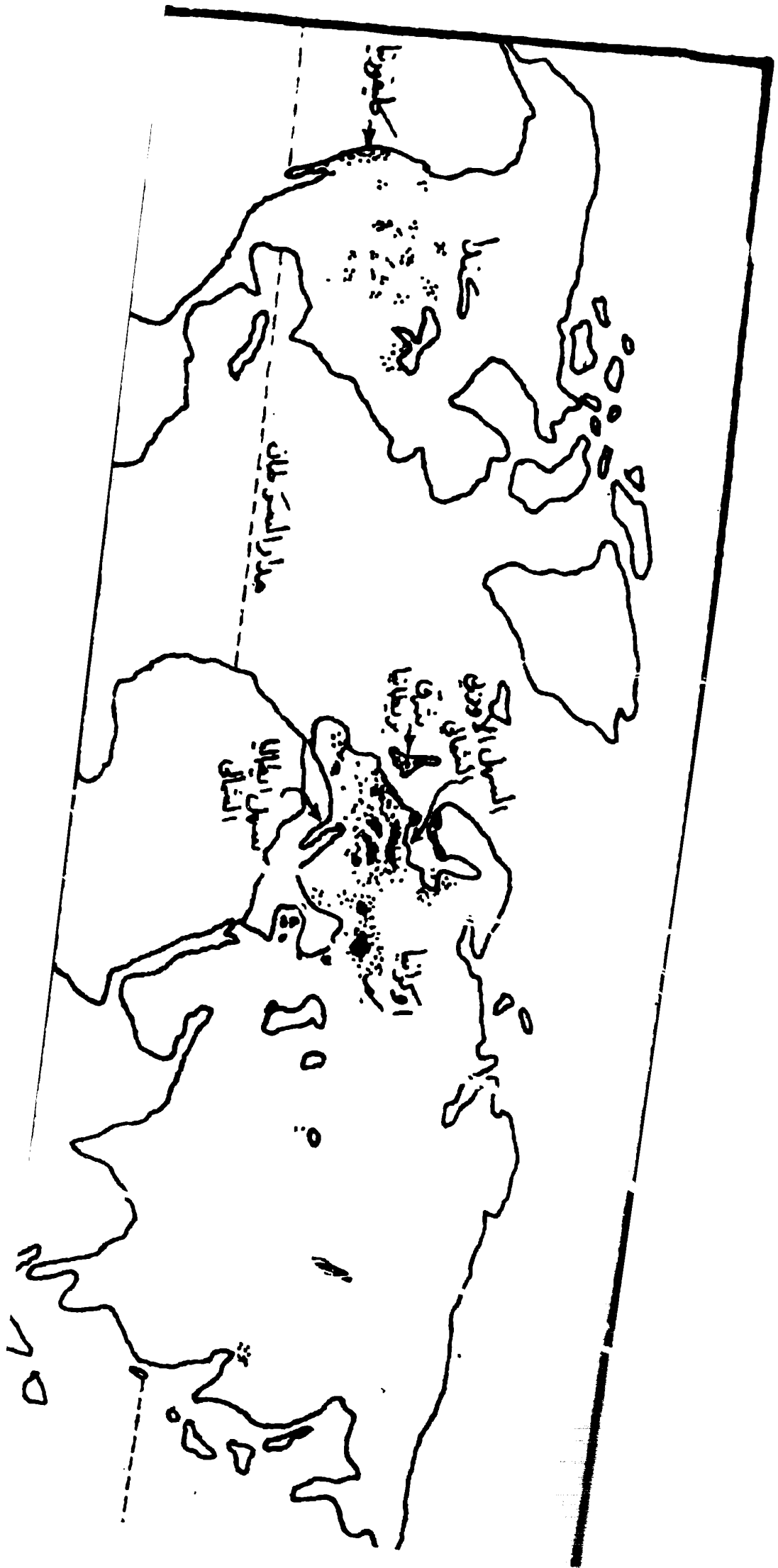
عالمية أن سكر القصب هو الذي يساهم في هذه
بدر منه الا كميات محدودة جدا في الأسواق
ملكه محليا .

ن المعتدلة الدقيقة والمعتدلة الباردة . وينمو تحت
ترارة لا يقل معدلها عن (٦٧) فهرنهايت في
الصيف رطبا ومشمشا والخريف جافا ودافئا .
بجبة (بمادة الطين والرمل) والغنية بمادة الجير .
النبات باعنا ، أهم جزء من التبنه وهو
وهذا النبات يحتاج إلى الأسمدة التي هي شرط
عدد كبير من الأيدي العاملة على عكس الحال
بدي عاملة أقل .

الأصل في العالم فهي أوروبا في سهلها العظيم
وبولندا حتى الاتحاد السوفيتي . كما انه يزرع
ومانيا والنمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ، ويزرع

بعض مركزاً مهما في انتاجه . وتتركز زراعته في
بعضها على نظام الري كما هي الحال في
ديوتا ونبراسكا وايداهو ومونتانا ، كما يزرع

بعضها في الولاات المجاورة للولايات



من الجدول ادناه نلاحظ ان الاتحاد السوفيتي يحتل المكان الأول في زراعة البنجر فهو يساهم بنحو (٩٩) مليون طن أو ما يعادل ٣٣٪ من جملة انتاج العالم .

ويلي الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة الامريكية فقد بلغ انتاجها لنفس العام نحو (٢٧) مليون طن أو ما يعادل ٩٪ من جملة انتاج العالم . أما فرنسا فهي تحتل المرتبة الثالثة وساهمت بنحو (٢١) مليون طن وتلتها بولندا واسبانيا . هذه الدول الخمس تحتل الصدارة في زراعة البنجر وانتاجه حيث ساهمت بنحو ٦٠٪ من جملة انتاج العالم .

أما أقطار غرب أوروبا فلها الصدارة بين الأقطار المنتجة له حيث بلغ مجموع ما أنتجته لعام ١٩٧٦ حوالي (٩٩) مليون طن وهذا يساوي ٣٤٪ من مجموع انتاج العالم ، وسبب ذلك ملائمة الظروف المناخية وكثرة سكانها وارتفاع مستواها المعاشي بالإضافة إلى تفوقها التكنولوجي في الميدان الزراعي .

جدول (١٤) يبين انتاج بنجر السكر في العالم لسنة ١٩٧٦^(١)

النسبة المئوية /	الانتاج (ألف طن)	القطر
٣٣٪	٩٨,٤٠٠	الاتحاد السوفيتي
٩٪	٢٦,٦٩٦	الولايات المتحدة
	٢١,٠٠٠	فرنسا
١٩٪	١٤,٢٠٠	بولندا
	١٠,٠٧٢	اسبانيا
٣٤٪	٩٨,٦٨٤	أقطار غرب أوروبا
	٢٩٤,١٥٨	مجموع العالم

(١) FAO, Trade production, Vol., 30, 1976, p. 163.

ان انتاج بنجر السكر في العراق قد بدأ عام ١٩٥٩ . بعد هذا التاريخ خذ انتاجه بزيادة ، ففي عام ١٩٥٩ كان (٦) آلاف طن . وقد ارتفع إلى (٤) الف طن في عام ١٩٦٨ وإلى (٦٧) الف طن في عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٧١ وصل انتاجه إلى (٧٢١٧٨) طن^(١) أما المساحة فقد ارتفعت هي الأخرى ، بعد أن بدأ حتى بلغت (١٠٢٩٣) دونم في عام ١٩٧٢ ، واستمرت زيادة حتى وصل هذا الرقم في عام ١٩٧٦ إلى (١٢,١٩٨) دونم . وفيما لمق بمعد غلة بنجر الواحد من البنجر فقد ارتفعت نسبياً من (٥٢٣٤) لموغراماً في موسم ١٩٧٢ إلى (٥٩١٧) كيلوغرام في موسم عام ١٩٧٦ . ومما تجدر الإشارة إليه ، ان هذا النتاج من البنجر لا يكفي حاجة المعمل شغيلة طيلة أيام السنة لذلك يضطر إلى استيراد السكر الخام ليقوم بتصفيته به في الأسواق المحلية .

ان انتاج سكر البنجر في العراق لا يسد سوى ٦٪ من حاجة الاستهلاك المحلي ، هذا مع العلم ان انشاء معمل آخر لانتاج السكر من البنجر في محافظة لميسان قد بدأ العمل فيه .

من كل ما تقدم تظهر أهمية التوسع في زراعة وانتاج هذه المادة الحيوية بزيادة معدل انتاجية الدونم الواحد منها . زيادة مواسم الانتاج وذلك عن طريق زراعته في مناطق مختلفة في مواقعها الجغرافية وفي بيئاتها المناخية من راق حتى تستمر عمليات تجهيز المعمل بمادة البنجر خلال أشهر السنة بدلاً من تغذيته لفترة محدودة يضطر بعدها إلى استيراد السكر الخام من الخارج بة أشهر السنة .

ان المنطقة الشمالية من العراق هي البيئة الأكثر ملائمة لزراعته من حيث مساحة المزرعة ومن حيث الطاقة الانتاجية بالدونم الواحد ، ولذلك كانت نسبة انتاجها إلى مجموع الانتاج الكلي في العراق من هذه المادة حوالي ٨٥٪ بينة نقطة الوسطى تحتل المرتبة الثانية إلى احتلت نسبة قدرها ١٥٪ أما المنطقة الجنوبية فلا يزرع فيها هذا المحصول .

(١) الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٧ ، ص ٩٤ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

تجارة السكر في العالم

من الجدول (١٥) يلاحظ أن كمية السكر التي تدخل في التجارة الدولية قد وصلت في عام ١٩٧٧ إلى حوالي (٢٩) مليون طن بينما كانت في عام ١٩٧٥ ما يقرب من (٢٢) مليون طن . وأهم الدول التي تصدّر السكر هي كوبا التي تحتل المرتبة الأولى في قائمة الصادرات إذ تصدر نحو (٦) ملايين طن أو ما يعادل ٢٠٪ من جملة إنتاج العالم . وأما استراليا والبرازيل والفلبين فإن كل منها يساهم بنحو (٢٥) مليون طن أي أن هذه الدول الثلاث تساهم بنحو ٢٦٪ من جملة إنتاج العالم . وتأتي بعد هذه المجموعة من الأقطار المصدرة فرنسا وتايلند والدنومبيكان التي تساهم كل منها بأكثر من مليون طن . وتليها أقطار أمريكا الوسطى المكونة من السلفادور وغواتيمالا وجاميكا وهذه تشارك بنحو (٦٣٧) ألف طن .

أما مجموع ما تساهم به هذه الدول في تجارة صادرات السكر الدولية فإنه يبلغ نحو (٢٠) مليون طن سنوياً أو ما يعادل ٧٠٪ من جملة إنتاج العالم . أما ما يتعلق بواردات السكر فقد بلغت نحو (٢٨) مليون طن لعام ١٩٧٧ . ساهمت في استيرادها دول العالم إلا أن أهم الدول التي شاركت باستيراده هي الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان نصيبها ١٨٪ من جملة الاستيرادات بينما الدول الخمس الأخرى الوارد ذكرها في الجدول شاركت بحوالي ٤٨٪ من جملة تجارة واردات السكر الدولية . أما جملة ما ساهمت به هذه الدول النسبة الواردة أرقامها في الاحصائية أدناه فإنها تقدر بنحو ٧٠٪ من جملة تجارة الواردات الدولية لمادة السكر . أما السبب في جعل هذه الدول تستورد معظم السكر هو كثرة سكانها وارتفاع مستواها المعاشي ...

جدول ١٥ يبين تجارة السكر في العالم لسنة ١٩٧٧ (١)

النسبة المئوية	الصادرات الف طن	القطر	النسبة المئوية	الصادرات الف - طن	القطر
% ١٨	٥,٣١٦	الولايات المتحدة	% ٢٠	٦,٣٣٨	كوبا
				٢,٥٥٧	استراليا
	١,٥٦٠	الصين	% ٢٦	٢,٥٠٨	البرازيل
	٢,٧٠١	اليابان		٢,٤٤٨	الفلبين
				١,٧٧٥	فرنسا
				١,٦٨٥	تايلند
% ٤٨	١,٨٧٠	جمهورية ألمانيا		١,١٠٣	الدومينيكان
	٤,٧٨٤	السوفييتي	% ٢٤	٩٤٠	الأرجنتين
				١٣٣	السلفادور
	٢,٣١٥	أقطار الشرق الأوسط		٢٦٠	غواتيمالا
				٢٢٠	جاميكا
% ٧٠	١٨,٥٤٦	المجموع	% ٧٠	١٩,٩٨٧	المجموع

٢٧,٨٦٧,١٧٠ طن

العالم

العالم (١٩٧٧) ٢٨,٥٥٤,٧٢١ طن

= (١٩٧٥) ٢١,٦٧٣,٠٣٥ طن

المبحث السادس

المحاصيل المنبهة

« الشاي والبن »

كان استعمال الانسان للمحاصيل المنبهة استعمالاً قديماً يرجع إلى أقدم العصور وذلك لأغراض تتعلق بالناحية الفسيولوجية كالمتعة النفسية ، وكان استعمالها يتم بواسطة مضغها بالفم أو عن طريق التدخين . أو الشرب . ان هذه المنبهات والمخدرات تمتاز بخصائص كاحتوائها على مواد قلووية لها تأثيرات مختلفة نتيجة ما يتمتع به تركيبها النباتي . وقد يؤدي بعضها إلى شلل الأعصاب أو ارتخاؤها . أو ميلها إلى النوم . ومن هذه الأنواع النباتية الأفيون والغات والحشيش ، والبعض الآخر يستعمل كمسكن أمثال التبغ ، أو منه كالشاي والقهوة . وهناك نباتات تستخدم في عمل الشراب الذي استخدمه الانسان منذ القدم وبقي يستخدمه في العصور اللاحقة ، والذي استخدم فيه أنواعاً متعددة من النباتات حسب توفرها في المنطقة التي استقرت فيها قدمه واستوطنها .

ومن هذه النباتات الأنواع التي تمتاز بتوفر الشراب الخالي من مادة الكحول حيث يحتوي على مادة الكافين . ومادة هذه هي عبارة عن قلوان له بعض القيمة الطبية . ومن خصائصه أنه مدرر للبول ومنبه للأعصاب ، ولكن يلاحظ أن الاكثار من هذه المادة وتناول كميات كبيرة منها يكون لها مردوداً ضاراً بصحة من يتناولها كما هو الحال في العقاقير الأخرى . هذه المادة توجد في تركيب هذه المشروبات بكميات محدودة ومن النادر ان تزيد نسبة وجودها عن ٢/ (١) .

(١) ابراهيم المشهاتي ، مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية : ١٩٧٠ ، ٢٢٩ .

وكان للظروف الطبيعية دوراً كبيراً في زيادة استعمال هذه المشروبات في الأقطار الحارة يستعملها الانسان كوسيلة للتخفيف من درجة الحرارة بينما في المناطق الباردة يكون الهدف من استخدامها على العكس من ذلك اذ انها تكون وسيلة لعمل نوع من الشراب الذي يزيد من درجة حرارة الجسم والقدرة على مقاومة هبوط درجات الحرارة .

إلى جانب المشروبات غير الكحولية ، هناك مشروبات كحولية ، تدخل بعض المحاصيل الزراعية في تحضيرها ، وهذه المحاصيل قد تكون من الحبوب وقد تكون من الفواكه . وكثيراً ما كان الانسان يستعملها في مناسبات مختلفة سواء المناسبات الدينية أم مناسبات الأفراح وغيرها من المناسبات الأخرى . لقد انتشر استعمال هذه المنبهات في جميع أنحاء العالم وزاد استهلاك الانسان لها سواء المشروبات الكحولية منها أم غير الكحولية في المناطق المتقدمة والبدائية . وفي هذا البحث المتعلق بمصادر المنبهة سنقتصر في دراستنا هذه على أهم المنبهات الاقتصادية تستخدم في عمل المشروبات الكحولية مثل الشاي والبن

الشاي

ان شجيرة الشاي من الشجيرات الدائمة الخضرة ذات الأوراق العريضة يتراوح ارتفاعها ما بين ٣ و٤ أقدام وهي من النبات المعمرة ، ولها أزهار بيضاء أو قرمزية . ويتم جني المحصول بقطف أوراق الشاي وجمعها ثم تصنف بعد ذلك ، ثم تترك لتجف وتخمّر حتى تكتسب نكهة ورائحة خاصة ، ثم تصدر إلى مناطق استهلاكها .

وتاريخ استعمال هذه النبتة يرجع إلى آلاف السنين في جهات آسيا المدارية وكان الغرض من استعماله سابقاً هو الناحية الطبية . وأما عادة شرب الشاي زبما جاءت عن طريق استعمال الماء المغلي للتخلص من الجراثيم ، وبنظرك دعت الحاجة إلى وضع بعض الأوراق النباتية لتعطي الماء المغلي هذا طعماً خاصاً ، ثم تطورت بعد ذلك عادة شرب الشاي حتى أصبحت عادة شرب الشاي في العصر الحاضر تعم العالم بأجمعه . ان انتشار استعمال هذه المادة يمكن أن يرجع سببه إلى الظروف المناخية ، ففي المناطق الباردة مثل دول غرب أوربا يؤخذ الشاي كعامل تدفئة حيث ترتفع نسبة استهلاكه في هذه الأقطار الاوربية وخاصة في

فصل الشتاء وفي المناطق الحارة مثل المنطقة العربية يتناول الانسان الشاي هنا بكثرة باعتباره يقلل من شرب الماء بسبب ارتفاع الحرارة في فصل الصيف وما يصدق على هذه المناطق الأخرى في العالم التي لها نفس الظروف المناخية .

عوامل انتاجه

ينمو الشاي في الأقاليم المدارية والمعتدلة الدفيئة ويحتاج إلى حرارة مرتفعة أو معتدلة بحيث لا تقل عن (٦٥) درجة فهرنهايت . أما كمية الماء التي يحتاجها فتتراوح ما بين ٥٠ - ٦٠ بوصة سنوياً ويشترط انتظام هذه الكمية سواء من حيث سقوط الأمطار من حيث عدد الريات بالنسبة لمياه الري . وتوجد علاقة بين انتظام الري وكمية أوراق الشاي التي تنمو على شجيرة الشاي ، كما أن حجم الأوراق يتوقف على انتظام الري .

أما التربة فيجب أن تكون خصبة جيدة التصريف وغنية بالمواد العضوية إذ توجد علاقة متينة بين المواد الغذائية المتوفرة في التربة وبين كمية الأوراق ، فكلما كانت التربة غنية بالمواد الغذائية كلما زاد نمو الأوراق التي تعتبر المادة الأساسية في انتاج الشاي . ومن الخصائص الأخرى للتربة خاصية الصرف الجيد فكلما كانت التربة حسنة الصرف كلما ساعدت على نمو النباتات لذلك أصبحت السفوح والمنحدرات الجبلية من البيئات المفضلة لزراعة الشاي .

ان نظرة سريعة إلى توزيع مناطق الشاي نجد أن هناك علاقة بينها وبين كثافة السكان وهذا من العوامل الأساسية التي تساعد على زيادة الانتاج في هذه المناطق ، فزراعة نبات الشاي يتطلب أيدي عاملة كثيرة ورخيصة وهذا ناتج عن طبيعة العمليات الزراعية التي يمر بها انتاج هذه الغلة . ومن هذه العمليات التي تتطلبها بعد النضج هي جمح الأوراق ثم تلي ذلك عملية تصنيفها حسب حجمها وطبيعتها نضحها لأن ذلك يؤثر في خصائص الشاي . ثم تجري عملية التجفيف والتعبئة والنقل إلى الأسواق لغرض التصدير . تتطلب هذه العمليات أيدي عاملة كثيرة ورخيصة وهذا العامل يتوفر في مناطق انتاجه المزدحمة بالسكان . كان الشاي يزرع في الصين واليابان على هيئة مزارع صغيرة ، غير أن سياسة التخصص أوجدت مزارع كبيرة هدفها تجاري مما أدى إلى انتشاراً زراعته في مناطق أوسع خلال المئة سنة الأخيرة . ان سياسة التخصص أدت إلى التوسع في مناطق زراعته وبالتالي

زاد انتاجه وبذلك دخل الأسواق التجارية العالمية بكميات كثيرة وتعددت أسواقه في كل جهات العالم .

التوزيع الجغرافي

لقد تطور انتاج الشاي في العالم تطوراً سريعاً ، ففي عام ١٩٦٦ كان معدل الانتاج السنوي في العالم (١,١٨٧,٧٠٠) طن وقد زاد في عام ١٩٧٦ حتى بلغ (١,٤٠٦,٠٠٠) طن ، غير أن هذه الزيادة محدودة . والشكل (٨) والجدول الآتي يوضح الأقطار المهمة المنتجة له في عام ١٩٧٦ في آلاف الأطنان .

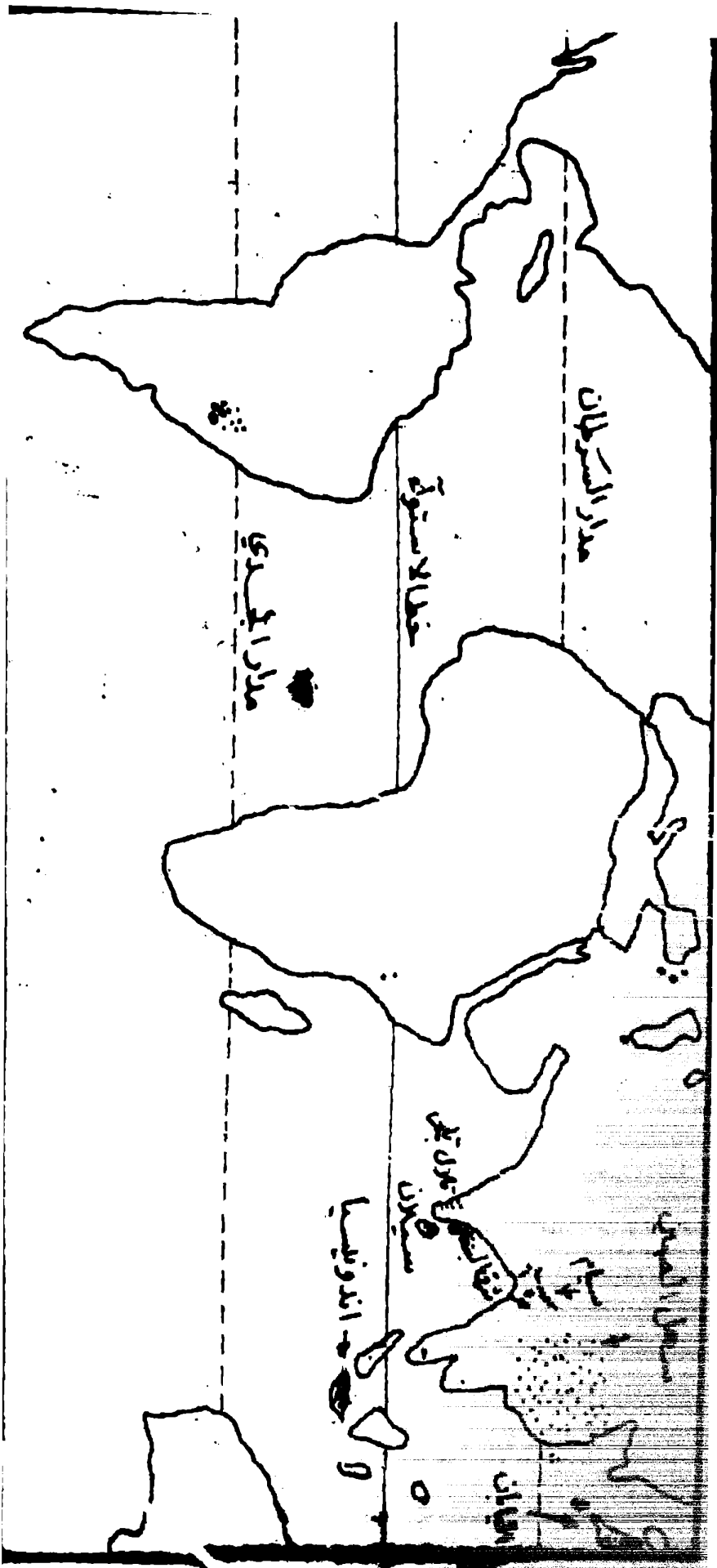
جدول (١٦) يبين الأقطار الرئيسة المنتجة للشاي لعام ١٩٧٦^(١)

النسبة المئوية	الانتاج (آلاف الأطنان)	القطر
٢٠,٢ /	٣٢٣	الصين
٣٢ %	٥١١	الهند
٦,٥ %	١٩٧	سيلان
١,٣ %	١٠٥	اليابان
٤,٤ %	٧٠	أندونيسيا
٨٨ %	١٤٠٦	المجموع
	١٦٢٨	العالم

الصين

كانت الصين من لدول الرئيسة لانتاج الشاي في العالم ، ولكن أخذت نسبة

(١) : F.A.O. Production Year-book, Vol, 30, 1976 P. 181.



ات ما بعد الحرب الثانية حتى وصلت إلى ٣٩٪ وانخفضت في عام ١٩٧٦ . ويعود السبب في هبوط هذه النسبة إلى بدأت بانتاج الشاي .

تركز فيها زراعة الشاي ما بين الجهة الشمالية لوادي نهر مالبة لوادي نهر السكيانج ، وفي النصف الجنوبي من كز الأول في الانتاج بسبب التربة الخصبة وارتفاع درجة الأمطار إذ يسقط في هذا الجزء من الصين سنوياً حوالي ويبدأ جمع الأوراق في شهر نيسان أما إذا قطفت في شهر فإنها تكون كبيرة الحجم نسبياً وسميكة . أما القطفة في شهر آب وأيلول .

الشاي في الصين محلياً . وما يزيد عن حاحتها إلى المواني محلات تجارية حيث يخلط من الأنواع الأخرى ثم يصدر

الصين أكبر دولة مصدرة للشاي في العالم غير أنها في ت مركزها وهبطت نسبة ما تصدره إلى حوالي ٢٪ من اي ، وذلك نظراً لعدم جودة الشاي الصيني ولزيادة عدد سكانها .

الأولى بين الأقطار المنتجة للشاي في العالم حتى بلغ نتاج العالم . وتركز زراعته ثلثاً في ثلاثة مناطق هي آسام لرنج ودراجيلينك وترا فنكور في أقصى الشمال الشرقي والهند في جنوب الهند . يختلف نمط مزارع الشاي في في الهند تتبع زراعته سياسة التخصص الزراعي حيث يشرف لكنها المراد أو شركات معظمها تستعمل الأساليب الحديثة ت الأجنبي في القطاف والجمع والتجفيف والتعليب والنقل . سوق التجارة الدولية . وتركز معظم حقوله في منطقة سلف لا ساج الشاي في العالم ، حيث تبلغ مساحة المزرعة

الواحدة فيها حوالي (١٦٠٠) فدان . . ويزرع في للعادة في النطاقات المنخفضة في حوض (الراهما بوترا) ووادي (سورما) وفي الأراضي المتوجة بعكس زراعته في الصين التي يزرع فيها السفوح والمنحدرات الجبلية .

وتمتاز التربة في مناطق زراعة الشاي في الهند ، بعمقها وبما تحتويه من المركبات العضوية والمعدنية التي يجد فيها نبات الشاي المادة الغذائية الكافية لنموه . أما كمية الأمطار التي تسقط في أسام فهي تزيد على (١٠٠) بوصة سنوياً وهذه الأمطار تقترن بوجود رطوبة عالية وحرارة مرتفعة وهي خصائص يزدهر في ظلها نبات الشاي الذي ينتج أحسن أنواع الشاي بالاضافة إلى إنتاج كمية كبيرة من الورق الجيد ، ومما يلفت النظر أن ورق الشاي في أسام يقطف مرة كل تسعة أيام . ويستغرق فصل القطف هذا ابتداءً من شهر آذار حتى تشرين الثاني .

جزيرة سيلان

تحتل سيلان المرتبة الرابعة بعد اليابان فهي تساهم بحوالي ٦.٥٪ من جملة إنتاج العالم . وتوجد معظم حقول الشاي في وسط المنطقة الجنوبية من جزيرة سيلان ، حيث تتوفر التربة الخصبة الملائمة والمناخ الممطر الحار المصحوب بالرطوبة وكذلك توفر اليد العاملة .

وتنتشر زراعته على سفوح المرتفعات حيث استخدمت المدرجات وذلك لأجل المحافظة على التربة من الجرف . ومن الملاحظ أن المزارع تتوزع فوق مستويات مرتفعة فوق هذه السفوح حتى انها تنمو على ارتفاع (٧٠٠٠) قدم ، إلا أن معظم الحقول توجد على ارتفاع (٣٠٠٠) قدم . وتستلم الأراضي التي فيها حقول الشاي كمية من الأمطار تتراوح ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ بوصة سنوياً . أما معدل الحرارة فيتراوح ما بين ٦٥ - ٧٥ درجة فهرنهايت . وأحسن أنواع الشاي هي الأنواع التي تزرع في النطاقات المرتفعة بينما تقل النوعية كلما انخفضت الارتفاعات التي يزرع فوقها .

بدأت سيلان في السنوات الأخيرة بموسم المساحات المزروعة منه حتى أصبحت تساهم بحوالي ١٩٧ ألف طن من جملة إنتاج العالم وبهذه النسبة أخذت تصير الفائض منه لقالة الاستهلاك المحلي منه وذلك لقالة عدد السكان .

اليابان

تنتج اليابان سنوياً (١٠٥) ألف طن من الشاي أو ما يعادل ١٢.٣٪ من

جملة انتاج العالم . وتحمل اليابان المدرجة الثالثة بالنسبة للأقطار المنتجة للشاي في العالم . والنمط الزراعي لنبات الشاي في اليابان يجري على نفس ما هو متبع في الصين أنه يزرع على شكل مزارع ذات مساحة صغيرة تبلغ حوالي اللونم الواحد . وأهم المناطق التي تتركز فيها هذه المزارع الصغيرة هي الأقسام الوسطى والجنوبية من اليابان وعلى الجوانب الغربية والشرقية من المرتفعات إلا أن تركيز المزارع يكون في العادة على ساحل المحيط الهادي وخاصة في منطقة (شيزوكا) . وأحسن المناطق إنتاجاً في اليابان هي مناطق السفوح المنخفضة التي يبلغ ارتفاعها حوالي (١٠٠٠) قدم . ويسود نظام الزراعة الكثيفة في ملكيات صغيرة وعدم زراعته على الملكيات الواسعة في أراضي السهول التي تستغل أرضها في زراعة الحبوب الغذائية .

أما العوامل الطبيعية لزراعة الشاي في اليابان فهي متوفرة ، فالتربة حمراء تحتوي على نسبة عالية من الحديد وغنية بالمواد العضوية والبركانية . والأمطار تسقط بمعدل يتراوح ما بين ٦٠ - ٨٠ بوصة سنوياً ، ومعظمها يسقط صيفاً ويتم جنى الشاي في اليابان على أربعة مراحل . وان أكثر أنواع الشاي التي تنتجها اليابان هي من النوع الأخضر ، وان معظم الكميات المصدرة منه تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر المستورد الأول . وتأتي كندا في المرتبة الثانية بعدها .

أندونيسيا

يزرع الشاي في أندونيسيا في جزيرتي جاوة وسومطرة منذ زمن بعيد ، غير أن طريقة التخصص في زراعته لم تدخل في هذا القطر إلا في القرن الحالي وتتركز مزارعه في جاوة على السفوح المغطاة بالتربة البركانية فوق الجبال الممتدة في القسم الغربي من الجزيرة . والتربة في هذه النطاقات التربة الحمراء ذات اللون الغامق وذات التصريف الجيد مما جعلها تنتج أنواعاً ممتازة من الشاي كما انها تعطي كثيراً من الأوراق . وتتنوع مزارع الشاي على ارتفاع يتراوح ما بين ٨٠ قدم إلى ٥٠٠ قدم فوق مستوى سطح البحر ، ولكن معظمها يتركز فوق المنحدرات المحصورة ما بين ١٥٠٠ - ٣٥٠٠ قدم فوق سطح البحر . أما كمية الأمطار فانها تتراوح بين ١٢٠ - ١٥٠ بوصة في السنة ، وموزعة توزيعاً منتظماً خلال شهور السنة . أما متوسط درجات الحرارة فانها تكون

بين ٦٥ - ٧٥ درجة فهرنهايت . لقد أدى سقوط المطر الغزير إلى اتباع طريقة المدرجات في زراعة الشاي وذلك لحفظ التربة من التعرية .

أما البد العاملة الكبيرة في هذه الجزر فقد كان لها أثر كبير على نجاح زراعة الشاي وذلك لسهولة الحصول عليها ولرخصها ، هذا بالإضافة إلى قرب الحقول من ساحل البحر ووفرة الطرق البرية . ونظراً إلى توفر هذه الظروف فقد اهتمت أندونيسيا بزراعته خاصة وأن الاستهلاك المحلي قد ازداد لذلك ارتفع إنتاجه حتى أنها أصبحت تحتل المرتبة الخامسة بين الأقطار المنتجة له والمرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للشاي وتساهم بحوالي ٤,٤٪ من مجموع إنتاج الشاي في العالم .

أما الأقطار الأخرى المنتجة له والتي تعتبر ثانوية في الإنتاج هي جزيرة فرموزة وفيتنام ومرتفعات افريقية الشرقية مثل أوغندا وكينيا وتنجانيقا وموزمبيق ، وفي الناتال في جنوب افريقية وفي الاتحاد السوفيتي من النطاق الواقع على ساحل البحر الأسود الشرقي .

تجارة الشاي الدولية

كانت الصين حتى عام ١٨٨٧ تحتل المكانة الأولى في تصدير الشاي ولكنها أخذت بعد ذلك تخسر أسواق الشاي للشركات التجارية التي تسيطر على حقوله الكبيرة وخاصة في الهند وسيلان ، وذلك نتيجة لاستعمال الأساليب الفنية التي حدثت في زراعته وصناعته من قبل تلك الشركات التجارية مما أدى إلى مضاعفة إنتاج الشاي في مزارعها . وإن معظم تجارة المصدر يستورد من قبل دول الكومنولث أي بما يساوي أربعة أخماس الشاي المصدر من مناطق الإنتاج .

من الجدول الموضح أعلاه يمكن أن نستخلص أن كمية الشاي المصدرة لعام ١٩٦٦ قد بلغت نحو (٨١٣,٨٠٠) ألف طن غير أن كمية الصادرات قد ازدادت في العشر سنوات التي تلت هذا التاريخ حيث بلغت (٨٧١,٢٧١) في عام ١٩٧٧ وكانت الهند تحتل المرتبة الأولى في التصدير فقد صدرت عام ١٩٧٧ نحو (٢٢٤) ألف طن أو ما يعادل ٢٥٪ من جملة ما يدخل في تجارته الدولية . ونظراً إلى التصدير سيلان وقد ساهمت بنحو (١٨٥) ألف طن أو ما يساوي ٢٠,٦٪ من تجارته الدولية . أما الدول الأخرى لوارد ذكرها في الجدول فإن نسبة صادراتها متقاربة فأعلاها الصين وأقلها موزمبيق . وهذه الدول الثلاثة

الجدول (١٧) الآتي يبين أهم الأقطار المصدرة للشاي في عام ١٩٦٦ و ١٩٧٧.

النسبة المئوية	الصادرات (طن) ١٩٧٧	الصادرات (طن) ١٩٦٦	القطر
٪ ٢٥	٢٢٤,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠	الهند
٪ ٢٠,٦	١٨٥,٥٠٠	٢٠٠,٠٠٠	سيلان
٪ ١٠	٩٠,٧٨٠	٢٦,٠٠٠	الصين
٪ ٥,٥	٥١,٢٣٧	- ؟	اندنسيا
		٢٠,٠٠٠	فرموزة
٪ ٧,٨	٧٠,٠٠٠	—	أفريقية (كينيا)
٪ ١,٦	١٥,٠٣٥	٥١,٠٠٠	أوغندا وتنجانيقا
٪ ١,٣	١٢,٣٠٠	—	وموزمبيق
٪ ٧٢,٢	٦٥٢,٤٥٠	٦٢١	المجموع
٪ ١٠٠	٨٧١,٢٧١	٨١٣,٨٠٠	العالم

تساهم بمعظم صادرات الشاي بين أقطار العالم . فهي تساهم جميعاً بنسبة ٧٢,٢٪ من جملة تجارته الدولية .

أما أهم الأقطار المستوردة للشاي في عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٧ فأهمها بريطانيا حيث بلغت استيراداتها لعام ١٩٧٧ نحو (٢٤٣) ألف طن أو ما يعادل ٢٧٪ من وارداته الدولية البالغة حوالي (٨٩٤) ألف طن . وتلي بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية فهي الأخرى تستورد نحو (٩٢) ألف طن أو ما يعادل ١٠,٣٪ من جملة ما يدخل في تجارته الدولية ، هاتان الدولتا تساهمان معاً في أكبر كمية بين الدول المستوردة لهذه المادة . أما الدول التي تلي الولايات المتحدة في الجدول المذكور أدناه فإنها تساهم بكميات تكاد تكون متقاربة فأكثرها استيراداً لاتحاد

السوفيتي وأقلها المغرب العربي . وجميع الدول الواردة في الجدول الآتي تساهم بما لا يقل عن (٦٥٢,٤) ألف طن أو ما يساوي ٧٣٪ من جملة وارداته الدولية .

جدول (١٨) يبين أهم الدول المستوردة للشاي في عامي (١)

١٩٧٧ و ١٩٦٦

النسبة المئوية	١٩٧٧ كمية الاستيراد طن	١٩٦٦ كمية الاستيراد طن	القطر
٪ ٢٧	٢٤٣,١٧٧	٢٣٣,٠٠٠	بريطانيا
٪ ١٠,٣	٩٢,٠٨٤	٦٠,٠٠٠	الولايات المتحدة
	٢٧,٣٦٣	٣١,٠٠٠	استراليا
	٢٦,٢٠٠	٢٢,٠٠٠	مصر
	٢٥,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	العراق
٪ ٣٥,٧	٢٤,٨١٦	٢١,٠٠٠	كندا
	١٨,٨٧٤	١٧,٠٠٠	جنوب افريقيا
	٥٩,٨٢٧	٢١,٠٠٠	الاتحاد السوفيتي
	١٢,٣٥٥	١٠,٠٠٠	المغرب العربي
	١٦,٦٤٣	١١,٠٠٠	ايرلندا
٪ ٧٣	٥٤٦,٢٤٩	٤٥٥,٠٠٠	المجموع
٪ ١٠٠	٨٩٤,٤٠٩		العالم

F.A.O. Trade Year-book, Vol, 31. 1977. PPS: 189-191.

أما استهلاك أقطار الوطن العربي لمادة الشاي فتعتبر من الدول المهمة في استيراده ، فهي تستهلك حوالي ١٦٪ من مقدار ما يدخل في تجارته الدولية . فقد بلغ مجموع ما استوردته هذه الأقطار حوالي (١٠٩) آلاف طن بلغت قيمة هذه الكمية (٣٦) مليون دينار وبذلك فهو يحتل المرتبة الثانية بعد المملكة المتحدة في استيراد الشاي ويمكن أن تقلل ارتفاع نسبة استيراد أقطار الوطن العربي للشاي هو زيادة الاستهلاك نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي ...

البن (القهوة)

عرفت بلاد العرب بأنها الموطن الأول لنبات البن منذ حوالي ١٢٠٠ سنة ثم وصل الى اوربا ومن ثم إلى أمريكا في القرن الثامن عشر . وهناك قول بأن موطن البن الأصلي كان في مرتفعات بلاد أثيوبيا ، فهو لا يزال ينمو طبيعياً بكميات لا بأس بها في الحبشة أما في الوقت الحاضر فإن معظم البن الذي يدخل السوق العالمية التجارية يأتي من دول أمريكا الجنوبية وعلى رأسها البرازيل التي تنتج منها حالياً حوالي نصف إنتاج العالم . والبن من نباتات المنطقة المدارية وتمثل قيمته الاقتصادية في الجيوب التي تستخدم في عمل الشراب الذي أصبح يحتل المركز الأول من بين المشروبات المنبذة . وهي من الشجيرات الدائمة الخضرة يبلغ ارتفاعها حوالي ستة أقدام .

عوامل الانتاج

تحتاج شجيرة البن إلى مناخ معتدل رطب وتربة عميقة ذات تصريف جيد ، لذلك تزدهر زراعته على سفوح الجبال والمنحدرات بدلاً من السهول أو الوديان العميقة . أما الحرارة التي تحتاجها هذه النبتة فهي لا تقل عن (٧٥) درجة فهرنهايت . كما تتطلب زراعته كمية عالية من الماء تتراوح كمية الأمطار التي تسقط في مناطق نموه ما بين ٧٥ - ١٢٠ بوصة سنوياً ، ومن خصائص زراعتها الأخرى هو وجودها أثناء نموها في ظل لحمايتها من أشعة الشمس التي تؤثر عليها تأثيراً سيئاً وكذلك الحال عند تعرضها إلى الرياح الشديدة . وعلى هذا الأساس تزرع أحياناً تحت ظل الأشجار الكبيرة ذات الظلال

الوافر حتى تمنع عنها أشعة الشمس وتصد عنها الرياح أثناء هبوبها .

أنواع البن

توجد أنواع عديدة من البن غير أن التجارية منه تتركز في ثلاثة أصناف .
وتختلف هذه الأصناف الثلاث من حيث كمية الانتاج وطبيعة الظروف الطبيعية
ومدى مقاومتها للأمراض وإليك هذه الأصناف :

أ - شجيرة البن العربي : وهذه ترجع من حيث الأصل إلى النوع المعروف
بالبن الحبشي ومن خصائصها ملاءمتها لمناخ المنطقة المدارية المرتفعة . وتمتاز
كذلك برائحة زكية كما هو الحال في البن اليمني . ان هذا النوع كثيراً
ما يكون عرضة للإصابة بالآفات الزراعية ، وتزدهر في الأراضي ذات
الصرف الجيد .

ب - شجيرة روبستا : تمتاز هذه الشجيرة بشدة مقاومتها لظروف البيئة إذا
ما قورنت بشجيرة البن العربي كما أنها تنمو في المناطق السهلة ، ولها أوراق
عريضة وضخمة وتعطي كمية كبيرة من محصول القهوة ، وتحمل
الأجواء المختلفة ولذلك يمكن زراعتها في مناطق كثيرة .

ج - وهناك نوع ثالث يدعى بالبن « الليبيري » وموطنه الساحل الغربي من
افريقية ، وتتميز شجرته بحجم كبير والبن الناتج منه يكون أقل جودة
من الأنواع الأخرى ولذلك فإنه في الغالب يستعمل في صناعة الحلويات
التي يدخل البن في تركيبها .

التوزيع الجغرافي

لما كانت شجيرة البن مدارية فإن التسمية تنطبق مع التوزيع الجغرافي حيث
يكون مدار السرطان حدها الشمالي ومدار الجدي حدها الجنوبي ومعنى ذلك
ان زراعتها تنحصر ما بين المدارين . وقبل أن نبدأ في التوزيع الجغرافي لا بد
من الإشارة إلى كمية الانتاج .

أخذت المساحة المزروعة منه تتسع وتبعاً لذلك زادت كمية الانتاج منه في
الأيام الأخيرة . فقد كان مجموع انتاج العالم قبل الحرب العالمية الثانية نحو
٢,٤٢٠,٠٠٠ طن ، غير أن هذا الرقم ارتفع حتى وصل في الفترة ما بين ١٩٥٨ -
١٩٦٠ إلى (٤,٠١٨,٠٠٠) طن وفي ١٩٦٥ ارتفع انتاج العالم إلى (٤,٧٨٧,٩٠٠)

طن ولكنه هبط في السنوات التالية حتى وصل في عام ١٩٧٦ إلى (٣,٦٣١,٥٠٠) طن

الجدول (١٩) بين أهم الأقطار المنتجة للبن
ومقادير الانتاج لعامي
١٩٧٦ و ١٩٦٥

القطر	(١) ١٩٦٥ (بالآلاف الأطنان)	(٢) ١٩٧٦ (بالآلاف الأطنان)
البرازيل	٢,١٠٠	٣٨٩,١
كولومبيا	٤٨٠	٥١٠,٠
ساحل العاج	٢٧١	٥٠٤,٨
انكولا	٣٦٨	٠٧٢,٠
المكسيك	١٧٨	٢٤٢,٢
السلفادور	١٠٨	١٥٩,٠
غواتيمالا	١٢٠	١٤٨,٩
أوغندا	١٥٩	١٩٢,٢
اندونيسيا	١٢٠	١٧٩,٠
بيرو	—	٦٠,٠
كوبا	٢٨	٢٤,٩
بولوفيا	٤,٩	١٦,٠
اكوادور	٦٠	٨٣,٣
العالم	٤,٧٤٠	٣,٦٣١,٥

F.A.O., production yearbook, 1966. p. 25. (١)
Statistical yearbook, United Nations Union, 1977, p. 108. (٢)

رتبة الأولى بين الدول المنتجة للبن في العالم وقد وصلت
في عام ١٧٧٤ وتركزت زراعته في القسم الجنوبي
بولو . ومنذ ذلك التاريخ أخذت البرازيل تهتم بزراعتها
حيث بدأ المهاجرون الإيطاليون ، والألمان بأعداد كبيرة
و بكثرة ، وفي بداية القرن العشرين انتشرت زراعة
البرازيل . وان من أهم العوامل التي جعلت البرازيل
انتاج البن هو اتباع سياسة التخصص الزراعي أولاً
رخصتها ثانياً ، وملاءمة الظروف الطبيعية لزراعته
المناسبة لزراعة البن . وتمثل هذه المساحات في السفوح
، شرق البرازيل بالإضافة إلى التلال المنتشرة في المناطق
من النطاقات لزراعة هذا الموضوع . ويضاف إلى ملاءمة
خاصة السكك الحديدية التي تسير فوق الحافات الجبلية
ته . لاحظ شكل (٩) .

مراء الموجودة في تلك المنطقة فكانت عاملاً في نجاح زراعة
لذاته لأن هذه الشجيرة تتحسن في التربة الخصبة كالتربة
نية الرستى من بلاد البرازيل . أما طبيعة المناخ وخاص
لهضبة على نجاح زراعة البن إذ أنها تستلم (٦٠) يوم
زيباً منتظماً . هذا بالإضافة إلى أن درجة الحرارة هناك
مهايت في فصل النمو، وهناك عامل الموقع من ساحل المحيط
ب المزارع من هذا الساحل على عملية نقل المحصول
بيره إلى أسواق العالم .

ج فإن الجدول المشار إليه سابقاً يبين أن كمية الانتاج
١١ إلى أكثر من (٣٨٩) ألف طن أو ما يعادل ١١,٧

التي يصدر منها البن ميناء سانتوس وميناء بورة



أقطار البحر الكاريبي

وتضم أقطار أمريكا اللاتينية أقطاراً تنتج البن بنسبة لا بأس بها وأهمها كولومبيا والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك وفنزويلا . وترتكز زراعته في هذه الأقطار على سفوح الجبال وعلى المرتفعات على ارتفاع ما بين ١٠٠٠ - ٦٠٠٠ قدم حيث تتوفر الظروف المثالية لزراعته . ففي جنوب كولومبيا مثلاً تزرع شجرة البن على ارتفاع ٥٠٠٠ قدم وذلك لقربها من خط الاستواء ، بينما يزرع في المكسيك وبورتوريكو على ارتفاع ١٢٠٠ قدم وذلك لبعدها عن خط الاستواء .

لقد أخذت زراعته في كولومبيا تتسع حتى بلغ إنتاجها ١٥٪ من مجموع الانتاج العالمي ، أي ما يعادل (٥١٠) ألف طن ، وتشارك بحوالي (١٠٪) من مجموع تجارته الدولية ، أو ما يعادل (٣٠١) ألف طن ، ولذلك فهي تحتل المكانة الثانية بعد البرازيل من حيث الانتاج والتصدير .

أقطار جنوب شرق آسيا

تشمل منطقة جنوب شرق آسيا جزيرة سيلان والقسم الجنوبي من الهند والملايو والمناطق المرتفعة من جزيرة جاوا وسومطرة . إن أهم هذه المناطق من حيث الانتاج هي حقول جزيرتي جاوة وسومطرة وذلك لما تتمتع به من خصائص تظهر في وجود التربة البركانية الخصبة وتوجد الحقول على ارتفاع يتراوح ما بين ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ قدم .

مرتفعات شرق أفريقيا

في هذه المنطقة توجد مجموعة من الأقطار المنتجة للبن منها الحبشة التي تعتبر الموطن الأصلي لزراعته . أما كينيا وتنزانيا فقد أدخلت إليها زراعة البن في السنوات الأخيرة وقد نجحت زراعته في المناطق المرتفعة من هذه الأقطار وذلك للملائمة المناخ ووجود التربة الخصبة والعوامل الطبيعية الأخرى من حرارة ملائمة وأمطار كافية ، ويضاف إلى ذلك وفرة الأيدي العاملة الرخيصة . وهناك مناطق أخرى من العالم تقوم بزراعة البن منها بلاد اليمن التي اشتهرت بنوع من أنواع البن المعتدل الطعم ، وترتكز حقوله مرتفعات اليمن حيث تتوفر ظروف طبيعية ملائمة فالأمطار صيفية بسبب هبوب الرياح الموسمية ، ودرجات الحرارة المرتفعة في فصل الصيف وشتاء يميل إلى الجفاف . وتربة بركانية

والأرض الجبلية والغيوم التي تحجب الشمس في فصل الصيف وهذا ما يلائم نمو هذه النبتة ويضاف إلى ذلك توفر الأيدي العاملة .
أما المناطق الأخرى المنتجة له هي أنكولا وساحل العاج في افريقية الا أن نوعية البن فيها ليست جيدة وكمية الانتاج فيها محدودة .

التجارة الدولية

من الجدول الآتي نجد أن كمية البن التي دخلت في تجارة صادراته الدولية لعام ١٩٧٧ كانت أكثر من ثلاثة ملايين طن أو ما يساوي ٨٠٪ من جملة انتاج البن في العالم . وبلغت قيمتها لنفس العام نحو (٢,٢٥) مليون دولار . وعلى هذا الأساس يحتل البن المرتبة الأولى بين المحاصيل المنبئة من حيث الكمية والقيمة النقدية . وأهم الدول المصدرة لمادة البن والتي تحتل المرتبة الأولى في تجارة صادراته هي البرازيل وكولومبيا وساحل العاج ، إذ تحتل نحو أكثر من مليون طن أو ما يعادل ٣٠٪ من جملة الصادرات : وأتي في المرتبة الثانية أوغندا والمكسيك واغواتيمالا وأندونيسيا حيث تساهم بنحو (٥٢٨) ألف طن أو ما يعادل ١٤,٦٪ من جملة انتاج العالم . أما الدول اللاحقة فانها تشارك بكميات محدودة كما هو مبين في الجدول الآتي . وهذه الدول العشر تحتل حوالي ٦٢٪ من جملة صادرات تجارة البن الدولية كما هو واضح من الجدول التالي :

جدول (٢٠) بين صادرات البن لعامي ١٩٦٥ و ١٩٧٧^(١)

النسبة المئوية	الصادرات ١٩٧٧ (طن)	الصادرات ١٩٦٥ (طن)	القطر
	٥١٢,٣٩١	١,٠١٨,٠٠٠	البرازيل
	٣٠١,٠٤٠	٣٣٤,٠٠٠	كولومبيا
	٢٣٣,١٤٩	١٨٢,٠٠٠	ساحل العاج
	٦٢,٣٠٠	١٥٦,٠٠٠	انكولا
٨٠ %	١٣١,٥٠٠	١٦٧,٠٠٠	اوغندا
	١٠٦,٩٠٩	٩٥,٠٠٠	المكسيك
	١٣٣,٩٠٠	٩٧,٠٠٠	السلفادور
	١٢٨,٩٠٠	١٠٩,٠٠٠	غواتيمالا
	١٦٠,٣٥٨	١٠٠,٠٠٠	اندونيسيا
	٠٠٤,٦٩٤	١٢,٠٠٠	الملايو
	٣,٦٣١,٠٠٠	٣,٠٨٥,٠٠٠	العالم

نستنتج من الجدول الآتي ان مقدار البن الذي دخل في تجارة الواردات الدولية لعام ١٩٧٧ قد بلغ نحو ثلاثة ملايين طن ساهمت في معظم هذه الكمية تسعة دول كانت الولايات المتحدة في مقدمتها ، وتلتها ألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا وإيطاليا هذه الدول الخمس ساهمت بحوالي ٦٠ % من جملة ما يدخل في تجارة واردات البن ، بينما دول العالم الأخرى المستوردة لهذه المادة لم تساهم بأكثر من ٤٠ % من مجموع وارداته .

أما أقطار أوروبا الغربية فتحلت الصدارة في تجارة الواردات حيث استوردت لنفس العام نحو (١,٥) مليون ونصف طن أو ما يعادل نصف وارداته الدولية .

(١) Source: F.A.O. Trade yearbook, Vol., 31, 1977, pps: 168-191.

جدول (٢١) بين واردات البن العالمي ١٩٦٦^(١) و ١٩٧٧^(٢)
(بالطن)

الواردات ١٩٧٧	الواردات ١٩٦٦	القطر
٩١٢,٧٠٦	١,٣٢٥,٠٠٠	الولايات المتحدة
٣٨٢,٠٢٦	١٨٠,٠٠٠	المانيا الغربية
٢٦٧,٨١٣	٢٢٠,٠٠٠	فرنسا
١٨١,٧٤٤	١٢٣,٠٠٠	ايطاليا
٧٠,٠٥١	٩٧,٠٠٠	السويد
١٢٥,٢٧٠	؟	هولندا
٧٣,١٦٦	٧١,٠٠٠	كندا
٦٨,٧١١	٥٧,٠٠٠	بلجيكا
٨٠,٨٢٤	٢٨٢,٠٠٠	بريطانيا
١,٥٤٣,١٩٦	؟	أقطار غرب اوربا
٣,٩٣١,١٩٩	؟	العالم

Source: F.A.O. Trade yearbook, Vol., 31, 1977, pps: 189-191. (١)

Source: F.A.O. Trade yearbook, Vol., 31, 1967, p: 213. (٢)

الفصل الحادي عشر

الخضروات

تأتي محاصيل الخضروات بعد الحبوب من حيث الأهمية الغذائية باعتبارها تحتوي على نسبة عالية من الكربوهيدرات التي تتواجد عادة مخزونة في النبات على هيئة النشا أو على هيئة سكر . ولذلك تكون الخضروات مجموعة كبيرة من النباتات ذات القيمة الغذائية والتجارة ، ويطلق اسم الخضروات على النباتات التي يتناولها الانسان أما مطهية أو نيئة .

أما من حيث البروتينات والمواد الدهنية فان نسبتها تنخفض ، أما قيمتها الغذائية الاساسية تتمثل في احتوائها على نسبة عالية من الفيتامينات والأملاح المعدنية التي تدخل في تغذية جسم الانسان ويحتاجها بنسبة عالية .
أما الخصائص لمنتجات الخضر فيمكن تلخيصها بما يأتي :

أولاً : من المميزات التي تخلص بها دون غيرها من النباتات هي سرعة النمو ، وعلى هذا الأساس تعتبر من المنتجات الزراعية التي باستطاعتها سد حاجة المستهلك في الأحوال التي تظهر فيها ظروف فجائية تدعو إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية . ومن هنا لجأ المزارعون في الظروف والأحوال التي تتطلب وقت قصير إلى زراعة الخضر والاعتماد عليها في سد حاجة السوق المحلية وبذلك يكون من السهل توفيرها كمادة غذائية للسكان ، وهناك أمثلة عديدة على مثل هذه الحالات مثل انتشار الكوارث الطبيعية التي تلتف المحاصيل الزراعية كالفيضانات المدمرة والأمراض التي تتاب المحاصيل والظواهر المناخية مثل الأمطار الغزيرة والرياح الشديدة . فبعد زوال مثل هذه الظواهر يلجأ الفلاح مباشرة إلى زراعة الخضروات . كما هو معروف عادة بعد أن تنتهي ظاهرة الفيضانات وتقضي على المحاصيل الزراعية الأخرى يقوم الفلاح بزراعة الأراضي التي غمرتها مياه فياضانات دجلة والفرات وروافدها . بمحاصيل الخضروات الصيفية حتى تقوم هذه المحاصيل بتعويض الضرر الذي لحق بالمزارعين الذين تعرضت محاصيلهم

الشتوية إلى ظاهرة الفيضانات والأضرار التي تحدث نتيجة للفيضانات تنطبق في كثير من الأحيان على الأضرار التي تنجم عن سقوط الأمطار المفاجئ أو الصقيع وغيرها من الظواهر الأخرى التي لا تبقى ولا تذر من المحاصيل التي تتعرض لمثل هذه الكوارث .

ثانياً: إلى جانب ما تمتاز به الخضرة من توفر المواد المغذية ، هناك ميزة أخرى زيادة الانتاج اذا ما قيست بالنسبة للمحاصيل الزراعية الأخرى . ان هذه الزيادة في الانتاج تأتي من طبيعة المواد الغذائية اذ ان نسبة الأجزاء الخضراء في النبات تفوق نسبة الأجزاء الأخرى . ويضاف إلى ذلك أن النباتات الخضرية تمتاز بزيادة نسبة استهلاك أجزائها ، ففي الحالات التي يستهلك فيها النبات باعتباره مواد خضرية تكون جميع أجزائه مواد قابلة للاستهلاك وهذه الخاصة لا تتوفر في المحاصيل الزراعية الأخرى بنفس النسبة .

فالبانخ والفجل والخس مثلاً من المزروعات التي تزرع لغرض انتاج الخضرة . ان أوراقها وسيقانها وجذورها تستهلك جميعها ، بينما في حالة كونها محصولاً لانتاج البذور وخاصة الفجل تقتصر الفائدة على البذور فقط دون الاستفادة من من السيقان والأوراق والجذور ونتيجة لهذه الظاهرة فقد اتجهت المناطق المكتنزة بالسكان وخاصة المدن الكبيرة الى التوسع في زراعتها .

أما المناطق الزراعية التي اعتادت في تاريخها الزراعي أن تزرع الحبوب كالقمح والشعير قد تحولت إلى زراعة الفاكهة باعتبارها أكثر إنتاجاً وأخيراً تحولت إلى زراعة الخضرة بجانب الفاكهة وذلك لكونها تفوق غيرها في سرعة الانتاج وكميته . ان هذه الظاهرة تلاحظ في نظام الزراعة الكثيفة التي تساهم فيها الخضرة بنسبة عالية في هذا النمط الزراعي في المناطق الريفية في البلاد التي تكتفى بالسكان . ولو اتنا قارنا بين انتاج الفدان الواحد من الطماطه وانتاج الفدان الواحد من القمح لوجدنا الفرق بينهما شاسعاً ، فانتاج الفدان من القمح يصل إلى ١٤٢٠ كغم بينما في الفدان الواحد من الطماطه يصل إلى ١٩٦٠٠ كغم .
ثالثاً : تمتاز المحاصيل الخضرية بسرعة تعرضها للتلف بسبب ارتفاع نسبة المواد الخضرية وذلك بسبب احتوائها على نسبة عالية من المادة السائلة التي تتعرض في العادة إلى النفاذ ، وقد يصل في بعضها إلى ٩٠٪ ، كما أن تركيب المواد الخضرية يحتوي على نسبة عالية من المركبات الكيماوية التي تتعرض إلى التلف

بسبب فقدانها لخصائصها بسبب ما يصيبها من التحول من حالة إلى حالة عن طريق نموها بسبب عمل البكتريا الجوية .

لهذه الخاصية نتائج وآثار تظهر في زراعة الخضر ، حيث ان زراعة الخضر تتطلب سهولة في المواصلات ليسهل نقلها من مناطق الانتاج إلى أسواق الاستهلاك بالسرعة وبكلفة قليلة ، كما يترتب على ذلك عدم امكانية تخزين الخضروات في الظروف الطبيعية . وعلى هذا الأساس ظهرت نتائج عديدة أهمها البحث عن وجود أسواق لتصريف الانتاج أو اقامة صناعات لتحويل هذه الخضر من حالتها كمادة أولية إلى مواد مصنوعة تصبح بضائع جديدة يمكن الاستفادة منها ومثل هذه الصناعات كثيرة كتحويل الطماطة مثلا إلى معلبات وتحويل البنجر إلى مادة سكرية ، وما ينطبق على هذين النوعين من الخضر ينطبق على كثير من الأنواع الأخرى من هذه الفلات الخضرية .

رابعا : من خصائص المحاصيل الخضرية هو شدة تعرضها لتباين أسعارها وهذه الظاهرة نتيجة زيادة الانتاج ، وسرعة الانتاج وتعرضها في نفس الوقت للتلف السريع ، وكل هذه العوامل انعكست في ظاهرة تذبذب أسعار الخضر . ان هذه الظاهرة لا تنطبق على بقية المحاصيل الزراعية الأخرى ، وقد تصل حالة تغير الأسعار تبعا لساعات اليوم الواحد ، ففي أول النهار تعرض الخضر بأسعار معينة ما تلبث أن تتغير زيادة أو نقصا في آخر النهار . كما انها تتغير من فصل لآخر وهذه الظاهرة في الواقع منوطة بالقانون الاقتصادي المعروف هو قانون العرض والطلب ، فاذا ما كان العرض كبيرا هبطت الأسعار وإذا قلّ العرض زادت الأسعار .

وتعتبر الخضر من المحاصيل الزراعية المهمة الأمر الذي يدعو إلى وضع سياسة زراعية تخضع للتخطيط حتى يمكن التغلب على الخطر الناتج عن تذبذب الأسعار ويمثل هذه السياسة الزراعية يمكن أن يضمن الفلاح حقوقه وعدم تعرضه للخسارة ومثل هذا التخطيط يجب أن يكون مبنياً على أساس الحاجة والقابلية وتحديد مناطق الانتاج .

ففي بعض السنوات ترتفع أسعار الخضر ارتفاعا كبيرا غير متوقع الأمر الذي يدفع المزارع إلى التركيز على زراعته بعض هذه الأنواع والتوجيه إلى انتاجها بدرجة كبيرة وذلك بزيادة المساحة المزروعة ، ووسائل الانتاج الأخرى أملا أن

يحظى بانتاج كبير من تلك الأنواع التي ارتفعت أسعارها الا أنه في أغلب الأحيان لا يحسب لقانون العرض والطلب حساباً لأن هذا الاندفاع الكبير إلى الاكثار من زراعتها يؤدي إلى زيادة الانتاج عن الطلب وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومن ثم الوقوع في الخسارة الكبيرة التي تلحق بالمزارع ، ولذلك اذا ما أريد تجنب مثل هذه الظاهرة وجب أن تدرس حاجة الأسواق المستهلكة حتى يتناسب الانتاج مع الاستهلاك ، وهذا يتطلب خبرة ودراسة لدى المزارع والادارات الأخرى ذات الصلة بالزراعة وخاصة الجمعيات التعاونية والادارات التي تشرف عليها حتى لا يقع المزارع بمثل هذه المزالق التي تؤدي إلى خسارته وبالتالي الأحجام عن زراعة هذه المحاصيل الحيوية بالنسبة للمادة الغذائية التي نحتويها والتي تعود الناس على تناولها كمادة غذائية أساسية .

ونضرب مثلاً على ذلك ، فقد كان سعر الكيلو الواحد من الطماطة في مدينة بغداد وفي أشهر الصيف مثلاً في عام ١٩٦٩ يساوي (٥٠) فلساً في حين وصل سعر الكيلو الواحد في نفس الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠ فلساً وهذا يلاحظ أيضاً في الوقت الحاضر أيضاً انخفاض قيمة هذا المحصول في فصل الصيف عندما يكون المعروض منه كبيراً وارتفاع سعرها في الخريف مثلاً والشتاء عندما يقل المعروض منها ، وهذه الظاهرة تنطبق على معظم الخضروات . وعلى هذا الأساس يعتبر هذا التذبذب في أسعار الخضار من بين العوامل الهامة التي تسبب خسارة فلاح الخضار وبالتالي عدوله عن زراعتها ، ولحل مثل هذه الظاهرة يمكن إيجاد صناعات تحويلية تعتمد على الخضار كمادة أولية مثل الصناعة المعلبات ، وكذلك إيجاد المخازن اللازمة لحفظها وتسهيل عملية تسويقها .

انواع الخضار

يواجه الباحث صعوبة عند محاولته تصنيف الخضروات إلى مجاميع متباينة وذلك لاختلاف العوامل النباتية التي تنتمي إليها . ان هذه الظاهرة ناتجة من تعدد أصناف الخضار بسبب اختلاف أهميتها الاقتصادية ولما كان هذا الموضوع يعالج في نطاق الجغرافيا الزراعية التي تهتم بالنشاط الاقتصادي للمحاصيل الزراعية وتوزيعها والعوامل المؤثرة في انتاجها ، ولذلك يجدر بنا في هذه الحالة أن نصنف المحاصيل الخضرية إلى المصنوعات الآتية :

المبحث الأول

١ - الخضروات الشوية : وتحتوي على الأنواع الآتية :

أ - الخضر الساقية

لقد سبق وان درسنا هذا النوع من النبات في المبحث السابق ، تحت عنوان النباتات الجذرية دراسية وافية وأخذنا لها نموذجاً الا وهو البطاطا ، ولذلك يجدر بنا الا نطيل في بحثنا انما نكتفي بإشارة مقتضبة حتى لا تقع في تكرار ما تطرقنا اليه سابقاً .

فن خصائص الخضروات ذات الساق هو زيادة نمو سيقانها بدرجة تزيد على بقية الأجزاء الأخرى من النبتة . وأما قيمتها الاقتصادية فانها تكون سيقانها التي توجد اما فوق التربة أو تحتها . ومن أمثلتها البطاطا والبنجر والبصل والثوم والهلبيون وهذا كما أشرنا اليه بانها تمتاز بقيمتها الاقتصادية بسبب ارتفاع أثمانها . بالإضافة إلى القيمة الغذائية العالية التي تتوفر فيها .

ب - الخضر الورقية

من خصائص هذه المجموعة سرعة نموها الخضري ولذلك جاء استعمالها مزدوجاً كغذاء للانسان والحيوان كمادة علف وتمتاز هذه الخضر بقدرتها على تخزين المادة الغذائية في أوراقها ومنما يميزها عن الأنواع الأخرى بنسبة الارتفاع الماء والبروتينات والاملاح والفيتامينات التي تحتويها والتي تعتبر جزءاً رئيسياً من غذاء الانسان ومن الأمثلة على هذه المجموعة الخضرية والخس واللهاية والسبيناخ والكرفس والرشاد والسلق . وفي العادة يتم تناولها كمادة غذائية

أما بصورة الطهي أو بصورة مادة أولية خضراء في عمل الزلاطة أو تناولها بصورة أوراق خضراء .

جـ - الخضروات الجذرية

تشمل هذه الفصيلة مجموعة من الخضراوات التي تزرع في الشتاء أيضا وذلك لغرض الاستفادة من جذورها في الدرجة الأولى . ان جذور هذا النوع من الخضراوات يمتاز بخزن المواد الغذائية في جذورها ومن الامثلة على ذلك البنجر السكري والعادي والجزر والفجل والشلغم والبطاطا واليام والمانهوت الحلو والمر .

ان هذه الخضراوات التي تنحصر فائدتها في جذورها تكون غذاءا أساسيا لبعض المناطق في العالم كالبطاطا التي تعتبر مادة غذائية ورئيسية في الأقطار الأوربية ولا سيما أقطار غرب أوربا كما هي الحال في استعمال الرز كمادة غذائية في أقطار الشرق الأقصى ، والقمح في أقطار الشرق الأوسط .

المبحث الثاني

٢ - الخضروات الصيفية

تنحصر مجموعة الخضروات الصيفية بالصنف الآتي :

أ - خضروات الاثمار : يتمثل هذا النوع من الخضر في الأنواع التي تزرع صيفاً . يمتاز هذا الصنف بتركز موادها الغذائية في اثمارها وازهارها ، تلك الاثمار التي تعطي أهمية اقتصادية لهذه الخضر التي تنتجها . وتمتاز هذه الاثمار بارتفاع نسبة الماء فيها وباحتوائها على نسبة عالية أيضا من الأملاح والكاربوهيدرات ولذلك كانت لها أهمية كبيرة من الناحية الغذائية .

وتتضمن هذه العائلة الخضرية الخيار والباذنجان والبامية والقرع والطماطة والبطيخ والركي والقشياء والشليك والفلفل الأخضر .

الظروف الجغرافية

هناك عاملان رئيسيان يؤثران في زراعة الخضروات ، أولهما العامل الطبيعي وثانيهما العامل البشري ، وفي مقدمة العامل الأول الظروف المناخية وخاصة درجة الحرارة ، وذلك لأنها تؤثر تأثيراً حدياً ومباشراً في نوع الخضر وفضل زراعتها ، وعلى هذا الأساس صنف الخضروات إلى : الخضر الشتوية والخضر الصيفية . فاذا ما تبعنا مدى تحكم درجات الحرارة في هذه المحاصيل نجد أن انخفاض درجات الحرارة إلى درجة الانجماد يؤدي إلى إيقاف النمو الخضري هذه الغلات وبذلك تتحدد فترة النمو وكلما طالت فترة النمو كلما زادت طاقة الأجزاء الخضرية على النمو ، ونتيجة لذلك أصبحت المناطق المعتدلة مناطق ملائمة لزراعة الخضر لأن ارتفاع درجة الحرارة تعمل على زيادة النمو الخضري . بالإضافة إلى تأثير الحرارة على الأجزاء الخضراء كذلك يؤثر عامل الحرارة

على المحاصيل الخضرية الجذرية ، فقد وجد مثلا ان هناك درجات حرارة معينة تتكون فيها جذور البطاطا . والحرارة أيضا تؤثر على شكل الجذور كما هي الحال في الشلغم وعلى لون الجذور كما في نبات الجزر ، وكذلك على لون الأثمار وخير دليل على ذلك لون الطماطه .

أما ما يتعلق بتأثير الحرارة على التوزيع الجغرافي لأنواع الخضراوات فانه من العوامل الهامة التي تنعكس أثارها في هذه الظاهرة ، ونتيجة لذلك أصبحت صفة الموسمية أو الفصلية لانتاج الخضراوات أكثر من غيرها .

إلى جانب الحرارة هناك الضوء وسرعة الرياح وطبيعة الأمطار فهي العناصر المناخية الأخرى التي لا تقل أهمية في تأثيرها على النباتات الخضرية من درجات الحرارة . ان هذه الظواهر المناخية بموجبها تعمل على زيادة وقلة الانتاج بالإضافة إلى تحديد نوع الانتاج .

أما التربة فهي الوسط الطبيعي لنمو المحاصيل الخضرية ، وتحتل المرتبة الثانية في الأهمية بعد عناصر المناخ من حيث تجديد الانتاج ونوعيته ولذلك نجد أن الاهتمام بتجديد أز زيادة خصوبة التربة . أو تحويلها من حالة لأخرى بواسطة عمليات خارجية أو بإضافة مواد كيميائية تعمل على تغيير طبيعتها إلى حالة أحسن بالنسبة للنبات فانها ضرورية لانتاج هذا النوع من النباتات الخضرية .

وكثير ما يرتبط انتاج الخضراوات بنوع التربة . فالخضراوات الجذرية تحتاج إلى تربة مزيجية خفيفة تساعد على نمو الجذر الذي يمثل الانتاج ، كما ان الخضراوات الورقية تحتاج إلى تربة غنية بالمواد العضوية .

أما بالنسبة لسرعة النمو الخضري نجد أن الأرض الخصبة لزراعتها يجب أن تكون ذات تربة خصبة سواء كان ذلك بصورة طبيعية أم بإضافة المخصبات التي تحتاجها زراعة كل نوع من أنواع الخضراوات .

أما العامل البشري الذي تحتاجه زراعة هذه العائلة النباتية فهو لا يقل أهمية عن العامل الطبيعية التي سبقت الإشارة إليها . ان زراعة الخضراوات تتطلب ابدى عاملة كثيرة بسبب العمليات الزراعية التي تحتاجها في مراحل زراعته ، فهي تحتاج إلى عمل مستمر طوال فترة النمو متمثلة في حرثة الأرض وتهيئة السواني والمرور والألواح ورعاية النبات من الأعمال الضارة ومقاومة الحشرات والآفات الزراعية الأخرى وأخيرا جني المحصول ونقله إلى أسواق الاستهلاك .

التوزيع الجغرافي

في ضوء الجدول الآتي يمكن أن نتبين التوزيع الجغرافي وكمية منتجات الخضر على اختلاف أنواعها ومواسمها في العالم . فعلى مستوى القارات نجد أن قارة آسيا تحتل الصدارة بين القارات إذ بلغ معدل إنتاجها السنوي العام ١٩٧٦ نحو ٥١٪ بالنسبة لإنتاج العالم بينما ساهمت القارات الأخرى بنحو ٤٩٪ من مجموع إنتاج العالم .

أما توزيع الإنتاج على مستوى الأقطار نجد أن الصين تحتل المرتبة الأولى بين الأقطار المنتجة لمحاصيل الخضر في العالم ، وتليها الهند ويلي الهند الاتحاد السوفيتي حيث تساهم هذه الأقطار الثلاث بمجموعها بنحو (١٢٦) مليون طن سنويا أو ما يساوي ٤٠.٢٪ من جملة ما ينتجه العالم وفيما يتعلق بتوزيع الخضر على مستوى مجموعات من أقطار العالم نلاحظ أن مجموعة أقطار غرب أوروبا تقوم بإنتاج كمية كبيرة سنويا وتليها أقطار الشرق الأوسط إذ تساهم هاتان المجموعتان بنسبة عالية من إنتاج الخضر ، فقد بلغ مجموع إنتاجهما لعام ١٩٧٦ حوالي (٧٥) مليون طن وهذا يعادل ٣١.٥٪ من جملة إنتاج العالم ، وإن السبب الذي جعل هذه الأقطار تحتل هذه النسبة العالية في الإنتاج هو وقوعها في المنطقة المعتدلة الباردة منها والدفينة الأمر الذي جعل طبيعة مناخها ملائم لزراعة معظم أنواع الخضر التي تنمو في العالم . هذا بالإضافة إلى التطور التقني والتكنولوجي والاقتصادي وارتفاع المستوى المعاشي لهذه الأقطار .

النسبة المئوية	الانتاج (آلاف الأطنان)	القطرات
٥١٪	١٦٠,١٢٢	آسيا
	٢٨,٩٣٤	أمريكا الشمالية
	١٩,٩١٠	أفريقية
٤٩٪	٦٤,٨٢٦	أوروبا
	٩,٦٩٦	أمريكا الجنوبية
	١,٦٢٥	أستراليا
	٣١١,٧٧٧	العالم
النسبة المئوية	الانتاج آلاف الأطنان	القطر
٤٠,٢٪	٦٦,٧٥٥	الصين
	٣٢,١٨٧	الهند
	٢٦,٦٦٤	الاتحاد السوفيتي
	١٠,٥٤٥	تركيا
١٠,٢٪	١١,٧٩٠	إيطاليا
٣١,٥٪	٢٧,٧٨٣	أقطار الشرق الأوسط
	٤٧,٤٥٠	أقطار غرب أوروبا
٨١,٦٪	٢٣٨,٧٩٥	المجموع

Source: F.A.O. production yearbook, Vol., 30, 1976, pps: 140-141

الفصل الثاني عشر

الفواكه والتمور

لا يخفى ما للفواكه من القيمة الغذائية للانسان في عصر أصبح للتغذية فيه سنتها وقواعدها . ومنذ عرفت هذه القيمة احتلت الفاكهة مكاناً ممتازاً بين الأغذية وأخذ الاهتمام بأمرها في العالم يزداد يوماً بعد يوم .

ان حاجة الانسان تتطور وتتبدل تبعاً لتطور المدنية وتبدل أحوال المعيشة لذلك نجد ان انتاج الفاكهة أخذ يتطور مع تطور طرق الزراعة لانتاج كميات أكبر وأنواع أجود وهذا يتم عن طريق العناية والاهتمام وبذل الجهود الزراعية لتوفير جميع عوامل الانتاج وخاصة تطبيق الأساليب الحديثة .

ومن خصائص أشجار الفاكهة انها تجمع بين صفة النبات الطبيعي والمحصول الزراعي حيث ان الكثير من أشجار الفاكهة لا تزال تنمو على هيئة نباتات طبيعية في الوقت الذي أصبحت فيه تلك النباتات محاصيل زراعية . ومن هنا يمكن القول بأن ثمار أشجار الفاكهة كانت أول مادة نباتية اعتمد عليها الانسان في توفير غذائه .

وإذا رجعنا إلى أصل نمو أشجار الفاكهة لوجدنا ان موطنها الأصلي كان في قارة آسيا وهو نفس الموطن الذي وجد فيه الانسان الأول . ويسبب انتقال الانسان من مكان لآخر ومن قارة إلى أخرى . انتشرت زراعة هذا النبات ضمن مجال الظروف الطبيعية الملائمة لنموها من حيث درجة الحرارة وكمية الأمطار ونوع التربة .

وهناك رأي بشير إلى أن تاريخ زراعة الفاكهة كانت لأول مرة في العراق اذ يرجع تاريخها إلى ما بعد استيطان الانسان في وادي الرافدين في أقسامه الدنيا ، وبمعنى آخر ان بداية زراعتها ترجع إلى نهاية الألف الخامس قبل الميلاد ،

وتعتبر النخلة أقدم أشجار الفاكهة التي غرسها الانسان في جنوب العراق ، وبوسعنا ان نتشف أهمية بساتين الفاكهة وزراعتها في أساطير سكان العراق القدامى ونذكر منها على سبيل المثال الاسطورة التي نصف اختيار الثلاثة عشترار محبة المزارع الذي كان يقوم بزراعة أشجار الفاكهة في بستاني أبيها تلك البساتين كانت تقوم بترويد بيت الثلاثة بشمار الفاكهة الشبية (١) .

ولقد أورد البحاة كامبل نومسون في كتابة معجم النباتات الأشورية أسماء أشجار الفاكهة التي كانت تزرع في العراق القديم ومنها : الفستق واللوز والعنب والسفرجل والتفاح والتين والمشمش والرمان والخوخ والكرز والكمثري والاجاص والسدر (النبق) والنخيل . وتشمل هذه المجموعة على معظم الفواكه التي تزرع في العراق في الوقت الحاضر (٢) .

وكان اعتماد الانسان الأول على الفاكهة يتمثل باستهلاكها طرية ، وبذلك كان طابع استهلاكها استهلاكاً محلياً لأنه من الصعب أن تنتقل من مكان لآخر ، كما أن صفتها الزمنية كانت واضحة إذ من الصعب حفظها من زمان لآخر بسبب تعرضها للتلف .

الا أنه بعد ما تقدم الانسان في الأدوار الحضارية توصل إلى وسائل حفظ الفاكهة ، من طريق التجفيف أو التمليح بالسكر أو العسل أو التوابل أو الحفظ في الكحول أو المواد الكيماوية الأخرى ، أو الخل أو التعبئة في مواد دهنية أو أو التعليب أو التجميد بالبرودة . رغم أن هذه الطرق كلها ناجحة الا أن أفضلها هي وسيلة التجفيف لأنها تحفظها لمدة طويلة فلا تنمو فيها البكتريا حينما يتم ازالة المحتوى المائي منها إلى أقل من ٢٥ / ٣٠ .

أما بعد أن تطور الانسان وتقدمت الوسائل الحديثة كسهولة المواصلات وسرعتها وانتشار وسائل التبريد الحديثة أخذ استهلاك الفاكهة ، ينتشر مما أدى إلى أن صفتها المحلية والموسمية للفاكهة تزول . ولذلك نرى الآن توفر في الأسواق لمعظم أيام السنة ومن الأنواع المختلفة التي يتم انتاجها في مناطق متباينة من العالم .

(١) المصدر : شاكور صابر الصباح ، تقرير عن مؤتمرات البساتين العربي الثاني في مجموعة مصر العربية ،

مديرية الزراعة العامة ، قسم المفاصل ١٩٦٦ .

(٢) كامبل نومسون ، معجم النباتات الأشورية ، لندن ١٩٤٩ . ص ١٤٤ .

(٣) إهم الشهواني . مبادئ واسس الجبرالية الزراعية ، ١٩٧٠ ص ٢٨٩ .

ومن خصائص الفاكهة كحصول زراعي هو استمرارية انتاجها ، أي أنها ليست حولية بل أن أكثر الفواكه هي من النباتات المعمرة التي تعيش سنوات طوال ولهذا فإن طبيعة العمل الزراعي في انتاج أشجار الفاكهة يمتاز بفضل محدد وهذا مما يؤدي إلى تسهيل تنظيم الانتاج الزراعي .

أما الميزة الثانية هو ارتفاع قيمتها الغذائية ولذلك تشكل جانباً أساسياً من غذاء الانسان فمثلاً نجد أن التمر تكون مادة غذائية للجماعات البدوية وكذلك الحال بالنسبة للتين والموز في المناطق المشهورة بانتاجه . وقد جاءت هذه المادة الغذائية للفاكهة نتيجة احتوائها على نسبة من المحلول السكري والنشويات وأحماض عضوية يغلب عليها المواد الكربوهيدراتية .

وهناك خاصية ثالثة تتمثل في زيادة انتاج الفدان الواحد (الوحدة الزراعية) اذا ما قرنا بين انتاج فدان من القمح أو أي نوع من الحبوب من انتاج الفاكهة لوجدنا ان انتاج فدان الفاكهة يعطي أضعاف ما يعطيه فدان القمح ، ولهذا السبب بدأت كثير من الأقطار المكتنزة بالسكان تميل إلى زراعة أشجار الفاكهة .

انواع الفاكهة

ان الفاكهة ثمار الأشجار التي تنمو في مناطق متعددة من العالم ، وتعرف الثمرة من حيث الجانب الزراعي بأنها ذلك الجزء النباتي الذي يتضمن البذور ، وتشأ غالبية الثمار في العادة من هذا الجزء فقط .

وبسبب اختلاف العوامل الطبيعية في البيئات المختلفة وخاصة المناخية منها فقد تباينت أشجار الفاكهة تبعاً لتنوع المناخ في الدرجة الأولى والتربة وطبيعة السطح في الدرجة الثانية .

ولما كانت طبيعة نمو هذه الأشجار يختلف حسب أنواعها غير أنها جميعاً تحتاج إلى كمية كافية من الرطوبة سواء أكانت هذه الرطوبة من الأمطار أم من مياه الري وإلى فصل نمو طويل يكون خالياً من الجليد وإلى أشعة الشمس الكافية وذلك لضمان نضجها وجودة طعمها ولذلك كانت الشروط المناخية أكثر العوامل الطبيعية تحكماً في انتاج الفاكهة أما التربة وطبيعة السطح فان تأثيرهما محدود جداً إذ لا يتحكمان في زراعتها في منطقة دون أخرى حيث يمكن زراعتها في السهول والمنحدرات وعلى التلال سفوح الجبال ، ولكن يلاحظ أن المناطق التي تغزر أمطارها فيفضل زراعتها ، مثل هذه الحالة في المنحدرات

الجبلية لأن معظم أشجار الفاكهة تتعرض للضرر والتلف عندما تغمر جذورها بالماء ولذلك تحتاج إلى تصريف المياه التي تغمرها تصريف جيد للتخلص من الرطوبة الزائدة عن حاجتها .

أما نوع التربة فإن الأشجار لا تتطلب تربة معينة سوى توفر عامل الخصوبة اذ من الممكن توفير هذا العامل بإضافة الأسمدة الكيماوية حسب أنواع أشجار الفاكهة .

وعلى هذا الأساس فإن تصنيف الفاكهة يعتمد على أساس مناخي أكثر من أي عامل آخر وذلك باعتبار أن معظم الفاكهة أجزاء خضرية تتأثر بالمناخ دون غيره من عوامل الجغرافية الطبيعية الأخرى .

وفي ضوء الظروف المناخية يمكن تقسيم الفاكهة إلى ما يأتي :

١ - فواكه المناطق المدارية .

٢ - فواكه المناطق المعتدلة الدفينة والباردة .

إن فواكه المناطق المدارية لها القابلية على تحمل درجات الحرارة العالية سواء الفواكه التي تنمو في المناطق المدارية الجافة كالنخيل والتمر ، أم الأنواع التي تنمو في المناطق الرطبة مثل الموز . وتمتاز فواكه المناطق المدارية عن غيرها بأن درجة الانجماد تعتبر حدياً قاعياً لنموها لأن درجة الانجماد تقضي على حياة الشجرة إلى حد ما . ومن أهم أنواع هذا الصنف الحمضيات بأنواعها المختلفة مثل البرتقال وال نارنج واليوسفي والليمون الهندي والليمون البترهير والترنج ، والموز ، والتين والمانكو والزيتون والكاكي والرمان .

أما فاكهة المناطق المعتدلة والباردة فإنها تتميز عن فاكهة المناطق المدارية بتحملها انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء ولذلك لكونها تستطيع أن تكيف نفسها برمي أوراقها نتيجة لتوقف فترة النمو بسبب هبوط درجة الحرارة حتى أنها تصل أحياناً إلى درجة الانجماد .

ومن أهم أنواع هذا الصنف التفاح الذي يعتبر في الأصل من محاصيل القسم الشرقي من أوروبا والقسم الغربي من آسيا . وبعد التفاح تأتي الكمثرى والسفرجل والمشمش والكرز والبرقوق والعنب والتوت والشليك .

أهمية الفاكهة الاقتصادية

للفاكهة أهمية اقتصادية قديمة بدأت مع ظهور الإنسان على هذا الكوكب

وقد ازدادت أهميتها بمرور الزمن ولم تقتصر هذه الأهمية على كونها مادة غذائية إنما تعتبر في الوقت الحاضر معملاً متعدد المنتجات حيث يدخل كل نوع من أنواعها أو يستخدم بشكل ما من أشكال النشاط الاقتصادي . ويمكن ان نبين أهميتها الاقتصادية في المجالات الآتية :

- ١ - المجال الغذائي .
- ٢ - المجال الطبي .
- ٣ - مادة أولية في الصناعة .
- ٤ - مصدر للدخل القومي

١ - المجال الغذائي

تشكل الفاكهة جزءاً مهماً من غذاء الانسان حيث تدخل على أشكال وصور مختلفة فهي تؤكل طازجة أو تعصر أو يعمل منها الشراب والمثلجات كما تصنع منها فطائر الحلوى والمرببات أو تحفظ في المعلبات وقد تجفف أو تخلل في سوائل محلبة ، ومن هنا نجد أن ثمار الفاكهة والخضروات تمثل حوالي ٤٠٪^(١) من الغذاء اليومي للأفراد في البلاد المتقدمة كما تزداد نسبة استهلاكها في البلاد النامية . ويعتبر استهلاك الفاكهة من قبل الانسان امرأ ضرورياً فهي تعطي تفاعلاً كيمياوياً قلوياً يعمل على التخفيف من التفاعل الحامضي الذي تعطيه المواد التي يتناولها الانسان في غذائه مثل اللحم والسّمك والبيض ... الخ .

٢ - المجال الطبي

تأتي أهمية الفاكهة من الناحية الطبيعية في كونها تشكل نسبة كبيرة من غذاء المرضى والمصابين في بعض الحالات المرضية ، إذ ان احتوائها على العناصر الغذائية يختلف باختلاف نوع الفاكهة مما يسهل تناول أكثرها ملائمة لحالة مرضية معينة فهي تدخل في غذاء المصابين بأمراض القلب والتهاب الكلية وارتفاع في ضغط الدم والسكر والقرحة ... الخ .

٣ - أما اشجار الفاكهة ومنتجاتها كمادة أولية في الصناعة فهي تدخل في كثير من الأعمال والصناعات فالجذوع تستخدم في تسقيف البيوت وعمل الجسور

(١) محمد مهدي الفروني ، أساسيات زراعة وثمار الفاكهة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٦٩٥ ، ص : ١٢ .

والسواقي ، وتعمل من أخشابها الأثاث المنزلية المختلفة ، ويستخرج من جذور بعضها الأدوية . أما الثمار فتدخل في صناعات متعددة مثل صناعة استخراج الزيوت والدبس . وصناعة المعلبات والمربيات والمخللات والحلوى والمشروبات الروحية وإضافة إلى استخراج الأصباغ وبعض مواد التجميل والزيوت العطرية وبعض الأدوية والمواد الطبية . وبالإضافة إلى ذلك فتستخدم أخشابها في صناعة الفحم والوقود . وفي صناعة الورق والثقاب والمواد المتفجرة ومواد كثيرة يبلغ عددها أكثر من ١٠ آلاف مادة^(١) .

٤ - مصدر للدخل القومي

تساهم الفاكهة مساهمة فعالة في الاقتصاد القومي لعدد كبير من البلدان ، ولا سيما التي تتمتع بظروف مناخية ملائمة لإنتاجها مثل مناخ إقليم البحر المتوسط . وما يشابه هذا المناخ في جهات أخرى من العالم وذلك لما تساهم به من مجموع قيمة الصادرات وما تحصل عليه تلك الأقطار من عملات صعبة مقابل تصديرها للفواكه خارج أقطارها ، وقد دلت الإحصاءات على أن مقدار ما تساهم به صادرات الفاكهة والخضروات معا $\frac{30}{100}$ من صادرات المملكة المغربية $\frac{29,8}{100}$ من صادرات لبنان و $\frac{10,5}{100}$ من صادرات تونس و $\frac{8,2}{100}$ من صادرات الجزائر و $\frac{7,7}{100}$ من صادرات سوريا و $\frac{4,7}{100}$ من صادرات مصر . ومن هذه الأرقام نجد أن مقدار ما تحصل عليه المغرب من صادراتها من الفواكه والخضروات قد بلغ ٤٧ مليون دينار في السنة ، كما تحصل تركيا على ٤٠ مليون دينار واليونان ٣٢ مليون دينار والجزائر ٢ مليون دينار ولبنان ١٠ ملايين دينار كما تحصل جزيرة قبرص على ٨,٥ مليون دينار^(٢) . أما في العراق فقد بلغ مقدار ما تصدره العراق من الفاكهة ومنتجاتها في عام ١٩٧٠ ما قيمته (٩,٤) مليون دينار ساهمت صادرات التمور وحدها بمقدار (٦,٤) مليون دينار من مجموع هذا المبلغ . من هذا يمكن القول بأن نطاق الفاكهة في الدخل القومي يساهم بما توفره من العملات النادرة وبما توفره من مجالات العمل للأيدي العاملة في الصناعة التي تدخل فيها الفاكهة كمادة أولية وبما توفره من مجالات العمل للاعداد الكبيرة من العمال وأصحاب

(١) شاعر صابر الصباغ ، تقرير عن تطور زراعة الفاكهة في العراق ، وزارة الزراعة وهداد ، ١٩٧٠ ،

(٢) مديرية الإرشاد الزراعي العامة ، تقرير عن التشجير وفوائده ، بهداد ١٩٧٣ ، ص : ٤

وسائط النقل والوكلاء وبائعي الجملة والمفرد وغيرهم من العاملين في تسويق الثمار الفاكهة بالاضافة الى الأعداد الكبيرة من الفلاحين وأصحاب البساتين .

التوزيع الجغرافي للفاكهة

نظرة سريعة الى الجدول الموما إليه ادناه بين التوزيع الجغرافي لكافة اصناف الفاكهة على اختلاف أنواعها وتباين بيئات الانتاج في العالم . وهذا التوزيع يكون على مستوى القارات أولاً وعلى مستوى الأقطار ثانياً . ففي القارات نجد أن أوروبا تحتل المكان الأول إذ تنتج أكثر من (٦٩) مليون طن أو ما يعادل ٣٧٪ من جملة انتاج العالم البالغ لنفس السنة نحو (٢٦١) مليون طن ، وتأتي بعدها قارة اسيا في المرتبة إذ تنتج أكثر من ٦٢ مليون طن أو ما يعادل ٣٤٪ من جملة انتاج العالم . أما القارات الأخرى فإن انتاجها لا يتجاوز ٢٩٪ من جملة انتاج العالم .

أما بالنسبة لتوزيع منتجات الفاكهة على أساس الأقطار ربما يتخطى صورة أكثر دقة من توزيعها على أساس القارات . ففي الجدول المشار إليه اقتصر بحثنا على الأقطار الرئيسية في انتاج الفاكهة .

الولايات المتحدة الأمريكية : تحتل الولايات المتحدة الصدارة في زراعة الفاكهة فهي تنتج أكثر من (٢٤) مليون طن وتليها في المرتبة البرازيل وايطاليا إذ يساهم كل منهما بنحو ١٨ مليون طن سنوياً . أما المند وفرنسا فلهما المرتبة الثالثة إذ يبلغ انتاج الأولى ١٦ مليون طن والثانية ١٥ مليون طن . أما أقطار الشرق الأوسط بما فيها اقطار الوطن العربي فإنها تحتل المرتبة الرابعة حيث تساهم بحوالي ١٦ مليون طن . وتليها في المرتبة الاتحاد السوفيتي الذي يشارك بما لا يقل عن ١٥ مليون طن سنوياً . أما اقطار اسبانيا واليابان وتركيا والصين فإنها هي الأخرى تنتج سنوياً كميات محدودة بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة في الانتاج . وتعتبر هذه الأقطار الواردة في الجدول هي المناطق الأساسية في زراعة الفاكهة وانتاج انواعها المختلفة في العالم وذلك من خلال مساهمتها بما لا يقل عن ٦٠٪ من جملة انتاج العالم أو ما يعادل (١٥٢,٧٦٠) مليون طن .

جدول (٢٣) بين توزيع الماكهة في القارات والأقطار الرئيسية من العالم
لعام ١٩٧٦

القارة	الناتج (الف طن)	القطر	الناتج (الف طن)
اوربا	٦٩,٣٧٢	الولايات المتحدة	٢٤,٠٩٨
اسيا	٦٢,٨٦٣	البرازيل	١٨,٣٩٠
امريكا الشمالية	٤١,٠٩٤	ايطاليا	١٨,٩٣٣
امريكا الجنوبية	٤٠,٠٩٤	الهند	١٦,٤٥٧
افريقيا	٢٩,٦٢٢	فرنسا	١٥,٢٨٥
استراليا	٣,٤٨٢	الاتحاد السوفيتي	١٤,٨٧٧
		الشرق الأوسط	١٥,٨٦٩
العالم	٢٦١,٤٣٦	اسبانيا	٩,٥٧٨
		تركيا	٦,٥٨٦
		اليابان	٧,٢٧٨
		الصين	٥,٦٠٩
			١٥٢,٧٦٠

المشكلة في العراق

أما في العراق فتزرع معظم هذه الأنواع التي تنمو في المناطق المعتدلة الدفء والمعتدلة الباردة ، ويأتي التفاح في مقدمتها حيث ينمو في مختلف أنحاء العراق وتقدر الأشجار المزروعة منه بأكثر من ٩١٠,٦٠٦ شجرة مشجرة غير أنها تتركز في المنطقة الوسطى من سهل العراق الرسوبي ، وتعتبر الأراضي الواقعة ضمن حدود محافظة بغداد المنطقة التي تحتل المكان الأول في زراعته ونتاجه تقدر نسبة الأشجار الموجودة في هذه المحافظة بحوالي ٥٨٪ من مجموع اشجاره وهذه تعاد

(1) Source: production yearbook, Vol., 30, 1976, pps: 139 141. (١)

(٣٥٦,٢٠٠) شجرة مثمرة . أما المحافظات الأخرى المنتجة للتفاح فإنها تقتصر على كربلاء وديالى والأنبار والقادسية ، وأما المحافظات الشمالية فإن ما يوجد فيها من هذه الشجرة فإنه يقدر بحوالي (١٢٧,٣٥٢) شجرة أو ما يعادل ١٤ / من مجموع ما يزرع منه في العراق .

والتفاح من الأشجار التي تعطي ثمارها في فصل الصيف والفترة قصيرة لذلك نجد العراق يستورد كميات كبيرة منه في الشتاء والربيع من الأقطار العربية المجاورة مثل لبنان وسوريا وكذلك يستورد من تركيا وذلك لسد حاجته الاستهلاكية .

وما تجدر الإشارة إليه أن أصحاب البساتين في العراق لا يزالون يحافظون على زراعة الأنواع المحلية من التفاح وعدم ادخال أنواع جديدة مستوردة ولذلك أخذت الأنواع المستوردة تغزو السوق العراقية ونحتله لأن المستهلك العراقي يفضلها على الأنواع المحلية لجودتها . إن منافسة التفاح الأجنبي للأنواع المحلية في السوق العراقية له خطره على زراعة هذه الغلة إذا لم يأخذ الفلاح والقائمون على إشراف السياسة الزراعية بتطوير الأنواع القديمة وزرع أنواع جديدة والأخذ بتطبيق الأساليب الكفيلة بتطوير زراعته من حيث النوعية والكمية .

أما فاكهة المشمش فهي الأخرى تنتج في العراق في جهات مختلفة منه ، غير أن المنطقة الوسطى من السهل الرسوبي وخاصة محافظات بغداد وديالى تعتبر الأولى إذ يتركز فيها بنسبة ٥١ / أو ما يعادل ١٩١,٢٢٠ شجرة مثمرة من مجموع أشجاره في العراق والبالغ عددها حوالي (٣٧٣,٣٢٠) شجرة مثمرة . تنضج هذه الفاكهة في شهري ايار وحزيران ويتأخر نضجها في شمال العراق بعد هذه الفترة بسبب هبوط درجة الحرارة عما هي في الجنوب .

وهناك فاكهة الرمان التي تحتل أهمية غذائية مهمة . ويقدر عدد أشجارها بحوالي ٢,٥١٩,٢٩٩ شجرة معظمها يزرع في محافظات بغداد وديالى وكربلاء حيث تقدر نسبة ما يزرع في هذه المحافظات الثلاث بحوالي ٧٠ / وإن حوالي ١٠ / من أشجاره تزرع في المحافظات الشمالية وتأتي محافظة نينوى في مقدمتها في الإنتاج . يجس الرمان في الخريف ، ولهذه الفاكهة القدرة على مقاومة الظروف المناخية ولذلك يبقى مدة طويلة بدون أن يتعرض للتلف ولذلك يمكن تخزينه وعرضه في الأسواق المحلية لمدة طويلة نسبياً . وفائدته الغذائية معروفة هذا بالإضافة الى استعمال قشوره في دباغة الجلود .

أما الخوخ والعرموط فهي تزرع في بعض المناطق الوسطى والشمالية من العراق

عندما تتوفر عوامل زراعتها .

يتكون الخوخ من نوعين ، الخوخ الصوفي ، والخوخ الأصلي ، يزرع الأول في المحافظات الشمالية حيث تقدر نسبة ما يزرع منه بحوالي ٦٦٪ من مجموع ما يزرع في العراق وخاصة في نينوى والسليمانية وذلك بسبب ملائمة ظروف الحرارة والتربة والأمطار ، أما النوع الثاني فتركز زراعته في المحافظات بغداد وديالى وكر بلاه والكوت . ويجنى الخوخ في الفترة الواقعة ما بين حزيران وأواخر ايلول ويستهلك مجلياً ، ويستورد منه كميات اضافية بسبب قلة الناتج المحلي .

أما أشجار العرموط فهي تزرع بجوار أشجار الخوخ والتفاح والاجاص والمشمش والرمان والعنب وذلك للتشابه في متطلباتها الطبيعية . وتحتل محافظات بغداد وديالى والسليمانية حوالي ١٧٪ من مجموع أشجار البالغة ٣٢٢,٣٣٨ شجرة في العراق والسليمانية وحدها تحتل ١٠٪ من هذه النسبة الأخيرة ، ولذلك تعتبر من أغنى المحافظات في انتاج العرموط (الكمشري) والسبب يعود الى أن هذه الشجرة تجود زراعتها في ظل المناطق ذات المناخ البارد نسبياً وفي التربة الغنية بالمواد العضوية ذات الصرف الجيد .

الزيتون أقل أشجار الفاكهة انتشاراً في العراق بسبب العوامل المناخية التي تقل ملائمتها له إلا في الجهات الشمالية التي تمتاز بدرجات حرارية معتدلة ودرجة رطوبة أعلى إذا ما قورنت في جهات العراق الأخرى . تزدهر هذه الشجرة في المناطق الواقعة ضمن مناخ البحر المتوسط من العالم ؛ ولما كان هذا المناخ يسود جهات العراق الشمالية الجبلية وجنوباً تركب زراعته هناك دون غيرها من مناطق العراق الأخرى . زاشهر المحافظات في انتاجه نينوى حيث تقدر نسبة ما يزرع فيها حوالي ٤٠٪ من مجموع اشجاره في العراق والبالغة ٧٠,٨٣٢ شجرة^(١) .

وتوجد الكروم (العنب) على أنواع مختلفة وهذه الشجرة تتحمل مختلف الظروف الجوية ، ويمكن زراعتها في المناطق المختلفة مع اختلاف في جودة الثمار كما تنمو في مختلف أنواع الترب ولكن يتأثر نموها وكمية ثمارها وطبيعة نفضها تبعاً لنوع التربة ودرجة خصوبتها ، وأفضل الترب لزراعته هي التربة الرسوبية (مزيجية) على أن تكون عميقة ذات الصرف الجيد .

وتنتشر زراعته بواسطة التعقيل والترقيد . أما الأصناف الناجحة زراعتها

(١) نتاج الصنادق الزراعي العام لسنة ١٩٧١ ، الجزء الأول : وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بغداد .

في العراق هو النوع المعروف « بالشدة السوداء » والكشمش وسيدلسي ، وبيض الحمام والعجمي ، وديس العنز وبلاك همبرك .

وتنمو الكروم في الأراضي الجبلية على السفوح والمنحدرات في شمال العراق وذلك بإتباع نظام الزراعة الجافة « طريقة الديم » غير أن زراعته في الجهات الوسطى والجنوبية تعتمد على نظام الري .

وتعتبر الكروم في العراق من المحاصيل الإقتصادية الهامة بعد النخيل والحمضيات ، وتقدر أشجاره بحوالي ١٢,٤٤٨,٣١١ شجرة تتوزع في جهات العراق المختلفة ، ففي الشمال تتركز في محافظة دهوك وخاصة منطقة زاخو أما في محافظة أربيل فإن هذه الشجرة توجد في النطاقات الجبلية من هذه المحافظة وخاصة الجهات الممتدة من مضيق علي بك حتى منطقة رايات والحاج عمران الواقعة في قضاء راوندوز وإن سبب تركزه هنا كثرة الأودية ، وفي السليمانية هي المنطقة الأخرى التي يزرع فيها ومن أهم النطاقات التي تتركز زراعته في هذه المحافظة هي الأراضي الممتدة ما بين بنجوين وبياره وطويلة ، وفي كركوك يزرع في قريتي تسعين وطوز خورماتو وأعجة لرومنطقة الحويجة .

وفي ديالى تتركز زراعته حول مدينة بعقوبة وقرى الهويدر وبهرز وخرنابات والخالص وفي قرى العواشق والوحيدة وزاخفيات والكية وفي محافظة بغداد تنتشر في الطارمية والدوره وتحتل منطقة بلد المكان الأول حيث يزرع النوع المعروف بصنف « الشدة السوداء » أما محافظة الحلة فتنتج النوع المعروف (بديس العنز المميز بالحلاوى) . وأما كربلاء فلا يخلو بستان من بساتينها من شجرة العنب وتقدر نسبة ما يزرع من أشجار العنب في هذه المحافظات الأربعة حوالي ٩٩٪ من المجموع الكلي في العراق .

إن ثمرة العنب المنتجة في العراق تكاد تسد حاجة الإستهلاك بالأسواق المحلية ، وقد يجفف البعض منه في شمال العراق وذلك لإستعماله في أغراض مختلفة وخاصة الغذائية منها ، ومن أصنافه المشهورة الياباني ذهبي

الإجاص . تنمو في العراق شجرة الإجاص على نطاق محدود ومنها البيوتني والأصفر والبادنجاني وأنواع أخرى ؛ وتوجد زراعته في التربة المزيجية الخفيفة الجيدة الصرف وقلما ما تنتج زراعته في المناطق التي ترفع فيها نسبة الرطوبة .

وتقدر الأشجار المثمرة في العراق بحوالي (١٦٩,٨٨) شجرة ، تتركز زراعته

في محافظات نينوى وأربيل والسليمانية وديالى ، إذ تبلغ نسبة ما يزرع فيها ٧٨٪ من جملة ما يزرع في العراق وخاصة في محافظتي نينوى وديالى إذ تساهم بحوالي ٧٤٪ ويمتد موسم قطف الإجاص في أواخر حزيران حتى أوائل أيلول وتستهلك جميعها محلياً ، هذا بالإضافة إلى ما يستورده منه من الأقطار المجاورة لسد مقطوعته الاستهلاك المحلي .

التين : هناك أصناف مختلفة من التين في العراق وتجمود زراعته في أنواع مختلفة من الترب وحتى في التربة الجيرية ، ومن الأنواع المعروفة الوزيري وكادوتاوايت وأنواع أخرى ، ويضم الدونم الواحد عدداً من أشجاره ويقدر عددها حوالي (٥٩) شجرة . وتقدر الأشجار المزروعة منه في العراق بأكثر من ٥٢٦,٢٤٠ شجرة مشعة .

وتركز زراعته في جبل سنجار على هيئة غابات وفي قرية كجسل في محافظة نينوى ولذلك تحتل محافظة نينوى المرتبة الأولى في إنتاجه إذ يزرع فيها حوالي (٢٢٣,٧٦٤) شجرة أو ما يعادل ٤٣٪ من جملة ما يزرع في العراق ، أما محافظات أربيل والسليمانية وكركوك وديالى وبغداد فإنها تضم حوالي (٢٧٠,٥٢٢) شجرة أي بنسبة ٥٢٪ من المجموع العام في العراق .

ويمتد موسم قطف التين من بداية شهر آب حتى أواخر تشرين الأول وجميع الإنتاج يستهلك في الأسواق المحلية داخل العراق .

اللوز - تزرع أشجاره في العراق بنطاق محدود جداً وتجمود زراعته في التربة الخفيفة الجيدة الصرف وله القدرة على تحمل الجفاف أكثر من معظم الفواكه الأخرى ، إذ أن جذور أشجاره تتعمق في التربة إلى مسافات عميقة .

ومن الأصناف المشهورة محلياً واى أكس ال وبيرلس . تتكاثر أشجاره بطريقة التطعيم ويضم الدونم الواحد حوالي (١٥٠) شجرة تقريباً . وتقدر الأشجار النامية منه في العراق بأكثر من (٥٤٦٨٠) شجرة وجميعها تنمو في محافظات نينوى واربيل والسليمانية ، ولم نجد أثراً لزراعته في المنطقتين الوسطى والجنوبية وربما سبب ذلك يرجع إلى عامل مناخي ، ويستهلك جميعه محلياً وتستورد منه بعض الكميات من الأقطار المجاورة .

الجوز والفسق - تنمو أشجار الجوز في المنطقة الجبلية الشمالية من العراق وتنضم هذه المنطقة محافظات نينوى ودهوك إذ تزرع فيهما أكثر من (١٦,٣٦٢) شجرة

وخاصة في قرية بامرني وشوش وفي محافظة أربيل وفيها (١٠,٦١٤) شجرة وفي محافظة السليمانية في مرتفعات هوزمان وبيارة وطويلة وتقدر الأشجار هنا بما لا يقل عن (١٣,٧٤٠) شجرة ، أما كركوك وديالى فتقل زراعته .

ومعنى هذا أن المحافظات الثلاث الأولى تحتوي على حوالي ٩٩٪ من مجموع أشجاره تقطف أشجار الجوز بعد نضجها وتستهلك جميعها محلياً .

أما الفستق فهي الأخرى تزرع في المنطقة الجبلية في شمال العراق وتحتل نينوى ودهوك حوالي (٤٨١٥) شجرة وتعتبر قرية الحمدانية في مقدمة مناطق إنتاجه . أما زراعته في محافظة أربيل والسليمانية فهي أقل إذ تضم الأولى (٦٧٧) شجرة والثانية (٧٣٣) شجرة . تستهلك أثماره في أسواق العراق المحلية ، كما تستورد بعض الكميات الأخرى من الأقطار المجاورة للعراق .

بعد دراستنا للفاكهة من جوانبها المتعددة ، أصنافها المختلفة ومنتجاتها المتنوعة وتوزيعها الجغرافي ، وعوامل زراعتها وخاصة الطبيعية منها وبالأنحص الظروف المناخية ، وأهميتها الاقتصادية بوجه عام والغذائية منها بوجه خاص ، فإننا سنتنصر على دراسة مفصلة منها هما :

١ - الحمضيات .

٢ - النخيل .

المبحث الأول

الحمضيات

تزرع الحمضيات في المناطق الدفيئة من العالم وفي المناطق المدارية إلا أن المنطقة الرئيسية التي تتركز فيها هذه الشجرة هو إقليم مناخ البحر المتوسط حيث يحتل المرتبة الأولى ، أما النطاق الذي تنتشر فيه زراعة الحمضيات بصورة عامة هو النطاق الممتد حول العالم في المناطق التي تقع على جانبي المنطقة الاستوائية ، إذ تمتد زراعتها في نصفي الكرة الأرضية إلى خطي عرض (٤٠) (شمالاً وجنوباً) تقريباً . وتمتاز الحمضيات بأنها دائمة الخضرة وأهم عنصر مناخي يؤثر على نموها هو اختلاف درجات الحرارة وأحسن درجات حرارية تعيش فيها الحمضيات هي الدرجات التي تتراوح ما بين ٣٢ - ٣٥ درجة مئوية وإن انخفاض وارتفاع هذه الدرجات عن هذا المعدل يؤثر فيها تأثيراً كبيراً . فانخفاض درجة الحرارة تحت درجة حرارة التجمد يؤثر تأثيراً سيئاً . في الأوراق والأغصان والثمار ، ولذلك فهي تزرع تحت ظلال بعض الأشجار كما هي الحال في العراق حيث تزرع في ظلال النخيل ، أما في الأقطار الأخرى التي لا تنمو فيها اشجار النخيل فإن الحمضيات تنمو بدونها وخاصة إقليم البحر المتوسط .

وتنمو الحمضيات في جميع أنواع التربات العميقة ذات الصرف الجيد والخالية من الأملاح وتفضل التربة الرسوبية المزيجة على غيرها من الترب الأخرى . ومن أهم أصناف الحمضيات البرتقال والليمون الحلو أما الطرنج والتارنج ، والسندي واللالنكي والكريب فروت وأنواع أخرى .

وتأتي الحمضيات في مقدمة أنواع الفاكهة في احتوائها على الفيتامينات ولا سيما فيتامين C . ويأتي الليمون في مقدمة أنواع الحمضيات في احتوائه على هذا الفيتامين .

انتاج الحمضيات وتوزيعها الجغرافي

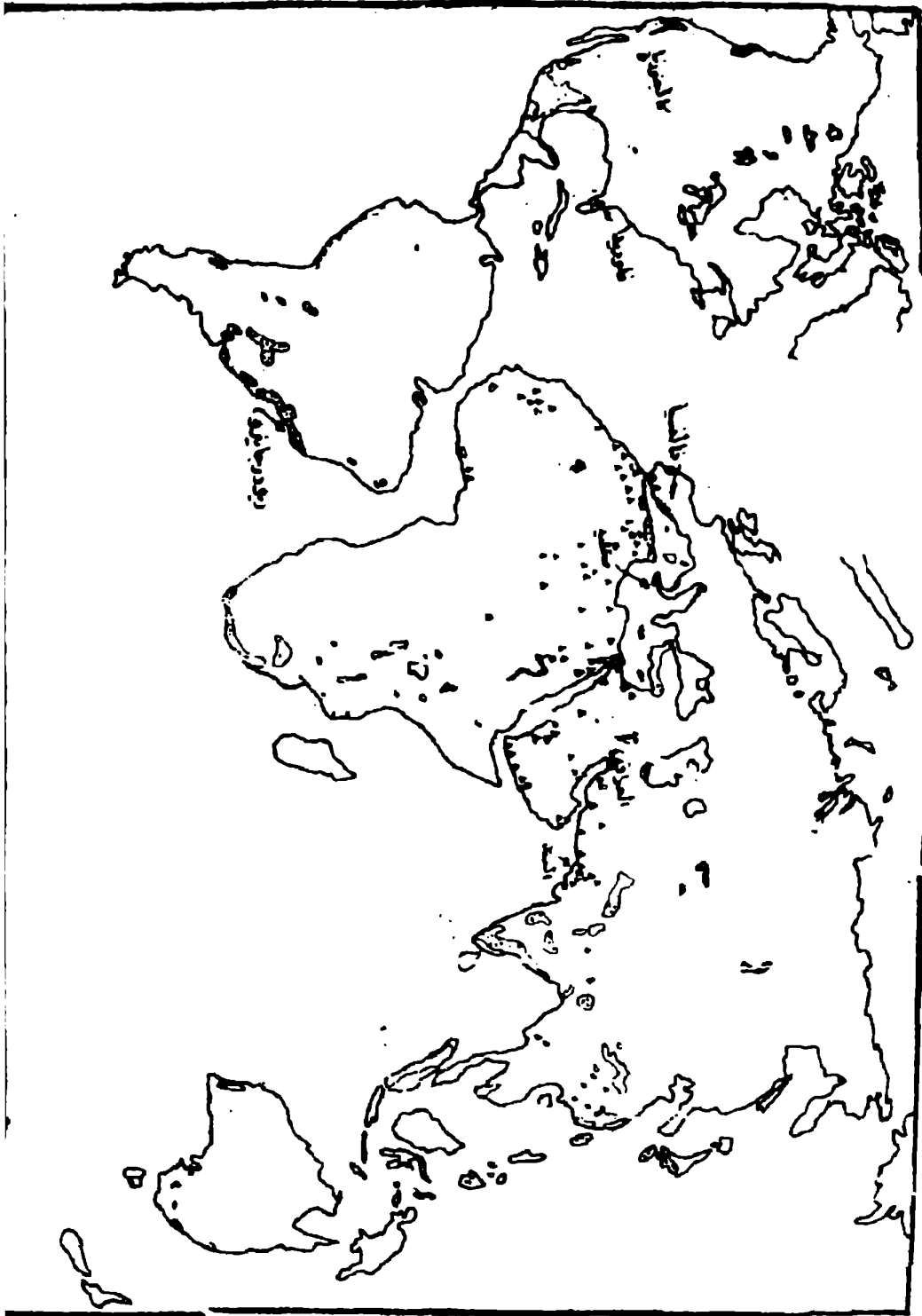
تتضمن الفواكه الحمضية ثمانية أنواع تختلف بعضها عن بعض من حيث الخصائص ومن حيث أهميتها التجارية : فهناك الليمون والناينج وهي من الأنواع التي ترتفع فيه نسبة الحوامض وهذه تنمو جيداً في المناطق المدارية ولذلك فهي لا تتحمل درجة التجمد ، بينما الأنواع الأخرى التي سبقت الإشارة إليها فهي تقاوم درجات الحرارة المتنوعة وتكيف نفسها في مثل هذه البيئات ولذلك تنمو في المناطق المعتدلة . ويمكن القول بصورة عامة أن الحمضيات تنمو في البيئات التي تقل فيها درجات الحرارة عن ٤٠ فهرنهايت ولذا فهي تتحمل برودة الشتاء وحرارة الصيف التي يصل معدلها ما بين ٧٠ - ٧٥ فهرنهايت وكذلك ينمو في المناطق الغزيرة الأمطار وفي بعض مناطق زراعته يعتمد على نظام الري من الأنهار والموارد المائية الأخرى . والشكل (١٠) يوضح ذلك .

البرتقال - يعتبر البرتقال من الحمضيات المهمة أو ربما تكون أهم أنواعها لأنها تحتل المرتبة الأولى في كليه الانتاج وفي مقدارنا تساهم به في تجارة الحمضيات الدولية :

أما الدول التي تشتهر في انتاج الحمضيات فأهمها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تحتل الصدارة في الانتاج إذ يقدر انتاجها السنوي بما لا يقل عن ٢٨٪ من مجموع انتاج العالم البالغ حوالي ٢٤,٩٦١,٠٠٠^(١) مليون طن سنوياً وتأتي بعد الولايات المتحدة البرازيل التي يقدر انتاجها بحوالي ٩٪ من جملة انتاج العالم وتلي البرازيل اسبانيا التي تساهم بحوالي ٨٪ ، وإيطاليا ٧٪ والهند ٥٪ والمكسيك ٣٪ والارجنتين ٣٪ وأما بقية الأقطار المنتجة له في العالم فإنها تساهم بحوالي ٣١٪ وتعتمد زراعته على الري هذا بالإضافة إلى ادخال الأساليب العلمية في زراعتها ورعايتها وإدخال أنواع جديدة منها .

تونس : تحتل المركز الخامس بين الأقطار العربية في انتاج الحمضيات ، وتنتشر زراعتها في شمال البلاد وحول العاصمة تونس وعلى الساحل الشرقي من شبه جزيرة الرأس الطيب . وتنتج سنوياً حوالي ٨٠ ألف طن في السنة تتوزع بين البرتقال والليمون وتنتج شبه جزيرة الرأس الطيب حوالي نصف الانتاج . وتصدر تونس ٥٠٪ من انتاجها إلى أسواق أوروبا وبخاصة إلى فرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا

(١) Oxford University press, Oxford Economic Atlas of the world 1972. p. 17.



شکل (۱۰)

وهولندا والسويد . ونستهلك السوق المحلية ٤٠٪ من الانتاج بينما تستهلك الصناعات الوطنية ١٠٪ .

ليبيا : إن انتاج ليبيا من الحمضيات قليل فهو لا يزيد على ٢٣ ألف طن سنوياً وأهم الجهات التي يزرع فيها السهول الساحلية في طرابلس ، ويكفي انتاج منطقة طرابلس حاجة الاستهلاك المحلي ، أما منطقة برقة فإن انتاجها محدوداً جداً رغم صلاحيتها لزراعتها . أما فزان فهو اقليم غير صالح لزراعتها وذلك لعدم ملائمة المناخ الصحراوي لانتاجها .

أما سوريا والأردن : فانتاجها محدود حيث تنتج الأولى حوالي ١٢ ألف طن والثانية ١٦ ألف طن سنوياً وهذه الكمية لا تسد حاجة السوق المحلية لذلك نستورد من الخارج وخاصة من لبنان .

تنمو الحمضيات في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق أما المناطق الشمالية وخاصة الجبلية منها لا تنمو فيها الحمضيات سبب انخفاض درجات الحرارة في فصل الشتاء .

ومن أهم الأصناف التي تنمو في العراق هي البرتقال والليمون والحامض الحلو، أما الطرنج والنانج والسندي واللاتكي والكريب فروت فإن انتاجها قليل بالنسبة للأنواع الثلاث الأولى .

وإن مزارعوا البساتين في العراق يركزون اهتمامهم على زراعة البرتقال والليمون دون الأنواع الأخرى ولذلك سنتناول هذه الأنواع على الوجه التالي :

البرتقال .

توجد أصناف متعددة منها اجنبية الأصل ومحلية ومن الأصناف المحلية المشهورة في المنطقة الوسطى وخاصة في محافظة ديالى النوع المعروف عند اصحاب البساتين (بالعي العناقيد) وقد سمي بالنسبة الى ثماره التي تكون على هيئة مجاميع أو عناقيد . وأهم الأقطار المنتجة له هي فلسطين المحتلة ولبنان وتركيا وقبرص ومصر والمغرب والجزائر واتحاد جنوب افريقيا واستراليا وشيلي .

الليمون الحامض .

إن انتاج فاكهة الليمون تأتي في الأهمية التجارية والانتاجية بعد البرتقال وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأولى وتليها ايطاليا ، ويعتبر هذا القطران من حيث انتاج الليمون من أهم المناطق ذات المناخ المعتدل حيث يساهمان بحوالي ٧٥٪ من

انتاج هذا النوع . وتليهما في الانتاج الأرجنتين ، وتلي هذه بيررو اسبانيا واليونان .
الكريب فروت - أما الكريب فروت فنكاد الولايات المتحدة تفرد في انتاجه
ولذلك تعتبر أعظم الأقطار المنتجة له في العالم . وتليها فلسطين المحتلة ثم جامايكا
في البحر الكاري وبورتوريكو واتحاد جنوب افريقيا .

أما الأنواع الأخرى من الحمضيات فإنها تنمو في جميع الأقطار التي سبق
ذكرها إلا أنها تأتي من حيث كمية الانتاج ومساهمتها في التجارة الدولية بالدرجة
الرابعة بعد الأنواع الثلاث التي سبقت دراستها .

أما انتاج اقطار الوطن العربي من الحمضيات بأنواعها المختلفة فيبلغ نحو (٢)
مليونين طن سنوياً أو ما يعادل ١١٪ من الانتاج العالمي ويتركز انتاج هذه الفاكهة
في أربع دول عربية هي : مصر والمغرب وفلسطين المحتلة والجزائر فهذه الدول
تنتج بمجموعها (١,٧) مليون طن أو ما يساوي ٨٦٪ من انتاج اقطار الوطن العربي
وتصدر مصر دول الوطن العربي في الانتاج حيث بلغ انتاجها لعام ١٩٧٢
نحو ٤٨٢ ألف طن .

وأكثر أنواع الحمضيات انتشاراً في مصر هو البرتقال إذ يحتل ٨٠٪ من
مساحة الحمضيات كلها ثم يليه (اللالكسي) فالليمون .

وتزرع الحمضيات في كل المحافظات المصرية الا أن محافظات الوجه البحري
(الدلتا) تساهم وحدها بحوالي ٨٠٪ من المساحة وخاصته في محافظتي البحيرة
والقليوبية . والبرتقال هو أهم الأصناف من ناحية كمية الانتاج أو الكميات المصدرة .
أما المملكة المغربية فإنها تأتي في المرتبة الثانية بين الأقطار العربية المنتجة
للحمضيات وتبلغ المساحة المزروعة نحو ٥٢ ألف هكتار . وتساهم الحمضيات
في الصادرات المغربية حيث تحتل المكان الثالث بين صادرات المغرب إذ أنها تأتي
بعد صادرات الفوسفات والمعادن . وتمثل ١٠٪ من القيمة الكلية للصادرات المغربية
مما يجعل لها مكانة مهمة بين الدول المصدرة للحمضيات في العالم .

إن من أهم العوامل التي ساعدت المغرب على التوسع في زراعة هذه الغلة هو
العناية بمشروعات وإنشاء السدود الكثيرة ، وكان للاسبان الفضل بإرساء زراعة
هذه الشجرة والعناية بغيرتها في بلاد الريف عندما كان تحت سيطرتهم ثم انتشرت
بعد ذلك في المناطق الأخرى وخاصة في الجهات الغربية وأهم هذه الأقاليم جميعاً
اقليم الحوض الأدنى لنهر سيبو فقيه وحدة حوالي ٣٨٪ من مساحة الحمضيات
ويليه اقليم السوس .

وتصدر المملكة المغربية نحو ٧٥٪ من انتاجها السنوي وسوقها الرئيسية هي فرنسا إذ تستورد ٥٠٪ من الصادرات .

الجزائر: وتأتي الجزائر في الدرجة الثالثة بين الدول العربية المنتجة له ويبلغ انتاجها السنوي نحو ٣٧٠ الف طن . وتتركز زراعته على طول الساحل في ولاية الجزائر وولاية وهران حيث تحتل الأولى ٥٠٪ من مساحته بينما الثانية ٣٠٪ و ٢٠٪ في قسطيته وبشغل البرتقال وحده ثلثي المساحة المزروعة منه ويليه الليمون واليوسفي .

وتساهم الجزائر بحوالي ٩٪ من جملة الصادرات العالمية .

لبنان : تشغل لبنان المركز الرابع بين الدول العربية المنتجة للحمضيات ويصل انتاجها السنوي الى حوالي ١٥٠ الف طن في المعدل . وتتركز زراعته في السهل الساحلي وعلى المنحدرات ، ويعتبر السهل الساحلي من أهم مناطق انتاجه وذلك لعدم انخفاض درجة الحرارة فيه الى ما تحت الصفر ، كما تتوفر المواد المائية اللازمة .

العراق : يعتبر العراق من أهم أصناف الحمضيات استعمالاً في الغذاء ، وأكثرها انتشاراً في العراق حيث تقدر عدد اشجاره المثمرة بحوالي (١,٢٧٣,٧٠٧) شجرة ، ويزرع معظمها في منطقة السهل الرسوبي وخاصة في محافظات ديالى وبغداد ، وتبلغ نسبة ما يزرع في هذين المحافظتين ما لا يقل عن ٨٤٪ من مجموع ما يزرع منه في العراق . تحتل منطقة كربلاء المرتبة الثانية في انتاجه حيث تقدر اشجاره بحوالي (٩٣,٦٦٠) شجرة وهذا يعادل ٧٪ من المجموع الكلي في العراق ، وأما بقية البقية الباقية فهي تتوزع في محافظات القطر الوسطي والجنوبية .

يتميز البرتقال العراقي على غيره في الجودة وجميعه يستهلك محلياً ما عدا كميات محدودة تصدر الى مناطق الخليج العربي . لا يستورد البرتقال من خارج العراق خشية دخول بعض الآفات النباتية ولمنع التنافس بينه وبين البرتقال المحلي بغية المحافظة على تشجيع الفلاح العراقي ودفعه الى المزيد من التوسع في زراعته والاكتثار من انتاجه .

إن زراعة البرتقال في العراق تجود في الأراضي الجيدة الصرف ، كما انها تنمو غالباً تحت ظل النخيل اتقاء الصقيع في الشتاء والحرارة في الصيف وتجنباً للسموم المحرقة .

الليمون الحامض

لهذا النوع من الحمضيات اصناف كثيرة من اهمها : الليمون الحامض المحلي ، وهو صنف تجاري يستهلك في أسواق العراق ولكن محصوله قليل وتقدر أشجاره (١٣٢,٨٧١) شجرة . نكث زراعته في محافظات بغداد وديالى وكربلاء حيث يتركز ٨١٪ من أشجاره في هذه المحافظات الثلاث وخاصة بغداد إذ تقدر نسبة اشجاره بحوالي ٥٨٪ ومعظمه يستعمل في صناعة العصير فضلاً عن استعماله في الطعام في حالته الطازجة .

أما النوع المعروف بالطربنج الذي تستعمل قشوره في تحمير المربيات والسندي ذو اللون الأصفر الكبير الحجم هي أنواع أخرى تزرع في العراق غير انها محدودة الانتشار ولذلك كان انتاجه قليل جداً .

الليمون الحلو

ينمو الليمون الحلو بجانب الليمون الحامض وتقدر أشجاره بحوالي (٢٤١,٨٩٠) شجرة ويمتاز بشدة تأثره بالتقلبات الجوية ولذلك يتلف معظم الخاصل عند حدوث الصقيع والانخفاض في درجات الحرارة ، وما ينتج منه لا يكفي مقطوعة الاستهلاك المحلي ، وتتركز زراعته في محافظات بغداد وديالى وكربلاء إذ أنها تساهم بحوالي ٨٥٪ من مجموع ما يزرع في العراق ، وتعتبر منطقة بغداد أهم النطاقات التي تتركز فيها زراعته حيث تقدر بحوالي ٥٨٪ مما يزرع في العراق .

اللاتكي

توجد أربعة أنواع من شجرة اللاتكي في العراق ، فالأول هو المحلي المعروف بهذا الإسم ، والنوع الثاني يعرف اللاتكي الهندي ، ويمتاز بحجمه الكبير واللون البرتقالي ، والنوع الثالث يدعى اللاتكي المصري وهذا يعطي محصولاً كبيراً وتتميز القشرة بلون أصفر وحجم متوسط ، أما النوع الرابع هو اللاتكي ساتسوما ، ومن أهم خصائصه هو مقاومة لتقلبات الجوية ولونه برتقالي مصفر .

الكريب فروت

وهذا النوع جديد من الحمضيات أدخلت زراعته حديثاً إلى العراق عن طريق البستنة ، ولذلك نجد أن إنتشار زراعته لا تزال محدودة وإنتاجه قليل . يمكن أن نخرج من دراستنا لزراعة الحمضيات في العراق بأنها تتركز في

المحافظات الثلاث ، ديالى وبغداد و كربلاء . إن هذا التركيز في توزيعه الجغرافي يفسر لنا توفر عوامل إنتاج هذه الغلة في هذه المحافظات أكثر من مناطق العراق الأخرى . وعلى رأس هذه العوامل قرب السوق الإستهلاكية المتمثلة في مدينة بغداد المكتظة بالسكان ، وإلى جانب ذلك توفر الموارد المتمثلة بوجود مشاريع الري التي في مقدمتها جداول الري في ديالى وجداول الري التي تغذي بساتين كربلاء والبساتين التابعة لمحافظة بغداد ، وكذلك سهولة المواصلات التي تقلل من تكاليف النقل وسهولة إيصالها إلى الأسواق الإستهلاكية وخاصة إلى مدينة بغداد هذا بالإضافة إلى ما يحصل عليه المزارعون وأصحاب البساتين من الدخل المرتفع من هذه الفاكهة إذا ما قيس بزراعة الفواكه الأخرى .

فلسطين العربية : تركز زراعة الحمضيات في هذا القطر العربي في منطقة يافا وغزة والرملة في الجنوب وطولكرم وحيفا في الشمال ، وتحتل منطقة يافا ثلث الإنتاج في فلسطين التي تنتج الآن نحو ٤٥٠ ألف طن سنوياً . ويصدر معظم الإنتاج إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا . والبرتقال يمثل أهم الصادرات الزراعية لهذا القطر العربي السليب .

تجارة الحمضيات الدولية .

هناك أحد عشر قطراً منتجاً ومصدراً للحمضيات في العالم هي : إسبانيا حيث تحتل حوالي ٢٦٪ من الكمية الداخلة في تجارته الدولية البالغة ٤,١٥٠,٠٠٠ طن سنوياً . وتلي إسبانيا في التصدير الأرجنتين حيث تساهم بـ ١٢٪ ثم إيطاليا بحوالي ١٢٪ وفلسطين المحتلة ١٢٪ والمغرب ١٠٪ والولايات المتحدة ٩٪ واتحاد جنوب أفريقيا ٧٪ والجزائر ٥٪ والبرازيل ٣٪ ولبنان ٣٪ واليونان ٢٪ أما بقية الدول الأخرى فتساهم جميعها بنحو ١١٪ .

أما الدول المستوردة للحمضيات فتأتي في مقدمتها أقطار أوروبا الغربية إذ أنها تستورد نحو ٦١٪ من مجموع تجارة الصادرات الدولية البالغة (٤,١٨٦,٠٤٠) طن . وأهم هذه الدول في كمية الإستيراد ألمانيا الغربية فإنها تساهم بنحو ٢٣٪ وفرنسا ٢٠٪ وبريطانيا ١٢٪ وهولنده ٦٪ والسويد ٣٪ ، أما كندا فإنها تستورد ٦٪ والاتحاد السوفيتي ٤٪ أما بقية أقطار العالم الأخرى المستوردة فإنها تستورد جميعها ما يقرب من ٢٦٪ .

المبحث الثالث

التمور :

تتحكم الظروف الطبيعية وخاصة المناخية منها في التوزيع الجغرافي في زراعة النخيل في العالم لذلك توجد زراعته في المناطق الجافة وشبه الجافة المدارية منها وشبه المدارية وتشير الاحصاءات الحديثة إلى مجموع المساحة الكلية للأراضي التي تشغلها بمسنتين النخيل بأنها تبلغ زهاء (٨) ثمانية ملايين دونماً يقدر عدد النخيل في هذه المساحة ما بين (٨٠ - ١٠٠) مليون شجرة . وتكاد تنحصر زراعة النخيل ما بين خطي عرض ٣٥ و ١٥ درجات عرض شمال وجنوب خط الاستواء في المناطق التي تمتد من الساحل الغربي لقارة افريقية الواقع على المحيط الأطلسي غرباً حتى شواطئ الخليج العربي شرقاً . وان من أهم الأقطار المنتجة للتمور العراق وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس وجنوبي الجزائر والمغرب وافريقية الغربية شبه الاستوائية وبلوجستان والباكستان وإيران . ويعتبر العراق أهم هذه الأقطار من حيث عدد النخيل وأنواعه ومن حيث كمية الانتاج وتجارته .

أما تاريخ زراعة هذه الشجرة وموطنها الأول فهو جزيرة العرب^(١) ومنها انتقلت زراعتها إلى جنوب العراق منذ عهود غابرة حتى استوطنت فيه منذ أول أدوار السكن واستيطان البشر لهذا الجزء من العالم . وتشير الآثار القديمة إلى وجوده في عهد حضارة العبيد . وبما يؤكد ذلك ما جاء عنه في شريعة حمورابي التي دون فيها كثيراً من المعلومات المتعلقة بزراعة النخيل وغرسه ، ومثابها ورد في التوراة . وفي التاريخ القديم نجد قدسية النخيل شيء ملموس في كثير

(١) عبد الجبار بكر - النخيل وتاريخه - مجلة الزراعة العراقية ، وزارة الزراعة - بغداد ، ج ٢ - ٢١٤٣ .

من الآثار ، فالمصريون القدماء اعتبروا النخيل « شجرة الفردوس » وكذلك نجد هذه الأخبار في سلاله أور الثالثة ، وهذا يدل على مكانته المقدسة بين سكان هذه المناطق المعروفة بحضارتها القديمة .

وزيادة لهذه القدسية نجد الشجرة ذكرت في القرآن الكريم في عدة صور منه . قال تعالى : « والنخل باسقات لها طلع نضيد » وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً .

وجاءت أقوال مؤرخين وسياح عديدين في النخل ، ومن أقدمهم البلاذري والسمعاني وياقوت الحموي الذين عدوا البصرة من جنات الدنيا لكثرة ما فيها من نخيل . ووصفها أوليلجي في القرن الحادي عشر الهجري فقال : وأنواع التمور تبلغ في العراق نحو سبعين نوعاً ، ومنها تشحن مئات السفن إلى الهند وكذلك تحمل مئات الألوف من الابل تمراً ، يذهب العربان إلى همدان وبلاد أصفهان للتجارة .

عوامل نجاح الزراعة

من العوامل الجغرافية الأساسية في نجاح زراعة النخيل هي : المناخ والتربة والموارد المائية .

المناخ : يعتبر المناخ العامل الأول الذي يقرر المناطق الملائمة وعدمها في توطن هذه الشجرة . وعلى هذا الأساس تعتبر درجة الحرارة الصالحة لنمو أشجار النخيل يجب أن لا تقل عن (٧٥ ف) ، وتكون هذه الشجرة أكثر إنتاجاً إذا ارتفعت درجة الحرارة خلال فصل النضوج وتجاوزت (٨٠ ف) وخصوصاً خلال شهري تموز وآب . وأثبتت الدراسات أيضاً ، أن الشجرة تتعرض للضرر إذا ما انخفضت درجة الحرارة خلال الفصل البارد عن (٥٧ ف) وربما تتعرض للحزب إذا انخفضت لدرجة الانجماد .

ويعتبر المناخ الجاف الخالي من الأمطار والغيوم مناخاً مثالياً لزراعة النخيل الترية : تحتل المرتبة الثانية بعد المناخ ، ولذلك نجد أن أحسن التربات الزراعية لهذه الشجرة هي التربة الرسوبية المزيجة من عناصر الطين والرمل وقليلاً من الكلس ، لأن هذا النوع من التربات يساعد على سرعة النمو ، وتعمق الجنور وبقية العمليات الزراعية الأخرى . ولكن الملاحظ أن شجرة النخيل بالرغم من أنها تنمو بنجاح كبير في مثل هذا النوع من التربات إلا أنها تتحمل بنسبة عالية من الأملاح ان وجدت في التربة ، ومن الأمثلة على هذه الظاهرة

هو نجاج زراعتها في مناطق الواحات التي ترتفع في ترباتها الأملاح كما هي الحال في ششائه وكبيسه والرحالية ، وكذلك ينمو النخيل في أنواع أخرى من التربات مثل التربة الكلسية والتربة الرملية ولكنه قليل النمو في التربة التي ترتفع فيها المياه الجوفية وكذلك ما تجود زراعته في التربة الشديدة الجفاف . وحتى في مثل هذه التربات الأخيرة تراه ينمو لعدة سنوات .

المياه : تجود زراعة النخيل تحت ظروف ماء اذ توفرت بكثرة لأن جذوره تنمو جيداً بوجود الماء المنتظم ولذلك تعطي حاصلًا كبيراً ، وهذا ما يلاحظ من انتاج النخيل القريب من ضفاف الانهار والواقع على مقربة من الموارد المائية ويقبل انتاجه كلما بعد عن الموارد المائية . ومن الأمثلة على هذه الظاهرة هو وجود نخيل منطقة شط العرب التي تتمتع بمياه وفيرة ومنتظمة تأتي عن طريق المد والجزر الذي يروي بساتين هذه المنطقة عن طريق وجود شبكة من قنوات الري المتفرعة من شط العرب مما يؤدي إلى عملية ارواء مستمرة وطبيعية لا تتوفر بنفس هذا النظام في مناطق زراعته الأخرى في العالم .

ومع أن المياه تحدد زراعة النخيل الا أنه من النباتات التي يمكنها العيش في الصحراء ، ولذلك عن طريق مد جذورها إلى الطبقات السفلى من التربة وأكثر ما تحتاج إليه النخلة من الماء هو في السنوات العشر الأولى من حياتها إذ أنها بعد ذلك من مد جذورها إلى الطبقات الأعمق في الأرض وبذلك تحصل على المياه التي تديم نموها .

أما ما يتعلق بانتاج التمور وعدد النخيل فقد بلغ الانتاج السنوي للتمور في العالم سنة ١٩٦٦ نحو أكثر من (٢) مليون طن ، وقد أخذ في الزيادة حتى وصل في سنة ١٩٧٦ إلى حوالي (٢,٥) مليون ونصف طن .

من هذه الأرقام الاحصائية يمكن القول بأن انتاج التمور يتطور بنسبة كبيرة وهذا ان دل على شيء إنما يدل على أهمية مركز التمور الاقتصادي خاصة وأنه يشكل مادة غذائية مهمة لعدد كبير من سكان المناطق المنتجة له وللأقطار التي يصدر منها وخاصة الأقطار الآسيوية والافريقية أما من حيث التوزيع الجغرافي فتمتاز أشجار النخيل بكونها تركزت في مناطق معينة حتى ان عدد الأقطار التي تهتم بزراعته اقتصادية لا يزيد عددها عن عشرة أقطار في العالم .

وتحتل أقطار الوطن العربي المرتبة الأولى من حيث عدد الأشجار وكمية الانتاج ونوعيته فيقدر عدد نخيل العالم بنحو (٨٥) مليون نخلة ، يزرع الوطن

العربي منها حوالي ٧٢ مليون نخلة أي ما يعادل ٨٥٪ من جملة نخيل العالم^(١)

التوزيع الجغرافي للتمور

ان الشكل (١٠) والجدول (٢٤) يوضح توزيع ومقدار منتجات التمور في العالم بشكل عام وفي الأقطار الرئيسية المنتجة له بشكل خاص في الجدول نجد أن هناك أقطار تحتل الصدارة في الانتاج ، وتأتي في مقدمتها العراق ومصر وايران والسعودية ، ففي العراق كانت نسبة الانتاج في عام ١٩٧٦ حوالي ٢٠,٥٪ من جملة الانتاج السنوي في العالم ، وفي مصر كان الانتاج لنفس السنة ١٦,٨٪ وفي ايران بلغت نسبة انتاجه ١٢,٧٪ وفي السعودية ١٠,٥٪ أي أن هذه الأقطار الأربعة تساهم بنحو ٦٠,٥٪ من جملة انتاج العالم .

ان زراعة النخيل ومنتجاته من التمور تتركز في أقطار الشرق الأوسط وخاصة في أقطار الوطن العربي ، فالوطن العربي يساهم بنسبة عالية جداً تقدر بما لا يقل عن ٨٥٪ من انتاج العالم . فالعراق تساهم حسب احصاء ١٩٧٦ بنحو (٤٩٨) ألف طن وتليها مصر حيث تشارك بنحو (٤٠٩) ألف طن من جملة انتاج العالم ، أما ايران والمملكة العربية السعودية والباكستان والجزائر فان هذه الأقطار تساهم بما يساوي ١١٠ ألف طن و (٢٦٢) ألف طن و ١٨٦ ألف طن و ١٨٥ ألف طن على التوالي ، ولذلك فإن هذه الأقطار الستة تقوم بمعظم انتاج تمور العالم حيث تساهم بنسبة لا تقل عن ٨٠٪ من جملة انتاج العالم .

العراق :

وكما يتضح من الجدول التالي فان العراق يحتل المكان الأول بين أقطار العالم في انتاج التمور ، إذ يبلغ عدد أشجار النخيل نحو ٤٣٪ من جملة عددها في الأقطار العربية ونحو ٣٦٪^(١) . من عدد النخيل في العالم .

وتركز زراعة النخيل في السهل الرسوبي في المنطقة ما بين دائرة عرض ٣٠ - ٣٥,٥ شمالاً تقريباً ، ومعظم النخيل تنمو على مقربة من ضفاف شط العرب ودجلة الفرات وديالي وعلى ضفاف الجدوال . تحتل بساكن النخيل نطاقاً يمتد

(١) محمد محمود الصياد ، جغرافية الوطن العربي ، ج الثاني ، معهد البحوث والدراسات العربية . القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٩٣ .

جدول (٢٤) بين الأقطار الرئيسية المنتجة للتمور في

عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٦ (١)

النسبة المئوية /	١٩٧٦ الانتاج (ألف طن)	١٩٦٦ الانتاج (ألف طن)	القطر
٪ ٢٠,٥	٤٩٨	٤٠٠	العراق
٪ ١٦,٨	٤٠٩	٣٩٠	مصر
٪ ١٢,٧	٣١٠	٣٧٥	ايران
٪ ١٠,٥	٢٦٢	٣٠٨	السعودية
٪ ٧	١٨٦	١٤٠	باكستان
٪ ٧	١٨٥	١١٠	الجزائر
٪ ٥	١١٢	٩٠	المغرب
٪ ٤,٣	١٠٧	٦٠	اليمن
٪ ٢,٧	٦٥	٦٠	ليبيا
٪ ٤,٣	١٠٥	٤٥	السودان
٪ ١,٩	٤٦	٢٠	تونس
٪ ١,٠	٢٥	٢٠	تشاد
٪ ٠,٧	١٦	١٦	اسبانيا
٪ ١٠٠	٢,٤٣٤	٢,٠٣٨	العالم

بموازاة هذه الأنهار ، وأحياناً تشكل غابات النخيل جنوباً تمتد داخل السهل الرسوبي على ضفاف النهر كما هي الحال على نهر الفرات موازية للضفة الصحراوية على الضفة اليمنى للنهر إلى مسافة شاسعة تبلغ أحياناً ثمانى كيلومترات. أما منطقة شط العرب فإن نطاق النخيل يمتد ما بين الفا وعلى ساحل الخليج

(١) F.A.O., production yearbook, Vol., 30, 1977, p. 166 7.

والقرنه موازياً لمجرى شط العرب بمسافة (١٨٠) كيلومتر على كلا الجانبين ،
وتزداد كثافة في هذه المنطقة حتى يظهر على هيئة غابات كلما قربت أشجاره
من ضفاف النهر .

وتدل احصاءات ١٩٧٦ على أن عدد أشجار النخيل في العراق لا تزيد
على (٢١,٨٤٢,٠٠٠) نخلة يتركز ثلث هذا العدد في منطقة شط العرب بينما
تحتل منطقة الفرات الأوسط المرتبة الثانية بعد اقليم شط العرب ، أما البقية
فهي توزع في مناطق العراق الوسطى والجنوبية .

وتساهم التمور العراقية مساهمة فعالة في الدخل القومي بما لا يقل عن
(١٠) ملايين دينار سنوياً بالإضافة إلى أنها مورد مهم بالنسبة لمعيشة عدد كبير
من السكان فضلاً عن أنه يعتبر أفضل أنواع المزروعات التي تنتقل بالانسان
من حياة البداوة إلى حياة الحضارة عند تحويل الجماعات البدوية إلى حياة
الاستقرار والاستيطان . وكذلك تعتبر زراعة النخيل من أفضل المحاصيل الزراعية
التي تخفف من واقعية ضائقة اقتصادية تمر في وقت من الأوقات نظراً للاستعمالات
الغذائية الكبيرة التي تكون مادتها الأساسية التمور ومشتقاتها الأخرى .

وتمتاز التمور العراقية عن غيرها في العالم بكثرة أنواعها إذ يوجد في العراق
ما يقرب من ٤٥٣ نوعاً . وقلما تجد في العالم قطراً يتكامل نضوج التمر فيه
كما يحصل في العراق وذلك بفضل حرارة الشمس اللاهبة ووفرة المياه
كما تتميز التمور العراقية بنضوجها على النخلة الأمر الذي يرفع نسبة السكر
إلى حد مرتفع فيها جداً بالقياس إلى التمور العالمية الأخرى التي تساعد ظروف
بلدنا المناخية على بقاء التمور في النخيل حتى النضوج ولهذا السبب تكون للتمور
العراقية قابلية كبيرة للحفظ مدة طويلة جداً بالقياس لغيرها .

واهم الأنواع هي الزهدي والساير والحلاوي والخضراوي والديري
والجيجاب والبريم . وأهمية هذه الأنواع تظهر في كونها تصدر إلى الخارج
أكثر من غيرها ولكونها أكثر إنتاجاً . وهناك أنواع ذات أهمية في الاستهلاك
الداخلي للسكان مثل البرجي والخستوي .

ومن المعلومات التي أمكن الحصول عليها من مصلحة التمور العراقية تبين
معدل الانتاج السنوي للتمور العراقية حوالي (٣٥٠) ألف طن . وقد يرتفع
هذا الرقم وقد ينخفض من سنة لأخرى حسب الظروف التي تسود الانتاج

وتصدر منه كميات إلى الخارج تبلغ في بعض السنوات بحوالي (٢٥٠,٠٠٠) طن .
ويصدر العراق تموره إلى حوالي (٧٠) بلداً في العالم ، ولكن معظمها
يصدر إلى الصين الشعبية وإلى الهند وتقدر نسبة ما تستورده هذان البلدان بحوالي
٤٠٪ من مجموع صادراته السنوية . وتنقسم أسواق التمور العراقية إلى قسمين :
الأول من حيث القيمة ، والثاني من حيث الكمية .

فمن حيث القيمة تعتبر الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية السوق
الأولى إذ تستورد كميات قليلة ولكن بأسعار عالية نسبياً . أما من حيث الكمية
فتعتبر الهند السوق الأولى لأنها تستورد كميات كبيرة ولكن بأسعار منخفضة
وكذلك الصين الشعبية إلا أنها في بعض الأحيان تستورد من الأنواع المحسنة
الكبس ، أما الاتحاد السوفياتي فيستورد من النوعين .
أما الصناعات الأساسية المعتمدة على التمور كمادة أولية فمن أهمها صناعة
الدبس .

يصنع قسم من الدبس في المسابك بالطرق البدائية في معظم جهات العراق
ولكن هذه الصناعة تطورت إلى تحضير هذه المادة بالطرق الفنية الحديثة بعد
أن أخذت شركة صناعة الدبس منذ عام ١٩٥٢ على عاتقها بصناعته ، وقد ساهمت
جمعية التمور العراقية والمصرف الصناعي بنسبة ٢٠٪ من رأس مالها . إن صناعة
الدبس الحديثة تلاقى نجاحاً في الأسواق الداخلية والخارجية . ومن أهم الأقطار
التي تصدر إليها الدبس هي ألمانيا الغربية وبريطانيا وأقطار أوروبا الوسطى والجنوبية
وكذلك الولايات المتحدة هذا بالإضافة إلى ما تستورده الأقطار الآسيوية .
وتقدر الشركة كميات المنتجة من الدبس ما بين (١٢٥ - ١٥٠) ألف طن سنوياً
تستعمل للتصدير والاستهلاك المحلي .

أما صناعة الكحول فهي الأخرى مهمة ولا تقل أهميتها الاقتصادية عن
صناعة الدبس كانت هذه الصناعة في الماضي أيضاً بدائية فكان معظمه يصنع
في معاصر البصرة وبغداد والناصرية ، ولكن بعد تأسيس المعامل الجديدة ارتفعت
كميات الإنتاج . ويوجد في الوقت الحاضر معملان لتحضير مادة الكحول
وهناك تخطيط لتأسيس مصنع ذي إمكانات إنتاجية أكبر بحيث تزداد كمية
الإنتاج من ناحية وتقل في نفس الوقت كلفة الإنتاج من ناحية أخرى ؛ فإذا
ما تمت هذه الخطوة عندئذ يتسنى للكحول منافسة الكحول المستورد من الخارج .

وهناك صناعة الخل المعتمدة على مادة التمور وهي صناعة أولية يتم انتاجه في المدن العراقية . لقد انتهت بعض الشركات الصناعية إلى أهمية هذه المادة في الاستهلاك المحلي حيث قامت بانتاجه على نطاق أكبر .

الجزائر : تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من ناحية عدد النخيل فيها نحو $(\frac{10}{2})$ عشرة ملايين ونصف نخلة أو ما يعادل $\frac{9}{1}$ من انتاج العالم وبذلك تأتي من حيث الانتاج في المرتبة الخامسة والسبب في هذا هو أن كثيراً من نخيل الجزائر غير مشمر وهو قليل الأثمار ، ولكن معظم انتاج الجزائر هو من الأصناف الجيدة بصفة عامة .

وتركز زراعة النخيل في منطقة قسطنطينية في الشمال وفي وادي سوار في الغرب ثم في وادي غير وفي واحات زيان وفي جميع الواحات الموجودة في الصحراء الجزائرية التي منها ورقلة وغرداية ومنخفض بسكرة .

ومن أهم الأنواع الجيدة هو النوع المعروف باسم « دقلة نور » الذي ينمو في جنوب قسطنطينية و«دقلة بيضا» الذي ينمو في وادي اغرغر ، وتصدر الجزائر حوالي $\frac{20}{1}$ من انتاجها والياقي يستهلك محلياً .

المملكة العربية السعودية : تحتل المرتبة الثانية بعد العراق في عدد النخيل وفي انتاج التمور ويقدر عدد نخيلها بنحو تسعة ملايين ومعدل انتاجها السنوي يصل إلى حوالي (١٧٣) ألف طن أو ما يساوي $\frac{16}{1}$ من جملة انتاج العالم . ومن خصائص التمور هنا أن كل اقليم من أقاليم المملكة يتميز بأنواع خاصة من التمور ولذا يبلغ عدد أنواعها حوالي (٢٠٠) نوع .

ومن أهم المناطق التي تتركز فيه زراعة النخيل هو اقليم الاحساء ففيه أكثر من ثلث عدد النخيل السعودي الذي كادت تنحصر زراعته في واحة الهفوف والقنيفة وهو هنا أشبه بغاية كثيفة . أما اقليم نجد فيأتي في المرتبة الثانية بعد الاحساء ففيه حوالي ثلث عدد النخيل أيضاً ، وتتميز زراعته هنا بعدم تركرها في منطقة محدودة كما هي الحال في الاحساء حيث تتوزع في عدد كبير من الواحات والوديان كواحة تبوك وحائل والقصيم والرياض والخرج والافلاج وفي واحة يبرين على أطراف الربع الخالي وفي بداية تربة ونجران .
أما في اقليم الحجاز فإنه يتركز في جهات خيبر وجول المدينة وينبع ورايح وفي جهات وادي فاطمة .

أما الاقليم الرابع فهو الصير وفيه تقل زراعة النخيل نظراً لارتفاع سطحه حيث تحل محله زراعة الحبوب والقمح والشعير والذرة .
ومن الملاحظ أن النخيل في المملكة العربية السعودية يعتبر أهم الغلات الزراعية وأكثرها انتشاراً .

وقد كانت السعودية قبل التطورات الحديثة التي حدثت بعد اكتشاف البترول واستثماره تصدر كميات كبيرة منه إلى الهند وإلى امارات الخليج العربي بينما أصبحت في الوقت الحاضر تستورده نتيجة ما أصابه من اهمال زراعته ونتيجة لتغيير نظام الطعام عند السكان .

ليبيا : تحتل ليبيا المركز السابع في إنتاج التمور أي حوالي ٣٪ من مجموع إنتاج العالم . وهذه الشجرة من أكثر الأشجار المثمرة انتشاراً في ليبيا وأهم مناطق زراعته هي واحات فزان ثم المنطقة الساحلية من طرابلس ويقبل في برقة . والإنتاج يستهلك كله داخل البلاد ويكون جزءاً مهماً من طعام سكان الواحات والأنواع الرديئة تستخدم علفاً .

مصر : تحتل مصر المكان الرابع بين الأقطار المنتجة في العالم حيث تساهم بحوالي ١٤٪ من جملة الإنتاج الكلي في العالم .
وتنتشر زراعته انتشاراً واسعاً بحيث تمتد من ساحل البحر المتوسط إلى جهات الصعيد جنوباً وواحات الصحراء الغربية .

وتوجد اصناف رئيسية منه هي : التمر الجاف والرطب . وان ما ينتج من التمور في مصر لا يكفي حاجة الاستهلاك المحلي لذلك تستورد مصر كميات كبيرة من السودان .

تونس : يحتل النخيل في تونس المرتبة الرابعة بين الغلات الزراعية التونسية بعد الزيتون والحبوب والكروم . ويتركز زراعته في قابس وشط الجريد . وتعتبر منطقة شط الجريد من أهم مناطق النخيل في تونس حيث يزرع في واحاتها الأربعة توز ونفطة والوديان والحامة . وتنتج هذه المنطقة نحو (٢٥) ألف طن سنوياً من التمور ومن بين هذا المقدار توجد نوعية ممتازة تصدر إلى الخارج .

السودان : توجد أنواع كثيرة ومتنوعة من التمور ومن أهم مناطق تركزه زراعته على ضفاف نهر النيل في جهات وادي حلفا ومنطقة دنقلة وفي مدينة كولا ودقلة نور . ومن المشاكل التي تواجه زراعته هي مشكلة النقل حيث يعتمد

نقل المحاصل على الوسائل النهرية ومثل هذه الوسيلة البطيئة لا تكون ملائمة لخدمة أي تجارة .

المملكة المغربية : يوجد في المغرب حوالي مليون نخلة تنتج سنوياً ما يقرب (٥٩) ألف طن . وتتركز زراعته في القسم الجنوبي من المغرب في حوض مراكش وحوض نهر تنسفت وتوجد اشجاره على شكل واحات كبيرة جداً ومتفرقة هنا وهناك ، وربما تمتد الغابة الواحدة لمسافة خمسين كيلومتراً وعلى عرض عشر كيلومترات كما يزرع في حوض نهر سوس الواقعة على الطرف الشمالي للصحراء المغربية أي في المنطقة الانتقالية ما بين الصحراء ومنطقة المزارع في الشمال . وكذلك يوجد في منطقة الهضاب والجهات شبه الصحراوية في الجنوب والشرق وتعتمد زراعته في هذه الجهات على المورد المائي من الآبار المتواجدة في المنخفضات التي تقوم فيها الواحات كما هي الحال في واحات دراع وغير وزير وبستفاد من هذه النطاقات كونها تشكل ظلالاً لأشجار الزيتون التي تحمي بها من حرارة الجو ورمال الصحراء .

أما الدول الأخرى غير العربية فأهمها ايران وباكستان فتعتبر من الدول الرئيسية في إنتاجه وذلك لظروفها المناخية الملائمة ، ففي أباكستان تتركز زراعته في حوض نهر السند الأدنى حيث تتوفر الظروف المناخية والتربة والمورد المائي لذلك فهي تساهم بحوالي ٦٪ من مجموع إنتاج العالم .

أما ايران فان زراعته تنتشر في الأقسام الجنوبية الغربية حول شط العرب والمجاري المائية المنتشرة في منطقة عربستان وفي بعض الواحات وتساهم ايران بما لا يقل عن ١٠٪ من مجموع إنتاج التمر العالمي سنوياً .

أهمية التمور الاقتصادية

يحثل النخيل مركزاً ممتازاً بين الحاصلات الزراعية في بعض الأقطار المنتجة له في العالم ، وخاصة في الأقطار العربية حيث يعتبر مصدراً من مصادر الثروة القومية مثل العراق والمملكة السعودية وتونس والسودان . ولهذا فقد نال اهتمام هذه الأقطار وبذلك انشأت ادارات خاصة على زراعته وتسويق محصوله وذلك لما يتميز بسهولة تسويقه وخاصة بعد تصنيبه ، هذا بجانب القيمة الغذائية مما يجعله غذاءً أساسياً لسكان المناطق الصحراوية . ولا تقتصر أهميته على التمربل ان له استعمالات كثيرة نافعة في الاقتصاد

المحلي ، فالليف يستخدم في صنع الحبال المتينة والسرير في السودان وفي عمل
الحصر ، ويعيش عدد كبير من سكان العراق الجنوبي في بيوت تصنع من سعف
النخل وتعمل منه الأقفاس وفي سقف المنازل وفي أعمال البناء واقامة القناطر ،
والنوي يطحن علفاً للماشية وتحضر منه مادة الكحول والمشروبات الروحية .

تجارة التمور الدولية

من الجدول المبين أدناه نجد أن كمية التمور الداخلية في التجارة الدولية
لعام ١٩٧٦ تقدر بنحو (٣٥٨) مليون طن تقوم بتصدير معظم هذه الكمية أقطار
الشرق وفي مقدمتها أقطار الوطن العربي ، العراق من بينها يحتل المرتبة الأولى
فأقطار الشرق الأوسط تساهم بنحو (٣٢٦) مليون طن أو ما يعادل ٩١٪ من
تجارة صادرات التمور الدولية ، ويحتل العراق وحده من هذه النسبة نحو
٨١٪ أو ما يعادل (٢٩٠) مليون طن . وتلي العراق في تصدير التمور إيران
حيث تصدر نحو (٢٠) مليون طن ، وتأتي بعدها في قائمة الصادرات كل من
المملكة السعودية والجزائر إذ تصدر كل منها حوالي (٩) ملايين طن سنوياً .
أما الأقطار المستوردة بصورة رئيسية هي أقطار أوروبا حيث تستورد أوروبا
لرحلتها (٥٢) مليون طن غير أن أهمها استيراد دول غرب أوروبا إذ تستأثر
بنحو (٤١) مليون طن أو ما يعادل ١١,٥٪ من جملة تجارته الدولية . وتأتي
في مقدمة الدول الأوربية في الاستيراد منها فرنسا والاتحاد السوفيتي وبريطانيا .
أما الدول الآسيوية المستوردة فمنها الصين التي تستورد سنوياً (١١٠) مليون
طن أما الهند فإنها تستورد (٢٨٥) مليون طن .
أما دول أمريكا الشمالية فتأتي الولايات المتحدة في المقدمة وتليها كندا .
وأما الدول الأخرى التي تستورد التمور فهي تقع في قارات مختلفة ونستورد
كميات محدودة والجدول الآتي بين الدول المصدرة والمستوردة والكميات
التي تساهم فيها لعام ١٩٧٦ .

جدول (٢٥) يبين صادرات وواردات التمور في العالم
لسنة ١٩٧٦^(١)

الاقطار المصدرة		
الصادرات (ألف طن)	النسبة المئوية	القطر
٢٩٠,٠٠٠	% ٨١	العراق
٢٠,٠٠٠	% ٥,٥	ايران
٩,٠٠٠	% ٢,٥	السعودية
٩,٠٠٠	% ٢,٥	الجزائر
٥,٢٦٧	% ١,٦	تونس
٥,٠٠٠	% ١	عمان
٣٦٦,٠٢١	% ٩١	اقطار الشرق الأوسط
٣٥٧,٨٣٢		العالم

(١) F.A.C , Trade yearbook, Vol., 31, 1977, p. 166 7.

المستوردة

الواردات (ألف طن)

١١٠,٠٠٠

٢٨,٥٠٠

٢٥,٠٠٠

٢٠,٩٩٤

١٩,٤٨٢

١٩,٢٣٠

١١,٠٠٠

٩,٨٧٠

٧,٠٠٠

٥,٦٩٩

٥١,٩٧٧

٤١,٢٦٢

٣٥٧,٨٣٢

الفصل الثالث عشر الانتاج الحيواني

تتضمن الزراعة على فرعين أساسيين هما الانتاج الزراعي الذي سبق بحثه والانتاج الحيواني الذي نحن بصدد البحث عنه . واعتماد الزراعة على هذين الفرعين نابع من اعتماد كل منهما على الآخر اعتماداً تاماً لا ينفك أحدهما ولا يتجزأ عن الآخر ، وذلك لأن انتاج المحاصيل النباتية لا غنى لها عن الحيوان الزراعي كما أن الانتاج الحيواني هو الآخر لا غنى له عن الأرض وما تخرجه من نباتات زراعية كانت أم طبيعية .

كان الانسان قديماً ولا يزال يعتمد على المنتجات الحيوانية التي تمثل نحو نصف الانتاج الزراعي الذي يعتمد عليه الانسان .

ان تقدم الانسان حضارياً وثقافياً يزيد من اعتماده على الانتاج الحيواني كما ان زيادة عدد السكان في بعض جهات العالم وعدم كفاءة الأرض للانتاج الزراعي تدفع الانسان أن يعرض ذلك بالاتجاه نحو الانتاج الحيواني وخاصة بعد أن تبدل أسلوب تربية الحيوان وانتاجه الذي كان في السابق يتطلب مساحات واسعة من الأرض ، ففي الوقت الحاضر بعد تقدم الطرق التكنولوجية في تربية الحيوان في الحقول المحدودة المساحة .

الأهمية الاقتصادية للانتاج الحيواني

يساهم الانتاج الحيواني مساهمة فعالة في الموارد الغذائية للانسان . فالغذاء اليومي للانسان يتكون من مجموعة كبيرة من المنتجات الحيوانية ، ومثل اللحم والحليب ومشتقاته والبيض وكذلك العسل من النحل . ومن خصائص المنتجات الحيوانية انها تشكل نسبة عالية في الغذاء لمعظم سكان العالم ، وهذه النسبة

العالية تمثل في اللحوم والألبان ومشتقاتها والبيض . وتمتاز المواد الغذائية الحيوانية بارتفاع قيمتها الغذائية التي يحتاجها جسم الانسان فهي غنية بالبروتين والفيتامينات والأملاح المعدنية التي لا غنى لجسم الانسان عنها : هذا بالإضافة إلى كونها مادة سهلة الهضم تساعد على بناء جسم الانسان .

لا تقتصر المنتجات الحيوانية على الجانب الغذائي انما هي مادة هامة لاعداد الملابس والأغطية . فالمنتجات الحيوانية استخدمها الانسان منذ أقدم العصور في كسائه ولا تزال حتى الوقت الحاضر . فالملابس والأحذية والأغطية تصنع نسبة كبيرة منها ولذلك تمثل أساساً مهماً من الأسس التي تقوم عليها صناعات النسيج ولذلك نجد أن دور الأقمشة الصوفية والحريرية من دودة الحرير قد تلعب دوراً كبيراً في حياة الإنسان .

والحيوان يعتبر مصدر من مصادر القوة في مجالات عديدة ، فقد تم استخدامه في حرارة الأرض الزراعية ورفع المياه من الآبار والأنهار ووسيلة من وسائل النقل ، وبذلك كان الحيوان في الماضي الأساس المعتمد عليه في المواصلات ، ولا تزال هناك مناطق من العالم تعتمد عليه في المواصلات . وعلى سبيل المثال نجد أن الكلب في المناطق الثلجية الوسيلة من وسائل القوة المستخدمة في المواصلات عن طريق سحب الزلاقات الجليدية ، في حين تعتبر في مناطق أخرى وسيلة للحراسة ، وكذلك الحال بالنسبة للجمل الذي يعتبر أهم حيوان للنقل في المناطق الصحراوية ، والبعال أهم حيوان للنقل في المناطق الجبلية . ان ظاهرة استعمال الحيوان تحددها طبيعة الظروف الجغرافية المناخية منها والتضاريسية والموارد المائية .

أما الأغراض الأخرى التي يستفاد منها هي الأسمدة الحيوانية التي تستخدم في تخصيب التربة ، وكذلك عظامها وامعائها التي تدخل في بعض الصناعات الأساسية .

العوامل المحركة في الانتاج الحيواني

هناك عوامل طبيعية وبشرية تتحكم في الانتاج الحيواني . فالحيوان باعتباره كائن حياً فإنه يتأثر بالظروف الطبيعية أكثر من تأثر النبات بها ولذلك تلعب هذه الظروف دوراً أساسياً في تحديد الانتاج الحيواني . ومن هنا نجد أن هذه

الظروف تحدد من معيشة الحيوان ومن ثم تحدد من انتاجه .
فمثلاً ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها وكمية الأمطار وطبيعة سطح الأرض
كلها عوامل تتحكم في تربية الحيوان وانتاجه فمثلاً لا يمكن للحجل أن يعيش
في المناطق الجبلية كما لا يمكن للأبقار أن تعيش في المناطق الصحراوية وعلى هذا
الأساس قسمت مناطق الانتاج الحيواني إلى أصناف وتحددت بسبب الظروف
البيئة السائدة . حاول الانسان مقاومة هذه الظروف الا أن مقاومته لا زالت محدودة
إذ أن الانسان لا يستطيع أن يكيف جو الحقل الذي يعيش فيه الحيوان . ولكن
مع ذلك فالانسان استطاع في محاولات وتجارب عدة أن يهيء ظروف محلية
لتربية الحيوان وذلك عن إيجاد السلالات الجيدة التي تتلاءم وظروف البيئة
التي يعيش فيها الحيوان .

ومن الظروف البشرية التي تؤثر في الانتاج الحيواني هي الحالة الاجتماعية
التي تؤثر أيضاً بتحديد طبيعة الانتاج ، وأبرز ما في هذه الظروف الاجتماعية
الوضع الثقافي الذي اكتسبه الانسان من بيئته الاجتماعية التي عاش فيها . فالثقافة
التي يتمتع بها الفلاح تؤثر على تربية الحيوان وبالتالي على نوع الانتاج وكميته .
ولذلك وجد أن الانتاج الحيواني يتناسب تناسباً طردياً مع المستوى الثقافي للمناطق
التي تربي فيها الحيوانات . ففي البيئات التي تقل فيها ثقافة الفلاح نجد أن نظرة
هذا الفلاح أو المزارع إلى الحيوان لا تتعدى كون هذا الحيوان وسيلة للانتاج
الذي تحدده الظروف الطبيعية ولذلك تكون زيادة الانتاج منوطة بتوفر الغذاء
منوطة بتوفر الغذاء وبملائمة الظروف المناخية . فإن قل الغذاء أو أصاب الظروف
المناخية تغيرات فإن ذلك يؤدي إلى قلة الانتاج . بينما نظر الفلاح المثقف الذي
يقدر قيمة الحيوان وما ينطوي على إنتاجه من أهمية اقتصادية فإنها تختلف عن
عن النظرة السابقة وبذلك يعمل على توفير جميع ما يساعد عن المحافظة على حياة
الحيوان ، فهو يسومه ويقوم بعلاجه عند تعرضه للأمراض التي تصيبه ، ويوفر
له الغذاء الذي يتناسب مع الغرض من تربيته ويعمل على تحسين نسله كما أن
العادات والتقاليد الاجتماعية هي الأخرى تلعب دوراً هاماً في تربية وإنتاج الحيوان .
ونتيجة للظروف المشار إليها فقد تحدد الإنتاج الحيواني في العالم ونخص
لها وخاصة في الأقطار النامية التي لا زالت تواجه صعوبة في وجه الإنتاج الحيواني
الأ وهي العادات والتقاليد الاجتماعية وانخفاض المستوى الثقافي والتكنولوجي

عند القائمين على تربية الحيوان . فالفلاح في هذه الأقطار تنقصه الخبرة في تربية الحيوان وخاصة الوسائل الحديثة التي تتبعها الدول المتطورة في تربيته كما هي الحال في أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا والارجنتين ، ولذلك كان على الدول النامية التي تريد النهوض في الانتاج الحيواني وفي تربيته أن تأخذ بالأساليب العلمية الحديثة مع مراعاة البيئات الطبيعية التي يعيش فيها الحيوان .

وفي هذا المجال نود أن نشير إلى أن التربية الواسعة هي الشكل الابتدائي لتربية الحيوان . ولم يزل هذا الشكل مألوفاً في العالم الجديد لا سيما في المناطق شبه الجافة . غير أنه يتطور شيئاً فشيئاً ويسير نحو التربية الحديثة بسبب زيادة عدد السكان واتساع الزراعة . ولهذا عمد سكان المناطق الجافة الى اتباع نظام الري الاصطناعي ليستعوضوا به عن قلة الأمطار وبذلك بنيت السدود وشقت الترع وحفرت الآبار الارتوازية لتستخدم مياها في ري المراعي الاصطناعية وتقديم العلف للماشية في الفصول الجافة . كما أدت زيادة السكان من ناحية ثانية إلى تقسيم الأرض وتوزيعها بينهم فلم يبق أمام قطعان الماشية تلك المساحات الواسعة التي كانت تتمتع بها من قبل ولهذا أخذت تربية الماشية تتطور نحو التربية الحديثة التي تتبع الطرق العلمية في جميع مراحلها . غير أن درجة هذا التطور تختلف حسب البيئة الطبيعية والوسط البشري . ولذا نجد تربية المواشي أشكالاً كثيرة تختلف بتفاصيلها أكثر مما تختلف بجوهرها .

ومن الخصائص الهامة المتبعة في تربية المواشي تربية حديثة هي وجود الأنواع الثلاث التي سنتناول بحثها في المواضيع الآتية هي الأبقار والأغنام والدواجن وذلك لأن هذه الأنواع تعطي مواداً مختلفة من الانتاج الذي يدخل في الاستهلاك المباشر للإنسان أو للصناعات الغذائية .

المبحث الأول

تربية الأبقار

تعتبر الأبقار من أهم الحيوانات الأليفة التي تربي لغرض انتاج الألبان أولاً ومصدراً هاماً لانتاج اللحوم ثانياً ، ولهذا تحقق تربية هذا الحيوان اغراضاً مزدوجة هي انتاج الحليب واللحوم .

التوزيع الجغرافي

أما من حيث التوزيع الجغرافي فهناك نوعان من الأبقار : الأبقار الأوربية (European cattle) وتربى في المناطق المعتدلة ، وأبقار الـ (Zebu) وتربى في المناطق المدارية الرطبة .

أن النوع الأول المسمى بالأوربي يتأقلم جيداً في المناخ البارد الذي لا يقل معدلات حرارته الشهرية عن (٦٤ ف) فهزنهايت (٨؛ م) ، بينما يربى النوع الثاني المداري (Zebu) الزيبو ويكون ناجحاً في المناطق التي تزيد معدلاتها الحرارية هذه على (٧٠ ف) فهزنهايت (٢١ م) .

لقد سبق أن أشرنا أن الغرض من تربية هذا الحيوان هو اما انتاج الحليب أو اللحوم أو استخدامها في العمل الزراعي أو لهذه الأغراض جميعاً . فالنوع الأخير الذي يعيش في المناطق المدارية ويستعمل في الأغراض الزراعية تنتشر تربيته في أقطار جنوب أوروبا وفي أقطار آسيا ، بينما النوع الأوربي الذي يعيش في المناطق المعتدلة من شمال غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفي الأرجنتين وارجواي وإستراليا ، وتربي نوعين من الأبقار ، النوع المنتج للحوم (Beef cattle) والنوع المنتج للحليب (Dairy cattle) .

ان الأبقار الخاصة بانتاج الحليب تربي في مزارع غرضها الأول والأخير هو انتاج الحليب ولذلك يدعى هذا النوع من المزارع بـ (Dairy farming) وترتكز تربية هذا النوع في المناطق المكتظة بالسكان وعلى مقربة من المدن الصناعية الكبيرة منها والصغيرة حيث يرتفع المستوى المعاشي لسكانها كما هو الحال في الأقاليم الصناعية في الولايات المتحدة وخاصة في القسم الشمالي الشرقي منها ، وفي أقطار شمال غربي أوروبا الصناعية . ولذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تحتل المكان الأول بين أقطار العالم في تربية الأبقار الخاصة بانتاج الحليب - أما أوروبا فان معظم اقطارها تربي النوعين معاً ، الأبقار المنتجة للحليب والأبقار المنتجة للحوم .

أما مجموع ما يربي في العالم من الأبقار من جميع هذه الأنواع التي أشرنا إليها فإنه يقدر بحوالي (١,٠٣٠,٧٣٠,٣٠٠)^(١) رأساً ، بينما كان عدد ما يوجد منها في العالم في عام ١٩٥٣ لا يتجاوز (٨٤٢,٣٣٣,٠٠٠)^(٢) رأساً . ان هذه الزيادة الكبيرة في عدد الأبقار في الوقت الحاضر بالنسبة إلى ١٩٥٣ ، لا شك ان دل على شيء فإنه يدل على ازدياد سكان العالم أولاً ، وعلى ارتفاع المستوى المعاشي لهم ثانياً وإلى التطور العلمي والاجتماعي الذي وصل إليه الإنسان وانعكست آثاره في تطوير تربية الحيوان ثالثاً .

ان نظرة سريعة إلى شكل (١١) الجدول المشار إليه أعلاه نجد أن الهند تحتل المرتبة الأولى في عدد الأبقار . فهي تملك حوالي (١٨٠,٣) مليون بقرة أو ما يعادل ١٨٪ من مجموع ما يملكه العالم . وتربية الأبقار في الهند لا تزال تسير على طريق التربية البدائية الواسعة وهذا يثبت عن القاعدة العامة المنتجة في جميع البلاد ذات الزراعة الكثيفة التي تستعمل المحراث اليدوي وتستخدم الأبقار في أعمال الزراعة .

وتأتي بعد الهند الولايات المتحدة فهي تملك نحو (١٢٧,٩) مليون رأس أو ما يعادل ١١٪ من مجموع ما يملكه العالم من الأبقار . ويأتي الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي اذ يبلغ ما لديه (١١١) مليون رأساً وهذا يعادل ٩٪ من جملة ما تملكه روسيا من الأبقار في العالم أما البرازيل فإنها تساهم بنحو (٩٤) مليون

(1) Oxford Economic Atlas of the world, fourth edition 1973, p. 23. (١)

جدول (٢٦) بين توزيع الأبقار في العالم لسنة ١٩٧٦^(١) و^(٢)

القطر	مجموع البقر (ألف رأس)	النسبة / المئوية	البقر الحلوب (ألف رأس)	النسبة / المئوية	بقر اللحم (ألف رأس)	النسبة / المئوية
الهند	١٨٠,٣٢٨	١٨	٥٦,٠٤٣	٣٠	١٢٩,٦٦٦	٧٠
الولايات المتحدة	١٢٧,٩٧٦	١١	٥٧,٠١٢	٥٤	٤٨,٨٧٦	٤٦
الاتحاد السوفيتي	١١١,٠٣٤	٨,٥	٣٨,٣٦٥	٤٤	٤٨,٦٧١	٥٦
البرازيل	٩٤,٨٠٠	٨	٦,٢٣٩	٨	٧٤,٧٤٩	٩٢
الصين	٦٤,٦٠٣	٦	٢,٧٩٠	٥	٥٩,٢١٠	٩٥
أقطار غرب أوروبا	١٠٠,٥٨٨	٨	٤٧,٢٢٣	٤٧	٥٣,٢٦٥	٥٣
الأرجنتين	٥٩,١١٠	٥	١٥,٨٢٦	٢٧	٢٤,٥٨٠	٦٣
الباكستان	١٣,٦٠٨	١,٣	٤,٥٠٥	٤١	١٠,٣٤٨	٥٩
المكسيك	٢٨,٧٠٠	٢,٢	?	?	٣٠,٩٥٦	١٠٠
إيران	٦,٦٥٠	٠,٥	?	?	٢٦,٧٠٠	١٠٠
الحبشة	٢٩,٩٦٣	٢,٣	٧,٧٣٤	٢٠	١٧,٥٥٦	٧٠
أستراليا	٣٣,٤٣٤	٣	١١,٠٦٨	٦١	١٧,٠٠٠	٣٩
تركيا	١٣,٧٥١	١,٣	٤,٤٣٧	٣٥	٨,٤٢٢	٦٥
جنوب أفريقيا	١٢,٧٠٠	١,٢	?	?	١٢,٣٦٦	١٠٠
كندا	١٣,١٠٤	١	٨,٣٦٣	٧٢	٣,١٩٧	٢٨
نيوزيلندا	٩,٧٧٧	٠,٧	٣,٤٦٦	٥١	٣,٢٦٣	٤٩
العالم	١,٢١٣,٨٨٦	/ ١٠٠	٦٥,٧٤١		٥١٧,١٦	

رأساً أو ما يساوي ٨٪ وتليها الصين حيث تملك (٦٤,٦) مليون رأس وهذا يساوي ٦٪ والأرجنتين تملك (٥٩,١) مليون رأساً أو ما يعادل ٥٪ وتليها باكستان ولديها (١٣,٦) مليون رأساً والمكسيك (٢٨,٧) مليون، أو ٢,٢٪ وإيران ٦٦ مليون أو ما يعادل ٥,٥٪ والحبشة ٢٩,٩ أو ما يساوي ٢,٣٪ وأستراليا تملك ٣٣,٤٣٤ أو ما يعادل ٣٪ وتركيا ١٢,٨٥٩ أو ما يساوي ١,٣٪

Source: Oxford Economic Atlas, fourth edition, 1973. (١)

Source: F.A.O. production yearbook, Vol., 30, 1976, pps: 167-8. (٢)



وجنوب افريقيا ١٢,٣٦٦ أو ما يعادل ١,٢٪ وكندا ١١,٥٦٠ أو ما يعادل ١٪
ونيوزلندة ٤,٧٢٩ أو ما يعادل ٠,٧٪ وأما الدول الباقية فانها تملك ٢٩٪
ونها دول غرب اوربا التي تملك حوالي (١٠٠) مليون رأساً أو ما يعادل ٨٪
مما يملكه العالم .

التوزيع الجغرافي للأبقار حسب نوع الانتاج

هناك صنفان من الأبقار بالنسبة لنوع منتجاتها وهي كما يأتي :

١ - أبقار الحليب .

٢ - أبقار اللحم .

أبقار الحليب

تمتاز الأبقار التي تشتهر بانتاج الحليب بنحافة جسمها وطول الرقبة وعمق الصدر وتكون ذات أرجل قوية ولها ضرع كبير .

ومن أنواع ابقار الحليب النقية الفريزيان والموطن الأصلي لهذا النوع مقاطعة فريزيان الواقعة في القسم الشمالي الغربي من هولندا ، ومما تمتاز به هذه البقرة هو اللون الأبيض والأسود ، ولها حجم ضخم بالنسبة للأنواع المنتجة للحليب حيث يصل وزن الثور الفريزيان الى طن وتعتبر من أكثر الأبقار الحلوبة ادراكاً .

وهناك نوع آخر يدعى أبقار الجزري ، وموطنها الأصلي الجزيرة المسماة باسمها وتقع في القنال الانكليزي . وإذا ما قورن هذا النوع بنوع الفريزيان من حيث الحجم فان الصورة معكوسة إذ يعتبر من أصغر الأبقار حجماً بالنسبة لانتاج الحليب واللون الغالب له اللون الصلي . ومن ميزات هذه الأبقار هو زيادة نسبة المادة الدهنية الموجودة في الحليب . ومن الأنواع الأخرى التي تأتي تحت صنف الأبقار الحلوبة هو النوع المسمى بالآيرشاير .

مناطق انتاج الحليب

تعتبر مناطق الحشائش المناطق التي تحتل الصدارة في تربية الأبقار المنتجة للحليب ومشتقاته وذلك بسبب العلف الأخضر الذي يشكل الأساس الرئيسي في انتاج الحليب ، وإلى جانب هذا العامل هناك عامل توفر السوق التي تساعد

على تركيز انتاج الحليب وقد كان هذا العامل دافعاً أساسياً في تركيز صناعة منتجات الحليب في بعض المناطق المشهورة بانتاجه في العالم ، كما ان سهولة المواصلات وقلة تكاليفها تعتبر عاملاً هاماً لتصريف منتجات الحليب . وفي ضوء ما أشرنا إليه نجد أن المناطق المكتظة بالسكان وذات الكثافة العالية والتي تجاورها مناطق يتوفر فيها العلف كانت من أهم المناطق التي تركز فيها صناعة منتجات الحليب .

التوزيع الجغرافي لأبقار الحليب

من الجدول السابق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى في عدد الأبقار الحلوبة حيث يوجد فيها نحو (57,012,000) مليون رأساً أو ما يعادل 54٪ من مجموع ما تملكه من الأبقار . ويصل انتاجها السنوي من الحليب إلى 17٪ من مجموع انتاج العالم البالغ (331,603,000) مليون طن . ومن أهم المناطق التي تركز فيها تربية أبقار الحليب القسم الشمالي الممتد من ولاية منيسوتا وميشكان وأوهايو حتى ولاية مين في الشرق . ومن العوامل التي ساعدت على تركيز انتاج الحليب في هذا النطاق توفر العلف عن طريق وجود مساحات زراعية واسعة مكنت المزارعين من الحصول على العلف بسهولة وخاصة العلف ، ويضاف إلى ذلك كثافة السكان مما أوجد في هذه المنطقة سوقاً استهلاكية كبيرة إلى جانب قيام صناعات لمنتجات الحليب .

وكان من نتيجة ذلك ان تخصصت بعض المدن في انتاج أنواع معينة من منتجات الحليب ، حتى أصبحت ولاية ويسكونسن تنتج لوحدها (1) 44٪ من انتاج الجبن في الولايات المتحدة . أما مجموع ما ينتج من الجبن والزبد في الولايات المتحدة فإنه يقدر بنحو 20٪ من الجبن و 21٪ من الزبد من مجموع انتاج العالم في السنة .

أما القطر الثاني الذي يلي الولايات المتحدة في الأبقار الحلوبة هو الاتحاد السوفيتي الذي يملك نحو (38,365) مليون رأساً أو ما يعادل 44٪ من جملة ما تملكه روسيا من الأبقار . أما معدل انتاجها السنوي من الحليب فإنه يزيد على انتاج الولايات المتحدة إذ يقدر بنحو 19٪ من مجموع انتاج العالم من

(1) الاحصاءات الخاصة بكميات الطيب ومشتقاته تم الحصول عليهما من اطلس العالم الاقتصادي الطبعة الرابعة 1973 .

الحليب سنويا . تحتل روسيا هذه المكاثة في تربية الأبقار الحلوبة وما تنتجه من الحليب بسبب سعة مراعيها الخضراء المنتشرة في سهولها الواسعة مما سهل عليها توفر العلف الذي يعتبر أهم عامل يشجع على تربية أبقار الحليب ويضاف إلى ذلك وجود العدد الكبير من السكان الذين يستهلكون هذه المادة الغذائية الأساسية .

ويلي الاتحاد السوفيتي الهند حيث تملك نحو (٥٦) مليون رأساً من البقر الحلوب أو ما يعادل ٣٠٪ من جملة ما لديها من البقر ولكن انتاجه من مادة الحليب فقيرة إذا ما فُسر بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وذلك لقلة العلف واتباع الأسلوب القديم البدائي في تربيتها هذا بالإضافة إلى استعمالها في الأعمال الزراعية .

وهناك الاقليم الرابع الذي يمثل منطقة أساسية في انتاج الحليب هو اقليم شمال غرب اوربا . تملك هذه الأقطار (الدنمارك ، بلجيكا ، بريطانيا ، ايرلندا ، هولندا ، المانيا الغربية ، نحو (٤٧) مليون رأساً من أبقار الحليب أو ما يعادل ٤٧٪ من مجموع ما تملكه هذه الأقطار من الأبقار . وتساهم الأقطار بما لا يقل عن ١٦٪ من مجموع انتاج الحليب في العالم . يتعادل انتاج هذه الدول من الحليب مع انتاج الولايات المتحدة وذلك بسبب ملاءمة مناخ هذه الأقطار لتربية هذا الحيوان ، ولتوفر انتاج العلف وسهولة استيراد ما تحتاجه من العلف من الخارج ، ويضاف إلى ذلك اكتضاض هذه الأقطار بالسكان وإلى ارتفاع المستوى المعاشي فيها ، وإلى وجود صناعات الألبان التي تأتي في مقدمتها انتاج الجبن والزبد حيث تساهم هذه الأقطار بنحو ٢٢٪ من مجموع انتاج الزبد في العالم . ويقدر انتاج العالم السنوي بنحو (٤,٨١٣,٣٠٠) مليون طن^(١) أما الأرجنتين فهي تحتل المرتبة الخامسة في تربية الأبقار الحلوب حيث تساهم بنحو (١٥,٨) مليون رأساً أو ما يعادل ٣٧٪ من جملة ما لديها من الأبقار . ومن العوامل التي ساعدت الأرجنتين على تربية هذا العدد الكبير هو توفر المراعي الطبيعية الخضراء الواسعة الممتدة بمراعي البمباس الغنية ذات المناخ المعتدل من حرارة واعتدال وتنتج الأرجنتين الباكستان التي تمتلك ما لا يقل عن (١٣,٥) مليون رأساً وهذا يعادل ٤١٪ من مجموع ما لديها من الأبقار .

(١) المصدر : سابق ١٩٧٣ .

وتلي الباكستان استراليا التي تمتلك نحو (١١) مليون من الأبقار الحلوب مع العلم أن هذا العدد يساوي ٦١٪ من مجموع ما لديها من أبقار .
تساهم هذه الدول السبعة بما لا يقل عن ٨٧٪ من مجموعة أبقار الحليب الموجودة في العالم بينما بقية دول العالم الأخرى يكون دورها ثانوياً بالنسبة لتربية الأبقار بصورة عامة والأبقار المنتجة للحليب بصورة خاصة :

أبقار اللحم

تمتاز أبقار اللحم بكبر حجمها وسرعة نموها وقابليتها للسمنة ، ويكون شكلها ممتكناً وذات رقبة غليظة وبطنها ممتلئة باللحم .
وأصل هذا النوع يعود إلى أحد النوعين الأوربي أو الآسيوي . وقد أجريت تجارب عدة لتحسين نسل هذه الأبقار وذلك للوصول إلى سلالات ذات إنتاج أكبر من اللحوم .

ومن أبقار اللحوم المشهورة النوع المسمى « الايردين انكس » وهي السلالات التي أجريت عليها تجارب في شمال انكلترا حتى توصلوا من خلال هذه التجارب إلى إيجاد نوع جديد ينتج كميات كبيرة وجيدة من اللحم .
ويوجد نوع آخر يعرف « بالشورت هورن » وهذا يعود في الأصل إلى المقاطعات الشمالية الشرقية من انكلترا .

وهناك نوع ثالث يمتاز بإنتاج كميات جيدة من اللحم .
وتتم تربية أبقار اللحوم في محلات خاصة وذلك لفرض تسميتها عن طريق تقديم الحنف الخاص أو بتركها في الحقول لمدة من الزمن ومن ثم تؤخذ إلى محلات الذبح حيث يتم تجهيز لحومها واعدادها للتصدير .

التوزيع الجغرافي

تعيش الأبقار المنتجة للحوم في نفس البيئات التي تعيشها أبقار الحليب غير أن هناك تفاوتاً في التوزيع الجغرافي بين هذين النوعين . فالجدول السابق يشير إلى أن مجموع عدد أبقار اللحوم يبلغ نحو نصف النوع الحلوب والسبب في هذا التفاوت يعود إلى أن معظم اللحوم هي من النوع الآسيوي المداري الذي له القابلية على التأقلم لمثل هذه البيئات الواسعة كما يظهر ذلك من الأعداد الكبيرة التي تملكها الهند والصين والبرازيل حيث يوجد في هذه الدول الثلاث وحدها

نحو ٥٠٪ من مجموع أبقار اللحوم التي تربي في العالم .
فإذا نظرنا إلى الاحصاءات المتاحة لدينا لوجدنا أن الهند تحتل الصدارة
في تربية أبقار اللحوم فهي تملك نحو (١٢٩,٥) مليون رأساً أو ما يعادل
٧٠٪ من مجموع ما تملكه من الأبقار .

وهذا يمكن الإشارة إلى حقيقة واحدة قد لا نرى لها مثيلاً في العالم
وهي أن الهند ، في الواقع لا تربيه من أجل اللحوم بقدر ما بهتم الهندوس
بقديسته ، لذلك يمكن القول أنه يستخدم في الأعمال الزراعية وخاصة في
بلد كالهند الذي يتبع نظام الزراعة الكثيفة التي تتطلب استخدام هذا الحيوان
على نطاق واسع .

أما البرازيل فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الهند إذ تملك نحو ٧٥ مليون
رأساً أو ما يعادل ٩٢٪ من مجموع ما تملكه من الأبقار .

وتأتي الصين في الدرجة الثالثة إذ تملك نحو ٩٥ مليون رأساً أو ما يساوي
٩٥٪ من جملة ما تملكه من الأبقار . والصين من الدول التي تربي هذه الأبقار
لغرضين للعمل الزراعي . هذا شأن الأبقار التي تتبع نظام الزراعة الكثيفة
هذا بالإضافة إلى إنتاج اللحم لتزويد العدد الكبير من السكان الذي يصل
عددهم نحو ربع عدد سكان العالم .

تحتل الولايات المتحدة المرتبة الرابعة بعد الصين فهي تملك نحو ٤٨ مليون
رأساً وهذا يساوي ٥٦٪ من جملة ما عندها من أبقار في جميع جهات الولايات
المتحدة .

والولايات المتحدة تختلف أغراضها في تربية أبقار اللحوم عن الهند والصين
فهي تربيها من أجل اللحوم بينما الصين والهند تربيها لغرضين هما إنتاج اللحوم
وإستخدامها في العمل الزراعي ، ولذلك نجد أن الولايات المتحدة تحتل
الصدارة في إنتاج اللحوم بنسبة تساهم بما لا يقل عن ٢٦٪ من جملة ما ينتجه
العالم من لحم البقر . وأهم العوامل التي جعلت الولايات المتحدة تحتل المكانة
في الإنتاج هو توفر الظروف الطبيعية الملائمة وعلى رأسها الأراضي الواسعة
التي تكسوها المراعي الطبيعية ومزارع العلف من الذرة واتساع السوق الاستهلاكية
المحلية ، وارتفاع المستوى المعاشي للسكان في العالم وفي الأقطار المتطورة
خاصة ، وفي الولايات المتحدة بصورة أخص . بالإضافة إلى استعمال الأساليب
العلمية والتكنولوجية الحديثة المعطفة في تربية هذا الحيوان وفي طريقة الإنتاج .

كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بالمزارع الأميركي إلى الاهتمام بتربية الأبقار والافادة من منتجات لحمها . ومن أهم مناطق اعداد اللحوم هي منطقة شيكاغو حيث ينتقل اليها العجول من حقول الذرة وهناك يتم ذبحها واعدادها للاستهلاك الفائض منه يصدر إلى الخارج .

ويلى الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي فهو يملك نحو (٤٨) مليون رأساً أو ما يعادل ٥٦٪ من جملة ما لديها من الأبقار . أما انتاجها من اللحوم فانها تقدر بحوالي ١٠٪ من مجموع انتاج العالم السنوي ومعظم انتاجها يأتي من المناطق الواقعة في النطاقات الغربية من الاتحاد السوفيتي بسبب ازدهام السكان حول المراكز الصناعية مما أدى إلى وجود سوق استهلاكية كبيرة في هذه الجهات لتلك المادة الغذائية الأساسية .

وتلي الاتحاد السوفيتي الأرجنتين اذ تساهم بنحو (٢٦,٥) مليون رأساً أو ما يساوي ٦٣٪ من مجموع ما لديها من الأبقار ، وهذا العدد الكبير تساهم بحوالي ٧٪ من جملة ما ينتجه العالم من اللحم . ولا ننسى ان الأبن لها امكانية كبيرة في تربية هذا الحيوان بسبب ما تتمتع به من المراعي جيدة الواسعة الغنية بالمراعي الخضراء والمعروفة بمراعي سهول البيمارس . من هنا نجد أن الأرجنتين تساهم مساهمة فعالة في تجارة اللحوم الدولية اذ تدر حوالي ٤٤٪ مما يدخل في تجارة الصادرات الدولية . تحتها هذه الدول مت الواردة في الجدول نحو ٦٥٪ من مجموع ما يملك العالم من أبقار حوم لذلك تعتبر الدول الرئيسية في تربية هذا الصنف وفي انتاج اللحوم وفي تارته الدولية ، بينما جميع أقطار العالم الأخرى لا تساهم بأكثر من ٣٥٪ جملة تربية هذا النوع من الأبقار (انظر الجدول) .

أما ما يتعلق بكميات اللحوم التي تدخل في تجارة الاستد الدولية سنوياً فانها تقدر بحوالي (٥٥٤) مليون طن . ومعظم هذه الكوردتها دول غرب اوروبا . وعلى رأسها بريطانيا وتلي بريطانيا وهولندا و المانيا وتلي هذه الدول ايطاليا . أما الولايات المتحدة ، فهي بالرغم من انتاجها الكبير الا أنها تستورد ما يقرب ٦٪ من تجارة صادرات لحوم الدولية . وتقدر ما تستورده هذه الدول التي ورد ذكرها بما لا يقل عن من جملة ما يدخل في تجارة اللحوم الدولية .

أما النسبة الباقية وهي نحو ٢٥٪ فانها تستورد من قبل العالم بنسبة

متباينة حسب حاجة كل منها لهذه المادة الغذائية .

أقطار الوطن العربي

يحتل البقر المكان الثالث من الناحية العددية بين أنواع الحيوانات التي تربي في هذه الأقطار ولكن له الصدارة بين هذه الحيوانات من حيث الأهمية الاقتصادية . وتقدر ثروة أقطار الوطن العربي من البقر بحوالي ١٦ مليون رأس معظمها في أقطار افريقية العربية .

ويحتل السودان المرتبة الأولى اذ يملك نحو (٧) ملايين رأس أو ما يعادل ٤٦٪ من مجموع الأبقار في الوطن العربي ثم تليه المملكة المغربية ومصر فالعراق .

وتعطي الأبقار في السودان كميات كبيرة من الحليب الا أن هذه الكمية لم تقم لها صناعة مستخرجات الألبان باستثناء السمن (الدهن) الذي يستخرج بطريقة بدائية ويستهلك محلياً . ولم تقم صناعة لحفظ اللحوم .

أما في أقطار المغرب العربي الثلاث فيقدر عدد الأبقار فيها بنحو أربعة ملايين رأس ، ويوجد الجزء الأكبر منها في المغرب حيث يقدر بنحو مليونين ونصف رأس أو ما يعادل ٦٥٪ من ثروة المغرب من الحيوانات . وتركز تربيته في مناطق الرباط والهضاب الداخلية فهي تعطي أحسن أنواع اللحم . وفي الجزائر مليون رأس من البقر تتركز في السهول الساحلية الشمالية وفي تونس أكثر من نصف مليون رأس تتركز في مناطق التل الشمالية حيث المياه الوفيرة والمراعي الغنية . وتعمل الأقطار المغربية الثلاث على تنمية ثروتها من الأبقار لتصبح قادرة على سد حاجتها الضرورية لسكان البلاد من الانتاج الحيواني وذلك لبذل جهود كبيرة لتحسين أرضي المراعي ورفع كفاءتها الانتاجية من العشب ، وتشجع زراعة نباتات العلف وتستورد السلالات الجيدة من الأبقار وتعمل على اكثارها ونشرها بين الفلاحين .

وفي ليبيا قليل من الأبقار ، وهي من النوع الصغير الحجم الأحمر اللون وقد أدخل الإيطاليون أثناء احتلالهم ليبيا أنواعاً من البقر أسمر مستورد من سويسرا وهو يعطي كمية كبيرة من الحليب ونوع آخر أكثر مقاومة للأمراض ، ونوع يسمى الماريمان يتحمل العطش ويقاوم الجفاف . وقد نجحت

(١) محمد محمود الصياد ، جغرافية الوطن العربي ، الجزء الثاني ، ١٩٦٨ ، ص : ٢٤٨ .

هذه الأنواع في المزارع النموذجية .

وفي مصر يوجد ١,٧ مليون رأس من البقر وبذلك تمثل المرتبة الثالثة بعد السودان والمغرب ، وتعيش على البرسيم وذلك لعدم وجود مراعي طبيعية في مصر . والأبقار المصرية هي من أصل أفريقي إلا أنه اختلط بسلاسل هندية ، وأوربية ، ويسود فيها اللون الأصفر ، ويربها الفلاح المصري لغرض منتجات البانها والافادة منها في أعمال الفلاحة . وقد بدأ بتحسين السلالات الموجودة بتهجينها مع سلالات جيدة مستوردة مثل أبقار الفريزيان الهولندية .

وبأقي العراق بعد مصر اذ يقدر عدد الأبقار الموجودة فيه بنحو ٨٠٤,٣٣٥,١١

وهي على نوعين : أبقار المناطق الجبلية ومعظمها أسود اللون صغير الحجم ، ثم أبقار المناطق الجنوبية وهي من فصيلة الزيبيو (Zebu) الآسيوي ذات السنام واللغد . وكلا النوعين قليل الانتاج من الحليب ، ويربان بالدرجة الأولى لغرض الأعمال الزراعية وللحصول على اللحم ويستهلك نحو ١٢ ٪ سنوياً من هذا العدد كمصدر للحوم وقد بدأ العراق في السنوات الأخيرة يعني بتربية العضائل الأجنبية الحلوب مثل نوع الايرشير ، والفريزيان ، كما بدأ بانتخاب أفضل السلالات من البقر العراقي وتلقيحه طبيعياً أو صناعياً للقاح أفضل ثيران أنواع الأبقار الاجنبية التي أشرنا إليها (الآيرشير والفريزيان) . وبذلك يتم الحصول على أبقار هجينة تتميز عن الأنواع الأجنبية بأنها تكون أكثر قدرة على التكيف ومقاومة لظروف البيئة المحلية . وتتميز عن السلالة العراقية بزيادة انتاج الحليب .

والفريزيان أفضل الأنواع من الناحية الاقتصادية وذلك لأنها مصدر لانتاج الحليب واللحم معاً حيث يمكن تسمين الأناث المسنة والعجول الضعيفة الأخصاب لغرض الحصول على لحمها .

وقد استورد العراق هذه الأنواع الأجنبية منذ عام ١٩٢٥ ؛ وكان أولها النوع الهندي المسمى بالسندي الأحمر ثم استورد في عام ١٩٤٢ الفريزيان من هولندا والدانمارك والمانيا الغربية وفرنسا واستورد الايرشير من اسكتلندة في عام ١٩٤٧ .

(١) الجوهري - تركزى للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية . وزارة التخطيط ، عام ١٩٧٦ ، ص ١٠١ .

أما بلاد الشام باقطارها الأربعة (سوريا والأردن وفلسطين المحتلة ولبنان) فتقرب ثرواتها من الأبقار بنحو مليون رأس يوجد نصفها في سورية وربعها في فلسطين المحتلة . وترتكز الأبقار في سوريا في مناطق الري الاصطناعي في غوطة دمشق وحول حمص وحلب حيث يتوفر العلف الأخضر بكمية كافية . وهي ثلاثة أنواع ، النوع البلدي وهو يعطي كمية جيدة من الحليب والنوع الجولاني والنوع العكشي وترتكز تربيتها في المناطق الجبلية والمراعي قليلة الخصب وهما صالحتان لإنتاج اللحم والعمل في الحقول الزراعية . وقد بدأت التجارب لإنتاج سلالات هجين من النوع البلدي والفريزيان المستورد من الخارج ويمكن أن يعطي النوع المولد منهما مزيداً من الحليب واللحم بالإضافة إلى تحمل ظروف البيئة وأحوال المناخ .

المبحث الثاني تربية الاغنام

تأتي الأغنام بالدرجة الثانية بعد الأبقار بالنسبة لأهميتها في التغذية بالنسبة للانسان وهي بأنواعها المختلفة تنتج اللحم والصوف .
وأجود أغنام اللحم هي التي تربي في مراعي المناطق الرطبة ذات الكلاء الأخضر في فصل الصيف وتبقى في الفصل البارد داخل الحظائر يقدم لها العلف . وأجود أنواع أغنام اللحم هو الانكليزي المسمى «لانكولن» (Lincoln) حيث يمتاز بوزنه الكبير وبلحمه اللذيذ . غير أن صوفه الدهني لا يصلح لصنع الأقمشة الممتازة . ويحتل هذا النوع المرتبة الأولى بين أغنام العالم الخاصة بإنتاج اللحوم .

أما أجود أغنام الصوف هي التي تربي في الأقطار ذات المناخ الجاف وتميز بقدرة على الحركة للحصول على غذائها في المناطق الجافة ذات الغطاء النباتي الطبيعي الفقير ، وتكون في العادة هزيلة وأقل قيمة من النوع السابق . كما تمتاز بلمعان صوفها الكثيف الطويل وبمئاته ، ولذلك يدخل في نسيج أجود الأقمشة الصوفية . وأشهر هذه الأغنام هو (النوع المرعزي) أو الانكليزي المسمى (شيفيوت) (Cheviots) وهنا أغنام المارينو التي تمتاز بغزارة صوفها وبياضه .

وفي العادة تكون تربية الأغنام أقل ربحاً من تربية الأبقار غير أنها أكثر سهولة وتنتشر تربيتها في الأقطار ذات التربة الفقيرة وذلك لأن الأغنام تتطلب منا بالتالي :

- ١ - اقليمياً جافاً لأنها حيوان يكتفي في غذائه بالأعشاب الفقيرة التي تنبت في السهول والصحاري ومراعي الاستبس ولا تربي في المراعي الخصبة ذات الأعشاب الطويلة ذات المروج الخصبة الا أغنام اللحم .
- ٢ - تتطلب مراعي خالية من المزروعات والأشجار لأنها تتلف كل نبات تصادفه مما يحول المروج المكسوة بالنباتات والأشجار إلى أراضي صحراوية جرداء .
- ٣ - تتطلب مناطق قليلة الكثافة بالسكان مثل مناطق السهول الجافة التي تجوبها في العادة القبائل البدوية ، وذلك لأن المناطق ذات الكثافة المكانية العالية تكون بحاجة إلى استغلال أراضيها إلى تربية الأبقار بدلاً من تربية الأغنام .

ومما يجدر الإشارة إليه أنه لما كان اقبال الشعوب الأوربية على استهلاك لحم الغنم محدود ومنافسة انتاج أصواف أقطار العالم الجديد كمثلتها الأوربية كان شديداً بحيث أدى ذلك إلى توقف تربية الأغنام في أوروبا وعدم الاكثار منها قد سبب هذا في كثير من الأحيان نقصاً في عدد قطعان أغنام تلك الأقطار كما هي الحال في فرنسا وإيطاليا ، ولذلك تعتبر الأقطار الأوربية بيئة جيدة لتربية الأبقار التي تربي في خضائر وتقديم الطعام لها بينما الأغنام التي من طبيعتها حب الحركة فإنها تربي في المناطق الواسعة وقليلة السكان حيث تعتبر بيئات ملائمة لمعيشة الأغنام ، فالزراعة لا زالت في مثل هذه الأصقاع محدودة لأن توسع الزراعة في أية منطقة يكون على حساب الأغنام ويحد من حركتها ولذلك نجد ان معظم العالم تربي في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وفي المنطقة المعتدلة بالذات . وسبب ذلك يعود الى أن أقطار النصف الجنوبي لا زالت حديثة النشأة قليلة السكان ومن هذه الأقطار استراليا ونيوزيلنده واتحاد جنوب افريقية والارجنتين .

التوزيع الجغرافي للأغنام

نظرة سريعة إلى الجداول الآتي يبين مجموع ما يملكه العالم من الأغنام لقد بلغ هذا العدد (نحو مليار رأساً من الأغنام) حسب احصاء عام ١٩٧٦ غير أن توزيع الأغنام في أقطار العالم تتاين من قطر لآخر ومن منطقة لأخرى داخل القطر الواحد . فإذا ما بحثنا عن الأسباب نجد أن هناك عدة عوامل تتحكم في هذا التوزيع يأتي في مقدمتها عامل المناخ أولاً ودرجة غنى المراعي التي هي

انعكاس لكمية الأمطار الساقطة ثانياً ، وإلى درجة كثافة السكان في القطر الذي يقوم بتربية الأغنام .

ونتيجة لهذه العوامل نجد من الشكل (١٢) والجدول الموما إليه أن استراليا تحتل المرتبة الأولى بما تملكه من قطعان الأغنام حيث يبلغ عدد الأغنام التي تعيش في مراعيها بنحو (١٤٨,٦٤٣,٠٠٠) مليون رأساً أو ما يعادل ١٦٪ من جملة ما يملكه العالم . وهذا دون شك بسبب توفر مساحات شاسعة من المراعي وملائمة المناخ المعتدل ذو الأمطار المعتدلة وإلى قلة عدد السكان إذا ما قيس بالنسبة لمساحة استراليا . ان توفر مثل هذه الظروف أتاح الفرصة أمام أن توجه اقتصادها الوطني نحو تربية هذا العدد من الأغنام لتحصل من تصدير ما تنتجه من اللحوم والأصواف إلى الأقطار الخارجية من مورد مالي كبير . فهي تساهم بنحو (١,٥٠٧,٠٠٠) طن من مجموع إنتاج العالم من الصوف البالغ (٥,١٠٧,٠٠٠) طن أو ما يعادل ٣٠٪ منه ، كما تنتج ١٠٪ من مجموع إنتاج العالم من اللحوم البالغة (٥,٩٢٣,٠٠٠) طن سنوياً .

الاتحاد السوفيتي : يحتل الاتحاد السوفيتي المرتبة الثانية بين الدول الرئيسية في تربية الأغنام فهو يساهم بنحو (١٤١,٤٣٦) مليون رأساً أو ما يساوي ١٤٪ من مجموع ما يملكه العالم . وقد ساعدها على ذلك توفر نفس العوامل التي توفرت في استراليا ، ولذلك فهي تنتج كمية كبيرة من منتجات اللحوم تقدر بحوالي ١٤٪ من مجموع إنتاج اللحوم في العالم سنوياً وبذلك تأتي في مقدمة الدول المنتجة لمادة اللحوم . أما إنتاجها من الصوف الخام فهي تنتج ١٤٪ من جملة إنتاج العالم ولذلك تعتبر الثانية بعد استراليا .

الدولة الثالثة هي الصين ، إذ تساهم بحوالي (٧٤,٥٠٠) مليون رأساً أو ما يعادل ٦,٥٪ من جملة ما يملكه العالم وتنتج ٩٪ من مجموع إنتاج اللحوم في العالم و٣٪ من إنتاج الصوف الخام في العالم وبذلك فهي تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج مادة اللحم بين الأقطار المشهورة بإنتاج هذه المادة في العالم .

نيوزيلندا : هي الدولة الرابعة في عدد ما تملكه من الأغنام حيث أنها تساهم بنسبة ٤٪ من جملة ما يملكه العالم ، غير أنها تشتهر في إنتاج الصوف إذ يقدر إنتاجها بنحو ١٤٪ من جملة إنتاج العالم وبذلك فهي تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المنتجة لهذه المادة بين أقطار العالم ، وكذلك تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج اللحوم إذ تساهم بنحو ١٦٪ من جملة إنتاج العالم .



الأرجنتين : تساهم الأرجنتين بنسبة ٤٪ مما يملكه العالم من عدد الأغنام ،
بينما تنتج ٧٪ من جملة انتاج الصوف في العالم ، وحوالي ١٦٪ من مادة اللحم .
والأرجنتين تشتهر بمراعيها المعتدلة المناخ الغنية بالأعشاب لذلك اتجهت تربيتها
إلى نوع المارينو المشهورة بانتاج الصوف هذا بالإضافة الى الاعتناء بتربية الأغنام
المنتجة للحوم .

الهند : يوجد في الهند نحو ٤٪ من جملة ما يملكه العالم من الأغنام ،
بينما يبلغ انتاجها من اللحوم بما يقدر بنحو ٦٪ من مجموع انتاج اللحوم بالعالم .
مع العلم أنها لا تنتج مادة الصوف لأن الأغنام التي تعيش في الهند هي من النوع
الآسيوي الخاص بانتاج اللحوم .

جنوب افريقيا : تمتلك جنوب افريقيا نسبة ٤٪ من مجموع ما يملكه العالم
من الأغنام وتنتج حوالي ٤٪ من مجموع انتاج العالم من مادة الصوف ، بينما
لا تنتج من اللحم ما يستحق الذكر ولذلك لأن نوع الأغنام التي تعيش في جنوب
افريقيا هي من النوع المارينو الخاص بانتاج الصوف .

تركيا : تساهم تركيا بنحو ٣٪ من جملة ما يملكه العالم من الأغنام ويكون
انتاجها من اللحوم ٣,٥٪ أما الصوف لا يذكر بالنسبة لانتاج العالم والأغنام
التي تعيش هنا هي من النوع الآسيوي .

ايران : هي القطر الآسيوي الآخر الذي يملك ٣٪ مما يملكه العالم من
الأغنام الآسيوية وتنتج ٣٪ من مادة اللحوم من جملة انتاج العالم ولما كانت
أغنامها من النوع الآسيوي فإن انتاجها من الصوف الجيد معدوماً .

المملكة المتحدة : تساهم بحوالي ٢,٩٪ مما يملكه العالم من الأغنام ، ولما
كانت الأغنام التي تربي فيها من النوع الهجين نجد أنها تساهم بنحو ٤٪ من
انتاج اللحوم و٣٪ من انتاج الصوف في العالم .

الولايات المتحدة الامريكية : هي الأخرى تملك ٢,٨٪ من جملة أغنام العالم
والأغنام التي تملكها من النوع المارينو والهجين لذلك تساهم بحوالي ٥٪ مما
ينتجه العالم من اللحوم و٣٪ من انتاج الصوف .

الحبشة : تربي الحبشة الأغنام الآسيوية بنسبة تقدر بنحو ٢,٥٪ من جملة
انتاج العالم ، و٣٪ من مجموع انتاج اللحوم .

البرازيل : تملك البرازيل ٢٪ من مجموع ما يملكه العالم من الأغنام
غير أن انتاجها من اللحوم والصوف محدود جدا ولا يكاد يذكر .

اسبانيا : هي أقل الدول في تربية الأغنام حيث لا يزيد ما تملكه عن ١,٩ من مجموع ما يملكه العالم ولذلك كان انتاجها من اللحم والصوف شيء لا يذكر بالمقارنة من الدول التي أشرنا إليها .

الدول الأخرى : تساهم بقية دول العالم بنحو ٣٠٪ من الأعداد التي يملكها العالم ، وحوالي ٣٦٪ من انتاج اللحوم و١٨٪ من جملة انتاج الصوف في العالم

جدول (٢٧) بين توزيع الأغنام ومنتجاتها في العالم

لسنة ١٩٧٦

القطر	الأغنام (ألف رأس)	النسبة المئوية /	الماز (ألف رأس)	النسبة المئوية /	انتاج اللحم طن /	انتاج الصوف طن /
استراليا	١٤٨,٦٤٣	١٦	٦٩	؟	١٠	٣٠
الاتحاد السوفيتي	١٤١,٤٣٦	١٤	٥,٩٣٠	١,٨	١٤	١٤
الصين	٧٤,٥٠٠	٦,٥	٥٤,٠٠٠	١٥	٩	٣
نيوزيلنده	٥٦,٣٠٠	٤	٣٣	؟	١٦	١٤
الأرجنتين	٣٦,٥٠٢	٤	٥,٠٢٥	١,٧	١٦	٧
الهند	٤٠,١٨٧	٤	٦٤,٦٢٨	١٨	٦	٢
جنوب افريقيا	٣١,٠٠١	٤	٥,٢٨٨	١,٧	٢	٤
تركيا	٤١,٣٦٧	٣	٢١,٥٨١	٦	٣,٥	٢
ايران	٣٥,٠٠٠	٣	١٢,٩٤٠	٤	٣	٢
المملكة المتحدة	٢٨,١٨٤	٢,٩	٢١	؟	٤	٣
الولايات المتحدة	١٣,٣٤٦	٢,٨	؟	؟	٥	٣
الجيشة	٢٣,٠٦٥	٢,٥	١٨,٠٠٦	٥	٣	٢
البرازيل	٢٥,١٠٠	٢	١٣,١٤٤	٤	؟	٢
اسبانيا	١٥,٧٤٥	١,٩	٢,٤٠٨	٧٥	؟	٢
الدول الأخرى	٣٢٧,٥٥٥	٣٠	١٦٥,٥٤٠	٤٢	٣٦	١٨
المجموع	١,٠٣٨,٠٣٩	٪١٠٠	٣٦٨,٦١٣	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

Source: C rford Economic Atlas fourth edition, 1973, p. 23. (١)

Source: F.A.O. production yearbook, Vol., 30, 1976. pps: 199-201. (٢)

تربية الماعز

أما ما يملكه العالم من الماعز فإنه يقدر بحوالي (٣٦٨,٦١٣,٠٠٠) رأساً وأهم الأقطار الرئيسية التي تربي هذا الحيوان هي الهند والصين وتركيا والحبشة والبرازيل وإيران والأرجنتين وإسبانيا . ويبلغ مجموع ما تملكه هذه الدول من حيوان الماعز يقدر بنحو ٥٤,٥٪ من مجموع ما يملكه العالم . وأهم الدول التي تربي الماعز هي الهند حيث تملك ١٨٪ من جملة ما ينتجه العالم ، وتأتي الصين في الدرجة الثانية إذ تساهم بنحو ١٥٪ وتركيا ٦٪ والحبشة ٥٪ والبرازيل ٤٪ وإيران ٤٪ والمكسيك ٣٪ والباكستان ٣٪ أيضاً أما بقية الأقطار الأخرى فهي تساهم بحوالي ٤,٢٪ من مجموع عدد الماعز الذي يربى في العالم .

نستنتج من هذا التوزيع أن حيوان الماعز يعيش في نفس البيئة التي تعيش فيها الأغنام إلا أن هذا الحيوان أشد مقاومة لظروف البيئة الجافة من الأغنام كما أنه يتأقلم في البيئات الجبلية وارااضي التلال والمناطق المتسوجة أكثر من الأغنام ولذلك كانت تربيته في الأقطار التي سبق ذكرها ذات بيئات ملائمة لمعيشته .

تجارة اللحوم الدولية

قدرت الكميات الداخلة في تجارة صادرات لحوم الأغنام الدولية لعام ١٩٧٧ بنحو (٨٠٤,٩٦٥) ألف طن (أنظر الجدول الآتي) ، وأهم الأقطار المصدر لها هي نيوزيلندة حيث ساهمت وحدها بحوالي (٣٩٥,٠٩٩) ألف طن أو ما يعادل ٤٩٪ من جملة صادراته الدولية . وتلي نيوزيلندة في المرتبة الثانية استراليا فقد صدرت في نفس العالم (٢٢٥,٩٦٩) ألف طن ، وهذا يعادل ٢٨٪ من جملة صادراته الدولية . وأما بريطانيا فهي في المرتبة الثالثة وقد صدرت (٣٢,٦٠٢) ألف طن وهذا يعادل ٤٪ من صادراته الدولية . بلغت صادرات هذه الدول الثلاث من لحوم الأغنام نحو (٦٥٤,٥٦٨) ألف طن أو ما يساوي ٨٠٪ من جملة صادرات العالم . أما الدول الأخرى الواردة في الجدول فإنها تساهم بكميات محدودة حيث تأتي في مراتب لاحقة بالنسبة للدول الثلاث السالفة ، ولكن من أهم هذه الدول اللاحقة في الجدول هي الأرجنتين إذ تصدر حوالي (٢٩) ألف طن بينما أقلها تصديراً ، هي شيلي التي تصدر نحو (٤) آلاف طن .

أما الدول المستوردة فأهمها أربع دول أولها اليابان التي تستورد (١٤٨,٢٩٤) ألف طن من جملة واردات لحوم الأغنام الدولية البالغة (٧٢٨,٢٣١) ألف طن ، أي ما يعادل ٢٠,٣٪ ما يدخل في تجارة الواردات العالمية . وتأتي بعدها إيران ثم فرنسا والمانيا الغربية حيث تساهم الأولى بنحو (٨٢,٠٠٠) ألف طن ، والثانية (٤٦,٣٩١) ألف طن والثالثة (٣٨,٣٩٩) ألف طن على التوالي . هذه الدول الأربعة تقوم باستيراد معظم ما يدخل في تجارة اللحوم الدولية التي تقدر بنحو (٣٠٥,٠٠٠) ألف طن أو ما يعادل ٤٠,٢٪ من مجموع تجارة الاستيراد الدولية . أما الدول الأخرى فتعتبر أقل أهمية من حيث الاستيراد وأهمها كندا وإيطاليا وألمانيا استيراد الولايات المتحدة . أما دول أوروبا الغربية فاتها تستورد ٤٧٪ من جملة تجارة اللحوم الدولية . وفي نفس العام استورد العراق (١٥) ألف طن من لحم الغنم بلغت قيمتها (١٨) مليون دولار .

جدول (٢٨) يبين تجارة لحوم الأغنام في العالم في عام ١٩٧٧

المصادر		
النسبة المئوية	الناتج (بالطن)	القطر
٤٩٪	٣٩٥,٠٩٩	نيوزيلنده
٢٨٪	٢٢٥,٩٦٩	استراليا
٤٪	٣٢,٦٠٢	بريطانيا
	٢٨,٤٤٩	الأرجنتين
	٢١,٠٠٠	منغوليا
١٢٪	١٨,٨٠٧	جمهورية كوريا
	١٤,٣٢٣	هولنده
	١,٦٤٤	البرازيل
	٤,٠٠٠	شيلي

٨٠٤,٩٦٥

العالم

Source: F.A.O. Trade yearbook, Vol., 31, 1977, pps. 55-6. (١)

الواردات

النسبة المئوية	الناتج (بالطن)	القطر
؟	١٢,٧٥٩	كندا
% ٢٠,٣	١٤٨,٢٩٤	اليابان
% ٤٠	٨٢,٠٠٠	ايران
% ٢٠,١	٤٦,٣٩١	فرنسا
	٢٨,٥١٩	المانيا الغربية
	١٢,٤٣١	ايطاليا
% ٥	١٣,٥٠٦	بنجيكا
	١٠,٠٢٤	الولايات المتحدة
	١٥,٠٠٠	العراق
% ٤٧	٣٤٣,٤٤٤	اقطار غرب اوربا
	٧٢٨,٢٣١	العالم

اقتصاد الوطن العربي

تعتبر الأغنام من أكثر الحيوانات عدداً في اقطار الوطن العربي وتنتشر في جميع المناطق ، ويقدر عددها بنحو (٥٦) مليون رأس أو ما يعادل ٦٪ من جملة ما يملكه العالم . وتتصدر المملكة المغربية الدول العربية جميعاً في ثروتها من الأغنام قريبا أكثر من (١٥) (١) مليون رأس أي ما يعادل ٢٥٪ من مجموع الأغنام العربية فإذا ما أضفنا إلى ما يربي في الجزائر (٣,٥٠٦,٠٠٠) مليون رأس (٣,٦٨٩,٠٠٠) مليون رأس فبلغ المغرب العربي نحو ٤٠٪ من عدد الثروة الغنمية . وتعيش الأغنام في المغرب على سفوح الجبال والهضاب والسهول ومن أهم المناطق التي تتركز فيها تربية الأغنام تادلة وحوض نهر الملوية ، وفي جهات فاس

(١) Oxford Economic Atlas, fourth edition, 1973. p. 23.

ومصطفه اتاوبه وفي السهول الساحلية المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي .
ويأتي السودان في المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث عدد الأغنام اذ يملك
(٨,٥٢٥,٠٠٠) مليون رأساً . ويوجد فيها خمسة أنواع هي الأغنام العربية وغنم
الزغاوة والنيلوتية والكايونا والأغنام النيلية وكلها من الآسيوي التي تربي لانتاج
الحليب ومشتقاته ونتاج اللحوم .
وأكبر سوق لتجارة الغنم في السودان هي أم درمان اذ يصل إلى سوقها
نحو ٢٥ / من التجارة وتليها الخرطوم .

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج العربي واليمن يمتلك نحو
(١١,٤٩٣,٠٠٠) رأساً من الغنم ، تملك المملكة العربية السعودية حوالي (٣,٥)
مليون ومعظم الأغنام في السعودية تتركز في إقليم عسير وذلك لتوفر المراعي
الطبيعية بنسبة أحسن من بقية جهات المملكة الأخرى .

مصر : تملك مصر نحو (١,٨) مليون رأس يربي معظمها في اراضي النيل
الزراعية ويربي جزء منها في مراعي مربوط الواقعة إلى الغرب على الحدود
الليبية ، وهذا العدد لا يكفي استهلاك مصر من اللحوم لذلك تستورد ما تحتاجه
من الخارج وخاصة من السودان ومن ليبيا .

بلاد الشام : وتحتل الأغنام جزءاً كبيراً من الثروة الحيوانية في بلاد الشام
ويقدر عددها في الأقطار الأربعة بنحو (٤,٧) مليون رأس يوجد ٨٠ / منها في
سوريا ، و١٤ / في الأردن والباقي في لبنان وفلسطين المحتلة .

العراق : تعتبر ثالثة دولة بما تملكه من الأغنام بين الدول العربية اذ يبلغ
ما تملكه نحو (٦,٤)^(١) مليون رأساً .

وفي العراق ثلاثة أنواع هي : الأغنام الكردية وتربي في القسم الشمالي
من العراق في المناطق الجبلية ويغلب عليها اللون الأبيض ويستعمل صوفها في
صناعة السجاد .

أما النوع الثاني هي أغنام العواسي وتعيش في مراعي الجزيرة شمال وجنوب
سنجار والنوع الثالث الأغنام العربية وتربي في الأقسام الوسطى والجنوبية من

(١) الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٦ ، ص : ١٠٤

العراق وتمتاز بأصوافها الناعمة غير أن جميع الأغنام العربية هي من النوع الآسيوي لذلك كانت تربيتها تهدف بالدرجة الأولى الحصول على اللحم أولاً وعلى إنتاج الحليب ثانياً .

أما ما يتعلق بتوزيعها الجغرافي فإن معظم الأغنام تتركز في محافظات نينوى وصلاح الدين والتأميم وديالى والأنبار غير أن نينوى تحتل الميزة الأولى بين محافظات القطر إذ تساهم بنحو (٢,١٧) مليون رأساً أو ما يعادل ٣٤/١١ من جملة الأغنام في العراق ، وبالنسبة لمحافظة صلاح الدين والتأميم وديالى والأنبار فإنها جميعاً تملك (١,٣) مليون رأساً أو ما يساوي حوالي ٢٠٪ مما يربي في العراق من الأغنام وتبلغ نسبة الأغنام في ٥٥ المحافظات الخمس ٥٤٪ من مجموع الأغنام التي تربي في جميع أنحاء القطر ويرجع سبب تركيز تربية الأغنام في هذه المحافظات هو توفر المراعي الطبيعية في مناطق الجزيرة الشمالية وفي الأقسام العليا من محافظة ديالى والحراء في محافظة الأنبار التي تتوفر فيه أعشاب تعتبر مراعي طبيعية فقيرة مما يسمح بتربية عدد لا بأس به من الأغنام .

(١) المصدر السابق ، ١٩٧٦ ، ص : ١٠٤ .

المبحث الثالث الدواجن (انتاج اللحوم والبيض)

إن الإستعمالات الحديثة للفظ الدواجن تقتصر على الدجاج والرومي والبط والحمام رغم إختلاف جنس هذه الحيوانات ضمن المملكة الحيوانية . وعليه يمكن تعريف الدواجن بأنها تلك الحيوانات الزراعية التي تربي في المزارع والحقول لإنتاج البيض واللحم ، ولكن بالرغم من الجمع بين هذه الأنواع إلا أننا في هذا البحث سنقتصر على دراسة الدجاج ومنتجاته نظراً لكونه المنتج الأول للبيض واللحم ، وما يحققه ذلك من فوائد إقتصادية جمة ، إضافة إلى إهتمام العالم بتربيته وإنتاجه .

أما ما يتعلق بتصنيف الدجاج فقد أصبح مهماً في الوقت الحاضر نظراً لإختلاف الميزات الإنتاجية في كلى عرق من عروق الدجاج التي يربو عددها على المئة وعلى هذا الأساس ظهرت تصانيف عديدة للدجاج إلا أن أبرز وأهم هذه التصانيف أربعة^(١) هي :

١ - **التصنيف البيولوجي** : إن قيمة هذا التصنيف تقتصر على الإفادة منه في حالة التهجين بين الأنواع المختلفة أو بين الأجناس المختلفة . وعلى العكس ، فإن هذا التصنيف يحدد مكانة الدجاج في المملكة الحيوانية أي معرفة اسم الجنس .

٢ - **التصنيف القياسي** : إن وحدة القياس في هذا التصنيف هي المظهر الخارجي للدجاج كي يسهل به في الأسواق ، وتوحيد المظهر هذا يكون على أساس نموذج مثالي وضع من قبل الجمعيات والإتحادات العالمية .

(١) اسماعيل الغزاوي ، المرشد في تربية الدواجن ، مطبعة الاهالي ، بغداد ، ١٩٦٠ ص : ١٧ .

المتأينة من الدجاج أي بالنسبة للفرض الذي يربي من أجله الدجاج . وعلى هذا الأساس يتضمن هذا الصنف المجاميع الآتية :

(أ) الدجاج لفرض إنتاج البيض ، وتقصد بهذا أن هناك أنواعاً إمتازت على غيرها بوفرة إنتاج البيض . وهذا النوع من السلالات يسمى بالدجاج الأحادي الفرض ، ويشمل معظم الدجاج الذي يربي في إقليم البحر المتوسط والذي تكون بيضته ذات قشرة بيضاء . ومن خصائصه الأخرى صغر حجمه وسبقانه عارية من الريش كما تمتاز عن غيرها بنشاط مستمر وحركة دائمة بالإضافة إلى أنها شديدة الحساسية . وطاقته الإنتاجية عالية حيث تصل إلى أكثر من (٣٠٠) بيضة سنوياً^(١) عندما تتوفر لها الظروف الملائمة .

ولا تقتصر صفته إنتاج البيض على نوع دجاج البحر المتوسط وحسب ، إنما هناك أنواع آسيوية وأمريكية بياضة ، إلا أن طاقتها الإنتاجية تأتي بدرجة أقل من سابقتها ، وتمتاز العروقي الآسيوية بلون يبيضها البني . وعلى العموم فإن الطاقة الإنتاجية للدجاجة البياضة تتراوح ما بين ١٧٠-٢٨٠ بيضة في السنة .

(ب) الدجاج لإنتاج اللحم : تربي هذا النوع لأجل إنتاج اللحم فقط وهو ينتمي إلى العروق الآسيوية المعروف بحجمه الكبير بالنسبة إلى الدجاج البياض . ويمتاز هذا النوع بالهدوء وبطء الحركة وميلها للرقاد وقابليتها على سرعة النمو . وفي العادة يكون هذا الصنف قليل البيض إذ يتراوح إنتاج الدجاجة ما بين ٦٠-٨٠ بيضة سنوياً .

(ج) الدجاج الثنائي الفرض : إن غرض هذا النوع مزدوج إذ يربي لأجل إنتاج البيض واللحم ، ويمتاز الدجاج الثنائي الفرض بسبقانه العارية من الريش ، أما جسمه فهو راسخ بين دجاج البيض النحيف الجسم وبين دجاج اللحم الضخم الجسم ويشمل العروق الأمريكية مثل دجاج النيوهامشاير ، وكذلك العروق الإنكليزية مثل دجاج سوسكس Sussex ، ويبدو أن إنتاج البيض واللحم يعتمد إلى حد كبير على الدجاج الهجين والخليط .

٤ - تصنيف الجغرافي : وهذا التصنيف مبني على أساس المنشأ الأصلي

(١) محمد شرنوب الرجي ، اللهم . دواجن بلداد ، رسالة غير منشورة ، جامعة بلداد ، بلداد ، ١٩٧٤ ص :

فقد ظهرت مجاميع من الدجاج في إقاليم وبيئات جغرافية مختلفة أثرت فيها تأثيراً واضحاً بحيث أكسبته صفات تميزه عن غيره من الدجاج في البيئات الأخرى حتى طبعته بطابع تلك البيئة التي نشأ فيها وعلى هذا الأساس نجد لهذا التصنيف الجغرافي أنواعاً هي :

أ - دجاج البحر المتوسط : لقد سبق أن أشرنا إلى خصائصه وخاصة إرتفاع طاقته الإنتاجية من البيض ويدخل ضمن هذا النوع الدجاج الإيطالي والإسباني وأهمها الليكهورن والمينوركا .

ب - الدجاج الأوربي : وهذا النوع نشأ أصلاً في أوروبا ومن أنواعه دجاج نورث هولند ، ويسمى بهذا الأسم نسبة إلى هولندا .

ج - الدجاج الآسيوي : إن أصل هذا الدجاج يرجع من حيث المنشأ إلى آسيا ويمتاز بكبر حجمه ويشمل النوع المسمى البراهما واللامبشان والكوجن .

د - الدجاج الإنكليزي : هذا النوع إنكليزي المنشأ . وقد انتشر في مناطق كثيرة من العالم ، وقد ظهر بأنواع مختلفة بسبب عملية التهجين ويشمل السوسكس الذي نشأ في مقاطعة ساسكس ، والأورينكتون وكلها من الأنواع المشهورة عالمياً .

هـ - الدجاج الأمريكي : يعتبر هذا النوع هجيناً لعدم وجود أصول عريقة من الدجاج في أمريكا ونتيجة لعملية التهجين التي أتت في الولايات المتحدة نشأ النوع الأمريكي والغرض الأساسي من تربيته هو مزدوج أي لإنتاج البيض وإنتاج اللحوم ، وقد اشتهر هذا الدجاج في جميع أنحاء العالم . ويمتاز بثقل الوزن ، ومن أنواعه المشهورة دجاج نيوهامشاير الذي يمتاز بسرعة النمو والنضج الجنسي ويمتاز بتوزيع الريش في أماكن من جسمه وإنعدامه في أماكن أخرى . كما أن لحمه جيد ، ويمتاز بمقاومة تقلبات الطقس .

أهمية الدواجن الاقتصادية

لا تقتصر أهمية الدواجن على الجانب الغذائي بل تتعدى إلى جوانب اقتصادية أخرى أيضاً ، فالدواجن على هذا الأساس شأنها شأن باقي الإنتاج الحيواني ولكنها تكتسب أهميتها الاقتصادية بدرجة أكبر من خلال الجوانب الآتية :

١ - يعتبر الدجاج من الموارد الزراعية الثابتة ، حيث يتجدد فيها رأس المال والربح بلورة سريعة وبصورة مستمرة نظراً لإستقرار أسعارها نوعاً ما ، وربما

تكون بإتجاه مرتفع بالنسبة لأسعار المنتجات الزراعية الأخرى ، كما أن الدواجن سريعة النمو وذات عمر قصير .

٢- لا يخضع إنتاج الدواجن إلى المواسم كما في إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى ، وعلى هذه الأساس تكون أقل عرضة للضرر المتأتي من التقلبات المناخية وخاصة الأمطار التي تعتمد عليها كثير من المحاصيل الزراعية .

٣- إن الدواجن تحقق ربحاً ثابتاً من الأرض المخصصة لها ، وبمساحة صغيرة من الأرض أقل مما في الاستعمالات الزراعية الأخرى ، حيث يمكن تربية أعداد كبيرة من الدجاج على قطعة أرض معينة .

٤- لما كانت منتجات الدواجن من اللحم والبيض ذات غذاء جيد للإنسان فقد احتفظ ببقائها ، وقد اثبت العلم الحديث أهميتها الغذائية .

٥- إن الدواجن من الحيوانات التي لها القابلية على الاستفادة من المواد الغذائية بسرعة ، وتحويل هذه المواد غير الصالحة لإستهلاك الإنسان إلى مواد صالحة لغذائه ، حيث يكون التحويل الغذائي في الدجاج أسرع من غيره من الحيوانات الأخرى لأن عملية الهضم والإمتصاص للغذاء لديه سريعة . وهذه الميزة التي يتصف بها الدجاج هي في الواقع ميزة إقتصادية يمتاز بها عن سواه من الحيوانات الأخرى ، لأن المقصود في سرعة التمويل الغذائي هو أن يحصل المنتج على زيادة في الوزن وعلى نمو جيد في جسم الدجاجة بكلفة قليلة وبكمية مفضلة من الغذاء . وجدير بالذكر أن سرعة التحويل الغذائي لا تقتصر على زيادة ونمو الجسم فحسب إنما يتعداه إلى زيادة عدد إنتاج البيض وتحسين نوعيته ..

أما مهانة الدواجن الإقتصادية في الاستعمالات الصناعية فلها أهمية كبيرة ، فمنتجات الدواجن تدخل في كثير من أنواع الصناعة ، فزلال البيض الملتصق يستخدم في استحضار بعض اللقاحات الطبية . وكذلك يستعمل في صناعة الأصباغ وحبير الطباعة وأنواع التصوير وديغ الجلود ، والصفار يستعمل في بعض الدهان من ألياف الشاي . ويستعمل كذلك في المختبرات كواسطة لزراع وإنماء البكتريا .

أما إنتاج نفسه فإنه يستعمل في الأبحاث المخبرية لإجراء التجارب العلمية اعتباره . إن رخيص الثمن صغير الحجم وسهل التربية . هذا بالإضافة إلى معاملات تربية في المنازل .

أولاً ما يتعلق بمساهمة منتجات الدجاج في قيمة الإنتاج القومي الإجمالي فإنها

تحتل جانباً فعالاً إذا ما قيس ذلك بإنتاج القطاع الحيواني في العالم بصورة عامة وفي بعض الدول التي تأتي في المراتب المتقدمة للدجاج وإنتاجه . ولبيان ذلك نذكر بعض الأمثلة عن الدرجة التي تحتلها منتجات الدواجن لبعض الأقطار من حيث القيمة النقدية . ففي الولايات المتحدة الأمريكية تحتل منتجات الدواجن المرتبة الرابعة بين قيمة إنتاجها الحيواني . وفي استراليا المرتبة الخامسة من الدخل الحيواني الإجمالي ، وفي عصر المرتبة السادسة . علماً أن الدواجن تأتي بالمرتبة السادسة بالنسبة إلى الصناعات الرئيسية^(١) .

متطلبات تربية الدواجن

إن تربية الدواجن تتطلب توفراً بمجموعة من العوامل الأساسية أهمها ما يأتي :

١ - القرب من المصادر المائية .

٢ - القرب من مصادر العلف .

٣ - القرب من طرق المواصلات .

٤ - القرب من سوق استهلاكية

٥ - المناخ

٦ - رأس المال

٧ - اليد العاملة العاملة .

- القرب من المصادر المائية : إن توفر المياه بالقرب من مزارع تربية الدواجن أمر لا بد منه لأن المياه تستخدم لتجهيز مياه الشرب للدواجن وتنظيف البيوت وغسلها ورعاية الأشجار وربما لزراعة محاصيل العلف ثانياً . ويشترط بالمياه أن تكون عذبة صالحة للشرب أذن وجود الأملاح يكون مضرراً للدواجن .

- القرب من مصادر العلف : كلما كانت مصادر العلف قريبة من موقع الإنتاج كان ذلك أضمن للدواجن حتى لا تتعرض إلى صعوبات غذائية ، وتكون تكلفة النقل رخيصة وهذا عامل أساسي ومهم في قرب مصادر العلف وذلك لأن غذاء الدواجن يمثل أعلى نسبة من تكاليف تربيتها .

- القرب من طرق المواصلات : إن طرق الإتصال السهلة والسريعة تعتبر من المفومات الأساسية لنجاح تربية الدواجن في حقولها نظراً لسرعة تلف منتجات

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

الدواجن لا تسكن منها كما أن نقل العلف ومنتجات الدواجن هي المراه
المهمة في النقل لسنة ، لذلك كانت تسهيلات النقل المنظم عامل أساسي
في اختيار الموقع المعروف أن النقل يساهم بنسبة عالية من تكاليف الإنتاج
ولذلك يجب أخذ هذا العامل بعين الإعتبار عند اختيار موقع حقول الدواجن
بالنسبة إلى التكاليف معامل تصنيع العلف .

- أما القرب من السوق الاستهلاكية : فيعتبر هذا العامل في مقدمة العوامل
الأساسية المحيطة بالحقول ، وذلك لأن تصريف المنتجات هو الهدف الأول
للمنتج الذي يسعى للحصول على الأرباح . والواقع أن الطالب يشتد على
منتجات الدواجن في المدن الكبرى في معظم دول العالم . مما يؤدي إلى نجاح تربية
هذا الحيوان من حيث توفر السوق الاستهلاكية وخاصة البيض .

- المناخ : المناخ من العوامل الأساسية في اختيار الموقع المفضل لإنشاء
حقول الدواجن ، ولأن تأثير المناخ على الدواجن ، فالمناخ يحدد نظام البيوت
التي تربي فيها الدواجن ، وهذا يرتبط بحسب المناخ السائد في المنطقة التي تربي
فيها الدواجن . فالطقس البارد التي تصل فيها درجة الحرارة إلى ما تحت الصفر
المثوي لفترة طويلة ، تكون البيوت ذات نظم مغلقة مع وجود فتحات
خاصة للتهوية . وتكون الجدران مجهزة بمادة عازلة للحرارة ، وكذلك الحال
في المناطق الحارة . الأخرى تتخذ فيها الوسائل التي تمنع الحرارة الشديدة .
أما المناطق المعتدلة فإن نظام البيوت هو النظام المفتوح . وقد ثبت أن الدجاج
يعطي إنتاجاً أعلى في البيض في الأحوال المناخية في المناطق الجافة ذات الشتاء
المعتدل كما هو الحال في استراليا والمناطق المعتدلة من البرازيل حيث يصل
إنتاج البيض إلى أعلى .

ومن الملاحظ أن الدواجن تتأثر بالتغيرات السريعة المفاجئة لدرجات الحرارة
وتقلبات الجو . فالحصول على الصيف والشتاء نظراً لحساسية الدجاج لهذه الظروف
المناخية المتغيرة . لذلك تنعكس هذه الظاهرة على إنتاج البيض والنمو إذ أنها
يقلان .

رأس المال : رأس المال دوراً عاملاً جاذباً لتربية الدواجن حيث أن
الكثير من المنشآت التجارية الإنتاجية تقوم في المنطقة عند توافر رأس
المال ، ولذلك فإن أهمية رأس المال من كونه مفتاحاً لمختلف النشاطات الاقتصادية

التجارية ، وبغياب رأس المال يتعذر قيام مثل ذلك النشاط التجاري .
تتعدد مصادر رأس المال في الإستثمارات التجارية وخاصة منتجات الدواجن
من بيض الدجاج ولحمه فمنها ما يكون محلياً ، وربما يكون أجنبياً في بعض الدول
ويكون بعضها بالمساهمة أو بالتمويل من قبل الشركات والمؤسسات الحكومية
ومن المعروف أن رأس المال أصبح سهل التداول ، يجري نحو مختلف الأماكن
في العالم التي يجد فيها ربحاً مضموناً .

ففي العراق مثلاً ، نجد أن المعمول به هو رأس المال المحلي ، وليس الأجنبي
في إنتاج الدواجن . كما نلاحظ ظاهرة تلفت النظر هي أن الكثير من المستثمرين
أموالهم في مشاريع إنتاج الدواجن في مدنهم ليكون تحت مراقبتهم وإشرافهم
تحسباً لكثير من المخاطر ، فضلاً عن سير العمل والإنتاج . وظروف المنطقة
وحالة السوق التي يعتمد عليها في تصريف الإنتاج .

اليد العاملة الماهرة :

تؤلف اليد العاملة الماهرة جانباً أساسياً من متطلبات تربية الدواجن وخاصة
الشكل التجاري الذي يهدف إلى تحقيق الغرض الإقتصادي خلال مراحل العمل
وقد تتوفر جميع عوامل الإنتاج التي سبق ذكرها غير أن الإنتاج الإقتصادي لا يحقق
الربح والسير العمل بالشكل المضمون بدون اليد الفتية الماهرة . لا شك أن نظام
التخطيط والرقابة والأدارة والتنفيذ والمتابعة في جميع مراحل العمل يعتبر من
العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال . وعلى هذا الأساس
لا بد من وجود العقل المدبر واليد الكفوة المتخصصة التي تعتبر الصمام الأول
في إدارة الحقل من جميع نواحيه ومستلزماته .

إن الخبرة الفنية والأساليب العلمية الحديثة التي تطبق في تربية الدواجن
في العصر الحاضر قد جعلت لهذه الحيوانات مكانة عظيمة ، كما أفصحت المجال
أمام الذين يبحثون عن أعمال صناعية - زراعية جديدة للربح منها ، ليس هذا
وحسب ، بل أن مجرد الوقوف على ما حققته الأقطار الأجنبية المتطورة من تقدم
في تربية الدواجن يعطي دليلاً قاطعاً على أن ثروة الدواجن هي من أهم الموارد
الإقتصادية وذلك لما تدره من ربح طائل في البلدان التي إهتمت بتربيتها^(١) .

(١) أحمد عطية غراب تربية الدواجن وطرق استغلالها في مصر جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص : ٥٠ .

ويتضح للذين يتبعون مثل هذه الأبحاث أهمية الكادر الفني بالنسبة إلى حقول الدواجن لا سيما الحقول الكبيرة منها ، بغض النظر عن عدد الأيدي العاملة ، فالمهم هنا الخبرة والمعرفة والكفاءة الفنية في تربية هذا الحيوان إذ تعتبر الأساس في نجاح الحقل ، وعليه يصبح توفير اليد العاملة الماهرة مسألة أساسية في عملية الإنتاج الصحيح التي تعطى ردوداتها الإيجابية .

التوزيع الجغرافي للدجاج ومنتجاته من البيض

نظرة سريعة إلى الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول الآتي تبين عدد الدجاج الذي يوجد في العالم لعام ١٩٧٦-١٩٧٧ ، كذلك منتجات البيض والدول المصدر له والمستوردة . لقد بلغ عدد الدجاج الذي يربى في العالم نحو ستة مليارات رأساً من الدجاج . وتملك الدول الواردة ذكرها في الجدول المشار إليه معظم هذا العدد ومنتجاته من البيض واللحوم ، فهي تملك نحو أربع مليارات ونصف رأساً أو ما يعادل ٧٤٪ من جئمة ما يملكه العالم .

ويتوزع هذا العدد الكبير من الدجاج توزيعاً متبايناً حيث يختلف من قطر لآخر وآخر وذلك بحسب طبيعة الظروف الطبيعية السائدة وفي مقدمتها المناخ وبحسب الظروف الاقتصادية والتنمية التي يتمتع به القطر . ومن هنا سنبحث ذلك في كل قطر من هذه الاقطار لتربية هذا الحيوان ومنتجاته على الشكل الآتي :

الصين : تعتبر الصين أول قطر في هذه القائمة لأنها تحتل الصدارة في تربية الدجاج إذ أنها تملك حوالي مليار وثلث المليار رأساً من الدجاج أو ما يعادل ٢١,٥٪ من جملة ما يملكه العالم . أما بالنسبة لإنتاج البيض فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية إذ أنها تنتج أكثر من ٣,٧ مليون طن من البيض غير أنها لا تساهم في تصديره بسبب حاجة السوق المحلية نتيجة العند الكبير من سكانها .

الاتحاد السوفيتي : يحتل الاتحاد السوفيتي المرتبة الثانية في تربية الدجاج بعد الصين فهو يملك عدداً يقدر بنحو (٧١٨) مليون رأساً أو ما يعادل ١٢٪ من جملة ما يملكه العالم . أما إنتاجه من البيض فيقدر بأكثر من (٣) ملايين طن سنوياً أو ما يعادل ١٢٪ مما يوجد في العالم وبذلك يحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

الولايات المتحدة : تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة باعتبارها تملك أكثر من (٣٧٩) مليون رأساً أو ما يعادل ٦٪ من جملة ما يوجد في العالم

غير أنها تحتل المكان الأول في إنتاج البيض الذي يبلغ حوالي (٤) ملايين طن من البيض أو ما يعادل ١٢.٥ / من جملة إنتاج العالم . ونتيجة لإنتاج الكبير من البيض فإنها تساهم بتجارته الدولية حيث تصدر نحو (٣٣) ألف طن من البيض إلى خارج البلاد لأنه يفيض عن حاجة السوق المحلية .

البرازيل : تشغل البرازيل المكانة الرابعة بين هذه الدول فهي تملك (٢٨٠) مليون رأساً أو ما يعادل ١.٥ / من مجموع ما يوجد في العالم . أما إنتاجها من البيض فيبلغ (٥٢٢) ألف طن سنوياً تصدر منه إلى الخارج البلاد (١٥٠) ألف طن كما تصدر لحم الدجاج الذي يقدر بنحو ٤.٧٠٠ طن سنوياً .

بولندا : تملك بولندا أكثر من (١٦٦) رأساً من الدجاج ، وتنتج (٤٧٦) ألف طن من البيض وتصدر (٢٢) ألف طن إلى الأسواق الخارجية .

الهند : تعتبر الهند سادسة دولة إذ تربي (١٤٢) مليون رأساً ، وتنتج أكثر من (٨٢) ألف طن من أبيض ولكنها لا تصدره إلى الأسواق الخارجية وذلك لسعة السوق الإستهلاكية المحلية بسبب كثرة سكانها .

اليابان : فرنسا : المكسيك : بريطانيا : إيطاليا : وأندونيسيا : تحتل هذه الأقطار الدرجة الثانية بعد الدول الست السابقة من حيث ما تملكه من الدجاج وما تنتجه وما تصدره من أبيض حيث تساهم بنحو ١٨ / من جملة ما يملكه العالم من الدجاج .

إن هذه الأقطار الإثني عشر السابقة الذكر في الجدول تساهم بمعظم تربية الدجاج ومنتجاته من البيض واللحم في العالم حيث تقدر بنسبة ما يوجد لديها بنحو ٥٨ / من جملة ما لدى العالم من هذا الحيوان ، بينما الدول التي تليها في الجدول وعددها عشر فهي الأخرى تساهم بتربية الدجاج إلا أن نسبة ما يوجد عندها لا يتجاوز ٢٠ / من مجموع ما يملكه العالم . أما الأقطار الأخرى التي لم يرد ذكرها في الجدول فإنها تشارك بنحو ١١ / من ما يملكه العالم .

ومن الجدول يلاحظ أيضاً أن أهم الدول المنتجة للبيض هي الدول الأثني عشر الواردة في مقدمة الجدول حيث تساهم بنحو (١٦) مليون طن من البيض سنوياً مما ينتجه العالم البالغ حوالي (٢٤) مليون طن وهذا يعادل . ٧٠ / من جملة إنتاج العالم .

أما الدول المصدرة لمادة البيض فهي الأخرى تتباين في كمية صادراتها حيث تتحكم بكمية الصادرات عوامل الإنتاج البشرية والطبيعية بالإضافة إلى طاقة السوق

جدول (٢٩) بين توزيع الدجاج ومنتجات البيض لعام ١٩٧٦ - ١٩٧٧

القطر	عدد الدجاج (ألف رأس)	%	إنتاج البيض (طن)	%	ملاوات البيض (طن)	%	القطر	وارقات البيض (طن)
الصين	١,٣١٧,١٠٥	٢١	٣,٧٧٣,٩٠٠	٢١	٢	٢	غرب أوروبا	٣٧٨,٣٣١
الاتحاد السوفيتي	٧١٨,٠٠٠	١٢	٣,٠٤٠,٨٠٠	١٢			الشرق الأوسط	٥٢,٣٢٩
الولايات المتحدة	٣٧٩,١٩٢	٦	٣,٨٢٤,٤٣٩	٦	٣٧,٨٤٨	١٢,٥	سويسرا	٣٣,٠٧٣
البرازيل	٢٨٠,٠٠٠	٥	٥٢٢,٠٠٠	٥	١٥٠		النمسا	١٨,٣٥١
بروندي	١٢٦,٩٢٧		٤٧٦,٠٠٠		٢٢,٠٠٠		المسعودية	١١,٠٠٠
الهند	١٤٢,٠٠٠		٨٢,٤٠٠		٢		انجولا	٢٠,٠٠٠
اليابان	٢٤٥,٠٠٠	١٨	١,٨١٥,٠٠٠	١٨	١٢٣		موريتانيا	٥٦,٦٥٣
فرنسا	٢٠٥,٠٢٩		٧٥٥,٠٠٠		١٢,٦١٥		إيران	١٢,٠٠٠
الباكستان	١٦٢,٩٤٦		٤٢١,٥٨٠		١٤,٦٥٩		المراق	٥,٠٠٠
بريطانيا	١١٦,٦٧٣		٨٠٢,٠٠٠		٦,١٥٧			
إيطاليا	١١٥,٦٦٤		٦٤٠,٠٠٠		٢			
اندونيسيا	١١٥,٣٨٣		٦٧,٠٠٠					

الإستهلاكية المحلية فيها . في ضوء هذه العوامل نجد أن الدول الإثني عشر الأولى في الجدول تحتل الصدارة في الكميات الفائضة التي تدخل في التجارة الدولية ولكن نستثنى من هذه الدول التي تساهم في التصدير الصين وبولنده والأرجنتين وكندا . ويبلغ مساهم به جميع الدول الواردة في الجدول في تجارة صادرات البيض الدولية حوالي (٣٣٠,٥) القطن من مجموع ما يدخل في تجارته الدولية البالغة (٥٤٦) ألف طن أو ما يعادل ٦٠,٥٪ من جملة تجارته الدولية .

أما بالنسبة للدول المستوردة للبيض فيأتي في مقدمتها أقطار غرب أوروبا إذ تساهم بما لا يقل عن (٣٢٨,٢٣١) ألف طن سنوياً من جملة ما يدخل في تجارة الإستيراد الدولية البالغة (٥٤٥,١٠٢) طن أو ما يعادل ٦٠٪ بالنسبة للدول المستوردة لمادة البيض أما بقية الدول المستوردة له في العالم فإنها تشارك جميعاً بحوالي ٤٠٪ ، وفي مقدمة هذه الدول الأخيرة أقطار الشرق الأوسط التي تساهم بحوالي (٥٢,٣٢٩) طن ، وتليها دول أوروبا الوسطى مثل سويسرا والنمسة ثم تليها الدول الواردة ذكرها في الجدول ثم دول أخرى لم يرد أسماها في الجدول وذلك لأنها تساهم بكميات قليلة لا مجال لذكرها في هذا البحث .

تجارة لحم الدجاج الدولية

إن الجدول الآتي يوضح أهم الأقطار المصدرة والمستوردة لهذه المادة الغذائية لعام ١٩٧٧ . لقد كانت كمية اللحوم الداخلة في تجارة الصادرات الدولية (٩٤٦,٠٨٨) ألف طن ، و وارداتها (٨٩٢,٧٩٩) ألف طن . ومن الدول التي تحتل الصدارة في تجارة الصادرات هي أربع عشر دولة أولها هولنده وتليها الولايات المتحدة ثم هينجاريا . هذه الدول الثلاث التي تأتي في مقدمة قائمة الصادرات تساهم الأولى بنحو (٢١٣,٤٥٦) ألف طن والثانية (١٨٣,٤٥٩) ألف طن والثالثة (١١٨,٦١١) ألف طن على التوالي ، أما مجموع ما تساهم به هذه الدول الثلاث فتبلغ نسبة ٥٥,٥٪ من جملة تجارة الصادرات الدولية .

وتلي هذه المجموعة الدانمارك حيث تصدر (٦٠,٣٠٥) ألف طن سنوياً أو ما يعادل ٦,٥٪ من جملة صادراته الدول الأخرى المكونة من سبع دول كما في الجدول فلوها البرازيل . آخرها بريطانيا فإنها تحتل المرتبة الثالثة إذ تشارك جميعاً بنحو ١٩٪ من جملة تجارة صادرات لحم الدجاج الدولية .

أما الدول المستوردة لهذه المادة الغذائية فالجدول يشير إليها أيضاً ، غير أن

هناك أربعة منها تحتل المكان الأول في تجارة الواردات الدولية وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي الذي يستورد (١٢٠,٦٦٩) ألف طن أي ما يعادل ١٤٪ من جملة ما يدخل الواردات الدولية. وتليها المملكة السعودية والإمارات العربية وسويسرا حيث تساهم الأولى بنحو (٧٣,٠٠٠) ألف طن والثانية (٣٠,٢٠٠) ألف طن والثالثة (٢٢,٥٨٢) ألف طن وهذه الدول تشكل مجموعها حوالي ١٤,٧٪ أيضاً من تجارة الواردات. أما الدول الأخرى الواردة في الجدول فإنها تساهم بنسب محدودة جداً بينما أقطار الشرق الأوسط تحتل المكانة الرئيسية في الإستيراد حيث تقدر وبلاداتها من لحم الدجاج بما يساوي (٢٠٨,١٢٥) ألف طن أو بنسبة ٢٣,٣٪ من جملة ما يدخل في تجارة الواردات الدولية.

جدول (٣٠) يبين تجارة لحوم الدجاج الدولية لعام ١٩٧٧^(١)

القطر	الإنتاج بالطن	النسبة المئوية
هولندا	٢١٣,٤٥٦	٥٥,٥٪
الولايات المتحدة	١٨٣,٤٥٩	
هنجاريا	١١٨,٦١١	٦,٥٪
الدانمارك	٦٠,٣٠٥	
البرازيل	٣٢,٨٢٩	١٩٪
إلمانيا الغربية	٢٩,٤٠٨	
بلغاريا	٢٥,٠٠٠	
الصين	٢٢,٠٠٠	
بلجيكا	٢٣,٠٠٤	
اليابان	٢٢,٢٢٥	
الأرجنتين	١٠,٣٠٩	
بريطانيا	٣٠,٧٨٠	
العالم	٩٤٦,٠٨٨	

(١) F.A.O. Trade yearbook, Vol., 31, 1977, p: 39-16.

النسبة المئوية	الإنتاج بالطن	القطر
٪ ١٤	١٢٠,٦٦٩	الاتحاد السوفيتي
	٧٣,٠٠٠	المملكة السعودية
٪ ١٤,٧	٣٠,٢٠٠	الإمارات العربية
	٢٢,٥٨٢	سويسرا
	١٨,٠٠٠	العراق
	١٥,٠٠٠	كندا
٪ ٩,٢	١٥,٠٠٠	كوبا
	١٥,٠٠٠	جامبيكا
	١٣,٠٠٠	نايجيريا
	١٣,٠٠٠	ايران
٪ ٢٣,٣	٢٠٨,١٢٥	أقطار الشرق الأوسط
	٨٩٢,٧٩٩	العالم

الدجاج في العراق

ليس هنا تصنيف على نوع الدجاج المحلي في العراق ما عدا التصنيف الجغرافي وبإستثناء الدجاج الأجنبي الموجود في العراق بأنواعه المختلفة ، فإن الدجاج المحلي عبارة عن خليط كما يظهر من تباينه في شكله وحجمه ومزاياه الأخرى ، حيث لا توجد أنواع قياسية نقية منه . إن من ناحية المنشأ والأصل فلا يعرف عنه شيء . وللدجاج العراقي المحلي خصائص تجعله مرغوباً فيه لدى الفلاح والمربي الريفي العراقي وهذه الخصائص هي قابليته على مقاومة تقلبات الطقس ، كما يمتاز بصغر حجمه وصغر بيضه وسبقانه العارية .

ويصنف الدجاج المحلي في العراق تصنيفاً جغرافياً على الوجه التالي :

١ - الدجاج الشمالي

وتنتشر تربيه في المنطقة الشمالية ، ويمتاز بحجمه الكبير وتكون بيضها

كبيرة ولونها بني في الغالب ولذلك يعتبر دجاجاً ثنائي الغرض ويمكن لصاحب المدجن أن يحصل على فائدة مزدوجة أي من بيضه ولحمه .
وللدجاج الشمالي أسماء مختلفة منها الدجاج الهراتي ويكثر في محافظات كركوك واربيل ومن مميزاته صعوبة تدجينه ولهذا فقد بادر الهواة إلى استغلاله لغرض المهارة (عراك الديكة) . وله صدر مرتفع ولون زاهي ، كما يشتهر بقله البيض .

أما النوع الثاني فيدعى باليوناني ويمتاز بجمال منظره وحجمه الكبير وهو ثنائي الغرض وهناك الكرمنشاهي وتركز تربيته في محافظات السليمانية وكركوك وقد جاءت هذه التسمية نتيجة الاعتقاد السائد بأن منشأه الأصلي كرمنشاه ويمتاز بحجمه الصغير بالنسبة إلى اليونان .
وكذلك يوجد نوع يدعى بالإيراني ويوجد في المناطق الجبلية المحاذية لإيران ويمتاز برقبته العارية من الريش وبحجمه المتوسط .

٢ - الدجاج الجنوبي

ويربى في المنطقة الوسطى من العراق . ومن خواصه صغر حجمه قياساً إلى الأنواع الشمالية كما يمتاز بكثرة وضع البيض وبصغر بيضته التي يكون لونها في الغالب أبيضاً .

تطور تربية الدجاج في العراق

لقد كانت تربية الدجاج في العراق تقتصر على الفلاح فردياً بحقله وينتج لإستهلاكه العائلي ، أو قد يتسلم به لغرض المقايضة وتقوم النسوة بالعناية بتربيته وهذا ما كان ولا يزال في المجتمع الريفي ، وكان الإهتمام بتربيته مهمة إذ يعتمد الدجاج على نفسه في تدبير أمر معيشته . وإلتقاط ما يسد به رمقة من الطعام من الفضلات أم من الحقول الزراعية ولم تكن له خدمات طبية بيطرية لذلك كان يتعرض إلى الأمراض والأوبئة نتيجة هذا الإهمال .
ومن المعلوم أن تربية الدواجن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقديم الأمم ، فكلما كانت البلاد متقدمة في العلم والحضارة كلما ازدهرت تربية الدواجن والعكس هو الصحيح . ولا يخفى أن هذا التطور الذي أصابته الكثير من دول العالم أصاب

العراق البعض منه . إن أولى المحاولات التي بدأت في العراق لإنشاء حقول الدواجن المنظمة كانت في مدينة الموصل لأول مرة في عام ١٩٠٥ على يد السيد إبراهيم باشا^(١) حيث جلب لهذا المدجن المفقسات من فرنسا .

ومنذ قيام ذلك المشروع تلتها بعض المشاريع الأخرى إلا أنها كانت في الواقع غير ناجحة مثل مشروع آكوب بونجتيان في الحلة في عام ١٩٢٢ ومشروع آخر في حمام العليل وفي عام ١٩٤٨ ظهر حقل رابع في اليوسفية ولكن بعد مدة أهمل لما لاقاه من صعوبات .

استمرت تربية الدجاج تتعثر حتى عام ١٩٥٤ حيث كانت فترة تحول بدأت فيها المحاولات الجادة في إقامة المداجن التي تركزت حول مدينة بغداد وضواحيها وكان أول حقل أسس في منطقة الدورة أعقبه حقل آخر في اليوسفية في عام ١٩٥٥ ، وما جاء عام ١٩٥٧ حتى بدأت صناعة تربية الدواجن بالنمو ، ومنذ ١٩٦٠ ولحد الآن انشئت مشاريع كثيرة لتربية الدجاج في العراق ومن المدن التي انتشرت فيها الحقول أول الأمر بعد مدينة بغداد هي الإسكندرية والفلوجة وهذه كلها كانت تابعة إلى القطاع الخاص .

أما عام ١٩٦٥ فيعتبر المنطلق الزمني الأول لإنتاج لحم الدجاج وبيضه على نطاق تجاري حديث البنية من قبل القطاع العام ، فقد انشئت الشركة العامة للدواجن في السنة المذكورة برأسمال قدره مليون دينار . وقد كان من دوافع قيامها قلة البيض وأزمة قلة اللحم وإرتفاع أسعارها واضطر العراق إلى الإستيراد هاتين المادتين الغذائييتين من الخارج ودفع العملات الصعبة بمبالغ كبيرة . وهذه الأسباب دفعت بالجهات المسؤولة إلى إنشاء الحقول التجريبية وكان أولها حقل أبي غريب الذي يضم الآن ستة مداجن وكذلك حقول المرادية في محافظة ديالى . ثم تلت هذه حقول الصويرة داخل الحدود الإدارية لمحافظة واسط ويقوم بإنتاج مشابه للحقول السابقة وحمي اللحم والبيض معاً . وتلت هذه حقول أخرى أنشئت في الكمالية والراشدية والتاجي والدورة وجسر ديالى وبلد والصلوعية والكريمات والفلوجة والإسكندرية وجميعها تقع ضمن إقليم بغداد . لقد بلغ مجموع هذه الحقول (٨٧) حقلاً من مجموع حقول العراق البالغ عددها (١٠٣) حقول

(١) محمد شرف الرحيمي ، إقليم دواجن بغداد ، رسالة غير منشورة ١٩٧٦ ص : ٢٩ .

في عام ١٩٧٢ وبشكل عدد حقول إقليم بغداد نسبة قدرها ٨٤٪ من مجموع حقول العراق ، بينما كانت بغداد تضم (٥١) حقلاً من مجموع حقول العراق البالغ ٦٩ حقلاً في عام ١٩٧١ أو ما يعادل ٧٤٪ من المجموع العام لحقول العراق^(١) . ومضي هذا حدوث تحول كبير في إنشاء حقول الدواجن في العراق استمر نحو الزيادة وخاصة في إقليم مدينة بغداد وذلك لإتساع السوق الإستهلاكية المحلية .

أما مجموع عدد الدجاج الذي يربى في حقول الشركة العامة للدواجن وفي الحقول الخاصة لعام (١٩٧٦)^(٢) فقد وصل عدد الدجاج فيها إلى (١١,٨٦٠,٥٧٧)^(٣) رأساً بينما بلغ جملة منتجات البيض السنوي لنفس العام (٣١٧,٣٥٦,٠٠٠) بيضة . وما تجدر الإشارة إليه في هذا الضدد أن كميات البيض المستوردة كانت تتزايد حتى نهاية عام ١٩٧٠ حتى وصلت في هذا العام إلى (٣٥٢,٨٠٠,٠٠٠) بيضة ولكنها أخذت بعد ذلك بالهبوط المستمر وذلك تبعاً لتطورات تربية الدجاج وزيادة حقوله في العراق حتى وصل الإستيراد من البيض إلى (٢٦,٠٠٠,٠٠٠) بيضة في عام ١٩٧٢ لقد استمر الإستيراد بالهبوط في السنين اللاحقة نتيجة إزدياد الإنتاج من البيض في جميع مداجن الحقول العام والخاص ولكن تأثير النوع الأول كان أكبر .

أما لحم الدجاج المستورد فإنه هو الآخر أخذ نحو الهبوط فقد نقصت الكميات المستوردة منه أدنى حد لها عام ١٩٧٢ إذ بلغت (٢٥٠,٠٠٠) كغم فقط ، بينما كانت في عام ١٩٦٨ نحو (٩٤٤,٢٠٣) كغم . إن هذا الإنخفاض في استيراد لحم الدجاج يعزى إلى إرتفاع إنتاج حقول الشركة العامة للدواجن أولاً وإلى مساهمة الحقول الأهلية ثانياً عما كان عليه سابقاً .

نستخلص مما ورد أن العراق ينفق أموالاً طائلة في استيرادات هذه المواد الغذائية فإذا ما استغلت الأموال في تحسين وتطوير الإنتاج المحلي من المداجن المختلفة للقطاع العام والخاص فإنه سيصبح بالإمكان زيادة الإنتاج وتخفيض الإستيراد وبالتالي الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وهو الغاية التي يهدف إليها التخطيط الاقتصادي للقطر .

(١) من منشورات وزارة التخطيط - وزارة التخطيط - الدائرة الزراعية بغداد تموز ١٩٧٣ (مطبوع بالروني).

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٦ ، ص : ١٠٩ .

(٣) نتائج الصاد الزراعي لعام لسنة ١٩٧١ ، الجزء الأول وزارة التخطيط ، بغداد ، ص : ١٢٧ .

الفصل الرابع عشر

التغيير السكاني الريفي - الحضري

إن ظاهرة التغيير السكاني الريفي - الحضري تتطلب دراسة مستفيضة لكشف الجوانب التي تربط بين مظاهر البيتين والتفاعل الذي يحدث بينهما وما يصاحب ذلك من الانعكاسات التي تظهر أثارها في تغيير أسلوب المعيشة ونمط الحياة . يحدث التغيير في نمط حياة السكان نتيجة لتغيير البيئة لأن كل بيئة تتطلب نمطاً يتناسب وطبيعتها . فالهجرة التي هي ، في الواقع ، ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية تساهم فيها مجموعة عوامل وأسباب تحت الناس على ترك بيئاتهم الأصلية التي نشأوا فيها بين أهلهم وذويهم على الانتقال من موطنهم الى آخر وذلك للحصول على حياة اقتصادية واجتماعية أفضل .

إن تغيير البيئة الريفية وما يصاحبها من مستوى اقتصادي وتقاليدي اجتماعية إلى المدينة وأحياناً بالعكس منوط بعوامل إيجابية وأخرى سلبية ، فقد تكون الهجرة لغرض البحث عن فرص العمل والحصول على دخل أعلى يتيح له مستوى معاشي أفضل . ففي هذه الحالة يكون المجتمع المهاجر إليه يمثل قوة جاذبية للنازح إليه من ناحية ، وقد تحدث الهجرة للتخلص من أوضاع اجتماعية واقتصادية غير مرغوب فيها من ناحية أخرى ، ومثل هذه الأوضاع تعتبر قوة طاردة للمهاجر الذي يغير سكنه ويتعد عن أهله . ونظرية الطرد والجذب هذه هي عبارة عن تصنيف للقوى الكامنة وراء الهجرة وفي كل حالة من حالات تغيير البيئة إلى أخرى لا يمكن أن نعزها إلى عوامل الطرد والجذب وحسب ، إنما هناك عوامل أخرى تسبب هذه الظاهرة لشخص ما ، غير أنها قد تختلف عن تلك التي تؤدي إلى هجرة شخص أو مجموعة من أشخاص آخر . وعلى هذا نجد أن البحث عن دوافع تغيير الإنسان لبيته والتأقلم لبيئة جديدة يمكن أن تكون متعددة ، ومن أبرزها الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وتتخذ ظاهرة تغيير الإنسان لبيته أشكالاً متعددة ، منها الحركة من الريف إلى الحضر ، ومن الحضر إلى الريف ، ومن الحضر إلى الحضر ، ومن الريف إلى الريف ، ولكل منها عوامل وأسبابها . وحيث أن دراستنا لهذا الموضوع تتطلب الإقتصار على الريف والحضر وما يحدث فيها من تغيرات في نمط الحياة فإننا سنركز البحث حولهما دون سواهما في ضوء ما يأتي :

المجتمع الريفي العوامل الاقتصادية

في الأقطار النامية إقتصادياً ، يمكن أن نغزو ظاهرة حركة السكان من الريف إلى المدينة إلى أسباب أهمها الفقر وإنتشار الأمية والنقص في المستوى الصحي وفي الخدمات الإجتماعية وإلى ضغط السكان على الموارد الإقتصادية للمتاحة وإلى البطالة المقنعة .. الخ .

ففي الأقطار النامية بصورة عامة ، نجد ما متأخرة في استثمار مواردها الطبيعية والطاقات البشرية استثماراً كاملاً ، ومن هذا وجود فائض كبير من سكان الريف العاملين في الزراعة .

أما ظاهرة الفقر المتمثلة بقلة متوسط الدخل الحقيقي للفرد الريفي المزارع فإنها تعكس رد فعل يظهر في حركة هذه الطبقة من الناس إلى بيته أخرى وذلك تحليلاً من هذه المعيشة الضنكي .

ومن المظاهر التي تجدر الإشارة إليها هو أن قسماً كبيراً من الريف الزراعي يظهر فيه عدم التوازن بين اليد العاملة الزراعية الجاهزة للعمل الزراعي وبين الأرض الزراعية المتاحة فهذه الظاهرة تعتبر عاملاً من جملة العوامل التي تفسر مشاكل الكثافة الزراعية في العالم عامة وفي جنوب شرق آسيا ومصر خاصة . هذه الحالة بنجم عنها بطالة تؤدي بالتالي إلى الهجرة نحو المدن وأحياناً إلى بعض المناطق الزراعية الأخرى التي يكون فيها مجالاً للعمل ومعنى هذا أن هناك علاقة ما بين ظاهرة البطالة وتوزيع السكان وخاصة ما بين الريف والحضر .

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في هذا المجال أيضاً إستعمال الأدوات القديمة في الكفاءة الإنتاجية للمزارع في عدد كبير من الأقطار النامية وهذا مما أدى إلى تحديد قابلية الزراعة والحد من التوسع في زراعة مساحات كبيرة وتأثير هذا بنعكس في إنخفاض نصيب المزارع من غلة الأرض . هذا هو الحال في

معظم الأقطار الإفريقية وخاصة لجديدة منها ، وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية ، وفي قارة آسيا الموسمية . ومن الطبيعي أن حركات بشرية كهذه لا يكون إيقافها أو تغيير اتجاهها بالأمر المستحيل لأن زوال مسبباتها كثيراً ما تزول وخاصة الكوارث والأزمات الاقتصادية دائماً نسب نزوح الجماعات الريفية المهاجرة ولذلك بإنتهائها يعود المهاجر إلى مكانه الأول . فإذا ما تتبعنا مثل هذه الظاهرة فإننا نجد ما قد حدث في مناطق متعددة من العالم وسنأتي على بحثها فيما بعد .

وإضافة إلى ذلك نلاحظ أن ظاهرة التحضر أوجدت زيادة في مؤسسات الخدمات التي لا تتطلب مستوى عال من المهارة مما شجع اليد العاملة الفائضة في الريف الزراعي إلى التحرك نحو قطاع الخدمات التي ترتفع نسبه عادة ، في المدن وهذا ما يدفعهم نحو العمل في هذه الخدمات للحصول على دخل أعلى يتبع لهم حياة أفضل .

وعلى هذا الأساس كان التباين في مجالات العمل قد أسهم في ظهور الحركات البشرية الداخلية في أقطار العالم من المناطق الريفية التي يسودها النشاط الزراعي والتي تعتبر البطالة من أبرز مظاهره إلى المدن التي تتمتع بمجالات وفرض العمل المتمثلة بوجود المؤسسات الصناعية والخدمات المختلفة التي تؤدي بتغيير النمط المعاشي للسكان من ناحية وعدم التوازن ما بين الريف والحضر من ناحية أخرى . ومن أهم العوامل التي تساهم في هذا التغيير هي :

العوامل الاجتماعية

هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي لعبت دوراً في التغيير السكاني الريفي والحضري .

ومن بين هذه العوامل نظام حيازة الأرض الزراعية وطريقة استثمارها وعلى رأسها نظام الإقطاع والملكيات الكبيرة ذلك النظام الذي تنعكس آثاره في تحلل العلاقات الاجتماعية القائمة على الإخلاص بين أصحاب الأرض والعمال الزراعيين أو الفلاحين الذين يعملون بالحقول أكان ذلك بأجر أو بالمساهمة في المحصول . وإن هذا الإجراء والمساهمة بالمحصول لا يتناسب وجهود المزارع المبذولة من العمل الزراعي . هذه الظاهرة ينتج عنها وضع يؤول أمره إلى تدهور الروابط الروحانية التي تربط ما بين العاملين في الحقل الزراعي بمالك الأرض بشكل تعاوني لأن نظام الإقطاع يؤدي إلى التعسف الأمر الذي يدفع بالريفيين

الذين مهنتهم الزراعة إلى ترك العس الزراعي والبحث عن عمل آخر في المدن . وهكذا ينحسر الريف أبناءه من المزارعين وهذا يؤدي بدوره إلى أن يصبح الريف مجدباً أو فقيراً بإنتاجه الزراعي الذي يعتبر قوام العالم الغذائي أولاً والصناعي ثانياً ، أو بعبارة أخرى هو نشاط إقتصادي مكمل لبقية النشاطات الإقتصادية الأخرى . ولهذا فإن عدم الإنتاج الزراعي في الريف بالمستوى المطلوب يعتبر خسارة كبرى وتتهقراً للتنمية الإقتصادية في أقطار العالم عامة وفي الأقطار التي تبرز فيها الحياة الريفية الزراعية خاصة .

أما مشكلة السكن في الريف وما ينجم عنها من مضاعفات سلبية فإنها ظاهرة تلفت النظر . فعدم الإهتمام بتطويره وعدم التطلع إلى تحسينه وخاصة في الأقطار النامية كان دافعاً من دوافع تحرك العديد من المزارعين الريفيين إلى المدينة وتطلع الآخرين أيضاً إلى نفس الأسلوب للحصول على حياة تتوفر فيها وسائل عيش وسكن أفضل . ولا ننسى أن إهمال الخدمات الصحية أو إنعدامها كان سبباً في إنتشار الأمراض مما يدفع بسكان الريف للبحث عن مناطق الرعاية والخدمات الصحية التي غالباً ما تتوفر في مراكز المدن الكبيرة دون غيرها . ولذلك نجد من بين الأقطار التي واجهت لأول مرة مشكلة التغير في توزيع السكان ما بين الريف والحضر هي الأقطار المتطورة في أوروبا أثناء قيام الثورة الصناعية فيها .

أما ما يتعلق بالمهاجرين من مناطقهم الريفية إلى المراكز الحضرية فإنهم جميعاً يشتركون في فكرة واحدة هي السعي وراء الحصول على أكبر قدر ممكن من المال . وقد شجعت هذه الظاهرة الجديدة أعداداً أخرى من الريفيين على التزوج فإنقادوا تحت هذا الحافز إلى البيئات الصناعية الجديدة وإستقر الكثير منهم حتى أصبحوا مواطنين دائمين في المراكز الحضرية الصناعية وخاصة التي تقوم فيها الصناعة المعتمدة على الإنتاج الزراعي الذي يدخل كمادة أولية في بعض الصناعات بسبب طبيعة مواردها الأولية كمصانع سكر البنجر أو الصناعات التي تقوم على الأخشاب في مناطق الغابات أو في صناعة تعدين المعادن وخاصة في مناجم استخراج الفحم كما هي الحال في الجزء الشمالي من الألب الفرنسية والغابات الواقعة في شمال أوروبا وفي مناطق الأورال في الإتحاد السوفيتي ... الخ .

ومن الطبيعي أن اليد العاملة المهاجرة إلى مثل هذه المناطق الصناعية هم في الغالب من العناصر الفقيرة التي لا تملك إلا موارد محدودة في مناطقها الأصلية التي هاجرت منها .

وتيجة هذا التحول السكاني ظهر تقلصاً كبيراً في السكان الزراعيين في عدد من الأقطار المتطورة ولا تزال هذه الظاهرة تحدث والريف يفقد أبناءه غير أن هذا يتوقف على أنماط التطور المتباينة. إذ أن لكل قطر تقريباً ظروفه الخاصة التي قد تتدخل في تغيير نظام تطورها ونمط حياتها خلال سنوات قليلة. وهنا يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأمثلة:

إن الحالة في المملكة المتحدة مثلاً قد يعطينا صورة عن وضع هذا النمط السكاني في الأقطار المتطورة. بدأ تقلص عدد السكان الريفيين فيها مبكراً وذلك عندما نشطت الصناعة فيها واحتاجت إلى اليد العاملة فكان الريف يمونها بالعناصر الريفية واستمرت هذه الحال حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد ظهور التجارة واستيراد المواد الغذائية من العالم الخارجي. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الخطر الذي واجهه الإنكليز أثناء تلك الحرب من جراء إنقطاع المواد الغذائية أخذت سياسة الزراعي والعمل على الإحتفاظ بالعناصر الريفية في مناطقها أمر ضروري ولذلك بدءوا بوضع مناهج جديدة في تنمية الريف الزراعي وهذا أدى فعلاً إلى تقليص الهجرة وإحتفاظ الريف باليد العاملة الزراعية مقارنة بما حدث في الماضي.

أما في معظم الأقطار الأخرى المتطورة إقتصادياً فقد استمرت حركة السكان الريفيين نحو المراكز الحضرية بالتزايد حتى حوالي ١٩٣٠^(١). ولكن بعد هذا التاريخ بدأ بالتناقص وخاصة خلال الثلاثة عقود الماضية. وهذه الظاهرة واضحة في كل من الولايات المتحدة وكندا وفي ألمانيا وإيطاليا. فمثلاً في إيطاليا كانت نسبة التقلص في الريف ٢٪ سنوياً منذ عام ١٩٥٢، وفي ألمانيا كانت ١٤٪ وفي فرنسا وصلت نسبة التقلص لتشمل عاملاً زراعياً واحداً من بين كل خمسة عمال في عام ١٩٦٢. أما حالياً فترك العمال الزراعيون الريف، وخاصة العناصر الشابه منهم الأرض، بمعدل (١٠٠,٠٠٠) شخص سنوياً^(٢) وفي اليابان وصلت نسبة التقلص بين سكان الريف الزراعي إلى ٤٥٪ في عام ١٩٥٤.

وفي الأقطار الشيوعية بدأ التقلص في عدد المشتغلين في الزراعة حتى أصبح ضرورياً بسبب التحول في البناء الإقتصادي ونشوء الصناعات بصورة عامة

(١) جغرافية السكان: تأليف جاكلين هارنيد - ترجمة الدكتور حسن الخطاط والدكتور مكي محمد عزيز،

جامعة بغداد - بغداد ١٩٧٤، ص ٣٨٠ - ٣٨٢.

(٢) المصدر السابق.

والتحويلية منها بصورة خاصة .

ويضاف إلى عامل الصناعة والخدمات المختلفة التي رافقت التطور الصناعي في المدن والتي ساهمت معاً في تغيير ميزان القوى العاملة ما بين الريف والحضر في الإتحاد السوفيتي هو إدخال المكننة الزراعية وإستعمالها في الريف بحيث حلت محل نسبة عالية من اليد العاملة الزراعية مما أدى إلى تحرير أكبر عدد ممكن من السكان الريفيين .

إن ظاهرة التغير السكاني الريفي - الحضري في الأقطار الأقل تطوراً من مجموعة الأقطار المتقدمة جداً والتي سبقت الإشارة إليها هي أقل ارتباطاً بالتطور الإقتصادي العام . ومن هذه الأقطار مثلاً فنزويلا أو العراق التي أخذت تنخفض نسبة السكان الذين يعملون في الزراعة . ففي فنزويلا نزع في عام ١٩٥٠ إلى المراكز الحضرية حوالي ٤١٪ من سكان الريف ، وكانت نسبة من تركوا الريف فيها أعلى مما هو موجود في جميع أقطار أمريكا اللاتينية . وقد تركز معظمهم في إستثمارات تعدين النفط والحديد والمنغنيز . بينما تجتذب الزراعة ٤٪ فقط من بين الإستثمارات ، وما يلاحظ أن مستوى المعيشة في الريف منخفضاً . أما في العراق سنبحث هذه الظاهرة في نهاية الفصل .

وفي هذه المجموعة يمكن إدخال البرازيل التي تجتذب مدنها الكبيرة مثل ريو دوجانيرو وساوبولو أعداداً كبيرة من المهاجرين من المناطق الريفية بسبب ما يتوفر لهم فيها من فرص العمل .

ولكن الهند تختلف عن تلك الأقطار السالفة الذكر حيث أن عدد المزارعين يحافظ على مستواه ولا أدل على ذلك من أرقام ١٩٧١ التي تظهر أن الزراعة لا تزال تضم ٧٠٪ من السكان الفعاليين .

وعلى أية حال فإن هجرة الريفيين ، علاوة على ما لحق بالريف من خسارة اليد العاملة الفعالة في الزراعة ، فإن لها إنعكاسها سلباً في المدن أيضاً إذ تسبب تضخم أعداد أولئك العاطلين الذين يعيشون في المدن ، إذ أن تدفقهم على المدن يفرق سوق العمل ويوقف إرتفاع الأجور وتطور نقابات العمال والمؤسسات الإجتماعية ، وهذا ما يولد إرباكاً لليد العاملة في المدن ويؤدي إلى البطالة فيها نتيجة للضغط السكاني . ومن هنا نجد أنه في كلتا الحالتين تكون النتائج سلبية في كل من المدن والريف ، فالريف يصاب بالشلل والجمود والمدن يعتمرها الأرباك والفوضى .

وفي هذا البحث يجدر بنا أن نشير إلى الصناعة التي هي وليدة الثورة الصناعية والتي من نتائجها نشوء المدن وتوسعها وانتشارها في أنحاء المعمورة . بدأت الحركة الصناعية في أقطار غرب أوربا في القرن التاسع عشر واستمرت في القرن العشرين عمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومن ثم أخذت تعم أقطار العالم المختلفة . تميزت الصناعة كمهنة بالأولوية في حصولها على العمال . فلقد ارتفعت نسبة المشتغلين فيها ولذلك يعتبر التصنيع في الحقيقة مؤشراً مهماً للتحول الإقتصادي والاجتماعي إذا ما قورن بالنشاط الزراعي في جميع أقطار العالم . فوجوده معناه إعطاء أجور ورواتب لإعداد من الناس أعلى في مستوياتها أكثر بكثير مما عليه في المهن التي يزاوئها الناس في الريف وخاصة مهنة الزراعة . إن تأثير الصناعة لا يقتصر على رفع مستوى الدخل الفردي والقومي وحسب إنما يتعدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية والإستهلاكية أيضاً . وظاهرة الصناعة وما يصاحبها من تطور إقتصادي في أي قطر تقوم فيه يؤدي إلى تزايد الأرباح ومضاعفة الاستثمارات وبذلك تجتذب مراكزه في المدن عادة الأيدي العاملة . ومن الطبيعي نجد أن الصناعة تصاحبها مهن أخرى مساعدة كالتجارة والخدمات والإنتاج الريفي للأسواق الحضرية وهذه كلها تحتاج إلى يد عاملة مصدرها الريف ..

ولقد طرأت تحولات جذرية في نمط الحياة وأسلوب المعيشة في أرجاء العالم بتأثير النشاط الصناعي وما يتبعه من المهن الأخرى والخدمات التي وجدت أصلاً في المدينة على حساب المجتمع الريفي الذي أخذ بالتناقص المستمر يوماً بعد يوم . ولم يكن هذا التحول فجأةً أو وليد يوم وليلة إنما كان تدريجياً وكان متفاوتاً في سرعته من قطر لآخر ومن جهة لأخرى في العالم وحتى داخل القطر الواحد أيضاً . إن قوة عوامل التحويل من القرية إلى المدينة كانت كافية في كل مكان تقريباً لخلق عالم جديد في مظاهره الإقتصادية وأوضاعه الإجتماعية ومستوياته التقنية والثقافية . لقد بدأت هذه الظاهرة في غرب أوربا وخاصة في المملكة المتحدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومنها انتشرت في أنحاء العالم بصورة تدريجية كما أثرنا إليه في مقدمة بحثنا هذا . ففي الوقت الذي يدخل فيه التحول إلى القطر وينبأ فيه الصناعة تبدأ المدن بالنمو والقرية بالإضمحلال . إلا أن الريف أخذ يهوض عن اليد العاملة التي فقدتها بالوسائل العلمية والقانون الزراعية الحديثة التي تسمح بالتطور الزراعي بدلاً من اليد العاملة الزراعية في كثير من الأقطار

وخاصة المتقدمة منها . ولذلك يمكن القول بأن التطور في التقنية الزراعية قد ساهم إلى حد كبير في التنمية الصناعية التي نتج عنها نشوء المراكز الحضرية وتطوير الاقتصاد الحديث الذي أدى في الواقع إلى تحول أساسي في خلق مظاهر جغرافية جديدة ...

وعلى أية حال يمكن القول بأنه على الرغم من الفروق بين الريف والمدينة إلا أنها أقل وضوحاً خلال المراحل الأولى من تطور المدينة ، ولكن وجود الاختلاف يبدو واضحاً في مظاهر الحياة لكل منهما منذ أقدم الأزمنة . وعليه فمن المشكوك فيه تناقص أو تضائل الاختلاف في هذا الجانب من الحياة بين الريف والحضر .

لقد عيّنت الجغرافية بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية خاصة وإن عملية التحول من البيئة الأصلية عملية تؤدي إلى حدوث إختلال وتغير في هذه العلاقة بتغير إحدى الظاهرتين (الإنسان والمكان) عن طريق الإنتقال وما يترتب على ذلك من تبدلات أخرى يتعرض لها الإنسان المهاجر أثناء وبعد إنتقاله من موطنه القديم وآثار ذلك على علاقته وتفاعله مع موطنه الجديد ، ومدى إستعداده وقدرته على تأقلمه ودرجة الإنسجام والتكيف لهذه البيئة الجديدة . لا شك أن المهاجر الريفي سيواجه صعوبات الحياة الحضرية والروتين الجديد الذي يتطلبه عمله . ولتحقيق ذلك سنحاول في بحثنا هذا التعرف على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي ستطرأ للمجتمع المهاجر بعد استقراره في المدينة وعلى ظروف تكيف أبناء الأرياف للحياة الحضرية ، والآثار التي يتركها إنتقال أبناء الريف على مظاهر المدينة المختلفة .

الوضع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لمجتمع المهاجرين

ولأجل التعرف على قابلية أهل الريف على التكيف للبيئة الحضرية الجديدة كان لا بد من التطرق إلى أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لتقييم مدى إمكانية استجابتهم أو مقاومتهم لظروف الحياة الحضرية في المدينة ، لأنه لا يمكن إعتبار المهاجرين من الريف إلى المدينة مجرد عناصر منتجة ومستهلكة وحسب ، إنما هم أفراد يحمل إنديماجهم في مجتمعهم الجديد مشاكل عديدة بحكم نشأتهم الأولى في القرى التي تختلف في طابعها المعاشي عما هو في المدينة . إن تكيف وتأقلم هؤلاء عملية تحمل في طياتها مصاعب ليست من السهولة بمكان ولذلك يعتمد نجاحها أو فشلها على مدى إهتمام السلطات المعنية في المدينة وما تتخذه

من إجراءات من جهة وموقف سكان المدينة الأصليين، حيال، المستوطنين، الجدد .

الحالة الاجتماعية

من البديهي أن العناصر الريفية المهاجرة عندما تحط قدمها في المدينة التي ترتفع فيها نسبة السكان الحضر ، تبدأ بالتعرض إلى فقدان الكثير من العلاقات القروية التقليدية التي ألفتها والأخذ بالقيم والعادات السائدة في مجتمع المدينة . هذا بالإضافة إلى التخلي عن حياته الاجتماعية ذات الروتين المتجانس الرتيب التي إعتادها في الريف . والتكيف بقيم المجتمع الجديد الذي يصاحبه التغير والتنوع في المدينة . فالمهاجر الريفي ينبغي أن يتكيف طبيعياً لمتطلبات بيئته الجديدة ولمؤثراتها الاجتماعية والاقتصادية . ولكن يلاحظ أن هؤلاء المهاجرين الريفيين عند وصولهم المدينة لأول مرة تعوزهم الخبرة والمعرفة في ممارسة العادات الجديدة التي ينبغي عليه إكتسابها وتلك التي يجب رفضها ، كما أنه لقاء ذلك ينبغي عليه أن يترك بعض تراثه القديم ويحفظ بالبعض الآخر . ويضاف إلى ذلك أنه يجد نفسه غريباً وسط مجتمع المدينة . إلا أن هذا يزول تدريجياً تبعاً للظروف المحيطة به ، كما يتوقف على قابليته على الاندماج أيضاً .

ومن هنا نجد أن العناصر المهاجرة تعاني من هذا التغير في مفاهيمه وقيمه وأفكاره كثيراً وهذه الظواهرات تلاحظ في الأقطار التي تحدث فيها الهجرة كما هي الحال في القارة الأفريقية حالياً ، وكما حدث في السابق في أوروبا وكما يحدث في بعض الأقطار النامية الأخرى في العالم حالياً .

ومن المعروف أن المهاجرين من الريف ينقلون عاداتهم الغذائية والاجتماعية إلى المدينة ولايضاح ذلك نجد أن إستهلاك مادتي الشاي والسكر كمواد غذائية أساسية بين المهاجرين من الريف العراقي إلى مدينة بغداد تشكل نسبة لا بأس بها من مصروفاتهم التي تعادل ما يصرف على اللحوم تثيرياً ولا تقل إلا قليلاً عن ثمن الخبز في حين لا تحتل هذه المواد مكانة كبيرة بالنسبة لغذاء سكان مدينة بغداد .

إضافة إلى ذلك هناك مظاهر أخرى لدى المهاجرين الريفيين منها انخفاض المستوى الثقافي بالمقارنة مع سكان الحضر وإرتفاع نسبة الخصوبة أو الإنجاب وغيرها بمقارنتها بالاحياء الحضرية . ولكن من الملاحظ أن هذه الخصائص لا تكون بمستوى واحد في أقطار العالم وإنما تختلف باختلاف درجة تطور الأقطار ، فهي تقل أو تنعدم في الأقطار المتقدمة ، وتكون أعلى في البلدان النامية ، ولكنها أكثر

وضوحاً في البلاد المتخلفة .

وإذا ما أردنا أن نتبين ذلك بوضوح أمكننا المقارنة لبعض هذه الظواهر بين المهاجر الريفي إلى مدينة سانتياغو^(١) في شيلي وبين الريفي المهاجر إلى مدينة بغداد ، فالأول لا يشعر غرابة في مظاهر الحياة في هذه المدينة إنما يجدها مألوفاً لديه تماماً وذلك لوجود مظاهر كثيرة مشتركة بين موطنية القديم والجديد إلا أن الثاني المهاجر إلى مدينة بغداد يجد الكثير من الأشياء الجديدة التي لم يألها من قبل .

الحالة الاقتصادية

من الدواعي الأساسية لاختلال التوازن بين التحضر وبين التطور الحضري في الأقطار انامية عدم قدرة الصناعات المتطورة في المراكز الحضرية على إمتصاص الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة المهاجرة من الأرياف . وإذا ما قورنت هذه الأقطار بالأقطار الأوربية خلال نفس المرحلة من التطور لوجدنا اختلافاً واضحاً بينها . ففي الأقطار المتطورة تكون اليد العاملة على نوعين منها جماعات من العمال الماهرين وأخرى غير ماهرة . وفي معظم المدن نجد أن نسبة اليد العاملة تفوق نسبة العاملين من أبناء المدينة الأصليين . ولذلك كثيراً ما تحصل البطالة في المدينة نتيجة حلول هؤلاء المهاجرين محل السكان الأصليين في أعمالهم . كما يلاحظ تركيز المهاجرين في الأعمال التي لا تتطلب مستويات عالية من المهارة الفنية أو التعليم أو تلك التي لا تحتاج إلى رأسمال كبير . ومن هنا يصبح عملهم متركزاً في صناعات النسيج والبناء والخدمات التي تحتاج إلى مهارة أقل .

ومن المظاهر التي تصاحب القوى العاملة المهاجرة هي أنها تضم فيما بينها نسبة ملحوظة من الأطفال والنساء الذين يقومون في العادة في أعمال دائمة أو وقتية بهيئة مساعدين .

الحالة الثقافية

إن التغيرات الحضارية التي يتعرض لها المهاجر الريفي ترتبط بتغيرات عدة أهمها : التبدل في الإقتصاد الإستهلاكي إلى الإقتصاد الإنتاجي والانتقال من

(١) مكي محمد عزيز ، بعض مظاهر التحضر في مدينة بغداد ، الجمعية الأثرية العراقية ، بغداد العدد الثامن ، ١٩٧٤ ص ٨٧ .

الولاء الطبقي والعصبية القبلية إلى نمط جديد من العمل الذي يرتبط بالآلة وما يترتب على هذا الوضع الجديد من تغيرات في نظ حياته .

وتواجه المدينة كذلك عجزاً في خدمتها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ويستج هذا عن إندفاع أبناء الأرياف المزارعين إلى التعلم والانتقال من نمط الحياة الريفية إلى نمط الحياة الحضرية . وفي هذه الحالة يكون المستفيد الأول من هذه الخدمات هو ساكن المدينة الأصلي وإن القادمون الجدد وخاصة في المراحل الأولى للنازحين .

الريف والحضر في الوطن العربي النمط الريفي

كان معظم سكان الوطن العربي في مطلع القرن الجالي حوالي ٩٠٪ يعتمدون على حركة الزراعة والرعي ويتبعون في الأراضي الزراعية بكثافة مختلف من قطر لآخر ومن منطقة لأخرى . أخذت تنخفض نسبة سكان الريف من أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، ٧٠٪ وفي منتصف السبعينات هبطت إلى ٥٨٪ ولا تزال في شحوط مستمر إن أسباب هذه الظاهرة يكمن في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي أصابتها المدينة العربية مما أدى إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية ، في معظم جهات الأقطار العربية .

ومن الملاحظ في الجواب الآتي بين تناقص نسبة سكان الريف العربي فهي ليست متساوية في جميع هذه الأمار ، فهي في العراق مثلاً أشد منها في الأقطار العربية الأخرى وتليه الجزائر ، يظهر واضحاً من الجدول المبين أدناه . ففي العراق كانت نسبة سكان الأرياف في أواخر الخمسينات حوالي ٧٠٪ من مجموع سكان القطر غير أنها هبطت ٣٨٪ في منتصف السبعينات ، وفي تعداد ١٩٧٧ حافظت تقريباً على هذه النسبة حيث وصلت إلى ٣٧,٥٪ . وفي الجزائر كانت النسبة لنفس الفترة ٦٨٪ هبطت إلى ٤٨٪ . أما في السودان فإنها تكون على العكس إذ أنها لم تنخفض . سكان الريف خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة سوى ٥٪ فقط أي أنهم يحتلون في أواخر الخمسينات نحو ٩١,٨٪ ثم هبطت إلى ٨٦,٨٪ في منتصف السبعينات .

ومن العو التي ساهمت في التركيب السكاني لأبناء الريف وتناقص نسبتهم

- في بعض الأقطار العربية هو ما يأتي:-
- ١ - تطلع سكان الريف إلى حياة أفضل مما أدى إلى إنتقالهم إلى المدينة حيث الأجر أعلى والخدمات الأوفر وأخيراً عيشه أحسن .
 - ٢ - التوسع في المشاريع الصناعية والتجارية وغيرها من المشاريع الأخرى التي أخذت تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الريفية .
 - ٣ - لم يصحب نمو السكان في الريف توسعاً في مساحة الأرض القابلة للزراعة بنسبة تستوعب تلك الزيادة في عدد سكان الأرياف .
 - ٤ - إدخال المكثنة في بعض أجزاء الريف العربي أدى إلى قلة الطلب على الأيدي العاملة الزراعية الأمر الذي دفع بأهل الريف والتزوح إلى المدينة .
- انظر الجدول أدناه

جدول (٣١) يبين نسبة سكان الريف في أهم الأقطار العربية (١)

القطر	أواخر الخمسينات		منتصف السبعينات	
	مجموع السكان	نسبة الريفيين %	مجموع السكان	نسبة الريفيين %
مصر	٢٥,٧٧١,٥٠٠	٦٢,٣	٣٧,٢٥٠,٠٠٠	٥٥,٤
السودان	١٠,٢٦٢,٥٠٠	٩١,٨	١٧,٣٥٠,٠٠٠	٨٦,٨
المغرب	١١,٦٢٦,٥٠٠	٧٠,٧	١٧,٠٠٠,٠٠٠	٦٢,١
الجزائر	١٠,٢٠٥,٠٠٠	٦٧,٥	١٦,٥٠٠,٠٠٠	٤٨,٠
العراق	٦,٣٥٠,٠٠٠	٧٠,٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٠
سوريا	٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠	٧,١٥٠,٠٠٠	٥٤,٠

(١) أحمد نجم الدين ، أنماط التجمعات السكانية في الوطن العربي ، بحث غير منشور ، ١٩٧٨ ص ٣٩ .

خصائص المجتمع الريفي العربي

تشابه إلى حد كبير الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الريفي العربي في جميع أرجاء الوطن العربي مع وجود بعض الاختلافات في نمط المعيشة والسكن وطرق استثمار الأرض وشكل الملكية التي سببتها عوامل طارئة أهمها العامل السياسي والزحف الحضاري الذي يزداد قوة سنة بعد أخرى ..

فبالنسبة للمسكن نجد أن ظاهرة التجمع والتراس هي الغالبة على قرى الريف العربي حيث تمتد بشكل خطي على الطرق البرية والجداول والأنهار بعكس قرى المناطق الجبلية التي تغلب عليها صفة الإشتار خلال المناطق الجبلية فوق سفوح الجبال المطلة على الأراضي الزراعية التي تكون عادة في الأودية والأحواض والسهول . أما أسلوب الزراعة وإنماطها فإنها لا تزال في معظم أراضي الريف العربي تقليدية وخاصة في المناطق النائية عن مراكز التحضر والتي لا ترتبط بطرق مواصلات سهلة وسريعة ، ويكون إنتاج المحاصيل الزراعية قاصراً على السلع الاستهلاكية المحلية التي تعطي حاجة سكان المنطقة فقط . وإلى جانب الزراعة تقوم تربية الماشية والأغنام والماعز .

ومن هنا نلاحظ أن تطور الزراعة في الريف العربي مرتبط بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف . فلا يزال الريف العربي يحتفظ بالنظم الزراعية القديمة ولذلك يمكن القول بأنه لم يخط خطوة إلى الأمام وهذا ناتج عن سيطرة العادات والتقاليد المنحدرة عن الحياة القبلية وعن كل ما هو موروث من أساليب ونظم وخاصة نظام المشاركة (المحاصة) ذلك النظام الذي ينص على تقسيم الحاصل بنسب معينة تتفق حسب ما يقترحه مالك الأرض ويمليه على المزارع لذلك نجد أن العامل الزراعي الذي يقوم بكافة العمليات الزراعية لا يهتم بأرضه ولا يعطيها العناية الكافية لأنه يشعر بالفن وسيطرة المالك والقلق الدائم خوفاً من قلة الإنتاج بسبب عوامل خارجية عن إرادته كقلة المياه أو حدوث الكوارث الطبيعية الأخرى . بقيت هذه الحالة تنجيم على الريف العربي حتى جاء منتصف القرن الحالي حيث شهد الريف العربي في معظم أجزائه نهضة كبرى أخذت تغير من المفاهيم والأساليب القديمة . ففي المغرب العربي زال نظام أراضي الجيش (الفرنسي) والإقطاعيات التي كانت تمنح لجماعات معينة من القبائل وعادات الأرض للدولة وأخذ توزيعها على المزارعين وتقدم لهم عوامل الإنتاج . وفي

المشرق العربي عملت الحكومات الحديثة على توزيع الأراضي المستصلحة والأراضي المستولى عليها على المزارعين المستحقين كما قامت بتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية التي تقدم الخدمات المختلفة وذلك لرفع المستوى المعاشي والاجتماعي لسكان الريف ليقدموا عطاءً أكبر للدخل القومي . كما انتشر نظام المزارع الحكومية التي تعمل على إنتاج المحاصيل النقدية وتطوير أساليب الزراعة لتكون خير نماذج يحتذى بها وأخيراً تطبيقها في جميع أجزاء الريف العربي ..

النمط الحضري

في بداية القرن الحالي وبعد الحرب العالمية الأولى بقيت المدن العربية في مختلف الأقطار العربية محافظة على كيانها ولكنها لم تضم داخل حدودها سوى نسبة محدودة من مجموع السكان لا تزيد على ١٠٪ أو ٥٪. أخذت هذه النسبة تزداد ولكن ببطء حتى جاء منتصف القرن الحالي الذي صاحبه ظهور استثمار البترول في معظم الأقطار العربية وما تبعه من توسع في الصناعة والتجارة بالإضافة إلى انتشار وسائل النقل السريعة وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والترفيهية كل هذه المظاهر مجتمعة ساهمت في زيادة عدد سكان الحضر نتيجة لنموهم الطبيعي وهجرة الكثير من سكان الريف الذين يطمعون بحياة أفضل وأكثر أمناً واستقراراً. ففي أواخر الخمسينات وصلت نسبة سكان الحضر إلى ٣٠٪ من جملة سكان الوطن العربي ففي العراق كما في الجدول اللاحق نجد أن نسبة سكان الحضر قد وصلت في منتصف عام ١٩٧٧ وهو تاريخ بغداد ١٧/١٠/٩٨٧ إلى ٦٣.٥٪ من جملة عدد السكان بعد أن كانت لا تزيد على ٢٥٪ في عام ١٩٤٧ وعلى ٣٧٪ في عام ١٩٥٧ ..

وفي القطر المصري كانت نسبة الحضر في الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٦٧ و ١٩٧٥ هي ٣٢٪ و ٤٠.٨٪ و ٤٤.٦٪ على التوالي . وفي المغرب في الأعوام ١٩٥٢ و ١٩٦٧ و ١٩٧٤ هي ٢٣.٥٪ و ٣١٪ و ٣٧.٩٪ على التوالي .

أما القطر السوداني فهو الوحيد الذي كانت نسبة زيادة العناصر التي تسكن المدن ضئيلة حيث ساهمت في الأربعينات من هذا القرن بحوالي ٥٪ ثم ارتفعت إلى ١٠.٩٪ عام ١٩٦٧ وإلى ١٣.٢٪ عام ١٩٧٤ (انظر الجدول اتيلاه) .

أما أقطار الخليج العربي النفطية فقد كانت عملية التغيير السكاني ما بين

البدو والريف من جهة وسكان الحضر من جهة أخرى ظاهرة ملحوظة وتؤخذ بعين الإعتبار وهذا يظهر من نشوء عدة مدن حديثة العهد لم تكن موجودة من قبل . هذه المدن الحديثة النشأة التي اجتذبت العناصر البدوية والريفية أعتمد سكانها بالدرجة الأولى على الأعمال التجارية والوظائف الحكومية والخدمات الأخرى نتيجة ما أصابته هذه الأقطار من دخل كبير من عائدات البترول كون لديها رأس مال ضخم أدى إلى أن يراود أهلها الأعمال التجارية وما يصاحبها من نشاطات أخرى . ومن هذه المدن الكويت والمنامة والدوحة وأبو ظبي ودبي والشارقة والرياض ..

جدول (٣٢) يبين نسبة نمو السكان الحضر في سنوات مختلفة في معظم أقطار الوطن العربي

القطر	سنة التعداد	النسبة المئوية /	سنة التعداد	النسبة المئوية /	سنة التعداد	النسبة المئوية /
مصر	١٩٧٥	٤٤,٦	١٩٦٧	٤٠,٨	١٩٤٧	٣٣,٠
العراق	١٩٧٧	٦٣,٥	١٩٦٧	٥٣,٩	١٩٥٧	٣٧,٠
المغرب	١٩٧٤	٣٧,٩	١٩٦٧	٣١,٠	١٩٥٢	٢٣,٥
سوريا	١٩٧٤	٤٥,١	١٩٦٧	٤١,٦	١٩٥٢	٣٧,٠
الجزائر	١٩٧٤	٥٢,٠	١٩٦٧	٤٠,٩		
الأردن	١٩٧٤	٤٢,٠	١٩٥٢	٣٧,٧		
ليبيا	١٩٧٤	٢٩,٨	١٩٦٧	٢٦,٣		
السودان	١٩٧٤	١٣,٢	١٩٦٧	١٠,٩		
موريتانيا	١٩٧٥	٢٣,١	١٩٧٢	١٨,١		
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٢٣,٣	١٩٧٢	١٨,١		
البحرين	١٩٧٢	٧٨,١	١٩٧٢	١٨,١		

(١) أحمد نجم الدين ، إنماط المجتمعات في الوطن العربي ، بحث غير منشور ، ١٩٧٨ ، ص ٤٦ .

إن نظرة سريعة إلى الجدول المشار إليه أعلاه يبين لنا حقائق الآتية :

١ - على الرغم من الزيادة المستمرة لنسبة سكان الحضر في أقطار الوطن العربي فهي ، في الواقع لا تزال نسبتها أقل إذا ما قورنت بالدول الصناعية الأوربية والأمريكية واليابانية ويعزى السبب إلى أن هذه الأقطار المتقدمة قد شهدت منذ وقت مبكر من تاريخها ثورة صناعية كبيرة نمت خلالها عدة مدن جذبت إليها أعداداً كبيرة من سكان الريف للعمل في المراكز الصناعية والتجارية والخدمات والجدول الآتي يعطينا صورة واضحة عن هذه الحقيقة .

ففي فرنسا التي تمثل الحد الأدنى لنسبة سكان الحضر وهي ٧٠٪ من مجموع سكان القطر نجدتها في السويد ترتفع هذه النسبة إلى ٨١.٤٪ من جملة سكان القطر السويدي ..

جدول (٣٣) يبين نسبة سكان الحضر في بعض الأقطار الصناعية المتطورة (١)

الأقطار	السنة	نسبة سكان الحضر /
فرنسا	١٩٦٨	٧٠,٠٠
السويد	١٩٧٠	٨١,٤
المملكة المتحدة	١٩٧٠	٧٨,٤
الولايات المتحدة	١٩٧٠	٧٣,٥
اليابان	١٩٧٠	٧٢,١

٢ - والجدول (٣٢) يوضح كذلك ارتفاع نسبة الحضر في كل من مصر والعراق والجزائر ولبنان والبحرين . وإن سبب هذه الزيادة في الأقطار الثلاث الأولى يعود إلى النهضة الصناعية الحديثة التي تطلبت أيدي عاملة اجتذبتها من لريف . أما لبنان فالسبب يرجع إلى صغر المساحة لا الزراعية ، وهي في معظمها دائمية (فواكه) لا تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ، هذا بالإضافة إلى أن اتجاه السكان إلى البحر أي إلى التجارة حيث يتركز معظمهم ، المدن

(١) المصدر السابق ، ١٩٧٨ ص ٤٧ .

الساحلية وخاصة في بيروت .

أما في البحرين وأقطار الخليج العربي فيعزى السبب إلى استثمار الموارد النفطية الكبيرة وصغر المساحات الزراعية التي تفتقر بدورها إلى الموارد المائية أكان ذلك من المياه السطحية (الأنهار) أم الأمطار .

٣ - انخفاض هذه النسبة في كل من المغرب وليبيا والسودان . ففي المغرب لا تزال الأراضي الزراعية تتركز حول السهول الساحلية للمحيط الأطلسي وفي الوديان الداخلية وبذلك فهي كافية لإعالة سكانها بالإضافة للتقاليد القبلية التي لا تشجع على الهجرة من الريف إلى المدينة بالرغم إلى ما أصاب مدن المغرب من نهضة اقتصادية وثقافية .

أما ليبيا فهي رغم ما يتوفر فيها من موارد نفطية كبيرة وصغر المساحات الزراعية إلا أن نسبة سكان الريف لا تزال هي الغالبة حيث تصل إلى حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان . والسبب يرجع إلى التقاليد القبلية والعشائرية التي لا تزال جذورها تسيطر على الشعب الليبي الذي يأبى العمل في الخدمات المدنية . ويضاف إلى ذلك جهولة الحصول على الأيدي العاملة في الصناعة والخدمات العامة من أقطار عربية مجاورة لها مما يخفف من الحاجة إلى سكان الريف للعمل في المدن ظلماً وأن الدولة توفر لهم جميع الخدمات بالمجان .

وفي السودان تختلف هذه الظاهرة عما لاحظناه في الأقطار السابقة ، حيث أن نسبة كبيرة من السكان لا تزال في طور البداوة ، هذا بالإضافة إلى إمكانات القطر الفقيرة إذ ينعدم وجود النفط والمعادن الأخرى كما لا توجد شبكة سهلة من الطرق تربط أقسام الوطن العربي ببعضه ربطاً جيداً وبأقسام الوطن العربي المجاور له .

ونتيجة لتطور السريع في النشاطات الصناعية والتجارية والثقافية ولبقاء الريف العربي في معظمه متخلفاً إندفع سكانه للهجرة إلى المدن مما أدى إلى زيادة حجم المدن العربية زيادة كبيرة حتى بلغ عدد المدن التي يزيد تعداد سكانها على (١٠٠) ألف نسمة حوالي (٦٥) مدينة موزعة على أرض الوطن العربي . من هذه المجموعة مدن مصرية هي القاهرة والإسكندرية وبغداد والدار البيضاء والجزائر ودمشق .

أما توجد سبع مدن أخرى يزيد عدد سكانها على النصف مليون وثلاث أخرى بين

(٤٠٠) ألف ونصف مليون ، وهناك (٢١٢) مدينة بين (٣٠٠) و(٤٠٠) ألف و(٢٠)

مدينة بين (٢٠٠) و(٣٠٠) ألف نسمة ، و(٢١) مدينة بين (١٠٠) و(٢٠٠) ألف

نسمة . وإلى جانب هذه هناك المئات من المراكز الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن (٢,٠٠٠) نسمة ولها ضفة المدينة ويعمل معظم سكانها بحرف غير الزراعة .

الجدول (٣٤) يبين مدن الوطن العربي التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (١٠٠) ألف نسمة حسب إحصاء ١٩٧٦ (١) ، (٢)

المدينة	عدد السكان	المدينة	عدد السكان المدينة	عدد السكان
القاهرة	٦,٥٠٠,٠٠٠	ططوان	٢٣٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
الإسكندرية	٢,٤٠٠,٠٠٠	الموصل	٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
بغداد	٢,٢٥٠,٠٠٠	عدن	٣٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
الدار البيضاء	١,٨٠٠,٠٠٠	المحلة الكبرى	٣٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
الجزائر	١,٦٠٠,٠٠٠	منطا	٣٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
دمشق	٩٥٠,٠٠٠	الحدطوم	٢٨٠,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠
بيروت وضواحيها	٩٥٠,٠٠٠	أم درمان	٢٧٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
تونس	٧٠٠,٠٠٠	الرياض	٢٧٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
حلب	٦٥٠,٠٠٠	قسنطينية	٢٧٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الرباط	٦٠٠,٠٠٠	المنصورة	٢٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
عمان	٥٩٨,٠٠٠	أسوان	٢٥٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
مراكش	٤٥٠,٠٠٠	جدة	٢٣٠,٠٠٠	
		المغرب	٢٣٠,٠٠٠	

الريف والحضر في العراق

هناك علاقة بين المراكز الحضرية ومناطق الريف في العراق . فالمدن تمثل القطب المغناطيسي الذي يتجاذب إليه سكان الريف . وظاهرة الحركة من الريف

(١) أحمد نجم الدين المصدر السابق ، ص : ٥٠ .

(٢) Statistical yearbook, U.N. 1978. p. 200. (٢)

إلى المدينة لا تقتصر على مدن العراق وريفه وحسب إنما هي ظاهرة قائمة بين المدن والريف في معظم أجزاء العالم كما سبق وأشارنا إليه في مطلع هذا البحث .
إن العلاقة السكانية بين مدن العراق وريفه تتمثل بحركتين : الأولى دائمة وهي تغير الريفيين لمواطنهم وتسمى بالهجرة من الريف نحو المدن وخاصة الكبيرة منها وعلى الأخص إلى بغداد والثانية حركة يومية بين مراكز العمل الذي يتركز بالمدن والريف المجاور لها .

إن التركيب السكاني الريفي - الحضري يعتبر ظاهرة بارزة في العراق وقد إزدادت نسبة هذه الحركة بعد عام ١٩٥٠ حتى ليتمكن القول بأن التوسع العمراني الذي أصابته مدن العراق ولا سيما بغداد بعد هذا التاريخ قد أدى إلى تحرك الموجات الريفية نحو المدن التي كان نموها وتوسعها بالدرجة الأولى على حساب الريف الذي أصبح مناطق طرد لأسباب عدة : منها سوء النظام الرأسمالي الذي كان سائداً ما قبل ثورة تموز ١٩٥٨ الذي وضع لريف العراقي في الحضيض الأسفل من العيش ، وكذلك النظام الإقطاعي وسوء التصرف بالملكية الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي . إن سوء التصرف بالملكية وطريقة استثمارها حرم على المزارع التمتع بنصيب كاف من الدخل الذي يوفر له العيش الضروري يقيم أوده . فمعظم دخل الأرض الزراعية كان يذهب إلى المالك الإقطاعي هذا بالإضافة إلى طائفة أخرى من الأسباب التي أخرت الزراعة مثل الأساليب العتيقة السبعة في الزراعة كاستعمال الآلات الزراعية القديمة كالمحراث الخشبي والدورة الزراعية البدائية (نظام البور) وإلى قلة الموارد المائية الضرورية لتوسيع الرقعة الزراعية وكذلك تلوث الأرض بالأملاح لعدم وجود مآزل تقوم بتخليص الأرض من الأملاح والمياه الجوفية من المناطق المزروعة .

إن النتيجة الحتمية لهذه الأوضاع السلبية في الريف العراقي هو تخلف الزراعة وهبوط الإنتاج وبالتالي قلة ما يحصل عليه الفلاح من الدخل . لقد كان رد الفعل لهذا الوضع المتدهور صعوبة الحصول على لقمة العيش الأمر الذي أدى إلى حركة تدبده الريفيين لتغيير مواطنهم والهجرة إلى أماكن أخرى بحثاً عن فرص تـرى للـى أفضل مما هم عليه في الريف ولذلك كان ملجأهم الوحيد هو المدن .

هذا ما يتعان بتدهور الوضع بالريف من ناحية العلاقة بين المالك والمزارع ، أما العلاقات الاجتماعية بينها فهي أسوء من ذلك أما الأحوال الصحية والثقافية فكانت هي الأخرى متدهورة .

أما بالنسبة للمدن فقد كانت القطب المغناطيسي الذي اجتذب هؤلاء الفئة الفقيرة من سكان الأرياف . وكان على رأس المدن التي لجأ إليها الريفيون هي بغداد . لقد ترتب على ذلك نمو مدينة بغداد وإتساعها لأن الإنحدارات البشرية تمشى مع الإنحدارات الاقتصادية ، فالمعروف أن أجرة العامل ترتفع في المدينة إذا ما قيست بالدخل الذي يحصل عليه من الزراعة في الريف هذا إذا ما علمنا أن بغداد والمدن الأخرى في العراق التي تقوم فيها الصناعات التي توفر لهم فرص العمل وتعطيهم أجراً أعلى . كما أن ظاهرة النشاط الصناعي تتطلب التوسع في المجال التجاري هذا بالإضافة إلى وجود كثير من الخدمات والأعمال المتعلقة بالفعاليات الصناعية التي تتطلب بدورها أعداداً أخرى من الناس . إن توفر هذه المميزات في بغداد خلقت منها حلقة الوصل للإتصال والتعامل بين الجهات الريفية المختلفة .

في ضوء هذه المؤشرات نجد أن توفر فرص العمل في بغداد بإعتبارها المركز الأول للنشاط الصناعي والتجاري والإداري والثقافي بين مدن العراق إن أصبحت عامل جذب لإبناء الريف لأنها باتت تمثل ملجأً لحمايتهم وإنقاذهم من التصف والظلم والجوع تلك الظواهر التي كانت سائدة قبل عام ١٩٥٨ . ومن العرامل الأخرى المشجعة لجذب أبناء الريف هو إنشاء وحدات سكنية في أطراف بغداد هؤلاء الريفيين المهاجرين من قبل السلطات الحكومية . هذه الوحدات السكنية من أبرزها مدينة الثورة التي يسكن فيها عدد كبير من هؤلاء الريفيين المهاجرين .

أما عواقب التحرك الريفي إلى المدينة فيمكن تصنيفها إلى مجموعتين :

١ - الأولى سلبية تتعلق بترك الريفيين أرضهم ومزارعهم نحو بغداد وهذا دون شك ينمكس في تأخر الحياة الزراعية في الريف العراقي لأنها أصبحت مقفرة أو شبه مقفرة من اليد الشابة العاملة الضروريه ، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه الظاهرة في مطلع هذا الفصل .

٢ - أما النتيجة الثانية فقد إنعكس أثرها في توسع مدن العراق الكبيرة وخاصة بغداد حتى ضاقت بأهلها وإلى جانب ذلك نلاحظ أن المهاجرين الريفيين يتميزون عن سكان المدينة الأصليين بإنخفاض المستوى المعاشي لقلة دخلهم وإنخفاض المستوى الثقافي والصحي ، وهذه نتائج لها خطرها على بنية

سكان المدينة ناهيك عن إزدياد اليد العاملة تثير الماهرة التي من شأنها قلة الإنتاج وخلق ظاهرة البطالة بين الفئة العاملة في المدينة وخاصة في الفترة التي سبقت السبعينات ويضاف إلى كل هذا الضوضاء والصخب والشغب وعدم الإكتراث المتأتي من سلوكهم العام الذي يتمخض عنه قلق السكان الآخرين وإزعاجهم ...

الفصل الخامس عشر

التركيب السكاني للعائلة الفلاحية

تحتل العائلة اللبنة الأولى التي وضعها المجتمع البشري عندما أراد أن يجد كياناً يرتكز عليه ، ومع أن مادة البناء الاجتماعي لهذا الكيان اختلفت زمنياً ومكانياً إلا أنها كانت موجودة في جميع المجتمعات .

وقد عملت العائلة على تحقيق الأهداف التي من شأنها تدعيم هذا الكيان الاجتماعي بعد أن أثبتت أنها قادرة على حفظه من الأخطار التي كانت تهدف الى هدمه والقضاء عليه .

والعائلة الريفية كوحدة اساسية يبني عليها المجتمع ، استرعت نظر المهتمين بدراسة المجتمع منذ اجيال قديمة ، حيث قسم المجتمع الى نوعين . يمتاز كل منهما الآخر بطابع خاص ، فهناك الطابع الريفي الذي يمتاز بثقافته التقليدية الرتيبة ، والطابع المدني المعقد حيث تقوم علاقات الأفراد على المصلحة والمنفعة كما يتميز بثقافته المتغيرة .

وتقسيم العوائل الى ريفية وحضرية لم تكن ظاهرة حديثة فقد أكد عليه علماء الاجتماع الأوائل وأشاروا اليهما كطرفين متباينين من أطراف المجتمع ، وتذكر من هؤلاء العالم العربي ابن خلدون ابو علم الاجتماع ، الذي أشار اليه ابن خلدون في مقدمته « علم الاجتماع » الى مجتمع البلد ومجتمع الحضر قاصداً بالاولى مجتمع الريف^(١) والثاني مجتمع المدينة وقد كانت نظرة ابن خلدون ومن تبعه من علماء القرن التاسع عشر الى هذين الطرفين . نظرة شاملة .

وعلى أبة حال فإن المجتمع الريفي يمتاز بطابعه الخاص الذي يميزه عن الطابع

(١) على لورد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، ص : ٣٧ .

الحضري وقد جرت محاولات عديدة لوضع الجدود الفاصلة بين هذين المجتمعين . وقد اعتمدت بعض الأقطار في العالم على الأساس الاحصائي للفصل بينهما ، فاعتبرت التجمع السكاني الذي يزيد عدده عن الفين وخمسمائة نسمة مجتمعاً حضرياً وما قل عن ذلك فهو مجتمع ريفي متناسين في ذلك طبيعة العمل ، فالريف طبقاً لهذا التعريف لا علاقة له بالمهنة بل هو مجرد اصطلاح ذو مدلول احصائي تبعاً لعدد التجمع السكاني ، وقد لوحظ بأن معظم التجمعات السكانية التي ينطبق عليها التحديد السابق مجتمعات زراعية لأن غالبية السكان فيها يعملون في الزراعة وهناك اساس آخر يقوم عليه تقسيم المجتمعات ويعتمد هذا النوع من التقسيم على اساس التقسيم الاقتصادي للمهنة وبناء على ذلك تعتبر المجتمعات التي يعتمد غالبية سكانها على الصناعات الأولية في حياتهم مجتمعات ريفية ، على أنه من الملاحظ بطبيعة الحال أن المجتمعات التي يعيش غالبية سكانها على الزراعة والتعدين والصيد غالباً ما تكون مجتمعات قليلة في عدد سكانها لأن امكانية استيعاب هذه المهنة لعدد السكان العاملين فيها محدود .

والمجتمعات الريفية تمتاز عادة بصغر حجم المجتمع نسبياً خاصة إذا ما قارنا بين القرية والمدينة من حيث المباني والحجم الذي تشغله . إضافة الى قلة عدد السكان في المجتمعات الريفية ، إذ تمتاز الكثافة السكانية في الريف بانخفاضها وهذا ناتج عن طبيعة العمل الذي يقوم به السكان ، فالانتاج الزراعي بطبيعته يحتاج الى مساحة واسعة اذا ما قورنا بالنسبة لما تحتاجه الصناعة . إضافة الى أن الفلاح يقوم بالأعمال التي يتطلبها الانتاج الميداني والنباتي ويقوم بجميع مراحل العمل . مبتدئاً بحراثة الأرض وبذر البذور ومقاومة الآفات الزراعية وتسميد الأرض وجني المحصول وتسويقه . يساعده في ذلك جميع أفراد العائلة ، لذلك يمكن التعميم بأن حرفة الزراعة حرفة عائلية أكثر من كونها حرفة الفلاح لوحده ، لذلك جاءت الدراسة تؤكد على دور العائلة الفلاحية في العملية الزراعية الانتاجية أكثر من تركيزها على الفلاح لوحده .

ومن الخصائص الأخرى التي تمتاز بها المجتمعات الريفية عدم وضوح وقت العمل . إن الفلاح يخرج كل صباح لحقله لمواصلة عمله الا أن طبيعة العمل الزراعي لا يمكن أن يحدد بزمن ثابت ومعين كما هي الحال داخل المصنع فهناك مواسم يعمل فيها المزارع ليلاً ونهاراً بينما توجد مواسم أخرى لا يزيد عمل المزارع

فيها عن مجرد الاشراف على بعض العمليات البسيطة أو الانتظار دون عمل ، لذلك تنسب بعض أنواع البطالة الى مهنة الزراعة ، وخاصة ما يعرف منها بالبطالة الموسمية .

أما الثقافة الريفية فتمتاز بتأكيدها على الشكل السلوكي حيث يهتم الأفراد بالشكل الذي يستجيب له أفراد المجتمع للمواقف المختلفة بصرف النظر عما إذا كان هذا الشكل السلوكي التقليدي يؤدي وظيفته بكفاءة أو لا يؤديها (١) . ويقاوم أفراد المجتمع الريفي أي تغيير في ثقافتهم مقاومة قوية ، على أن تكون تلك الثقافة قريبة من مبادئهم الدينية التي يتمسكون بها بقوة حيث يمتاز المجتمع الريفي باحتفاظه بالنواحي الدينية وانتشار الانكالية والاعتقاد والايمان بالقضاء والقدر ... الخ .

وقبل الانتهاء من بحث المؤشرات التي يختص بها المجتمع الريفي الذي يرتكز في تكوينه على العائلة الفلاحية لا بد من الإشارة الى أمور أخرى تعتبر من مقوماته الأساسية وهذه تتمثل في قوة الضوابط الاجتماعية بين الأفراد . والتعاون المتبادل بين أفراد العائلة والمجتمع .

تركيب العائلة الفلاحية

العائلة الفلاحية وحدة انتاجية يتعاون أفرادها تعاوناً وثيقاً في انتاجهم مما يزيد من تدعيم العائلة وتماسكها .

والانتاج الذي يقوم على أساس من التعاون يتطلب وجود التنظيم القائم على توجيه الأفراد ودفعهم للعمل كل حسب قدرته ، لذلك جاءت العائلة الفلاحية مثلاً للوحدة التي يتمثل فيها التعاون بأجمل صورته ويتم هذا التنظيم بالاشراف من تكن له خبرة من أحد أفراد العائلة ، وعادة ما يكون الأب هو الموجه لأفراد العائلة وقد يكون هذا المظهر هو السائد بصورة عامة الا أن دور الأم في العائلة الفلاحية لا يقل أثراً عن دور الأب . إذ انها تقوم بالتوجيه المباشر لأفراد الأسرة وخاصة أولادها . وهناك شخص ثالث قد يظهر على المسرح في دور الموجه في حالة موت الأب والام الا وهو الأخ الأكبر وهذا ما يؤكد وحدة العائلة التي لا بد أن تجد القيادة لنفسها .

(١) المصدر السابق . ص ٥٣ .

ومن الخصائص التي ترتبط بتركيب العائلة كونها وحدة مركبة أن: إن العائلة الفلاحية تميل إلى أن تبقى ملتزمة بالعوائل القريبة منها فالابن بعد زواجه يبقى في دار واحدة مع والديه ، والهدف من ذلك التعاون في الانتاج واستهلاك ومع ذلك فإن مثل هذا التركيب العائلي لا يدوم طويلاً إذ ما يلبث أن تنقسم عراه بعد وفاة رب العائلة ويبدأ الخلاف حول ملكية الأرض فملكية الأرض أو احتمال ملكيتها عن طريق الميراث يعتبر أحد الأسس الهامة التي يقوم عليها اختيار الزوج أو الزوجة وبالرغم من اهتمام الفلاحين بالنسب والأخلاق والشهرة عند تكوين أسرهم فإن ملكية الأرض الحالية أو الاجلة - تفوق هذه الصفات في هذا الأمر .
ومن الخصائص الأخرى التي تهدف إليها العائلة الفلاحية . الميل لتوسيع حجم الأسرة الذي يدعم عزتها ومركزها ، عن طريق زيادة المواليد هادفة من ذلك توفير اليد العاملة التي تحتاجها العملية الزراعية . حيث يمثل الأطفال حوالي ٤٦٪ من القوة العاملة في الزراعة ، وبما يشجعهم على ذلك أن - المتطلبات المحدودة التي تستلزمها تربية هؤلاء الأطفال غالباً ما تكون متوفرة ويأتي كعامل مساعد موقف الزوجة الضعيف والمهدد بالزواج من قبل الرجل وخاصة في المناطق المسلمة حيث يصل معدل من يتزوجون كل عام وفي عهدهم زوجة أو أكثر حوالي سبعة في المئة بين المتزوجين إلا أن نسبة المتزوجين من المسلمين بأكثر من واحدة إلى المتزوجين من المسلمين عامة لا يزيد عن ٣,٦٪^(١) . وفي العادة يتم عدد أفراد العائلة عن طريق زيادة المواليد أو عن تشجيع الزوجة على انجاب الأطفال بصورة مستمرة حتى تصل سن اليأس أو عن طريق تعدد الزوجات . فالملاحظ أن الزوج في العائلة الفلاحية يرغب في الاستمرار على انجاب الأولاد طيلة فترة نشاطه الجنسي الذي يكون عادة أطول من فترة نشاط المرأة وكثيراً ما نشاهد في تركيب العوائل الفلاحية الفوارق في الأعمار بالنسبة لبعض الأولاد . ففي الوقت الذي يصل فيه عمر الابن الأكبر إلى ٤٠ سنة نجد أخوته الصغار ومن أبناء الزوجة الثانية لا زالت أعمارهم في سن العاشرة .

وهذه الظاهرة لها دورها المهم في العملية الانتاجية التي توجد بها العائلة الفلاحية وخاصة في الأقطار النامية . أما من حيث الدوافع الذاتية فكثيراً ما يتج عنها تخلخل

(١) المصدر السابق ص ١٢٧ .

عائلي يؤدي الى تعطيل تطور الانتاج حيث يشعر الابن الأكبر بأنه يتساوى مع الطفل الرضيع في حقوقه الأثرية وينتج عن ذلك اثاره - المشاكل وقد يصل الأمر الى انقسامات عائلية ، وخاصة في الأحوال التي يتباين فيها فرق الأعمار بين الأبناء الكبار من الزوجة الأولى والأبناء الصغار من الزوجة الثانية وعندها تصل العائلة الفلاحية أمام حركة من شأنها شطرها الى شطرين متناحرين كل منهما يريد أن يثبت افضليته وحقه وينتج عن ذلك تجزئة نشاطها وبذلك يتأثر انتاجها ويتجزأ ملكيتها ، ويصيب الاهمال بعضاً من انتاجها نتيجة هذا التصادم الناشئ عن عدم توفر التعاون العائلي السليم بين افراد الأسرة .

وينتج عن تعدد الزوجات نتائج أخرى من شأنها التأثير في الأوضاع الاقتصادية ، حيث لا يتناسب دخل الأسرة مع زيادة الأعباء الاقتصادية الناتجة عن الزواج الجديد ، وهذا من شأنه أن يؤدي الى سوء حالة الأسرة وهبوط في مستواها الاقتصادي عامة والمستوى المعاشي خاصة .

ومركز المرأة في العائلة مركز مهزوز رغم ما تتمتع به من قدرة على تدبير شئون المنزل فإنها لا تحتفظ بأية مدخرات بالمنزل خشية أن يعمد زوجها الى استخدامها في الزواج بغيرها . وهذا من شأنه العمل على توجيه انتاج العائلة الفلاحية توجيهاً لا يخدم اقتصادها في المستقبل . ويمكن أن نستنتج أن طبيعة العمل لدى العائلة الفلاحية يرتبط بتركيب العائلة ويتأثر به تأثيراً كبيراً .

فالزواج يحفز الرجل كما يقال على العمل إذ يجعله مسؤولاً عن اعالة عائلة فجميع الذكور من المتزوجين تقريباً في الولايات المتحدة من تتراوح اعمارهم بين ٢٥ - ٥٠ سنة هم ضمن القوة العاملة (٥٥٪ - ٩٧٪) في حين أن نسبة الذين يعملون من غير المتزوجين هي ٨٠٪ - ٨٥٪ فقط .

وتكون النسبة أقل من ذلك (٧٥٪ - ٨٠٪) بين الأراامل والمطلقين . أما بين الاناث فالعكس هو الصحيح فبإمكان الزوجات ترك مسؤولية الحصول على أسباب العيش الى أزواجهن ، بينما لا بد للأخريات من غير المتزوجات أن يعملن لكسب عيشهن^(١) .

من ذلك يمكن القول بأن التركيب السكاني للعائلة الفلاحية يؤثر على طبيعة

(١) جغرافية السكان ، جاكلين غايه ، ترجمة حسن غياط ، مكي عبد العزيز ، ص ٣٦٦ .

العمل ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من النسب الآتية :
إن نسبة العاملين تباين من منطقة لأخرى فالحد الأدنى لنسبة العاملين في مختلف
الحرف ومنها حرفة الزراعة لا تنخفض عن ٣٠ - ٣٥٪ وتزداد هذه النسبة في
بعض مناطق العالم حتى تصل الى ٤٥٪ . فجميع الدول الأوروبية ما عدا اسبانيا
تزيد نسبة العاملين فيها عن ٤٠٪ وتزداد في بعض أقطار العالم حتى تصل الى
٥٢,٢٪ في الاتحاد السوفيتي ..

ويؤثر في هذه النسبة التركيب العائلي القائم على وجود الرجال والنساء وضمن
اطار العائلة ، أما دور المرأة في العملية الانتاجية الزراعية فيفوق دورها في الانتاج
الصناعي حيث إن طبيعة المرأة الريفية وقابليتها تتفق مع الكثير من العمليات
التي تقوم بها . ففي الوقت الذي تصبح فيه نسبة النساء العاملات في حرفة التعدين
في حقل الفحم في شمال فرنسا حوالي ٣٥٪ فإنها تزداد في المناطق الريفية الفلاحية
حتى تصل الى ٤٥٪ ، والملاحظ أن العمل الريفي البسيط ، يحتاج في ظروفه
البدائية الى قوة عاملة كبيرة ولكنها غير ساهرة ، يتطلب بالضرورة إعداد كبيرة
من النساء ، ويكون هذا الاتجاه في الأقطار التي يعود فيها الطابع الزراعي والتي
لا زالت تحتفظ بقطاع ريفي كبير . ففي القارة الافريقية مثلاً نرى أن النساء هن
اللاتي يقمن بالأعمال الزراعية في حين يختص الرجال بأعمال أخرى . وحتى
في الريف الأوربي نجد في حالات كثيرة الأب والابن يعملان كعمال في بعض
المصانع في حين تبقى الزوجة للعمل في الأعمال الزراعية وهذا يتفق مع الرأي
القائل ان المرأة اهتمت الى حرفة الزراعة قبل الرجل لأن حرفة الزراعة تتطلب
الاستقرار والصبر الطويل . ومن العوامل التي تؤثر في عمل العائلة الفلاحية من
خلال التركيب السكاني الاعمار وعلاقتها باستخدام اليد العاملة .

ففي الأقطار الأكثر تقدماً تكون فترة التعليم الشاملة طويلة وجود المساعدات
التقاعدية والمعونات العامة قد سمحت للسكان المسنين بأن يتقاعدوا عن اعمالهم
كلية في موعد مبكر . لذا فإن تركيب الأعمار للعائلة الفلاحية وعلاقته بالتشريع
الإجتماعي لا بد أن يعالج من خلال هذه الزاوية ، حيث يوجد تباين في هذا -
المجال من مجتمع لآخر . ففي بعض المجتمعات الفقيرة يسعى الأطفال الصغار
جداً لمساعدة آبائهم وأن النساء يعملن في الحقول مع ازواجهن أو حتى بدلاً عنهم .
ويحدث العكس في بعض المناطق عندما يكون التعليم الزامي الى سن معين ويعني

ذلك أن الأطفال دون ذلك السن يكونون خارج نطاق العمل . وقد حددت الدولة سنًا لفترة التعليم الإلزامي أولاً أو الأساسي بعمر عشر سنوات فإن هذا التحديد يترتب عليه منع الأطفال من العمل تحت هذا السن .

وقد يظهر ذلك واضحاً في مجال الصناعة أما ضمن النطاق العائلي الفلاحي . فيبدو الأثر أقل وضوحاً إذ أن فترة المدرسة تشغل فترة معينة من الوقت . يتمكن الأطفال خارج هذه الفترة من مساعدة عائلتهم خاصة وأن العملية الزراعية لا ترتبط بساعات محدودة من اليوم بل هي مستمرة طول ساعات النهار والليل . وهذه الميزة جعلت التركيب العائلي المتمثل في علاقة العمر يظهر أقل أثراً في مجال العائلة الفلاحية .

أما بالنسبة للفئات الكبيرة السن فتوجد أعداد كبيرة منهم يتحصنون باستلام تقاعدهم فيخرجون عن نطاق دائرة المجموعة العاملة وتزداد نسبتهم في بعض أقطار العالم ، ففي فرنسا وفي مرحلة الستينات يوجد شخص متقاعد واحد مقابل ٣,١ من الأشخاص العاملين حتى وصلت بعض المؤسسات الفرنسية سنة ١٩٧٠ الى إن نسبة المتقاعدين فيها تصل الى شخص واحد لكل ٢,٥ من العاملين وان مجموع الرواتب التقاعدية المدفوعة لمصلحة السكك الحديدية الفرنسية تعادل ثلاثة امثال ما تدفعه من الأجور^(١) .

وضمن اطار العائلة الفلاحية قد تخفي هذه الحالة حيث يستمر الرجال المحبون في العمل حتى بعد تقاعدهم وهذا ناتج عن طبيعة مهنة الزراعة القائمة على اساس الانتاج العائلي .

ويمكن أن نضيف الى ما تقدم من عوامل تؤثر في انتاج العائلة الفلاحية . العادات والتقاليد الحضارية ، فهناك بعض المجتمعات الريفية التي تلزم المرأة ملازمة البيت وعدم ممارسة أي عمل خارج نطاق الدار وعند ذلك يكون دورها في الانتاج الزراعي . محدوداً وهذا ما يحدث فعلاً في بعض المجتمعات الريفية .

فإذا أخذنا الهند والباكستان أساساً للمقارنة ، وخاصة في المراحل التي تلت الانفصال نجد أن تدفق اليد العاملة في الهند نحو العمل الزراعي يفوق الباكستان . ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة العاملات في الريف الهندي الى ٢٣,٥٪ من السكان الإناث . نجدتها في الباكستان تصل الى ٣,٨٪ .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .

علاقة تركيب العائلة الفلاحية بعدم استقرار اليد العاملة

لقد أشرنا في القسم الأول من هذا الفصل الى العوامل التي من شأنها أن تؤثر في توزيع العمل الزراعي ضمن تركيب العائلة ، وأشرنا الى الزواج وعلاقته بالتحفيز للانتاج . ووجود الرجال والنساء ضمن اطار العائلة ودور كل من الرجل والمرأة في العملية الانتاجية الزراعية كما أشرنا الى دور الفترة الزمنية المخصصة للتعليم وعلاقتها في الانتاج وأشرنا الى أن مهنة الزراعة تتأثر بهذا الجانب بنسبة أقل مما تتأثر به العملية الصناعية . ثم انتقلنا بعد ذلك الى بيان أثر الأعمار في تحديد الفترة الزمنية المخصصة للانتاج .

ويظهر أن كل ذلك كان يتم ضمن اطار وحدة العائلة . فكانت تختفي آثار بعض الجوانب ضمن الاطار التعاوني للعائلة الفلاحية الا أن هنالك ما يلفت النظر وهو بعض الظواهر التي تخرج عن اطار التعاون العائلي تبرز كعوامل مؤثرة في الانتاج الزراعي ، وخاصة عندما تحدث تلك الظواهر خارج اطار الأسرة ، وهذا ما يبدو واضحاً عندما يخرج بعض أفراد العائلة ليتفاعلوا مع العملية الانتاجية خارج الاطار التعاوني للأسرة ، وعند ذلك تكون تلك التأثيرات فردية أكثر من كونها عائلية وهذا بعد ذاته كان الأساس الذي اعتمدته الدول والمنظمات العالمية كأساس لتصنيف المهن الرئيسية على أساس طبيعة الفعاليات أو حسب خصائصها الفنية والاجتماعية^(١) .

وكان من نتيجة ذلك وجود عدد من التصنيفات للمهن الرئيسية الشائعة ابتداء من الزراعة الى الخدمات المتنوعة ، وتصنيف بعض الأقطار تصنيفات الى الأصناف الشائعة . وقد اتخذت منظمة العمل الدولية . تسعة من الأصناف :

وتقسم هذه الأصناف الى مجاميع تبرز عنها ثلاثة مجاميع وهي على التوجه التالي :

١ - المجموعة الأولى

وتفهم الزراعة وأعمال الغابات والصيد وصيد الأسماك . أي انها تهتم بجميع الفعاليات التي تعني باستثمار الموارد الطبيعية .

(١) المصدر السابق من ١٩٧٣ .

٢ - المجموعة الثانية

وتضم هذه المجموعة الصناعات الاستخراجية والتحويلية إضافة الى أعمال البناء والأعمال الانشائية أي أنها تبحث في الفعاليات التي من شأنها تحويل الموارد الطبيعية لتصبح تحت سيطرة الانسان .

٣ - المجموعة الثالثة

وتضم هذه المجموعة جميع الفعاليات التي لا تعني بالانتاج الفعلي للبضائع المادية وتشمل التجارة وأعمال البنوك والتأمين والأملاك والنقل والخزن في المستدعات والاتصال إضافة الى توفير الغاز والماء والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأخرى . وإذا أردنا أن نحدد موقع العائلة الفلاحية كتركيب اجتماعي يساهم في العملية الانتاجية نجد أنها تتصدر الموقع الأول ضمن اطار المجموعة الأولى . والنتيجة المترتبة على ذلك انها تؤثر تأثيراً كبيراً في العملية الانتاجية الزراعية ، وهذا التأثير اما أن يكون صادراً عن العائلة كمنظمة اجتماعية أو عن أفراد العائلة الذين يقع دورهم ضمن اطار المجموعة الأولى .

وعليه لا بد من بيان المجموعة الأولى المتمثلة في مهنة الزراعة . والتي تدار من قبل أفراد المجموعة الأولى والمتشعبين في الأصل الى عوامل فلاحية .

وإذا أردنا أن نحدد دور اليد العاملة التي خرجت عن اطار العائلة وانتقلت وانتقلت الى اطار المهنة المترتبة بروابط المهنة أكثر من ارتباطها بروابط العائلة علينا أن نتذكر ما أشرنا اليه عندما بحثنا موضوع أنواع الانتاج الزراعي . وأنماطه المتمثلة في طبيعة زراعة الاكتفاء الذاتي التي هي نموذج كمزرعة العائلة ونظام الزراعة الواسعة التي تمثل زراعة المهنة التي يساهم فيها مجموعة من الأفراد الذين يتمون الى عوامل متعددة كانوا في الأصل يؤدون عملهم ضمن اطار العائلة الا أنهم الآن أصبحوا ضمن مجموع الأفراد الذين يتمون الى مهنة الزراعة (انظر المبحث الثالث والثاني من الفصل السابع) .

أما العوامل التي ساعدت على انتقالهم من الانتاج ضمن اطار العائلة الى اطار المهنة التي تعتمد على مجموعة أفراد يتمون الى عوامل مختلفة لها سمات مختلفة ولكن يغلب على بعضها الطابع الاقتصادي وعلى البعض الآخر الطابع الاجتماعي والسياسي . وعلى هذا الأساس سنطرق في بحثنا هذا الى أهم تلك العوامل التي دفعت أفراد العائلة الفلاحية الى الانتقال الى اطار المهنة التي تعتبر مبررة من مميزات

العصر الحاضر ، حيث أن نمط المهنة يغلب على نمط انتاج العائلة الذي أصبح يمثل نمطاً من أنماط الانتاج الزراعي .

العوامل الاقتصادية

تعرف العائلة بأنها الكيان الأساسي لبناء المجتمع ويقوم هذا الكيان على أسس اجتماعية واقتصادية ، إذ كلما تقوت هذه الأسس بين أفراد العائلة تفوق الصلات التي تربط بين أفرادها .

ولكن قد تتعرض العلاقات الاقتصادية التي تربط بين أفراد العائلة نتيجة لمؤثرات كثيرة من شأنها العمل على إضعاف الروابط العائلية فيحدث انشطاراً عائلياً أما جماعياً وأما فردياً . فالجماعي يتم عندما تنقسم العائلة الفلاحية الى قسمين أو ثلاثة بسبب خروج الأولاد الكبار المتزوجين مع زوجاتهم وأولادهم مكونين عوائل جديدة وفي هذه الحالة لا تتأثر العملية الانتاجية الا بنطاق محدود .

أما الحالة الثانية فتنتج عندما يخرج فرد من أفراد العائلة ليعمل في نطاق زراعي خارج إطار العائلة وهذه الحالة تتمثل عندما يخرج الأولاد غير المتزوجين وينضمون الى نطاق العمل الذي يدار من قبل أفراد المهنة والمتمثل في العمل في المزارع الواسعة الخاصة أو الحكومية أو المزارع الجماعية والتعاونية التي تكون بعيدة في تركيبها عن الهيكل العائلي .

وفي هذه الحالة يكون الانتقال ضمن اطار العملية الانتاجية ، وضمن نطاق حرفة الانتاج الزراعي . وتحدث هذه الحالة نتيجة لظروف اقتصادية في الدرجة الأولى .

ففي الأحوال التي يصبح فيها دخل المزرعة العائلية محدوداً بسبب محدودية انتاج المزرعة العائلية الناتج عن ضيق المساحة الزراعية في الوقت الذي يزداد فيه عدد أفراد العائلة ، يضطر بعض أفراد العائلة ومنهم الذكور خاصة للعمل خارج نطاق المزرعة العائلية بهدف الحصول على دخل اضافي من شأنه المحافظة على مستوى العائلة الفلاحية المعاشي .

وقد تنهي فرص للعمل في الانتاج الزراعي لكثير من أفراد العائلة الفلاحية وخاصة ضمن اطار البطالة الموسمية عندما تنهي اعمال زراعية في مزرعة أخرى تنتج انتاجاً متبايناً عن الانتاج الذي اختصت به العائلة الفلاحية وفي هذه الحالة

يكون سبب الانتقال الى عمل زراعي آخر سبباً اقتصادياً .
ومن خصائص هذا الانتقال للايدي العاملة الفلاحية أنه لا يؤثر على مجموع
الانتاج الزراعي لمهنة الزراعة .

أما الانتقال الذي يؤثر في حجم الانتاج الزراعي فهو الانتقال الذي يتم على
حساب المهنة الزراعية . عندما ينتقل الأفراد العاملون في مهنة الزراعة الى مهن
أخرى بدوافع اقتصادية . فالأجور التي تدفعها الزراعة للايدي العاملة منخفضة
في أرجاء العالم المختلفة بالقياس الى تلك التي تدفعها الصناعة وبقية المهن الأخرى
التي تقع ضمن اطار المجموعة الثالثة . فمعدل أجور العمال الزراعيين تصل الى ٥٠٪
من أجور عمال البناء في بعض مناطق العالم .

وهذا السبب ساعد على انتقال العديد من العمال الزراعيين الى المهن الأخرى كما
حدث ذلك خلال القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة . عندما أصبح الريف
الانكليزي يشكو القلة الكبيرة في الأيدي العاملة وكذلك الحال بالنسبة لكندا
بعد عام ١٩٤٠ عندما حدث النمو المفاجئ في الاقتصاد الكندي . حيث تحول
السكان الريفيون هناك الى قوة عاملة . ونفس هذه الظاهرة تنطبق على الولايات
المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ عندما انتقل أكثر من ٢٨٪
من مهنة الزراعة الى بقية المهن الأخرى .

وفي مقدمة الذين يتركون مهنة الزراعة الأفراد الأقل ارتباطاً بالأرض .
أما بسبب أعمارهم أو لعدم وجود أرض زراعية تحت تصرفهم أو لعدم وجود
روابط عائلية أو عدم توفر مستلزمات الحياة كالبيت والطعام ، أو بسبب مستواهم
التعليمي الذي يشعرهم بأنهم أهل لعمل أفضل فقد انخفض عدد الفلاحين في كندا بين
١٩٤٦ - ١٩٥٥ بنسبة ٢٠٪ كما انخفض عدد العمال الزراعيين بنسبة ٢٨٪
والمساعدين الزراعيين من أفراد العائلة بنسبة ٥٣٪ .

أما في الدانيمارك فقد انخفض عدد المزارعين بين ١٩٣٨ و ١٩٥٧ بنسبة ٨٪
فقط ، في حين انخفض عدد العمال الزراعيين والمساعدين دون مقابل أجور من
أفراد العائلة بنسبة تزيد عن ٥٠٪ .

وليس من الضروري أن يغير العمال أماكن سكناتهم عندما يغيرون أماكن
عملهم . فقد يقيمون في أماكن سكناتهم الا أنهم يعملون في مناطق أخرى ومثل
هذه الحالات تحدث في المناطق الزراعية القريبة من المدن الكبرى وخاصة في

الأحوال التي تتوفر فيها مواصلات سريعة ومضمونة ، وتبرز هذه الظاهرة في أكثر عواصم العالم . وأحسن مثل لذلك ما يحدث في مدينة القاهرة حيث غدت رحلات يومية بين الريف وبين مدينة القاهرة عندما ينتقل في كل صباح مئات الألوف من العمال الزراعيين للعمل في الأعمال الصناعية والخدمات ربما ليشعروا أن يعودوا في المساء إلى ريفهم .

وهناك حالة معاكسة حيث تسكن بعض العوائل الفلاحية في المدن إلا أنها تنتقل يومياً إلى مقر عملها في الأرياف ومثل هذه الأحوال تحدث عندما يصبح الأطفال في مراحل دراسية لا تتوفر في الأرياف .

العوامل الاجتماعية-

كانت مهنة الزراعة وإلى وقت قريب تمثل مهنة يقل مستواها عن مهنة الصناعة وهذا يتأتى عن طبيعة البيئة لكل من المهنتين ، فمهنة الزراعة كانت يبيتها الريف في الوقت الذي تركزنا في مهنة الصناعة في المدن ، والمقارنة بين البيتين تمثل المقارنة بين حالة الريف وحالة المدينة ولما كانت الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة واسعة أدركنا المستوى بين المهنتين .

فالريف العالمي وإلى وقت قريب كان متخلفاً بالقياس إلى المدينة وهذا التخلف يظهر في العادات والتقاليد التي يقدم عليها المجتمع ولذلك فإن الصفة العامة للريف في أنحاء العالم التخلف والرتابة وانتشار العادات القديمة وظهور الطبيعة الانتكالية ، وهذه أمور بحد ذاتها كانت تشكل ثقلًا على بعض الناس في الوقت الذي يتقبلها البعض الآخر ونتيجة للتطور الحضاري الذي أصاب المدينة فقد تمت وتقدمت كثيراً على الريف وأصبحت الفجوة بينهما واسعة . وهذا بحد ذاته يكون دافعاً أساسياً من الدوافع التي تؤدي إلى انتقال اليد العاملة من الريف إلى المدينة . وهذا ما حدث فعلاً حيث نمت المدن نمواً غير طبيعي على حساب الريف وليس على حساب الزيادة الطبيعية للسكان .

وفي مقدمة الذين يتركون العمل في الريف ويأتون للعمل في المدن هم الفئة الشابة القوية التي تشطر عن النشاط الاقتصادي للعائلة لأسباب كثيرة منها الاقتصادية التي أشرنا إليها سابقاً ومنها الظروف الاجتماعية ، فالشباب في الريف يكونون في العادة فئة مختلفة عن مجموعة الشيوخ وكبار السن . ولذلك فكثيراً ما ترفض

مجموعة الشباب العمل في الريف وبجانب الشيوخ لأنهم يرون أنفسهم يختلفون عنهم في التفكير بأسلوب الحياة . إضافة الى أن انتشار التعليم الريفي في العالم قد قد هيا فرصة لارتفاع مستوى الثقافة وبذلك تولد شعور لدى الطبقات الشابة أن العمل الريفي الفلاحي لا يتناسب ومستواهم الثقافي لذلك يلجأون الى العمل في المدن اعتقاداً بأنهم سينقلون الى بيئة أفضل توفر لهم حياة أحسن باعتبارها أكثر تقدماً وأكثر حرية إذ أن الحريات الفردية في المناطق الريفية كثيراً ما تكون مقيدة بواسطة القيود والتقاليد التي يفرضها المجتمع الريفي على أفرادها . فيقبلها الكبار ويرفضها الشباب وبذلك تحدث فجوة بين من يتقبل تلك القيود ويرضخ لها وبين من يرفضها ويثور عليها . وينتج عن ذلك أن تزداد المضايقات الفردية وعندها يفكر الفرد في إيجاد الحل فيجده يتمثل بترك مقره والانتقال الى المقر الجديد الذي تدوب فيه العادات والتقاليد وهذه الحال تفسر لنا اسباب لجوء أبناء الفلاحين الى المدن الكبرى وشعورهم بالتخلص من القيود الاجتماعية المفروضة عليهم وعلى سلوكهم وملبسهم وطعامهم وسكناتهم .

كما تقدم نستنتج أن عدم استقرار اليد العاملة في المناطق الريفية بسبب التركيب السكاني للعائلة الفلاحية ، مصدره الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهذا يفسح المجال أمامنا بأن نفكر في إيجاد الحلول ووضع الخطط الكفيلة بالحد من ظاهرة انتقال اليد العاملة من الريف الى المدينة .

إن علاج الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفية يأتي في مقدمة العوامل التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة ، فالمعروف أن الأجور التي يحصل عليها العمال الزراعيين أقل بكثير من تلك التي تحظى للعمال الصناعيين وعمال الخدمات وعليه فأبي التوازن بين الأجور المدفوعة للعمال الزراعيين والصناعيين من شأنه القضاء على ظاهرة التباين في الأجور وبالتالي الحد من هجرة الريفيين الى المدينة .

وتشير الدراسات المدنية الى أن المستويات للعمال الزراعيين أخذت ترتفع بسبب ارتفاع الأجور للعمال الزراعيين وبسبب ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الطلب عليها وعدم التوازن بين كمية إنتاجها وزيادة الطلب الموجهة عليها والنتيجة عن زيادة عدد السكان .

أما الجانب الاجتماعي فإنه يتمثل بما وصل إليه الريف حتى أخذ يتطلع الى ما يحدث في العالم فبدأ يخرج من عزله ويبعد عن القيود التي كانت تعتبر من حركته . وارتفع مستوى القرية وارتبطت بالمدن بواسطة المواصلات السريعة فكان من نتيجة

ذلك أن أخذت نخف حمة التباين بين الريف والمدينة من هذا المجال وخاصة في الدول المتقدمة التي أخذت تنظر نظرة شاملة وبمستوى واحد لكل من القرية والمدينة . وفي البلاد النامية ومنها الأقطار العربية لا زال هذا الجانب يكون دافعاً أساسياً في انتقال اليد العاملة وحركتها من الريف الى المدينة . إذ لا زالت القرية في هذه الأقطار ترزح تحت سيطرة العادات والتقاليد ويسودها الظلام والقلق ، وهذا بحد ذاته كان الدافع الذي حدى بالقطر العراقي للاهتمام بالقرية ورفع مستواها الاجتماعي لغرض الحد من التباين القائم بينها وبين المدينة ويهدف الحد من ظاهرة اليد العاملة من الريف الى المدينة .

الفصل السادس عشر

أثر العلاقة المكانية على توزيع الانتاج الزراعي

يراد بالعلاقة المكانية الارتباط القائم بين العوامل المؤثرة والمتأثرة وبيان مدى تأثير كل منهما في الآخر ، وأثر ذلك على العملية الانتاجية الزراعية والعلاقات بصورة عامة تنقسم الى قسمين ، علاقات زمانية مرتبطة بفترة زمنية معينة وعلاقة مكانية مرتبطة بمكان معين وتمتاز العلاقات المكانية بشيئها أكثر من العلاقات الزمنية ولذلك فإن تأثيرها في العملية الانتاجية ، يمتاز بالثبات في الوقت الذي تظهر فيه صفة التغير على العلاقات الزمنية .

وتمتاز العلاقات المكانية بأنها وليدة العوامل الطبيعية والبشرية التي تحدد طبيعة تلك العلاقات وتطبعها بطابع يميزها عن بقية العلاقات التي تسود في منطقة أخرى .

وتأتي العلاقات المكانية نتيجة للتفاعل القائم بين العوامل الطبيعية والبشرية . ومدى تأثير كل منهما في الآخر ، ولما كانت العوامل الطبيعية تميل للثبات بطبيعتها في حين يمتاز العوامل البشرية بتغيرها الزمني . لذلك كانت العوامل الطبيعية التي تمثل العلاقات المكانية الأساسية لقيام الارتباط بينها وبين العوامل البشرية .

ومن الاشارة السابقة الى كون العوامل الطبيعية تمثل عوامل الارتباط الثابتة بالنسبة للعوامل البشرية فعليه تكون العوامل البشرية المتغيرة الميزة الظاهرة بين منطقة وأخرى في تأثير العلاقات المكانية وأثرها في الانتاج الزراعي . إن درجة التفاعل بين العوامل الطبيعية والبشرية تعطينا طبيعة العلاقات المكانية ، فإذا ما ما تشابهت العوامل الطبيعية والبشرية في بعض المناطق كان ذلك دليلاً على مدى الانسجام بين تأثير العوامل ومن ثم بيان دور العلاقة المكانية .

وإذا اردنا أن نحلل دور تلك العوامل في رسم الهيكل للعلاقات المكانية نجد لكل منها دوره البارز في رسم الهيكل العام لتلك العلاقات .

فالعوامل الطبيعية مثلاً تعطينا المؤشرات العامة لطبيعة تلك العلاقة . فسطح الأرض وانبساطه يكون مؤشراً واضحاً لرسم صورة النشاط الزراعي ومدى تفاعله واستثماره لبقية العوامل الطبيعية ، إذ يتوقف استثمار الموارد الطبيعية على طبيعة العلاقة بين تلك الموارد فالأراضي الوعرة التي تتوفر فيها موارد مائية قد لا يكون في الممكن استثمارها بسبب وعورة الأرض ، وعليه أصبحت العلاقة المكانية قائمة بين الموارد المائية وطبيعة سطح الأرض لأن كل منهما أثر على مدى استثمار الآخر .

وعامل المناخ وتأثيره في الإنتاج الزراعي يرتبط ببقية العوامل الطبيعية الأخرى فقد يكون من الصير استخدام وإستثمار الأمطار الساقطة في بعض المناطق الجبلية ما لم تنتقل تلك الأمطار بواسطة الأنهار إلى مناطق أخرى فيها العلاقة قائمة بين استثمار تلك المياه وبين الأرض التي تجري فيها بسبب توفر العوامل الأخرى التي من شأنها أن تساعد على استثمار المياه .

فالأعطار الساقطة فوق القسم الجبلية في شمال العراق يكون أثرها المحلي محدوداً ، إلا أنها تصبح الأساس في قيام الإنتاج الزراعي في وسط العراق ، وجوبه إذن العلاقة المكانية لظهور دور الموارد المائية جاءت نتيجة للتوافق بين الموارد المائية وطبيعة السطح .

وما يقال عن المناخ ودوره في تحديد طبيعة العلاقة المكانية ينطبق على التربة . فالتربة كظاهرة طبيعية تغطي القشرة الخارجية لسطح الأرض وتكون المجال الذي تعيش فيه النباتات الزراعية فإن دورها في الإنتاج الزراعي يرتبط بالعلاقة المكانية التي تربط بينها وبين العوامل الأخرى ، ومع أن التربة تتأثر بالمناخ إلا أن التفاعل بين التربة والمناخ يرتبط بالموقع إرتباطاً كلياً فإذا نم التوافق المكاني بين المناخ والتربة برز دور التربة وأصبحت تكون الأساس الذي تقوم عليه العلاقة المكانية .

قربة اللويس مثلاً كانت تمثل قبل نقلها تربة صحراوية إلا أنها بعد أن نقلت إلى مناطق يسود فيها مناخ يساعد على استثمارها ظهر دورها بإعتبارها تربة خصبة صالحة للإنتاج الزراعي نتيجة للتوافق المكاني بين التربة والمناخ وإنعدام هذا التوافق قبل عملية النقل .

وتربة سهل العراق الرسوبي التي تمتاز بخصوبتها جلبت من مناطق جبلية

إنعدم فيها التوافق المكاني بين التربة والمناخ وطبيعة السطح في حين ظهر توافق مكاني بين تلك التربة والسطح عندما تم إرسابها على ضفاف الأنهار وفي قاع الخليج .

والأمثلة كثيرة على التوافق المكاني للعوامل الطبيعية وأثر ذلك على استثمار تلك العوامل باعتبارها موارد طبيعية تكون الأساس الرئيسي للإنتاج الزراعي . ولا يقتصر أثر العلاقات المكانية على العلاقات القائمة بين العوامل الطبيعية بل يتغدها إلى العوامل البشرية وتمثل العوامل البشرية المنبه والمحفز لإستثمار تلك العلاقات فسهل العراق الرسوبي وأنهاره موجودة منذ آلاف السنين إلا أن العلاقة القائمة بين ما يتوفر من ظروف طبيعية ، اختلفت حسب تأثير العوامل البشرية ويمكن القول بأن العوامل البشرية ترسم الخطوط النهائية لطبيعة العلاقات المكانية . ومدى تأثيرها في الإنتاج الزراعي .

فإذا درسنا التسلسل التاريخي لإنتاج أبة منطقة زراعية في العالم لوجدنا أن العلاقات المكانية للإنتاج الزراعي اختلفت من وقت لآخر وكان أساس هذا الاختلاف مقدار التفاعل بين العوامل البشرية والطبيعية .

فإنتاج سهل العراق اختلف عن عصر لآخر ومن سنة لأخرى ، وكان أساس هذا الاختلاف العامل البشري الذي حدد طبيعة العلاقة المكانية لإستثمار الموارد الطبيعية . وعلى النطاق العالمي يظهر دور العلاقات المكانية واضحاً في الإنتاج الزراعي فتباين إنتاج القارات من عصر لآخر وإتجاه هذا الإنتاج كما ونوعاً ترسمه العلاقات المكانية لتلك القارات .

فإذا أردنا أن نقارن بين الإنتاج الزراعي لقارة أمريكا الشمالية في سنة ١٤٩٢ وبين سنة ١٩٧٩ ، لوجدنا الفوارق الكبيرة ولا يوجد وجه للمقارنة ، فقد زاد الإنتاج الزراعي فئات المرات وظهرت محاصيل زراعية جديدة لم تكن القارة تنتجها لها .

والباحث في أسباب تغير الإنتاج في قارة أمريكا الشمالية يعزيه أساساً لطبيعة العلاقات المكانية المتغيرة بحسب تغير العوامل البشرية فقد إزداد عدد سكان القارة من حوالي مليون نسمة قبل إكتشافها إلى ٣٥٠ مليون نسمة . ونتج عن ذلك ظهور علاقات مكانية أساسها التغير الذي حدث نتيجة لتغير وضع السكان . سواء أكان ذلك من حيث الكم أم النوع مما أدى إلى تغير في حجم الإنتاج الزراعي

من حيث الكم والنوع ونفس الشيء ينطبق على التوجه في إنتاج المحاصيل الزراعية .
فالعلاقات المكانية الناتجة عن التفاعل بين العوامل البشرية والطبيعية . تنعكس
أثارها على الإنتاج الزراعي المحلي والعالمى .

فعلى النطاق العالمى نرى أن التوجه نحو إنتاج محصول معين وتفضيله على محصول
آخر يقوم على أساس من العلاقات المكانية . فتتبع لزيادة عدد السكان في جنوب
شرق آسيا ظهرت علاقات مكانية من شأنها التأثير في الإنتاج الزراعي فبسبب
الضغط السكاني إتجه الإنتاج الزراعي في هذه المناطق نحو إنتاج المحاصيل الزراعية
التي من شأنها إشباع حاجة السكان في حين اتجه سكان منطقة بورد والفرنسية نحو
زراعة العنب بهدف توفير المشروبات اللازمة التي يحتاجها سكان تلك المناطق
بسبب تأثير العلاقات المكانية القائمة على أساس زيادة الطلب على هذه المادة
بسبب قيام بعض المناطق المجاورة لها بإشباع حاجتها من المواد الزراعية الأخرى
بنتجتها هذه المنطقة نحو إنتاج العنب لغرض إشباع الحاجة التي رسمتها العلاقة
المكانية لمنطقة بوردو والقائمة على أساس من التوافق بين العوامل الطبيعية والبشرية .

تسويق المنتجات الزراعية

يعتمد الإنتاج الزراعي على ثلاثة أسس يتصل بعضها ببعض الآخر ، وتبدأ
بعملية الإنتاج عندما يستخدم الفلاح مقومات الإنتاج بعد أن يجد وسائل الربط
بين تلك المقومات ، وعندما تبدأ العملية الإنتاجية القائمة على أساس من التفاعل
بين تلك المقومات وتكون نتيجتها إيجاد الإنتاج الزراعي .

وعندما يصبح الإنتاج جاهزاً للإستهلاك تكون بداية لنشاط الأساس الثاني
التمثل في تسويق الإنتاج أما الأساس الثالث والتمثل في الإستهلاك فيمثل الهدف
الأخير للعملية الإنتاجية الزراعية .

وإذا حللنا الأهداف التي تقوم عليها الأسس الثلاثة السابقة (الإنتاج - التسويق
- الإستهلاك) لوجدنا أن كلا منها يقوم على تحقيق هدف معين ، فالمنتج الزراعي
يهدف للحصول على أعلى مستوى ممكن من الدخل الصافي بتقليل التكاليف الإنتاجية
إلى أدنى مستوى ممكن .

ويعتمد المنتج في تحقيق هذا الهدف على كون المشاكل التي يجابه الإنتاج

الزراعية تكون عادة مشاكل ملموسة تتمثل في خصوبة التربة ، وطوبغرافية الأرض .
والري والبزل وإنتخاب المحاصيل الزراعية الجيدة ، وإستخدام الأسمدة ومكافحة
الآفات الزراعية وهذه أمور ملموسة أصبح من الممكن السيطرة عليها بعد أن تطورت
العمليات الزراعية الإنتاجية نتيجة لإستخدام المكننة الزراعية وإستخدام الوسائل
العلمية الحديثة التي من شأنها معالجة جميع المشاكل المتعلقة في الإنتاج الزراعي ،
إضافة إلى كونها تعتمد على أسس طبيعية وإقتصادية تتحدد في نطاق المزرعة .

أما المشاكل التسويقية فهي مشاكل ليست ملموسة كما أن أهميتها ونتاجها في
الأجل القصير تظهر مثل ما يحدث في المشاكل الإنتاجية حيث أنها تعتمد على
ظروف طبيعية وإقتصادية خارج نطاق المزرعة^(١) .

وهذا يعني عدم إمكانية فرض السيطرة على العوامل المؤثرة في التسويق في
الوقت الذي يمكن للمنتج أن يتحكم في ظروف الإنتاج التي تؤدي إلى تكوين
منافع إقتصادية للسلع الزراعية أثناء نقلها من المنتج إلى المستهلك .

ويأتي دور التسويق في كونه العملية التي تقوم على أساس التركيز على دراسة
المجهودات أما الأساس الثالث الذي يقوم عليه الإنتاج الزراعي يتمثل في الإستهلاك
وفي هذه المرحلة يتحول الإنتاج الزراعي إلى سلعة نهائية تصبح ملكاً للمستهلك
الذي قام بشرائها بقيمة استهلاكها . وعند ذلك تخرج من الفعاليات الإقتصادية
الفعلية للعملية الزراعية حيث تفقد قيمتها بعد استهلاكها مرة واحدة ، خلافاً
لما هو عليه الحال بالنسبة للسلع الإستهلاكية الدائمة التي تفقد منفعتها بصورة
تدرجية^(٢) .

نعود الآن لبحث موضوع تسويق المنتجات الزراعية والأدوار التي مرت بها
مراحل تسويق الإنتاج الزراعي . والعمليات التسويقية والمنافع الإقتصادية التي
تخلق في العمليات التسويقية .

المراحل التي مر بها التسويق الزراعي

لقد أشرنا إلى أن المنتج الزراعي يمكن له السيطرة على الظروف التي تحيط
بعملية الإنتاج باعتبارها تقع ضمن اطار منطقتة التي يسيطر عليها فتستثمر الظروف

(١) عبد الوهاب مطر الداهري . الاقتصاد الزراعي ١٩٧ ص ٢٧٨ .

(٢) سامي عطر ، مبادئ الاقتصاد الكلي ص ٢٥ .

لطبيعية والاقتصادية لمصلحة العملية الانتاجية في حين تم العملية التسويقية ضمن اطار بخرج عن ارادته فلا يمكنه التحكم في ظروفه الطبيعية والاقتصادية . والفصل بين العملية الانتاجية والتسويقية يعود لوقت قريب إذا ما قورن بالنسبة للفترة الزمنية التي عاشها المنتج الزراعي وهو يجمع بين المنتج والمسوق بل والمستهلك فالفلاح في العصور القديمة لم يواجه مشاكل تسويقية لأنه كان ينتج لاشباع حاجياته العائلية وما يزيد عن استهلاكه يقوم بابداله مع العوائل التي تعيش ضمن اطار منطقة انتقاله وبذلك فهو مطلع على حاجة وكمية ونوع المنتجات التي تتطلبها المنطقة التي يعيش فيها لأنه جزء منها .

لقد كان الفلاح وعائلته في السابق ينتجون ما يحتاجون إليه من الملابس والمواد الضرورية للنتاج . ويعيش عيشة يسودها طابع الاكتفاء الذاتي . فانعدمت فيها صفة التسويق وما يقوم عليه من نقل وتصريف وحفظ للمنتجات الزراعية . وكانت فكرة التخصص في الانتاج الزراعي محدودة لا تتعدى أن يختص فلاح أو العائلة الفلاحية بانتاج محصول زراعي أكثر من بقية العائلات الا أنه يقع ضمن اطار معرفة المجموعة فلا حاجة لمبدأ التسويق ويعوض مبدأ التسويق بمبدأ المبادلة الذي ينعدم فيه الوسيط اذ أن صفة المبادلة تقوم على أساسين أساس المنتج أو المستهلك أما الناقل - التاجر - فيكون دوره محدود وقد يكون الفلاح نفسه مستهلكاً وناقلاً .

ونتيجة لانتقال السكان إلى مرحلة سكن المدن وظهور صفة التخصص فأصبح سكان الأرياف يختصون بالانتاج الزراعي في الوقت الذي اختص فيه سكان المدن بالانتاج الصناعي . ظهرت الحاجة الى ايجاد الوسيط الذي يقوم بعملية تبادل المنتجات الزراعية بمنتجات صناعية وعندها برزت فكرة التسويق وبرزت العمليات المرتبطة بالعملية التسويقية وما تبعها من ظهور للمنافع الاقتصادية التي تأتي من العمليات التسويقية وتشمل الشكلية والمكانية والزمنية والتكميلية . فصاحب السيارة الذي يقوم بنقل الفاكهة من محافظة لأخرى يزيد في منفعتها لأنه يقوم بنقل الفاكهة في المحافظة التي تنخفض فيها أسعار الفاكهة الى المحافظة التي تنخفض فيها أسعار الفاكهة فكل الفروق في الأسعار جاءت نتيجة لعملية النقل .

والبقال الذي يقوم بفرز الفاكهة وتصنيفها يساعد على خلق منفعة شكلية يستفاد منها البائع والمستهلك والقصاب الذي يقوم بثرم اللحوم يزيد في قيمة

للحوم نتيجة تغير الشكلي اذ ان التغير الذي يحدث في شكل السلعة يزيد في منفعتها بالنسبة للمستهلك وصاحب المخزن الذي يقوم بخزن الفاكهة من موسم لآخر . ومن وقت ما يدفع العرض ويقل فيه الطلب الى وقت يقل فيه العرض ويزداد الطلب يساع على زيادة قيمة الفاكهة من الناحية الزمنية وبذلك يكون قد اُضيف منفعة زمنية للمستهلك . ومن الناحية التمليكية فان الأشخاص الذين يساعدون على نقل الملكية وتعني بهم الوسيطاء يساعدون كذلك على اضافة منافع تمليكية ومن ذلك يمكن الاشارة الى ان التسويق الزراعي يمثل عملية انتاجية من شأنها زيادة وحسن منفعة للمنتجات الزراعية ، بدرجة لا تقل أهمية عن العملية الانتاجية .

العمليات التسويقية

لقد أشرنا سابقاً إلى ان التسويق يتمثل في الجهود الذي يبذل لغرض تكبير المنفعة الاقتصادية للسلع التي يصنعها ونقلها من المنتج إلى المستهلك . وتتباين هذه العمليات تبعاً لعوامل كثيرة تتمثل في طبيعة المواد الزراعية المنتجة والمستوى الذي وصلت إليه العمليات التسويقية والتي تحددتها طبيعة منتج الزراعي والظروف المحيطة بها . وهنا لا بد من الاشارة الى طبيعة المنتجات الزراعية لغرض بيان طبيعة العمليات التسويقية

تتماز المنتجات الزراعية عن بقية المنتجات الصناعية والمعدنية بما يلي

١ - تتماز المنتجات الزراعية بسرعة تعرضها للتلف وخاصة الخضرة والفاكهة ومنتجات الألبان ، المحوم وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ظهور مشاكل تتعلق بنقلها وخزنها ونه ربيعها على الأسواق فقدماً كان الأمر يتطلب أن يكون الانتاج الزراعي قريباً من مناطق استهلاكه وهذا من شأنه أن يحدد طبيعة وحجم الانتاج الزراعي ونه .

٢ - حجم الانتاج الزراعي يتماز الانتاج الزراعي بحجمه اذا ما قورن بالنسبة لسعره فمثل الحليب لا يتناسب حجمه مع ثمنه وكذلك سعر الخضروات البطيخ والبرقي لا يتناسب مع وزنها الذي يحدد قيمة النقل وكذلك يرتفع سعره عندما يدخل كمادة زراعية تسويقية فمثل البرقي الذي يباع بثلاثين لئساً في بغداد يصبح سعره في الكوكب ١٢٠ لئساً ويعود سبب ذلك إلى الحجم الذي يشغله

بالنسبة لثمنه ، وقد نتج ذلك اجراء بعض العمليات التي من شأنها أن تقلل الوزن قبل العملية التسويقية ومن أمثلة ذلك تحويل الحليب في المناطق البعيدة عن مراكز استهلاكه إلى جبن ومن ثم نقله ناشياً لتكاليف النقل التي تؤدي الى زيادة أسعاره . ففي فرنسا مثلاً نرى أن معامل صناعة الجبن تتركز في المناطق التي تكثر فيها تربية الماشية في منطقة الألزاس واللورين تتركز معظم معامل صناعة الجبن حيث توجد اعدادا كبيرة من الماشية المنتجة للحليب والتي تقوم باعداد معامل الجبن بالحليب الذي يكلف نقله أكثر من نقل الجبن بسبب زيادة حجمه .

ومع أن هذه الحالة قد خفت نتيجة لتطور وسائل النقل وسرعتها وتطور وسائل الحفظ والتبريد إلا أن الموضوع لا زال يؤثر في طبيعة تسويق المنتجات الزراعية إضافة الى كون المنتجات الزراعية تعتبر من المواد الأولية التي لا بد من مرورها بعمليات تحضيرية مثل تسويقها لغرض الاستهلاك النهائي لذلك يمكن حصر العمليات التسويقية بما يلي :

١ - عملية التعبئة

تأتي عملية التعبئة في مقدمة العمليات التي تتطلبها عملية التسويق وتتوقف هذه العملية على طبيعة المنتجات الزراعية ومع أنها تختلف من مادة لأخرى لكن المبدأ العام أن تسبق عملية التسويق بعملية تعبئة . تقوم على أساس تصنيف الانتاج وإيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحافظ على الانتاج أثناء عملية النقل وقد تطورت التعبئة تبعاً للتطورات العلمية . فأصبحت تستخدم لها الوسائل والمواد التي من شأنها أن تحافظ على الانتاج الزراعي واستخدمت فيها الطرق العلمية التي تؤدي إلى الحفاظ على قيمة المنتجات الزراعية المستخدمة وسائل الحفظ المتعددة كالتعليق والتسكير والتفريغ واستخدام مختلف الأغلفة كالمعالجن والنايلون وكل ما من شأنه الحفاظ على المنتجات من التلف .

٢ - عملية النقل

لقد ذكرنا بأن المنتجات الزراعية تمتاز بميزتين رئيسيين من شأنها تحديد طبيعة النقل . وهما كبر حجم المنتجات الزراعية بالنسبة لقيمتها وقابليتها للتلف السريع . لذلك جاءت مسألة نقل المنتجات الزراعية في مقدمة الأمور التي تقدر

عليها عمليات تسويق المنتجات الزراعية تطلب الأمر إيجاد النقل السريع المزود بوسائل حفظ من شأنها المحافظة على المنتجات حسب الطبيعة المناخية والتركيبية . ويعتبر النقل بالنسبة لتسويق المنتجات الزراعية في مقدمة العوامل التي من شأنها أن تساعد على تطوير تسويق المنتجات الزراعية ويمكننا أن نلمس ذلك بوضوح من مراقبة الأسواق المحلية ، وما يعرض فيها من منتجات زراعية فالبيض البلغاري والموز الصومالي والدجاج البرازيلي . ما كان له أن يصل أسواق العراق لولا تطور وسائل النقل بسرعة وتكيفاً . ومن أهم العوامل التي ساعدت على اتساع الأسواق أمام المنتجات الزراعية سرعة النقل حيث تحولت الأسواق المحلية إلى أسواق عالمية . انطلق منها المنتج الزراعي بعد أن انفتحت أمامه السوق نتيجة لتطور وسائل النقل . واستخدامها لنقل المنتجات الزراعية .

٣ - عملية الخزن

تمتاز المنتجات الزراعية الحيوانية منها والنباتية بالموسمية حيث يتركز الانتاج في موسم دون موسم آخر بسبب التبدلات الطبيعية التي تؤثر في كل من الحيوان والنبات فتجمل انتاجه يزداد في موسم ويقبل في موسم آخر . لذلك تطلب الأمر إيجاد التوازن وتخفيف صفة الموسمية التي امتاز بها الانتاج الزراعي . فجاءت فكرة خزن المنتجات الزراعية ومع أن فكرة خزن المنتجات الزراعية ليست حديثة بل تعود لزمان قديم منذ أن تعلم الانسان الزراعة . الا أنها كانت تقتصر على المنتجات التي من شأنها أن تتحمل عملية الخزن وفي مقدمتها الحبوب كالقمح والشعير وبقية الحبوب الصلبة مستخدماً الوسائل المتعددة لخزنها . أما بقية المنتجات لا تتحمل الخزن فكان انتاجها يرتبط بموسم دون آخر . وكانت هذه الصفة من الأمور التي حاول الفلاح منذ أقدم العصور أن يتغلب عليها فاستخدم الوسائل التي تساعده على الاحتفاظ ببعض المنتجات الزراعية فاستخدم التجفيف والتخلص من الرطوبة التي تمتاز بها المنتجات الزراعية . ثم اهتدى إلى التمليح واستخدام السكريات والحوامض لحفظ بعض الأنواع من المنتجات الزراعية .

ثم اهتدى في الأخير إلى وسيلة التفريغ من الهواء والضغط بواسطة الممليات وأخيراً استخدم التبريد كوسيلة للخزن . وتعتبر عملية التبريد في الوقت الحاضر

من العمليات المهمة التي تساعد على تسويق المنتجات الزراعية على النطاقين المحلي والعالمي .

ويترتب على الخزن فوائد متعددة منها .

أ - تقديم المنتجات الزراعية إلى المستهلكين في مواسم غير مواسم انتاجها وبأسعار مناسبة فالسلع الزراعية التي تنتج في فصل الصيف يمكن أن تقدم في الشتاء وبالعكس .

ب - يساعد خزن المنتجات الزراعية ، على استقرار أسعارها نسبياً طول أيام السنة . فلا تنخفض الأسعار عند زيادة العرض حيث يزداد الطلب عليها بسبب الرغبة في تخزينها للموسم الآخر .

وهذا ما نلاحظه حالياً في استقرار بعض أسعار الخضراوات القابلة للخزن بواسطة المبردات .

٤ - عملية التصنيع

استخدمت المنتجات الزراعية كمادة صناعية منذ عصور قديمة ، فصناعة دبغ الجلود والنسيج القطني والصوفي والكتاني عرفه الانسان منذ أقدم العصور . وإذا رجعنا إلى قائمة المواد التي استخدمها الانسان في صناعته لوجدنا أكثرها يعود اما الأصل حيواني أو أصل نباتي وبذلك فهي منتجات زراعية .

وتدخل المنتجات الزراعية حالياً في نطاق واسع من المنتجات الصناعية وعليه يمكن القول بأن المنتجات الزراعية تدخل على نطاق في العملية التصنيعية وتهدف عملية تصنيع المنتجات الزراعية . التحوير في شكل المادة المصنعة مع الإبقاء على خصائصها جهد الامكان وبذلك أصبحت عملية التصنيع من العمليات التي تسبق عملية التسويق ، حيث تساعد على نقل المنتجات الزراعية والاحتفاظ بها إلى وقت أكثر . وتشمل عمليات التصنيع ، تعليب اللحوم والأسماك . وحفظ الفواكه والخضراوات . عن طريق ايجاد الوسائل التي من شأنها أن تحافظ على المنتجات الزراعية دون تعرضها لعملية التلف ، وتحتل عملية تصنيع المنتجات الزراعية نطاقاً واسعاً في الوقت الحاضر .

ساعد على نشاط التسويق الزراعي حيث فتح الباب أمام المنتجات الزراعية كمادة أولية تدخل في العملية الصناعية .

وقبل الانتهاء من بحث تسويق المنتجات الزراعية ، والتي تمثل المرحلة

الوسيلة بين الانتاج والاستهلاك ، لا بد من الاشارة الى دور المواصلات في تطوير الانتاج الزراعي ، سواء أكان ذلك في مجال الانتاج أم في مجال التسويق والاستهلاك فالمواصلات وتطورها تعتبر خطوة مهمة في مجال تسويق المنتجات الزراعية سواء على النطاق المحلي أم على النطاق العالمي . فعن طريق المواصلات يمكن تجميع الانتاج ونقله ليدخل ضمن العملية التسويقية الكبيرة . وخاصة في مجال الانتاج الزراعي ولذلك أخذت الدول المتطورة زراعياً تعمل على ايجاد شبكة مواصلات من شأنها ربط مراكز الانتاج في الأسواق هادفة من ذلك تسهيل انتقال عناصر الانتاج ، وفي مقدمتها اليد العاملة فلا يقتصر أثر المواصلات على نقل المنتجات الزراعية بل تنعكس آثاره على بقية عناصر الانتاج . فانتقال اليد العاملة يكون أكثر مرونة في الأحوال التي تتوفر فيها طرق مواصلات سريعة ودائمة ، والحالة بالعكس لذلك توجهت هذه الدول نحو مد شبكة المواصلات في القرى والأرياف هادفة إلى ربط هذه المناطق بمراكز المدن وتسهيل حركة اليد العاملة وانتقال المنتجات الزراعية بسهولة وبسرعة .

وعلى نطاق القطر العراقي الذي ورث من الجهود السابقة الاهتمام في جميع المجالات ومنها المواصلات . نجد التوجه نحو العوامل التي من شأنها أن تربط بين الريف المنتج والمدينة المستهلكة . ومنها ايجاد شبكة مواصلات تؤدي إلى ربط القرى والأرياف بالمدن الرئيسية .

وقد بدت بوادر نتائج هذه العملية من خلال مشروع تجميع الحليب من المناطق القريبة إلى المدن ، وقد ظهر منها دور المواصلات ، فجميع المناطق التي ترتبط بمواصلات، قد ارتبطت بعملية تجميع الحليب سواء أكان ذلك في منطقة بغداد أم بقية المحافظات الأخرى . في حين بقيت بعض المناطق التي لا زالت تنتظر توسيع شبكة المواصلات بسهل عليها تسويق انتاجها الزراعي وقد أخذنا نلمس في الآونة الأخيرة نتائج العامل الناتج عن ايجاد المواصلات ومن توفر بعض المنتجات الزراعية كالحليب والقيمر والأسماك والخضروات ، التي كان يصعب نقلها إلى مراكز المدن بسبب انعدام المواصلات .

كما أن التسويق الخارجي لبعض المنتجات الزراعية قد أصبح ممكناً نتيجة لتطور وسائل النقل فأصبح بالامكان ارسال الخضمر ومنتجات الألبان إلى أقطار الخليج العربي ولذلك يمكن القول بأن المواصلات تكون الأساس الرئيسي لعملية تسويق المنتجات الزراعية .

الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
١ -	تطور المزارع الجماعية في العراق .	
٢ -	الاستثمارات في القطاع الزراعي للفترة من ١٩٥١/١٩٧٥	
٣ - -	عدد مزارع الدولة في العراق لعام (١٩٧٦)	
٤ -	جدول بين انتاج القمح في دول العالم الرئيسية لعام ١٩٧٦/١٩٤٨	
٥ -	جدول بين انتاج القمح في اثنتي عشرة افرقية لعام ١٩٧٦ .	
٦ -	جدول بين تجارة القمح الدولية في العالم ما بين ١٩٦٥/١٩٧٧ .	
٧ -	جدول بين انتاج الباقلاء في الأقطار الرئيسية في العالم لعامي ١٩٧٦/٧٥ .	
٨ -	جدول بين توزيع المحاصيل البقولية في العراق لعام ١٩٧٦ .	
٩ -	جدول بين الأقطار الرئيسية في انتاج وتجارة القطن في العالم للفترة بين ١٩٦٥/١٩٧٦ .	
	بين ١٩٦٥/١٩٧٦ .	
١٠ -	جدول بين القنول المنتجة للبطاطا في العالم لعامي ١٩٦٥ و ١٩٧٦	
١١ -	جدول بين تجارة البطاطا الدولية لعام ١٩٧٧ .	
١٢ -	جدول بين انتاج سكر القصب في العالم لعام ١٩٧٦ .	
١٣ -	جدول بين المساحة والانتاج لقصب السكر في مشروع المجر الكبير في العراق للفترة ما بين ١٩٧١/١٩٧٦ .	
١٤ -	جدول بين انتاج بنجر السكر في العالم لعام ١٩٧٦ .	
١٥ -	جدول بين تجارة السكر في العالم لعام ١٩٧٧	

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
١٦ -	جدول يوضح الأقطار المهمة المنتجة للشاي لعام ١٩٧٦ .	
١٧ -	جدول يبين أهم الأقطار المصدرة للشاي في العالم لسنة ١٩٦٦/١٩٧٧ .	
١٨ -	جدول يبين أهم الدول المستوردة للشاي في عامي ١٩٦٦/١٩٧٧ .	
١٩ -	جدول يبين أهم الأقطار المنتجة للبن لعامي ١٩٦٦/١٩٧٧ .	
٢٠ -	جدول يبين صادرات البن لعامي ١٩٦٦/١٩٧٧ .	
٢١ -	جدول يبين واردات البن العالمي لعامي ١٩٦٦/١٩٧٧ .	
٢٢ -	جدول يبين التوزيع الجغرافي للخضر في عام ١٩٧٦ .	
٢٣ -	جدول يبين توزيع الفاكهة في القارات والأقطار الرئيسة لعام ١٩٧٦ .	
٢٤ -	جدول يبين الأقطار الرئيسة المنتجة للتمور في العالم لعام ١٩٦٦/١٩٧٧ .	
٢٥ -	جدول يبين صادرات ومستوردات التمور في العالم لعام ١٩٧٦ .	
٢٦ -	جدول يبين توزيع الأبقار في العالم لعام ١٩٧٦ .	
٢٧ -	جدول يبين توزيع الأغنام ومنتجاتها في العالم لعام ١٩٧٦ .	
٢٨ -	جدول يبين تجارة لحوم الأغنام في العالم في عام ١٩٧٦ .	
٢٩ -	جدول يبين توزيع الدجاج ومنتجات لعام ١٩٧٦ .	
٣٠ -	جدول يبين تجارة لحوم الدجاج الدولية لعام ١٩٧٧ .	
٣١ -	جدول يبين نسبة سكان الريف في أهم الأقطار العربية .	
٣٢ -	جدول يبين نسبة نمو السكان الحضر في سنوات مختلفة في معظم أقطار الوطن العربي .	
٣٣ -	جدول يبين نسبة سكان الحضر في بعض الأقطار الصناعية المتطورة في العالم .	
٣٤ -	جدول يبين مدن الوطن العربي التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (١٠٠) ألف نسمة حسب احصاء ١٩٧٦ .	

الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
١ -	خارطة توزيع التربة في العالم .	
٢ -	التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج القمح في العالم .	
٣ -	حركة التجارة الدولية لقلعة القمح في العالم .	
٤ -	التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج القطن في العالم .	
٥ -	التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج البطاطا في العالم .	
٦ -	التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج قصب السكر في العالم .	
٧ -	التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج بنجر السكر في العالم .	
٨ -	التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج الشاي في العالم .	
٩ -	التوزيع الجغرافي لمناطق انتاج البن في العالم .	
١٠ -	التوزيع الجغرافي لانتاج الحمضيات والتمور في العالم .	
١١ -	التوزيع الجغرافي لمناطق تربية الأبقار في العالم .	
١٢ -	التوزيع الجغرافي لمناطق تربية الأغنام في العالم .	

المصادر العربية

الصفحة

الكتب

- ١ - أحمد عطية غراب ، تربية الدواجن وطرق استغلالها في مصر ،
جامعة القاهرة - القاهرة . ١٩٦٣ . ص : ٥
- ٢ - الدكتور ابراهيم المشهداني « القطن ودوره في الاقتصاد العالمي »
جامعة بغداد - بغداد - الجامعة المستنصرية ، بغداد - ١٩٧٠ .
- ٣ - الدكتور ابراهيم المشهداني « مبادئ وأسس الجغرافية الزراعية » الجامعة
المستنصرية ، بغداد - ١٩٧٠ .
- ٤ - الدكتور ابراهيم المشهداني « الدكتور خطاب العائلي والدكتور
ابراهيم شريف « الجغرافية البشرية » ، وزارة التربية ، بغداد ١٩٧١ .
- ٥ - الدكتور ابراهيم شريف « جغرافية الصناعة » جامعة بغداد ، بغداد
١٩٧٢ .
- ٦ - الدكتور اسماعيل العزاوي « المرشد في تربية الدواجن » مجلة الأهالي بغداد،
١٩٦٠ .
- ٧ - محمد شرتوح الرجبي « اقليم دواجن بغداد » رسالة غير منشورة
جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- ٨ - الدكتور محمد محمود الصباد « جغرافية الوطن العربي » الجزء
الثاني معهد الدراسات العربية ، القاهرة : ١٩٦٨ .
- ٩ - عبد الجبار بكر « النخيل وتاريخه » مجلة الزراعة العراقية ، بغداد
١٩٤٣ .
- ١٠ - محمد مهدي القروني « أساسيات زراعة واكثار الفاكهة » جامعة
القاهرة ، القاهرة ١٩٦٥ .

- ١١ - كامبل توغن، «معجم النباتات الأثرورية» لندن ص.ب. ١٢. ١٩٤٩.
- ١٢ - الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم «الموارد الأولية الزراعية» في جمهورية مصر العربية، دار القمح، القاهرة ١٩٦٣.
- ١٣ - عبد القادر قواد «زراعة محاصيل الحقل المصرية» جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٦٢.
- ١٤ - الدكتور خطاب العاني «الجغرافية الاقتصادية» جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٩.
- ١٥ - عامر الخشالي «في المسألة الزراعية» وزارة الزراعة والاصطلاح الزراعي، بغداد، ١٩٧٤.
- ١٦ - الدكتور عبد الوهاب الدايري «السياسة الزراعية في اقتصاديات الاصلاح الزراعي» جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٧.
- ١٧ - الدكتور عبد الوهاب الدايري «اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي» جامعة بغداد، بغداد، ١٩٦٧.
- ١٨ - الدكتور سعد طه علام والدكتور طارق عبد الغني «التحولات الاشتراكية في الزراعة العراقية» مجلة الاقتصادي العربي العدد العدد ٤، ١٩٧٧.
- ١٩ - دادي أحمد مخلف الدليبي «حيازة الأرض الزراعية واستثمارها في محافظة بغداد (رسالة غير منشورة)» جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٧.
- ٢٠ - الدكتور عبد الرزاق البطيحي «انبات الزراعة في العراق» جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٦.
- ٢١ - يوسف توني «جغرافية الاحياء» الجزء الأول. ص: ٢٢. جامعة بغداد.
- ٢١ - قاسم «أساليب انتاج المحاصيل» وزارة الزراعة، بغداد، بغداد، ١٩٦٣.
- ٢٢ - محمد فاتح عقيل وقواد الصفا «جغرافية الموارد والانتاج» جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ١٩٦٦.
- ٢٤ - جمال هلمان «السكان» ترجمة محمد بدر الدين خليل،

- ٢٥ - طه باقر « تاريخ الحضارة القديمة » الجزء الأول ، الطبعة الأولى ،
مديرية الآثار ، بغداد ، ١٩٥١ .
- ٢٦ - بيار جورج ترجمة فايز كم نقش ، « جغرافية العالم الزراعية ،
منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٢٧ - جاكلين ، ب ، غارنيه ، جغرافية السكان ، ترجمة الدكتور حسن
الخياط والدكتور محمد عزيز ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٤ .
- ٢٨ - الدكتور ابراهيم السعدي « الهجرة الداخلية للسكان في العراق »
جامعة بغداد ، ١٩٧٦ .

المصادر العربية

التقارير والمقالات

- ١ - المجموعة الاحصائية السنوية وزارة التخطيط ، ١٩٧٥ ، و ١٩٧٦ .
- ٢ - نتائج التعداد الزراعي العام ، الجزء الأول ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، ١٩٧١ .
- ٣ - منشورات وزارة التخطيط ، الدائرة الزراعية ، وزارة التخطيط ، ١٩٧٣ .
- ٤ - التشجير وفوائده ، مديرية الارشاد الزراعي العامة ، ١٩٧٣ .
- ٥ - زراعة الفاكهة في العراق ، شاكر صابر وجماعته ، ١٩٧٠ .
- ٦ - تقرير عن مؤتمر البساتين العربي الثامن في مصر ، شاكر صابر ، ١٩٦٦ .
- ٧ - الدكتور ابراهيم المشهداني ، أهمية المزارع الصغيرة وعلاقتها بالنظام الاشتراكي مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، بغداد ، العدد الثامن ، ١٩٧٤ .
- ٨ - الدكتور حسن الخياط « تحليل للجانب الجغرافي من مشاكل تضخم السكان » ، المجلة الجغرافية العراقية ، العدد ٣ ، بغداد ، ١٩٦٥ .
- ٩ - الدكتور طعمه البندر وعائدة ناجي « واقع المزارع الحكومية في العراق » وزارة التخطيط ، ١٩٧١ .
- ١٠ - التقرير النصف سنوي لأعمال ومنجزات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ١٩٧٦ .
- ١١ - حسن العاصري « أضواء على واقع القطاع الزراعي » مطابع الثورة ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- ١٢ - التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ١٩٧٤ .

- ١٣ - الدكتور مكي محمد عزيز « بعض مظاهر تحضر المهاجرين في مدينة بغداد » المجلة الجغرافية العراقية ، العدد ٨/١٩٧٤ .
- ١٤ - الدكتور أحمد نجم الدين « أنماط المجتمعات في الوطن العربي » بحث غير منشور ، ١٩٧٨ ...
- ١٥ - الدكتور نوري البرازي « العوامل الجغرافية والأبيولوجية في نشأة بغداد وتطورها » المجلة العراقية الجغرافية ، العدد الثامن ، ١٩٦٤ .

المراجع الاجنبية

1. F.A.O. Trade Yearbook, vol., 31, 1977.
2. F.A.O. production, yearbook, 30, 1976.
3. F.A.O. production yearbook, 1966.
4. Oxford Economic Atlas, fourth edition, 1973.
5. Statistical yearbook, united Nations, 1978.
6. N.: Al-Barazi, An Economic geog; of the Derwend Valle County Durham, England, 1953.
7. Ministry of Industry, "report of rayon and five textile" 196